دكتور رمضان عبد التواب

مناهج تحقيق التراث

بين القدامى والمحدثين

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى

مكتبة الخانجى

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٥ م

رقم الإيداع ١٥٧٧ / ٨٦

مطبعة المدني

المؤسسة السعودية بمصر

٦٨ شارع العباسية — القاهرة ت ٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

يظن بعض الباحثين المحدثين من العرب ، أن فن تحقيق النصوص فن حديث ، ابتدعه المعاصرون من المحققين العرب ، أو استقوه من المستشرقين ، الذين سبقونا فى العصر الحاضر بعض الوقت ، فى تحقيق شىء من تراثنا ونشره بين الناس .

ولكن الحقيقة بخلاف ذلك ؛ فقد قام فن تحقيق النصوص عند العرب مع فجر التاريخ الإسلامى ، وكان لعلماء الحديث اليد الطولى فى إرساء قواعد هذا الفن فى تراثنا العربى ، وتأثر بمنهجهم هذا أصحاب العلوم المختلفة . وإن كثيرا مما نقوم به اليوم من خطوات فى فن تحقيق النصوص ونشرها ، بدءًا من جمع المخطوطات والمقابلة بينها ، ومروراً بضبط عباراتها وتخريج نصوصها ، وانتهاءً بفهرسة محتوياتها ، لمما سبقنا به أسلافنا العظام من علماء العربية الخالدة .

وهذا الكتاب يعالج هذه القضية ، ويتابع جهود السابقين فى فن تحقيق النصوص ، ويقارن بينه وبين ماانتهى إليه هذا الفن فى العصر الحديث . ولقد سبق إلى التأليف فى تحقيق النصوص ونشرها جماعة من العلماء الأفاضل ، من العرب والمستشرقين ، ولكن واحدا منهم لم ينهج ذلك النهج الذى اتبعناه فى كتابنا هذا .

ولقد تبين لى بعد نحو ربع قرن من الزمان ، فى علاج النصوص القديمة ، وتحقيقها ، ونشرها ، أن معرفة هذا الفن أمر لايستغنى عنه كل من عالج نصا من هذه النصوص القديمة ، فى بحث ، أو دراسة ، أو نشر .

وقديما قالوا : « لايعرف الشوق إلا من يكابده » . وأنا أقول : لايعرف الشوك إلا من يخوض هذا الميدان الصعب ، ميدان تحقيق النصوص . ولقد ظن بعض أدعياء العلم ، أن تحقيق النصوص ونشرها عمل هيّن سهل ، وكان لكثرة الدخلاء على هذا الفن أثر فى حكمهم هذا ، وما درى هؤلاء أن المحقق الأمين قد يقضى ليلة كاملة فى تصحيح كلمة ، أو إقامة عبارة ، أو تخريج بيت من الشعر ، أو البحث عن عَلَمٍ من الأعلام فى كتب التراجم والطبقات .

وقد كنا قبل نصف قرن مضى ، نقنع بأن يقوم بعض الوراقين بقراءة مخطوطة ما ، وطبعها بأغلاطها والتحريفات الموجودة بها ، بلا فهم لها ، مع تذييل صفحاتها أحيانا ببعض التعليقات التافهة ، التى ينقلها نقلا من الحواشى والشروح ، كما كنا نقنع بأن يقوم ذلك الورّاق بإعادة طبع كتاب من الكتب الصفراء ، على ورق أبيض مصقول ، بلا تحقيق .

أما اليوم ، وقد تغيرت أساليب التحقيق والنشر ؛ فإن عملاً كهذا يثير سخريتنا ، ولا يطمئن له الباحث الحديث .

ولم يكتف كتابى هذا بعرض مناهج القدماء والمحدثين فى تحقيق النصوص ، بل جعلت فيه فصلا تطبيقيا ، تضمّن مانشرتُه فى الأعوام الماضية ، من نقد لشىء مما صدر من كتب التراث هنا وهناك .

وأملى أن يسدّ هذا الكتاب فراغا فى المكتبة العربية ، وأن يفيد منه عشّاق هذا الفن فى تصحيح شىء مما وقعوا فيه من الأوهام الشائعة فى هذا الميدان ، وأن يحفزهم هذا كله على بذل كثير من الصبر والجهد ، والله من وراء القصد .

وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

أ . د . رمضان عبد التواب

تمهيد

في التحقيق والتراث

تحقيق النص معناه : قراءته على الوجه الذى أراده عليه مؤلفه ، أو على وجه يَقْرُب من أصله الذى كتبه به هذا المؤلف . وليس معنى قولنا : « يقرب من أصله » أننا نخمن أية قراءة معينة ، بل علينا أن نبذل جهدا كبيرا فى محاولة العثور على دليل يؤيد القراءة التى اخترناها .

فالتحقيق إثبات القضية بدليل . وفى لسان العرب (حقق) ١١ / ٣٣٣ : « وحقَّقت الأمر ، وأحققته : كنت على يقين منه » .

وقد وقر فى أذهان الناس خطأ ، أن المراد بتحقيق النص إعدادُه للنشر حسب القواعد المتبعة فحسب . وليس الأمر كذلك تماما ، فإن أى باحث فى العلوم الإنسانية مطالب بتحقيق النص ، الذى يستنبط منه نتائج معينة ، قبل أن يقدم على استنباط هذه النتائج ، وليس من اللازم أن يكون ذلك النص مخطوطا ؛ فكثير من الكتب المطبوعة التى بين أيدينا لاتفترق كثيرا عن المخطوطات ؛ إذ إن الذين تولوا طبعها ونشرها طائفة من الوراقين ، وبعض الأدعياء الذين لايدرون عن فن تحقيق النصوص شيئا ؛ ولذا جاءت هذه المطبوعات فى كثير من الأحيان مليئة بالتصحيف والتحريف ، نصوصها مضطربة مشوّشة ، تبعد كثيرا عن الأصل الذى كتبه مؤلفوها .

ويكفى للتدليل على هذه القضية ، مراجعة النص الذى اقتبسه الإمام السيوطى ، فى القبائل التى تؤخذ عنها اللغة ، عن كتاب : « الألفاظ والحروف » لأبى نصر الفارابى الفيلسوف المشهور .

يقول السيوطى فى كتابه « المزهر » عن الفارابى : « وبالجملة فإنه لم يؤخذ لامن لخم ولامن جذام لمجاورتهم أهلَ مصر والقبط ، ولا من قضاعة وغَسَّانَ وإياد لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولامن تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولامن بكر لمجاورتهم للقبط والفرس (١) » .

إن مراجعة كتاب الألفاظ والحروف للفارابى ، الذى نشره محسن مهدى ، فى بيروت سنة ١٩٦٩ م ، لاتغنى شيئا فى إصلاح التحريف الواقع فى المزهر ؛ لأن بكتاب الفارابى نقصا فى مخطوطته ، ترتب عليه ضياع نصوص كثيرة ، منها هذا النص الوارد فى المزهر .

ويقف المرء حائرا أمام هذا النص ؛ إذ كيف لليمن أن تكون بالجزيرة مجاورة لليونان ؟ ثم كيف لبكر أن تمتد بجناحيها فى شمالىّ الجزيرة العربية ، فتجاور فى الشرق الفرس فى إيران ، كما تجاور فى الغرب القبط فى مصر ؟

ويتحيّر الباحث ويزداد عجبه ، حين يرى مجموعة كبيرة من علمائنا الأفاضل ، يقتبسون هذا النص من المزهر ، ويضعونه فى بحوثهم ، دون أن يخطر على بالهم أن به تحريفات فاحشة ، وثوقا منهم بنص قد طبع محققا ، هو نص المزهر ؛ فهذا هو الشيخ محمد على الدسوقى ، فى كتابه : « تهذيب الألفاظ العامية » (ص ٤٢) والمستشرق الألمانى أوجست فيشر ، فى كتابه : « المعجم اللغوى التاريخى » (ص ١٢ — ١٣) وأدَّى شِير ، فى كتابه : « الألفاظ الفارسية المعربة » (ص ٣)

---

(١) المزهر للسيوطى ١ / ٢١١

والأستاذ عبد الوهاب حمودة ، فى كتابه : « القراءات واللهجات » (ص ٢٩) والدكتور مهدى المخزومى ، فى كتابه : « مدرسة الكوفة » (ص ٤٥) والدكتور صبحى الصالح ، فى كتابه : « دراسات فى فقه اللغة » (ص ١١٤) والدكتورة بنت الشاطىء ، فى كتابها : « لغتنا والحياة » (ص ٣٢) والأستاذ أحمد عبد الغفور عطار ، فى كتابه : « الفصحى والعامية » (ص ٢٨) والدكتور إبراهيم السامرائى ، فى كتابه : « العربية بين أمسها وحاضرها » (ص ٢٢) — كل هؤلاء العلماء الأفاضل ، يقتبسون نص « المزهر » ، ولا يقفون أمام عبارته التى لا يقبلها العقل ؛ لأنهم وثقوا فيه !

وحين توقفت أنا أمام هذا النص ، قبل نحو عشرين عاما ، رأيت أن أراجع من أجله كتب السيوطى اللغوية ، فى محاولة للعثور فيها على هذا النص مرة أخرى ، إذ تعودنا ذلك من كثير من المؤلفين ، حين يستخدمون النص الواحد فى أكثر من كتاب من مؤلفاتهم لمناسبات شتى .. وقد صدق حدسى ؛ إذ وجدت النص نفسه مرة أخرى ، فى كتاب : « الاقتراح فى أصول النحو » للسيوطى ، وفيه صواب العبارة : « ولامن تغلب والنمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر ، لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس [1] » .

فانظر كيف حرفت كلمة : « النمر » ، فصارت فى نشرة المزهر : « اليمن » ، كما حرفت أختها : « النبط » ، فصارت فى هذه النشرة كذلك : « القبط » !؟

* * *

(١) الاقتراح للسيوطى ١٩

والتراث فى مجال تحقيق النصوص ، هو كل ماوصل إلينا مكتوبا ، فى أى علم من العلوم أو فن من الفنون ، أو هو بالتالى : كل ماخَلَّفه العلماء فى فروع المعرفة المختلفة ؛ ولهذا فالتراث ليس محدَّدًا بتاريخ معين ؛ إذ قد يموت أحد العلماء فى عصرنا هذا ، فيصبح ماخَلَّفه مكتوبا تراثا بالنسبة لنا ، فما كتبه شوقى ، وحافظ ، وطه حسين ، والعقاد ، ومحمد مندور ، وأمين الخولى ، وغيرهم ، يعدّ تراثا لا يقل فى أهميته عما خلفه لنا أبو تمام ، والمتنبى ، والبحترى ، وسيبويه ، والأصمعى ، والمبرد ، وثعلب ، مثلا .

وأصل كلمة : « تراث » مأخوذ من الفعل : « ورث » ، بإبدال الواو تاء ؛ بسبب مايسمى فى علم اللغة باسم : « القياس الخاطىء » ؛ إذ قد يؤدى هذا النوع من القياس إلى نشوء كلمات جديدة فى اللغة ؛ فإن بناء « اتبع » من « تبع » مثلا ، والتاء فيها أصلية ، أدى إلى توهم أن « اتخذ » مأخوذة من : « تخذ » ، مع أنها من : « أخذ » ؛ وبذلك نشأت كلمة جديدة ، هى : « تخذ » ، واستخدمها الشعراء ؛ كقول الممزق العبدى :

وقد تَخِذَتْ رِجلى إلى جَنْبِ غَرْزِها نَسِيفًا كأُفحوص القَطاة المُطَرِّقِ (١)

وقد فطن إلى هذا الجوهرى ، فقال : « والاتخاذ : افتعال من الأخذ ، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة ، وإبدال الياء تاء ، ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال ، توهموا أن التاء أصلية ، فبنوا منه : فَعِلَ يَفْعَل ، قالوا : تَخِذَ يَتْخَذُ (٢) » .

---

(١) الأصمعيات ق ٨/٥٨ ص ١٨٩

(٢) الصحاح للجوهرى (أخذ) ٢/٥٥٩ وانظر على العكس من ذلك رأى ابن جنى فى الخصائص ٢/٢٨٧ وكذلك مجالس العلماء للزجاجى ٣٣٣

أما الأصمعى فإنه تردد فى هذه الكلمة ، بين أن تكون بناءً مستقلًّا ، بمعنى : « قَبِلَ » ، وأن تكون مأخوذة من : « اتّخذ » ؛ قال تلميذه أبو حاتم : « وسألته عن : تَخِذْت ، مامعناه ؟ قال : قَبِلْتُ ، ولم أسمعه من العرب . قال : وقول الممزق العبدى :

وقد تَخِذَتْ رِجلى إلى جَنْب غَرْزِها نَسِيفًا كأُفحوص القَطاة المُطَرِّقِ

معناه هاهنا : اتّخَذَتْ . وأما الذى قال فى معنى : قَبِلْت ، فمثل الذى فى القرآن : ﴿ وَلَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾ . ولم يكن يجيب فى القرآن إلا ساهيا أو ناسيا (١) » .

وهذا القياس الخاطىء هو المسئول كذلك عن استخدام : « تَقِىَ » بمعنى : « اتَّقَى » فى قول عمرو بن قميئة :

فلو أنّنى أُرْمَى بسهمٍ تَقِيتُهُ ولكنّنى أُرْمَى بغيرِ سِهامِ (٢)

ولا شك أن هذا هو الطريق ، الذى وصلت إلينا عنه كلمات أخرى ؛ مثل : « التكلان » من : « وكل » ، و « التخمة » من الطعام الوخِم ، و « التقوى » من : « وقى » ، و « التالد » و « التلاد » و « التليد » من : « ولد » ؛ لأن معناه : المال المولود عند أصحابه ، بعكس : « الطارف » المستحدث . ومثل ذلك أيضا : « تجاه » من : « وجه » ، و« التكأة » من : « توكأ » ، وأخيرا : « التراث » من : « ورث » ، وهى الكلمة التى معنا .

---

(١) فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ١٤٠ - ١٤١

(٢) تصحيح الفصيح لابن درستويه ١ / ٢٩٩ وقد روى فى ديوانه ق ١٢/٣ ص ٣٩ برواية أخرى هى :

فلو أنها نبل إذن لا تقيتها ولكننى أرمى بغير سهام

وفى ذلك يقول القرطبى أيضا : « وتأكلون التراث ، أى ميراث اليتامى . وأصله : الوراث ، من : ورثت ؛ فأبدلوا الواو تاء ، كما قالوا فى : تجاه ، وتُخَمة ، وتُؤَدة ، ونحو ذلك [١] » .

ويسمى « برجشتراسر » ذلك النوع من القياس ببناء الأبنية ، حيث يقول : « ذكر الزمخشرى مثلا أن التاء فى كلمة : تهمة ، أبدلت من الواو . وهذا هو عين الصواب ، إلا أن التغير ليس من التغيرات الصوتية المحضة ، كما رأى هو ، وإنما أبدلت الواو بالتاء بواسطة بناء الأبنية ؛ وذلك أن الافتعال من : وهم ، هو : اتّهم ، بقلب الواو تاء بالتشابه ، ثم إدغامها فى تاء الافتعال ، واتّهم كاتّبع فى مظهرها ، فظنوا أنها من : تَهِمَ ، كتَبع ، فاشتقوا منها كلمات عديدة فاؤها التاء ، منها : التُّهمة [٢] » .

* * *

---

(١) تفسير القرطبى ٥٣/٢٠

(٢) التطور النحوى للغة العربية ٥١ - ٥٢

البَابُ الأول

مَناهِجُ التحقيق عِندَ القدمَاءِ

الفصل الأول

تاريخ علم تحقيق النصوص عند العرب

لقد سبق العربُ علماءَ أوربا ، إلى الاهتداء للقواعد التى يقابلون بها بين النصوص المختلفة ، لتحقيق الرواية ، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة . وإن ماصنعه علىّ بن محمد بن عبد الله اليونينى (المتوفى سنة ٧٠١ هـ) فى تحقيق روايات « صحيح البخارى » للإمام البخارى (المتوفى سنة ٢٥٦ هـ) ، وإخراج النص الذى بين أيدينا الآن من هذا الكتاب ، ليعدّ مفخرة لعلمائنا القدامى ، فى التحقيق والضبط ، وتحرِّى الصواب ، وسلوك الطرق المختلفة للوصول إليه .

فقد ألف البخارى : « الجامع الصحيح » قبل وفاته بثلاثة وعشرين عاما على الأقل ؛ ولذلك تمكّن آلاف المستمعين فى حلقات الدرس ، من سماع الكتاب كله أو بعضه [1] .

ومن أوائل من أجازه البخارى من تلاميذه :

١ – أبو عبد الله محمد بن يوسف الفَرَبْرِىّ (المتوفى سنة ٣٢٠ هـ)
٢ – إبراهيم بن معقل النسفى (المتوفى سنة ٢٩٥ هـ)
٣ – حماد بن شاكر النسوى (المتوفى سنة ٢٩٠ هـ)
٤ – أبو طلحة منصور بن محمد البَزْدَوِىّ (المتوفى سنة ٣٢٩ هـ)
٥ – أبو عبد الله الحسن بن إسماعيل المحاملى(المتوفى سنة ٣٣٠ هـ)

---

(١) تاريخ بغداد ٩/٢

وأول شارح لصحيح البخارى ، وهو الخَطَّابى (المتوفى سنة ٣٨٦ هـ) لم يكن يعرف إلا الروايتين الأوليين . وتعتمد رواية « الفَربْرِىّ » على أصل يرجع إلى نص نسخة أبى جعفر محمد بن أبى حاتم ، كاتب البخارى ، وسمعه الفربرى من البخارى مرتين ؛ أولاهما : عندما كان فى « فَرَبْر » سنة ٢٤٨هـ . والثانية : فى بخارى سنة ٢٥٢هـ .

وقد كانت هذه النصوص المتداولة من صحيح البخارى ، مختلطة ومعقدة للغاية ، إلى درجة أن النسخ المنسوخة عنها كانت تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا . وعندما اقتصر الاشتغال فى القرن السابع الهجرى على اختلافات النص فى إطار الروايات ، التى تُرجع النص المتداول للفَرَبْرِىّ ، قام اليونينى بإعداد النص الذى بين أيدينا من صحيح البخارى ، بمراجعة الروايات المختلفة ، وتحقيقها ، وتحريرها مما شابها من خلط واضطراب .

ويقول الدكتور فؤاد سزگين : إن مصير النص الأصلى لليونينى ، الذى كان موجودا فى إحدى مكتبات استانبول ، ثم أرسل بأمر السلطان عبد الحميد ، لينشر فى مصر ، غير معروف الآن ، ويبدو أن طبعة بولاق سنة ١٣١٣ هـ ، التى قامت على أساسه ، قد حفظت على نحو طيب صفات هذا العمل (١) .

وقد شرح اليونينى فى بحث له (٢) منهجه فى العمل ، ومختصراته ، ورموزه .

---

(١) تاريخ التراث العربى ١/٣١٠

(٢) منه مخطوط منسوخ سنة ١١٧٢ هـ بمكتبة الأزهر ١/٥٠٣ مجموعة رقم ٢٢٥ الأوراق ١٠٣ - ١٠٥

أما علماء أوربا ، فإنهم حين اهتموا فى القرن الخامس عشر الميلادى بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية « كانوا إذا وجدوا كتابا من كتب القدماء ، قاموا بطبعه ، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من الكتب القديمة ، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة ، وكانوا كلما تخالفت النسخ فى موضع من المواضع اختاروا إحدى الروايات المختلفة ، ووضعوها فى نص الكتاب ، وقيدوا مابقى من الروايات فى الهوامش ، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا اصطلاحات حدسية ، يخالفون بها ماهو مروى فى النسخ ، إلا أنهم فى كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبعة ؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيرا نظريا فى تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدى إليه ... ومازال الأمر كذلك ، إلى أواسط القرن التاسع عشر ، حين وضعوا أصولا علمية لنقد النصوص (Text criticism) ونشر الكتب القديمة . وكان أول ماوصلوا إليه من هذه القواعد ، مستنبطا من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية ، فألفت المقالات والكتب فى فن نقد النصوص (٣) » .

ولم تنشأ الحاجة إلى هذا العلم عند العرب ، إلا عندما قل الاعتماد على الرواية الشفوية فى تحصيل العلم ؛ فقد كان الشك فى الكلمة المدونة ، وعدم الثقة بماهو مكتوب ، هو السبب فى أنهم لم يكونوا يجيزون لأحد أن يقرأ لتلاميذه شيئا من كتاب معيّن ، أو يذكر من هذا الكتاب

---

(١) أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجشتراسر ١١ — ١٢

شيئا فى مؤلفاته ، إلا إذا كان قد قرأ هذا الكتاب على مؤلفه ، أو على من قرأه على مؤلفه ، أو على من قرأه على من قرأه على مؤلفه ... الخ ، وحصل من شيخه على إجازة برواية هذا الكتاب أو ذاك . وقد بقيت لنا هذه الطريقة فى قراءة القرآن وحفظه ؛ فإن المتبع حتى اليوم ، أنه لا تقبل قراءة القرآن ، إلا ممن تلقاه عن شيخ من الشيوخ ، الذين حفظوه عن شيوخهم ، بالتلقى الشفوى جيلا بعد جيل .

وقد ضبطت هذه الروايات الشفوية ، ووضع العلماء قواعد لطرق أخذ العلم وتحمله ، سنفصل فيها القول بعد قليل ... وقد سادت هذه الطرق فى القرون الأولى للإسلام ، وكانوا لا يقبلون من أحد أن يأخذ علمه عن الكتب وحدها ، ويسمون من يفعل هذا « بالصحفى » ، أى الذى يأخذ علمه عن الصحف ، بلا سماع من الشيوخ . وهذا أبو نواس يمدح أستاذه خلفا الأحمر بقوله :

لا يَهِمُ الحاءَ فى القراءة بالـ ـخاء ولا لامَها مع الأَلِف
ولا يُعَمِّى معنى الكلام ولا يكون إسنادُه عن الصُّحُفِ [(١)]

غير أن بعض العلماء كان يضطر أحيانا ، فى هذه القرون الأولى ، إلى النقل من كتاب من غير سماع ، فينص على ذلك ؛ ففى كتاب الصحاح للجوهرى (المتوفى حوالى سنة ٤٠٠ هـ) مثلا : « لَجِذَ الكلبُ الإناءَ – بالكسر – لَجَذاً ولَجْذًا ، أى لَحِسَه . حكاه أبو حاتم ، نقلته من كتاب : الأبواب ، من غير سماع [(٢)] » .

---

(١) انظر : التنبيه على حدوث التصحيف ٧٢

(٢) الصحاح (لجذ) ٢/٥٦٩

وقد سمى العلماء هذا الطريق من طريق تحمل العلم « بالوجادة » ، وهى مصدر قولهم : « وجدت فى كتاب فلان كذا وكذا » .

وطرق تحمل العلم يرتبها العلماء السابقون ، فى الدرجات التالية من العلوّ والصحّة (١) :

١ - السماع: وذلك بأن يسمع التلميذ المرويات التى يلقيها الشيخ من حافظته ، أو يقرؤها من كتابه .

وقال القاضى عياض عن هذا الطريق : « وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين ... ولم يره جماعة من الحجازيين أرفع ، وسووا بينه وبين القراءة والعرض على العالم . ورُوى هذا عن مالك ، وحكاه عن أئمة المدينة . وروى عنه أيضا وعن غيره أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب الحديث (٢) » .

كما روى بسنده عن موسى بن داود أن « القراءة أثبت من الحديث ؛ وذلك أنك إذا قرأتَ علىَّ شغلت نفسى بالإنصات لك ، وإذا حدثتك غفلت عنك (٣) » !

وللمتحمل بهذا الطريق عند الأداء والرواية ، أن يعبر عن ذلك بإحدى العبارات التالية :

(أ) أملى علىّ فلان ، أو أملّ علىّ فلان . ومن أمثله ذلك قول أبى على القالى فى كتابه الأمالى : « قال أبو على : وأملى علينا أبو بكر بن

---

(١) انظر فى هذه الطرق : المزهر للسيوطى ١٤٤/١ - ١٧٠

(٢) الإلماع ٦٩

(٣) الإلماع ٧٠

الأنبارى هذه القصيدة لجميل . قال : وقرأت على أبى بكر بن دريد فى شعر جميل ، وفى الروايتين اختلاف فى تقديم الأبيات وتأخيرها ، وفى ألفاظ بعض البيوت :

ألا ليتَ أيامَ الصَّفاءِ جديدُ   ودهرًا تولَّى يابُثَيْنَ يَعُودُ (١)

ثم ذكر القصيدة فى ٣٥ بيتا .

(ب) سمعت ؛ كقول القالى فى أماليه : « قال الأصمعى : من أمثال العرب : إن البغاث بأرضنا يستنسر ، يضرب مثلا للرجل يكون ضعيفا ثم يقوى . قال أبو على : سمعت هذا المثل فى صباى من أبى العباس ، وفسّره لى ، فقال : يعود الضعيف بأرضنا قويا ، ثم سألت عن أصل هذا المثل أبابكر بن دريد رحمه الله ، فقال : البغاث ضعاف الطير ، والنسر أقوى منها ، فيقول : إن الضعيف يصير كالنسر فى قوته (٢) » . ومثل قوله : « وقال أبو بكر : التخبط ركوب الرجل رأسه فى الشر خاصة . قال أبو على : ولم أسمع هذه الكلمة من غيره (٣) » .

(جـ) حدثنى فلان ، وحدثنا فلان ؛ وتقال الأولى عند الانفراد بالتحدث ، والثانية إذا كان الحاضرون جمعا . مثال ذلك قول الزجاجى فى أماليه : « حدثنى أبو الحسن بن براء ، قال : حدثنى صدقة بن موسى ، قال : كان فى جوارنا رجل اسمه حمار ، فتزوج امرأة من ولد دارا ، فقالت له : أحب أن تغير اسمك ، فقال لها : أفعلُ ، ثم قال لها :

---

(١) الأمالى للقالى ٢/٣٠٢ - ٣٠٣

(٢) الأمالى للقالى ١/١٨٦ - ١٨٧

(٣) الأمالى للقالى ١/٩٤

قد تسميت بغلا ! فقالت له : هو أحسن من ذاك ، ولكنك بعد فى الأصطبل [(١)] » ! وكقوله أيضا : « حدثنا محمد بن الحسن بن دريد ، قال : أخبرنا أبو حاتم سهل بن محمد عن الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء ، قال : قيل لرجل من بنى بكر بن وائل ، قد كبر حتى ذهبت منه لذة المأكل والمشرب والنكاح : أتحب أن تموت ! قال : لا . قيل له : فما بقى من لذتك فى الدنيا ؟ قال : أسمع بالعجائب [(٢)] » ! .

(د) أخبرنى فلان ، وأخبرنا فلان ؛ الأولى للإفراد والثانية للجمع ؛ كقول القالى فى أماليه : « قال أبو على : وخبّرنى الغالبى عن أبى الحسن بن كيسان ، قال : سمعت بُندارًا يقول : الوَأْب الذى ليس بالكبير ولا الصغير [(٣)] » . ومثل قول الزجاجى فى أماليه : « أخبرنا على بن سليمان الأخفش ، قال : لما توفى أمير المؤمنين الرشيد وانتهى الأمر إلى الأمين ، كان أبو نواس فى حبس الرشيد ، فكتب إلى الفضل بن الربيع :

تَعَزَّ أبا العباس عن خير هالك ... بأفضلِ حيٍّ كان أو هو كائن

فدخل على الأمين ، فاستوهبه منه ، فخلّاه وسهّل له الطريق إلى الدخول إليه [(٤)] » .

(هـ) قال لى فلان ، كقول القالى فى أماليه : « وقال لى أبو بكر ابن دريد رحمه الله تعالى : المَشَاقِر : منابت العرفج [(٥)] » .

هذا ، ويقال فى الشعر : أنشدنى ، وأنشدنا ، وهو أكثر من أن يحصى .

---

(١) أمالى الزجاجى ٥٢

(٢) أمالى الزجاجى ٣٠

(٣) أمالى القالى ٢/٣٠٧

(٤) أمالى الزجاجى ٣٩

(٥) أمالى القالى ١/٣٩

٢ – القراءة على الشيخ : وذلك بأن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتاب ، أو يلقى من حافظته على الشيخ ، والشيخ منصت يقارن مايقرأ أو يلقى بما فى نسخته ، أو بما وعته حافظته . ويقول عند الرواية : قرأت على فلان .

مثال ذلك قول القالى فى أماليه : « قال أبو على : ومما اخترته وقرأته على أبى بكر بن دريد :

قومٌ إذا اشتجر القَنا جعلوا القلوبَ لها مَسَالِكْ
اللابسين قُلُوبَهم فوقَ الدُّروعِ لدفعِ ذلك (١) »

ومثله أيضا قول القالى : « قرأت على أبى بكر بن دريد فى شعر أبى النجم ، قال عيسى بن عمر : سمعت أبا النجم ينشد :

أُغْدُ لَعَلْنَا فى الرِّهانِ نُرْسِلُهْ (٢) » .

٣ – السماع على الشيخ بقراءة غيره : ويقول عند الرواية : قرىء على فلان وأنا أسمع .

مثال ذلك قول القالى فى أماليه : « وقُرِىء على أبى بكر بن دريد ، وأنا أسمع ، لرجل ذكر دارًا ، ووصف مافيها ، فقال :

إلا رَوَاكِدَ بينهنَّ خَصَاصةٌ سُفْعَ المناكِبِ كلُّهن قد اصْطَلَى

رواكد : ثوابت ، يعنى : أثافِىّ . والخَصَاصة : الفُرْجة . والسُّفْعة : سواد تعلوه حمرة (٣) » .

(١) أمالى القالى ٦٥/١
(٢) أمالى القالى ١٠٨/١
(٣) أمالى القالى ١ / ٤٧

وقد جعله القاضى عياض ، وماقبله ، طريقا واحد ؛ فقال : «الضرب الثانى : القراءة على الشيخ ، وسواء كنت أنت القارىء ، أو غيرك وأنت تسمع ، أو قرأت فى كتاب أو من حفظ ، أو كان الشيخ يحفظ مايُقرأ عليه ، أو يمسك أصله [١] » .

وإلى مثل هذا ذهب ابن الصلاح فى مقدمته [٢] .

٤ – الإجازة ؛ وهى على قسمين :

(أ) أن يعطى الشيخُ أو الراوى المُجَازُ ، إجازة أو تصريحا لآخر ، بأن يَرْوِىَ نصًّا محدَّدًا .

(ب) أن يمنحه إجازة أو تصريحا برواية كتب ، لا تسمى بالتفصيل ، كأن يقول له : أجزتك روايةَ كلِّ ما أرويه . ويقول المتحمل عن هذا الطريق : أجازنى ، أو إجازة .

ومن أمثلة ذلك قول ابن دريد فى أماليه : « أجازلى عمى عن أبيه ، عن ابن الكلبى ، قال : أخبرنى الشرقى ، وأبو يزيد الأودى ، قالا : أوصى الأفوه بن مالك الأودى قومه ، فقال : يامعشر مذحج ، عليكم بتقوى الله ، وصلة أرحامكم ، وحسن التعزّى عن الدنيا بالصبر ، تَعِزُّوا ، والنظرِ فيما حولكم تُفلحُوا [٣] » .

٥ – المناولة : وذلك بأن يعطى الشيخ لتلميذه أصل كتابه ، أو الكتاب الذى يرويه ، أو يعطيه نسخة مقابَلَةً منه ، ويقول له : هذا

---

(١) الإلماع ٧٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٤٨

(٣) المزهر للسيوطى ١/١٦٤

كتابى ، وقد أجزتك روايته ، وتكون هذه النسخة ملكا له ، أو يشترط على التلميذ أن ينسخ منها نسخة ، ثم يعيد الأصل للشيخ . ويقول المتحمل بهذا الطريق : حدثنى مناولة .

ومن ذلك ماورد كثيرا فى فهرسة ابن خير الإشبيلى ؛ كقوله مثلا : « كتاب الهداية إلى مذاهب القراء السبعة رحمهم الله ، تأليف أبى العباس أحمد بن عمار بن عمار المهدوى رحمه الله . حدثنى به الشيخ الأديب أبو عبد الله محمد بن سليمان النفزى رحمه الله ، سماعا عليه فى منزله بأشبيلية سنة ٥١٨ هـ ، قال : حدثنى به خالى الأديب أبو محمد غانم بن وليد المخزومى رحمه الله ، سماعا عليه ، عن مؤلفه أبى العباس المهدوى ... وكتاب شرح الهداية المذكورة ، من تأليف أبى العباس المهدوى رحمه الله أيضا ، حدثنى بها أبو عبد الله محمد بن سليمان المذكور ، رحمه الله ، مناولة منه لى فى التاريخ المذكور [(١)] » .

٦ – الكتابة أو المكاتبة : وذلك بأن يُعِدَّ الشيخ بنفسه نسخة من كتابه ، أو من مروياته ، ويعطيها لتلميذه ، أو يبعث بها إليه وليس من الضرورى هنا أن يقول الشيخ لتلميذه صراحة : أعطيتك حق روايته . ويقول المتحمل بهذا الطريق : كتب إلىّ فلان ، أو بعث إلىّ .

ومن أمثلة ذلك قول الترميسى فى نكت الحماسة : « أخبرنا أبو أحمد الحسن بن سعيد العسكرى ، فيما كتب به إلىّ . وحدثنا المرزبانى فيما قرىء عليه وأنا حاضر أسمع ، قالا : أخبرنا محمد بن يحيى ، قال : حدثنا الغلابى ، قال : حدثنا إبراهيم بن عمر ، قال : سأل الرشيد أهل مجلسه عن صدر هذا البيت :

---

(١) فهرسة ابن خير ٣١

... ... ومن يسألُ الصعلوك أين مذاهبُهْ

فلم يعرفه أحد [١] » .

ومن أمثلة ذلك أيضا قول ثعلب فى مجالسه : « وقال أبو العباس : بعث بهذه الأبيات إلىّ المازنى ، وقال : وأنشدنى الأصمعى :

وقائلةٍ مابالُ دَوْسَرَ بعدنا صحا قلبُه عن آلِ ليلى وعن هندِ [٢] »

٧ - الوِجادة : وتعنى استخدام أحد الكتب والنقل عنه ، دون رواية عن مؤلفه أو عن راويه ، وبغضّ النظر عن المعاصرة أو القِدَم . ويقول المتحمل بهذا الطريق : وجدت فى كتاب فلان ، أو : قال ، أو : حُدِّثتُ ، ونحو ذلك .

قال القاضى عياض : « والذى استمر عليه عمل الأشياخ قديما وحديثا فى هذا قولهم : وجدت بخط فلان ، وقرأت فى كتاب فلان بخطه ، إلا من يُدَلِّس فيقول : عن فلان ، أو : قال فلان . وربما قال بعضهم : أخبرنا . وقد انتُقِد هذا على جماعة عرفوا بالتدليس [٣] » .

كما قال ابن الصلاح إن هذه الكلمة « مصدر لَوَجَد يَجِدُ ، مولد غير مسموع من العرب » ، وأن « المولدين فرّعوا قولهم : وجادة ، فيما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة ، من تفريق العرب بين مصادر : وجد ، للتمييز بين المعانى المختلفة ، يعنى قولهم :

(١) المزهر للسيوطى ١٦٧/١

(٢) مجالس ثعلب ١٤٧/١

(٣) الإلماع ١١٧

وجد ضالته وجدانا ، ومطلوبه وجودا . وفى الغضب مَوْجِدَةً ، وفى الغِنَى : وُجْدًا ، وفى الحُبِّ : وَجْدًا (١) » .

وَمن أمثلة ذلك : قول القالى فى أماليه : « قال أبو على : قال أبو بكر بن أبى الأزهر : وجدت فى كتاب أبى : حدثنا الزبير بن عبّاد ، ولا أدرى عمن هو ، قال : حدثنا عبد الملك بن عبد العزيز ، عن المغيرة ابن عبد الرحمن ، قال : خرجت فى سفر فصحبنى رجل ، فلما أصبحنا نزلنا منزلا ، فقال : ألا أنشدك أبياتا ؟ قلت : أنشدنى ، فأنشدنى :

إن المؤَمَّلَ هاجه أحزانُهُ ... لما تحمَّلَ غُدوةً جيرانُهُ (٢) »

* * *

هذه هى طرق تحمّل العلم ، كما ضبطها العلماء ، وعلى رأسهم القاضى عياض ، فى كتابه : « الإلماع » ٦٨ — ١٢١ وابن الصلاح فى مقدمته ٢٤٥ — ٢٩٥ وابن حجر فى كتابه : « شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر » ٣٤ — ٣٥ والسيوطى فى كتابه : « المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » ١ / ١٤٤ — ١٧٠ (النوع السابع فى معرفة طرق الأخذ والتحمل) .

وحين عَمَّت « الوِجادة » فى العصور الوسطى الإسلامية ، رأى العلماء أنه لامناص من وضع القواعد ، لضبط المؤلفات وتصحيحها ،

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٩٢

(٢) ذيل الأمالى والنوادر ١٢٢ — ١٢٣ ومن أمثلته كذلك : ماذكره الثعالبى فى كتابه : « فقه اللغة » ٤١ من قوله : « فصل وجدته عن أبى الحسين أحمد بن فارس ، ثم عرضته على كتب اللغة فصح »

وكيفية كتابتها على أسس واضحة ، فى الضبط بالشكل ، واستخدام علامات مختلفة لإصلاح الخطأ ، أو تعديل العبارة ، أو حذف بعض أجزائها ، أو إضافة جديد إليها ، وعمل الرموز المفهمة للاختصار فى أسماء العلماء وأسماء الكتب ، وغير ذلك من القواعد والاصطلاحات التى لابد منها لضبط الكتب وتصحيحها .

وتعدّ هذه القواعد ودراستها فى غاية الأهمية بالنسبة لنا الآن ؛ لأنها تلقى أضواء كثيرة على قراءة تراثنا المخطوط فى تلك العصور ، كما أنها تحمل فى طياتها بذور « علم تحقيق النصوص » بمعناه الحديث .

وأول من اهتم بهذه المسائل وإبرازها من العلماء هم رجال الحديث ، الذين كان لاهتمامهم البالغ بعلوم الحديث ونقده ، ومعرفة الرجال ، والعناية بضبط أسمائهم وألقابهم وكناهم ، وتبيين المشتبه منها ، أثر كبير فى عنايتهم كذلك بطريقة كتابة مؤلفاتهم ، ووضع القواعد لضبطها وتحريرها ، واختيار الطريقة المثلى لذلك (١) » .

ومن أهم من ألف فى هذه القواعد من القدماء :

١ - الحسن بن عبد الرّحمن بن خَلَّاد الرامَهُرْمُزِىّ (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) : المحدِّث الفاصل بين الراوى والواعى . ولا يزال هذا الكتاب مخطوطا ، ومنه عدة نسخ فى برلين ، وكوبريللى ، وشهيد على باشا ، والإسكوريال ، ودمشق ، ومشهد (٢) .

وهو أول كتاب فى علم دراية الحديث . وقد تحدث فى « الجزء

---

(١) مجلة معهد المخطوطات ١٦٨/١٠

(٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٢٠٩/٣

السابع منه ، عن بعض الإرشادات ، التى يجب أن تتبع حين الكتابة ، ومنها : وضع دائرة للفصل بين الحديثين ، وعن طرق معالجة الخطأ فى الكتابة ، من الضرب والحكّ ، والتخريج على الحواشى ، والحرف المكرر ، وأى المكررين أولى بالضرب عليه ، والنقط والشكل ، والتبويب ، وغير ذلك [(١)] » .

٢ - القاضى عِياض بن موسى اليَحْصُبِىّ (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ) : الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع . حققه السيد أحمد صقر ، ونشره لأول مرة فى القاهرة سنة ١٩٧٠ م .

٣ - تقى الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين ، المعروف بابن الصلاح الشَّهْرَزُورِىّ (المتوفى سنة ٦١٦ هـ) : كتاب معرفة أنواع علوم الحديث . وقد طبع لأول مرة طبع حجر فى لكنو سنة ١٣٠٤ هـ ، ثم طبع بعنوان : « مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث » فى القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ ، وبومباى سنة ١٩٣٨ م . ونشره محمد راغب الطباخ فى حلب سنة ١٣٥٠ هـ [(٢)]. ثم نشرته أخيرا الدكتورة بنت الشاطىء فى مركز تحقيق التراث بالقاهرة سنة ١٩٧٦ م ، باسم : « مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح » .

٤ - بدر الدين بن جماعة (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ) : تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم . نشره محمد هاشم الندوى ، فى حيدآباد الدكن بالهند سنة ١٣٥٣ هـ .

---

(١) مجلة معهد المخطوطات ١٠/١٦٨

(٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٦/٢٠٢

٥ – بدر الدين الغزّىّ (المتوفى سنة ٩٨٣ هـ) : الدر النضيد فى أدب المفيد والمستفيد . نشر قسما منه الدكتور محمد الخولى ، فى الجزء العاشر من مجلة معهد المخطوطات .

٦ – عبد الباسط بن موسى العَلْمَوِىّ (المتوفى سنة ٩٨١ هـ) : المعيد فى أدب المفيد والمستفيد . نشر فى دمشق سنة ١٣٤٩ هـ . وهو اختصار للكتاب السابق : الدر النضيد للغزّى .

* * *

الفصل الثانى

جهود علماء العربية القدامى فى التحقيق

ذكرنا من قبل أن شيوع « الوجادة » فى القرن الرابع الهجرى ، هو الذى أدّى إلى نشوء فن تحقيق النصوص عند علماء العربية . ولم يقتصر الأمر فى ذلك على الناحية العملية ، بل تعداه إلى التأليف النظرى فى قواعد هذا الفن .

وإننا لنعجب حقا ، حين نرى علماءنا القدامى ، يفطنون إلى كثير من المسائل التى يعالجها المحدثون فى تحقيق النصوص . وفيما يلى نماذج من هذه المسائل :

(١) المقابلة بين النسخ

إذا كان المحدثون يطلبون من المحقق جمع مخطوطات الكتاب الواحد ، والمقابلة بينها ، للخروج منها جميعا بنص مستقيم ؛ فقد سبق القدماء إلى ذلك أيضا . وهذا هو العلموى يقول عن طالب العلم : « عليه مقابلة كتابه بأصل صحيح موثوق به ، فالمقابلة متعيِّنة للكتاب الذى يُرام النفع به . قال عروة بن الزبير لابنه هشام رضى الله عنهم : كتبت ؟ قال : نعم ، قال : عرضت كتابك ؟ أى على أصل صحيح ، قال : لا ، قال : لم تكتب . وقال الإمام الشافعى ويحيى بن أبى كثير : من كتب ولم يعارض ، أى يقابل ، كمن دخل الخلاء ولم يستنج [1] » .

---

(١) انظر : المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ١٣٥ وانظر كذلك : الإلماع للقاضى عياض ١٦٠ ومقدمة ابن الصلاح ٣١٠

كما يقول القاضى عياض : « فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفا حرفا ، حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له ، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة العارف دون مقابلة ، نعم ولا على نَسْخ نفسه بيده مالم يقابل ويصحح ؛ فإن الفكر يذهب ، والقلبَ يسهو ، والنظر يزيغ ، والقلم يطغى [١] » .

وحين تختلف نسخ الكتاب الواحد فى رواية النص ، فإن القدماء كانوا يصنعون بعض مايصنعه المحدثون ، من اختيار نسخة هى الأم ، والإشارة فى هوامش التحقيق إلى الزيادات والنقص واختلاف الرواية فى النسخ الأخرى ؛ يقول القاضى عياض فى باب ضبط اختلاف الروايات : « وأولى ذلك أن تكون الأم على رواية مختصة ، ثم ماكانت من زيادة الأخرى ألحقت ، أو من نقص أُعلم عليها ، أو من خلاف خُرِّج فى الحواشى ، وأعلم على ذلك كله ، بعلامة صاحبه ، من اسمه أو حرف منه للاختصار ، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات [٢] » .

ذلك هو موقف القدماء النظرى من مسألة المقابلة بين النسخ ، للتوثق من صحة النص . وهذه هى بعض النماذج التطبيقية عند القدماء :

(أ) قال ابن خلكان فى ترجمة الحميدى ، صاحب « جذوة المقتبس » إنه توفى سنة ٤٨٨ هـ ببغداد ، ثم قال : « وقال السمعانى فى كتاب الأنساب ، فى ترجمة الحميدى إنه توفى فى صفر سنة ٤٩١ هـ ، رحمه الله تعالى . هكذا وجدته فى المختصر الذى اختصره أبو الحسن على

---

(١) الإلماع ١٥٩

(٢) الإلماع ١٨٩

ابن الأثير الجزرى ، وكشفت عنه عدة نسخ ، فوجدته على هذه الصورة ؛ لأنى توهمت الغلط فى نسختى ، ولم أقدر على مراجعة الأصل الذى للسمعانى ، الذى هذا المختصر منه ؛ لأنه لايوجد فى هذه البلاد . وبقى فى نفسى شيء من التفاوت بين التاريخين فإنه كبير . ثم إنى كشفت كتاب الذيل للسمعانى ، فوجدت فيه أن الحميدى المذكور توفى سنة ٤٨٨ هـ ... فلما وقفت فى الذيل على هذه الصورة ، علمت أن الغلط وقع من ابن الأثير فى المختصر ، إما لأن النسخة التى اختصرها كانت غلطا من الناسخ ، فتبع ابن الأثير ذلك الغلط ، ولم يكشفه من موضع آخر ، أو لأنه عبر من سطر إلى سطر ، كما جرت عادة النساخ فى بعض الأوقات ، والله أعلم أى ذلك كان [١] » .

(ب) يقول المعرى عن البيت الذى يقول :

هى الخمر تُكْنَى الطِّلاءَ كما الذئبُ يُكْنَى أبا جَعْدَةِ

« وهو ينسب إلى عَبِيد بن الأبرص ، وربما وُجد فى النسخة من ديوانه ، وليس فى كل النسخ . والذى أذهب إليه أن هذا اليت قيل فى الإسلام ، بعدما حُرِّمت الخمر [٢] » .

(جـ) قال ياقوت فى « معجم الأدباء » فى ترجمة المفضل الضبى : « وله المفضليات ، وهى أشعار مختارة جمعها للمهدى . وفى بعض نسخها زيادة ونقص ، وأصحها التى رواها عنه أبو عبد الله بن الأعرابى [٣] » .

---

(١) وفيات الأعيان ١٨٣/٤

(٢) رسالة الغفران ٥١٣

(٣) معجم الأدباء ١٦٧/١٩

(٢) إصلاح الخطأ

إذا كان المحدثون من المحققين ، ينصون على ضرورة احترام النص ، وعدم الإقدام على تصحيح مافيه من الخطأ ، إلا إذا تبين وجه الصواب فيه ، ووجوب الإشارة إلى ماكان فى الأصل مما صححه المحقق ، فإن منهج القدماء لا يخرج كثيرا عن هذا الذى ينادى به المحدثون ؛ يقول القاضى عياض : « الذى استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية ، كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها فى كتبهم ، حتى طردوا ذلك فى كلمات من القرآن ، استمرت الرواية فى الكتب عليها ، بخلاف التلاوة المجمع عليها ... لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة ، وفى حواشى الكتب ، ويقرءون مافى الأصول على مابلغهم . ومنهم من يجسر على الإصلاح . وكان أجرأهم على هذا من المتأخرين القاضى أبو الوليد الوقّشيّ (١) » .

ولكن بعض هؤلاء المتقدمين ، كان يرى ضرورة إصلاح الخطأ الواقع فى الاقتباسات القرآنية ؛ يقول العلموى : « لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه . وهذا محله فى غير القرآن ، فإن كان مغلوطا أو ملحونا فليصلحه (٢) » .

وقد تحدث بعضهم عن طريقة إصلاح النص والرموز المتبعة فى هذا الشأن ، ومنها يتبين مدى حرصهم على احترام النص ، وعدم جرأتهم على إصلاح أخطائه بغير علم ؛ يقول القاضى عياض : « من

---

(١) الإلماع ١٨٥ - ١٨٦ وانظر كذلك مقدمة ابن الصلاح ٣٣٩

(٢) المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ١٣١

شأن الحذاق المتقنين العنايةُ بالتصحيح ، والتضبيب ، والتمريض . أما التصحيح فهو كتابة : (صح) على الكلام أو عنده ، ولا يفعل ذلك إلا فيما يصح رواية ومعنى ، غير أنه عرضة للشك أو الخلاف ، فيُكتب عليه : (صح) ؛ ليعرف أنه لم يغفل عنه ، وأنه قد ضبط وصح على ذلك الوجه .

« وأما التضبيب – ويسمى أيضا : التمريض – فيُجعل على ماصح وروده كذلك من جهة النقل ، غير أنه فاسد لفظا أو معنى ، أو ضعيف ، أو ناقص ، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية ، أو يكون شاذا عند أهلها يأباه أكثرهم ، أو مصحفا ، أو ينقُصَ من جملة الكلام كلمةٌ أو أكثر ، وما أشبه ذلك ، فيُمدّ على ماهذا سبيله خط ، أوله مثل الصاد ، ولا يُلزق بالكلمة المعلّم عليها ، كيلا يظن ضربا ، وكأنه صاد التصحيح بمدتها دون حائها ، كتبت كذلك ، ليفرق بين ماصح مطلقا من جهة الرواية وغيرها ، وماصح من جهة الرواية دون غيرها ، فلم يكمل عليه التصحيح . وكتب حرف ناقص على حرف ناقص ، إشعارا بنقصه ومرضه ، مع صحة نقله وروايته ، وتنبيها بذلك لمن ينظر فى كتابه ، على أنه قد وقف عليه ، ونقله على ماهو عليه ، ولعل غيره قد يخرج له وجها صحيحا ، أو يظهر له بعد ذلك فى صحته مالم يظهر له الآن . ولو غيّر ذلك وأصلحه على ماعنده ، لكان متعرضا لما وقع فيه غير واحد من المتجاسرين الذين غيَّروا ، وظهر الصواب فيما أنكروه ، والفساد فيما أصلحوه [1] » .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣١٥ – ٣١٦

ويزيد العلموى الأمر شرحا ، فيقول : « ينبغى أن يكتب على ماصححه وضبطه فى الكتاب ، وهو فى محل شك عند مطالعته ، أو تطرق احتمال الشك : (صح) صغيرة . ويكتب فوق ماوقع من التصنيف أو النسخ وهو خطأ : (كذا) صغيرة ، أى : هكذا رأيته ، ويكتب فى الحاشية : (صوابه كذا) إن كان يتحققه ، أو : (لعله كذا) ، إن غلب على ظنه أنه كذلك . أو يكتب على ما أشكل عليه ، ولم يظهر له وجهه : ضَبَّة ، وهى صورة رأس صاد مهملة هكذا : (صـ) ؛ فإن صح بعد ذلك وتحققه ، فيصلها بحاء فتبقى : (صح) . وأشاروا بكتابة الصاد أولا ، إلى أن الصحة لم تكتمل ، وإلى تنبيه الناظر فيه على أنه متثبت فى نقله غير غافل ، فلا يظن أنه غلط فيُصْلِحُه ... وقد تجاسر بعضهم ، فغيّر ما الصواب إبقاؤه (١) » .

وقد علق « روزنتال » على نص العلموى السابق بقوله : « ينص العلموى على مبدأ وجوب احترام رواية المخطوط . ولست أذكر أنى عثرت فى المدوّنات الإسلامية على مبدأ صريح يتعلق بهذا الأمر ، كالمبدأ الذى يقول به العلموى . ومما دفعه إلى هذا القول حرصه على سلامة النص الدينى (٢) » .

ويروى القاضى عياض بسنده عن الإفليلى اللغوى ، فى تفسير رموز التصحيح والتضبيب قوله : « كان شيوخنا من أهل الأدب يتعالمون أن الحرف إذا كتب عليه : (صح) بصاد وحاء ، أن ذلك علامةٌ

---

(١) المعيد ١٣٦ والدر النضيد ١٧٥

(٢) مناهج العلماء المسلمين ٦١

لصحة الحرف ؛ لئلا يتوهم متوهم عليه خللا ولا نقصا ... وإذا كان عليه صاد ممدودة دون حاء كان علامة أن الحرف سقيم ؛ إذ وضع عليه حرف غير تام ، ليدل نقص الحرف على اختلال الحرف ؛ ويسمى ذلك الحرف أيضا : ضَبَّة ، أى أن الحرف مقفل بها لا يتجه لقراءة ، كما أن الضبة مقفل بها [١] » .

وفى تطبيق هذا المبدأ فى إصلاح الخطأ عند القدماء ، نكتفى بما صنعه الثعالبى مثلا فى يتيمته ؛ إذ أنشد لابن العميد قصيدة فيها :

أهديتَ نبرمة أهدت لآكلها كَرْبَ المطامير فى آبٍ وتَمُّوزِ

ثم قال : « (نبرمة) هكذا فى النسخة ، ولست أعرفها . وأظن أنها شىء يجمع من الحبوب ، ويدق ، ويعجن بحلاوة [٢] » . ومع أن الثعالبى لم يفهم المقصود من النص ، فإنه لم يحاول إصلاح الكلمة !

* * *

(١) الإلماع ١٦٩

(٢) يتيمة الدهر ١٧١/٣

(٣) علاج السقط

اعتياد كاتب المخطوط فى القديم ، أنه إذا سقط منه شيء من النص سهوًا ؛ ثم أراد أن يستدركه ، فإنه لا يقحمه بين السطور ، حتى لا يشوه جمال الصفحة ، وإنما يضعه على حاشية الصفحة ، ويشير إلى مكانه من النص بما يسمى « علامة الإلحاق » أو « علامة الإحالة » ، وهى عبارة عن خط رأسى مائل نحو اليمين ، إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليمنى ، أو نحو اليسار ، إذا كتب الاستدراك على الحاشية اليسرى للصفحة .

ويقول فى ذلك القاضى عياض : « أما تخريج الملحقات لما سقط من الأصول ، فأحسن وجوهها ما استمر عليه العمل عندنا (أى فى المغرب والأندلس) من كتابة خط بموضع النقص ، صاعدا إلى تحت السطر الذى فوقه ، ثم ينعطف إلى جهة التخريج فى الحاشية ، انعطافا يشير إليه ، ثم يبدأ فى الحاشية باللَّحَق ، مقابلا للخط المنعطف بين السطرين ، ويكون كتابها صاعدا إلى أعلى الورقة ، حتى ينتهى اللَّحَق فى سطر هناك أو سطرين أو أكثر على مقداره . ويكتب آخره : صح [١] » .

وكان القدماء يفرقون بين الحواشى ، التى هى من صلب النص ، وسقطت من الناسخ سهوا ، وتلك الحواشى التى يفسر بها الكاتب كلمة ، أو يوضح غامضا ، أو يشير بها إلى رأى له ، بتلك العلامات أو الخطوط المنعطفة ، التى أشرنا إليها من قبل ؛ يقول القاضى عياض :

---

(١) الإلماع ١٦٢ وانظر : مقدمة ابن الصلاح ٣١٣ والدر النضيد ١٧٨

« وأما كل مايكتب فى الطرر والحواشى من تنبيه ، أو تفسير ، أو اختلاف ضبط ، فلا يجب أن يخرج إليه ، فإن ذلك يدخل اللبس ويحسب من الأصل ، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل [١] » .

* * *

(١) الإلماع ١٦٤ وانظر : مقدمة ابن الصلاح ٣١٥

(٤) علاج الزيادة

جرت عادة القدماء ، أنه إذا وقع فى الكتاب زيادة ، أو كتب فيه شىء على غير وجهه ، تخيروا فيه بين ثلاثة أمور [(١)] :

الأول : الكشط وهو سلخ الورق بسكين ونحوها .

الثانى : المحو ، وهو الإزالة بغير سلخ إن أمكن ، وهو عندهم أولى من الكشط .

الثالث : الضرب عليه ، وهو أجود عندهم من الكشط والمحو ، لاسيما فى كتب الحديث . وفى كيفية الضرب خمسة أقوال مشهورة :

(أ) أن يصل بالحروف المضروب عليها ، ويخلط بها خطا ممتدا .

(ب) أن يكون الخط فوق الحروف منفصلا عنها ، منعطفا طرفاه على أول المُبْطَل وآخره ، كالباء المقلوبة . ومثاله هكذا : ... ...

(جـ) أن يكتب لفظة : (لا) أو لفظة : (من) فوق أوله ، ولفظة : (إلى) فوق آخره . ومعناه : « من هنا محذوف إلى هنا » .

(د) أن يكتب فى أول الكلام المُبْطَل وفى آخره نصف دائرة . ومثاله هكذا (... ... ...)

(هـ) أن يكتب فى أول المُبْطَل وفى آخره صفرا ، وهو دائرة صغيرة . وهذا الصفر هو علامة النقطة فى المخطوطات القديمة ؛ ولذلك

---

(١) انظر فى ذلك : الإلماع ١٧٠ - ١٧١ ومقدمة ابن الصلاح ٣١٧ - ٣١٨ والمعيد ١٣٧ والدر النضيد ١٧٥

كان أبو عبيدة يسمى الضرب على الشيء الزائد بالنقط ؛ إذ ورد عنه ذلك فى أمره لتلاميذه بحذف مازاده المفضل الضبى ، على نوادر أبى زيد ؛ فقد جاء فى هذا الكتاب : « قال أبو حاتم : سألت عن هذه الأبيات أبا عبيدة ، فقال : انقط عليه ، هذا صنعه المفضل (١) » . وجاء فى موضع آخر منه : « قال أبو حاتم : سألت أبا عبيدة عن هذا الشعر ، فقال لى : انقط عليه ، هذا من قول المفضل (٢) » .

وإذا تكررت كلمتان أو عبارتان سهوا ، فإن الضرب عادة يكون على الثانية منهما ؛ لوقوع الأولى صوابا فى موضعها . وإن كان القاضى عياض يضع لذلك بعض الضوابط ، التى تحفظ للمخطوط رونقه وجماله ، فيقول : « وأرى أنه إن كان الحرف تكرر فى أول السطر مرتين ، أن يضرب على الثانى ؛ لئلا يطمس أول السطر ويسخَّم . وإن كان تكرر فى آخر السطر وأول الذى بعده ، فليضرب على الأول الذى فى آخر السطر . وإن كانا جميعا فى آخر السطر ، فليضرب على الأول أيضا ؛ لأن هذا كله – من سلامة أوائل السطور وأواخرها – أحسن فى الكتاب وأجمل له ، إلا إذا اتفق آخر سطر وأول سطر ، فمراعاة الأول من السطر أولى (٣) » .

* * *

---

(١) النوادر لأبى زيد ٥٨

(٢) النوادر لأبى زيد ١٦٤

(٣) الإلماع ١٧٢ وانظر : مقدمة ابن الصلاح ٣١٨

(٥) علاج التشابه بين بعض الحروف

فى خطنا العربى بعض الحروف التى تتشابه فى الكتابة ، إذا عريت من النقط ، كالباء والتاء والثاء والنون والياء ، والجيم والحاء والخاء والدال والذال وغيرها ؛ ولذلك تفرق الكتابة بين كل مجموعة من هذه المجموعات المتشابهة ، بالنقط المفردة والمثناة والمثلثة ، فوق الحرف أحيانا وتحته أحيانا أخرى .

كما أن الكلمة العربية إذا أهمل ضبطها بالشكل ، صارت فى بعض الأحيان لغزا لا يَحُلُّه إلا فهم المعنى أولا ، لكى يقرأ القارىء قراءة سليمة .

ولذلك اهتم علماؤنا القدامى فى كتبهم بالنقط والشكل اهتماما بالغا ؛ حتى لا يؤدى إهمال الكتّاب لهما فى بعض الأحيان إلى اختلاف القراءة ، وحدوث اللبس ، ووقوع التصحيف والتحريف .

وقد جرت عادة السلف أن يضبطوا الكلمة بالحروف ؛ كقولهم : بالحاء المهملة ، والدال المهملة ، والتاء المثناة من فوق ، والياء المثناة من تحت ، والثاء المثلثة ، ونحو ذلك ، وأن يضعوا فى باطن الكاف الأخيرة كافا صغيرة أو همزة ، وفى باطن اللام الأخيرة كلمة : (لام) وما شابه ذلك (١) .

يقول العلموى : « وإذا صَحّح الكتاب بالمقابلة على أصل

---

(١) انظر المعيد للعلموى ١٣٦ والدر النضيد ١٧٥

صحيح أو على شيخ ، فينبغى أن يُعجِم المعجم ويُشكل المشكِل ، ويضبط الملتبس ويتفقد مواضع التصحيف (١) » .

وقد بالغ بعض القدماء فابتكروا علامات معينة ، تدل على إهمال نقط الحرف ، حتى لا يُظنّ أن الناسخ قد غفل عن نقطه ؛ يقول القاضى عياض : « وكما نأمره بنقط ماينقط للبيان ، كذلك نأمره بتبيين المهمل ، بجعل علامة الإهمال تحته ، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة ، وكذلك تحت العين عينا صغيرة ، وكذلك الصاد والطاء والدال والراء ، وهو عمل بعض أهل المشرق والأندلس ... ومنهم من يقلب النَّقْط فى المهملات ، فيجعله أسفلَ ، علامةً لإهماله (٢) » .

كما يقول ابن الصلاح ، وهو يتحدث عن ضرورة الإعجام والضبط بالشكل فى المخطوطات : « وكثيرا مايتهاون بذلك الواثق بذهنه وتيقظه ، وذلك وخيم العاقبة ، فإن الإنسان معرض للنسيان . وأول ناس أول الناس (٣) . وإعجام المكتوب يمنع من استعجامه ، وشكله يمنع من إشكاله . ثم لا ينبغى أن يُتَعَنَّى بتقييد الواضح الذى لا يكاد يلتبس . وقد أحسن من قال : إنما يُشْكَل مايُشْكِل (٤) » .

وهم يؤكدون ضرورة ضبط الأعلام ، ويقولون : « أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبله شىء يدل عليه ، ولا بعده شىء يدل عليه (٥) » .

---

(١) المعيد ١٣٥ وانظر : الدر النضيد ١٧٢

(٢) الإلماع ١٥٧ وانظر كذلك : مقدمة ابن الصلاح ٣٠٥ والدر النضيد ١٧٤

(٣) يقصد آدم عليه السلام . وهو من قول الله تعالى : ﴿ ولقد عَهِدْنَا إلى آدَمَ من قبلُ فَنَسِيَ ولم نَجِدْ له عَزْمَا ﴾ (طه ١١٥/٢٠)

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٣٠٣

(٥) الإلماع ١٤٩ والدر النضيد ١٧٣

(٦) صنع الحواشى

يقصد بالحاشية (Marginal note) الفراغ الموجود على جانبى الصفحة ، وهو شيء يختلف عن الهامش (Footnote) الذى يكون فى أسفل الصفحة . وفراغ الحواشى مهما كان كبيرا ، فإنه محدود المساحة ، على العكس من فراغ الهوامش ، الذى يمكن للكاتب أن يتحكم فى مساحته ، بحسب حاجته . « وفى عصر المخطوطات لا نجد أثرا للهوامش ، بعكس الحواشى ، التى كان المؤلف يترك لها فراغا على جانبى صفحة المخطوطة ... وفى عصر المخطوطات ، لايكاد المؤلف نفسه ، يترك لنا حواشى ، بل هى من صنع غيره ، ممن قرأ الكتاب وعلق عليه ؛ إذ إن المؤلفين فى عصر المخطوطات كانوا يعلمون حق العلم أن كل شيء لا يدوّن فى المتن عرضة لأن يحذفه النساخ [١] » .

ومن أجل هذا كان المؤلفون يدرجون مايعنّ لهم من تعليقات على النص فى صلب المتن ، وينبهون على ذلك ببعض العبارات التى تسبقها مثل : « تنبيه » أو « فائدة » أو « تعليق » أو « حاشية » ونحو ذلك .

غير أن قراء الكتب من العلماء ، كانت تعنّ لهم بعض الملاحظات على نصوصها هنا وهناك ، فكانت حواشى تلك الكتب مجالا لرصد هذه التعليقات ، ومن هنا وجب أن توضع الضوابط المختلفة لذلك ؛ يقول العلموى : « ولا بأس بحواشى من فوائد متعلقة به ، ولا يكتب فى آخره : (صح) ، بل ينبه عليه بإشارة للتخريج

---

(١) مناهج العلماء المسلمين ١١٠

بالهندى [١] مثلا . وبعضهم يكتب على أول المكتوب فى الحاشية : (ح) . ولا ينبغى أن يكتب إلا الفوائد المهمة المتعلقة بذلك الكتاب والمحل ، مثل : تنبيه على إشكال ، أو احتراز ، أو رمز ، أو خطأ ، ونحو ذلك . ولا يسوّده بنقل المسائل والفروع الغريبة ، ولا يكثر الحواشى كثرة يظلم منها الكتاب [٢] » .

* * *

(١) لعله يقصد الحساب الهندى ، وهى تلك الأرقام التى نعرفها ؛ لأنها هندية الأصل .

(٢) المعيد ١٣٩ وانظر : الدر النضيد ١٨٣

(٧) علامات الترقيم والرموز والاختصارات

لم تكن علامات الترقيم التى نستخدمها اليوم معروفة عند القدماء ، فلم يعرفوا الفاصلة ، والفاصلة المنقوطة ، وعلامات الاستفهام والتعجب ، وأقواس الاقتباس ، وغير ذلك ، مما نقلناه فى العصر الحديث عن الغرب .

غير أنهم عرفوا مايقابل النقطة ، للفصل بين الكلامين ، وكانوا يرسمونها دائرة ، وهى تلك الدائرة التى توجد فى المصاحف فاصلة بين الآيات ، وقد استخدمت بعد ذلك لترقيم الآيات ، بوضع رقم الآية فى داخلها ، ومن هنا نعرف السر فى أن رقم الآية يقع بعدها ؛ لأنه يبدأ من الدائرة الأولى ، التى تقع بين الآية الأولى والثانية .

وقد أشار العلموى إلى هذه العلامة من علامات الترقيم ، بقوله : « وينبغى أن يفصل بين كل كلامين أو حديثين بدائرة ، أو قلم غليظ ، ولا يصل الكتابة كلها على طريقة واحدة ، لما فيه من عسر استخراج المقصود ، ورجحوا الدائرة على غيرها ، صورتها هكذا : ٥ [١] » .

ولا يعنى أنهم لم يعرفوا أقواس الاقتباس ، أنهم كانوا يتركون الاقتباسات تختلط بكلامهم ، ولكنهم كانوا يعبرون عن انتهاء الاقتباس بعبارات شتى ؛ مثل : هذا كلام فلان / هذه ألفاظ فلان / هذا قول فلان / هذا ماقاله فلان / إلى هنا قول فلان / إلى هنا عبارة فلان / انتهى ماذكره فلان / آخر كلام فلان / انتهى .

وكانوا يختصرون الكلمة الأخيرة بالألف والهاء (أ هـ) ، وقد شاع ذلك فى المؤلفات المتأخرة ، كخزانة الأدب للبغدادى ؛ فى مثل

---

(١) المعيد ١٣٨ وانظر : الدر النضيد ١٨٠

قوله : « قال ابن هشام فى المغنى ... » وبعد بضعة سطور قال البغدادى : « أ هـ كلام المغنى [١] » .

وعلى ذكر الاختصارات لم يمنع العلماء استخدامها فى مؤلفاتهم ، بشرط أن يبينوا المراد منها فى مقدمات كتبهم ؛ يقول العلموى : « ومن فعل شيئا من ذلك (الاختصار) فى تأليف ، بين اصطلاحه فيه ، ولا مشاحّة فى الاصطلاح ، وبيان الاصطلاح فى ديباجة الكتاب ؛ ليفهم الخائض فيه معانيها . وقد فعل ذلك جماعة من الأئمة لقصد الاختصار ونحوه [٢] » .

وهذا يذكرنا بما صنعه الفيروزابادى مثلا فى مقدمة القاموس المحيط ، حين وضع بعض الاختصارات وشرحها ؛ مثل : ج = جمع / م = معروف / ع = موضع / د = بلد / ة = قرية .

وقد شاع عند القدماء اختصار بعض عبارات تحمُّل العلم ، التى شرحناها من قبل ، كاختصارهم « حدثنا » فى : ثنا / نا . و « أخبرنا » فى : أنا . و « حدثنى » فى : ثنى ، ونحو ذلك .

وكانوا حين يسمعون الكتب على الشيوخ أو يقابلون النسخ ، يضعون فى الدائرة التى عرفناها من قبل نقطة ، ويكتبون على الحاشية المجاورة كلمة : « بلغ » . يقول العلموى : « وإذا صحح الكتاب على الشيخ أو فى المقابلة ، علّم على موضع وقوفه ببلغ ، أو بلغ العَرْض ، أو غير ذلك مما يفيد معناه [٣] » .

* * *

(١) خزانة الأدب ١/٤٥٩

(٢) المعيد ١٣٩

(٣) المعيد ١٣٨ وانظر الدر النضيد ١٨٠

الفصل الثالث

نماذج من جهود علمائنا القدامى فى التحقيق

لم يقتصر جهد القدماء من علمائنا ، على الدرس النظرى فى تحقيق النصوص فحسب ، وإنما يشهد الكثير من مؤلفاتهم بطول باعهم فى هذا الفن .

وسنختار هنا اثنين من أعلام هؤلاء المحققين ، لنرى شيئا من جهودهم المشكورة فى هذا الميدان ؛ أولهما هو الوزير أبو عبيد البكرى الأندلسى (المتوفى سنة ٤٨٧ هـ [١]) فى كتابه : « اللآلى فى شرح أمالى القالى » . وثانيهما هو الإمام عبد القادر البغدادى (المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ [٢]) فى كتابه : « خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب » .

أولا : البكرى

يبدو البكرى فى كتابه : « اللآلى فى شرح أمالى القالى » محققا من الطراز الأول ؛ فهو يترجم للرجال الذين ذكرهم القالى فى أماليه ، وينسب الشعر المجهول إلى قائليه ، ويشير إلى حلو الديوان منه أحيانا ، كما ينبه إلى بعض الشعر المصنوع ، وتغيير الرواية واختلافها ، واختلاف نسبة البيت ، أو اختلاف الرأى بين العلماء ، كما يشرح الغريب ، وينبه على وهم القالى فى بعض آرائه ، وغير ذلك مما يفيض به الكتاب .

---

(١) انظر : بغية الوعاة ٢/٤٩

(٢) انظر : الأعلام ٤/١٦٧

وفيما يلى بعض النماذج التى توضح ذلك كله وتبينه :

١ - تراجم الرجال :

(١ / ٦١) : « وذكر أبو على خبر عبد الملك مع امرأته عاتكة ، واستشهاده بشعر كثيِّر . قال المؤلف : وهو كُثَيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود ، وكانت أمه جُمُعة . وهو خزاعى رافضى المذهب ، يكنى أبا صخر من شعراء الدولة الأموية » .

(١ / ٧٧) : « وقال أبو على فى خطبة عتبة بن غزوان حين خطب .
ع : هو عتبة بن غزوان بن الحارث بن جابر من بنى مازن ، وهو من المهاجرين الأولين ، شهد بدرا وكان من الرماة المذكورين ، وهو افتتح الأبلّة ، واختطّ البصرة ، وتوفى فى خلافة عمر » .

(١ / ٢٩٦) :«وأنشد أبو على للبعيث ... ع : البَعِيث اسمه خداش ابن بشر بن خالد من بنى مجاشع بن دارم بن مالك ... وإنما سمى البَعِيث بقوله :

تبعَّث منى ماتبعَّث بعدما أُمِرَّتْ قُوایَ واستمرَّ عزِيمتى

وهو شاعر إسلامى » .

٢ - نسبة الشعر المجهول :

(١ / ٢٩٤) : « وأنشد أبو على :

كيف نومى على الفراش ولمَّا تشملِ الشَّامَ غارةٌ شَعْوَاءُ

ع : الشعر لعُبيد الله بن قيس بن شُريح ، أحد بنى عمرو بن عامر بن لؤى المعروف بابن قيس الرُّقَيَّات . وإنما نسب إلى الرقيات ، لأنه كان يشبب بثلاث نسوة اسم كل واحدة منهن رقية » .

(١ / ٢٩٩) : « وأنشد أبو على :

إذا تَخازَرْتُ ومابِى خَزَرْ

ع : هذا الرجز لأرطاة بن سُهَيَّة ، وهو أرطاة بن زُفر بن جزء بن شداد ، أحد بنى مِرة ... وأمه سهية كلبية ، وكانت أخيذة غلبت عليه ، وهو شاعر إسلامى » .

٣ – الإشارة إلى خلو الديوان من البيت :

(١ / ١١٥) : « وأنشد أبو على :

هَجُومٌ عليها نَفْسَهُ غير أنّه ... ... البيت

ع : هذا الشاعر يصف بيض نعام . قال الجرمى : هو ذو الرمة . وليس هذا الشعر فى ديوانه » .

(١ / ١٤٦) : « وأنشد أبو على :

إليكم لانكون لكم خَلاةً ولا نَكَعَ النُّقَاوَى إذ أحالا

ع : نسب غير واحد هذا البيت إلى الراعى ، ولم يرو لنا فى قصيدته التى على هذا الوزن والروىّ » .

٤ – التنبيه على أن البيت مصنوع :

(١ / ٣١) : « وأنشد أبو على :

أَقْبَلَ سَيْلٌ جاء من أمرِ اللّهْ

قال المؤلف : لا تحذف الألف من اسم الله عز وجل إلا فى الوقف . وقال أبو حاتم : هذا البيت مصنوع ، صنعه من لا أحسن الله ذكره ، يعنى : قطربا » .

٥ – التنبيه على تغيير الرواية واختلافها :

(١ / ١٠٩) : « وأنشد أبو على للأجدع الهمدانى :

وسألِتنى بركائبى ورجالها ونسيتِ قتلَ فوارس الأرباعِ

ع : هكذا صحة إنشاده :

أسألتِنى بنجائبٍ ورحالها ... ...

لابركائبي ، كما أنشده أبو على ؛ لأنها إنما سألته عن إبل القوم ونجائبهم ، وما غَنِمَ لهم ، لاعن ركائب المسئول . وصحة إنشاده أيضا : أسألتنى ، بالهمزة لا بالواو ، وهو أول الشعر » .

(١ / ١٤٠) : « وأنشد أبو على :

أقولُ لصاحبى والعِيسُ تَخْدِى بنا بين المُنِيفَةِ فالضِّمارِ

أنشده أبو تمام للصِّمّة بن عبد الله القشيرى ، والد دريد . وروايته : بين المنيفة فالغمار . وروى أيضا : بين القبيبة فالعِمار » .

٦ – التنبيه على اختلاف نسبة البيت :

(١ / ١٦٦) : « وأنشد أبو على :

سأشكر عمرا ماتراخت منيّتى أيادىَ لم تُمنن وإن هى جَلَّتِ

ع : الشعر لأبى الأسود الدؤلى ... وقال الليثى (هو الجاحظ) : الشعر لمحمد بن سعيد ... وذكر على بن الحسين (أبو الفرج الإصفهانى) أن الشعر لعبد الله بن الزَّبير الأسدى » .

(١ / ٣٦١) : « وأنشد أبو على :

ليستْ بسَنْهاءَ ولا رُجَّبِيَّةً ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ع : وهذا الشعر لسويد بن الصامت . وقد نسب إلى أُحيحة بن الجُلاح . والأول أثبت » .

٧ – التنبيه على اختلاف العلماء فى الرواية :

(١ / ٩٨) : « قال أبو على : الشعب أكبر من القبيلة . قال المؤلف : كل الناس حكى الشَّعب بالفتح فى القبيلة . والشِّعب بالكسر فى الجبل ، إلا بُندارًا ، فإنه روى عن أبى عبيدة الكسر فى القبيلة ، والفتح فى الجبل » .

٨ - شرح الغريب :

(١ / ٢٠١) : « قال أبو على فى حديث الأعرابى الذى سئل عن بنيه ، فقال : غَشَمْشَمٌ وما غشمشم ، ولم يفسره . ع : وهو الذى يركب رأسه ولا يثنيه شيء . وقال فيه : عَشَرَّبٌ وماعشرب ، ولم يفسره . وهو الغليظ الشديد » .

(١ / ٢٥٣) : « وأنشد أبو على :

الباغِىَ الحربَ يسعى نحوها تَرِعاً   حتى إذا ذاق منها جاحِماً بَرَدَا

قوله : بَرَدَ ، معناه : ثبت . ومنه قولهم : بَرَدَ على فلان كذا ، أى : ثبت » .

٩ - التنبيه على وهم القالى :

(١ / ٥٦) : « قال المؤلف : هكذا رواه أبو على : قيس بن رفاعة ، فى أماليه . وورويته فى إصلاح المنطق عن يعقوب : أبو قيس بن رفاعة ، وهو الصحيح واسمه دثار » .

(١ / ٢٦١) : « وأنشد أبو على لأيمن بن خُريم :

وصهباءَ جرجانيةٍ لم يَطُف بها   حَنِيفٌ ولم تَنْغَرْ بها ساعةً قِدْرُ

قال المؤلف : والصحيح أن هذا الشعر للأقيشر . كذلك قال ابن قتيبة وغيره . وهو ثابت فى ديوان شعره » .

* * *

ثانيا : البغدادى

يعد البغدادى مثالا طيبا للعالم الواسع الاطلاع على المكتبة العربية بفروعها المختلفة . وهو فى تحقيق النصوص لا يُبَارَى ؛ فهو يقابل بين النسخ ، ويجتهد فى تخريج النص ، ويترجم للعلماء والشعراء تراجم وافية ، ويكمل أبيات الشعر ويخرجها ، وينسب الأبيات المجهولة ، ويشير إلى اختلاف الروايات فى البيت الواحد ، وغير ذلك مما ينادى به علماء هذا الفن فى العصر الحديث .

وفيما يلى بعض الأمثلة لذلك كله :

١ - المقابلة بين النسخ :

(١ / ٤٥٠) : « وأنشد :

إذا ابنُ أبى موسى بلالًا بلغتِهِ فقام بفأسٍ بين وَصْلَيْكِ جازرِ

... وبلالا ينبغى أن يكون بالرفع ، لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيته مرفوعا فى نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبى على الفارسى ، إحداهما بخط أبى الفتح عثمان بن جنى » .

٢ - الاجتهاد فى تخريج النص :

(١ / ٢٨١) : « ثم قال (ابن خلف) : وقد قيل إنه يجوز أن يكون (أسهل) اسما لموضع بعينه . أقول : قد فتشت كتب اللغة وكتب أسماء الأماكن ، كمعجم ما استعجم ، ومعجم البلدان ، فلم أجد له ذكراً فيها » .

٣ - تراجم العلماء والشعراء :

(١ / ٢٥) : « وأبو حنيفة الدينورى هو أحمد بن داود بن ونند ، أخذ

عن البصريين والكوفيين . وأكثر أخذه عن ابن السكيت . وكان نحويا لغويا مهندسا منجما حاسبا راوية ثقة فيما يرويه ويحكيه . مات فى جمادى الأولى سنة اثنتين وثمانين ومائتين » .

(١ / ١٠٥) : « والفرزدق هو فراس ، واسمه هَمَّام بن غالب بن صعصعة ... وهمّام بصيغة المبالغة من الهمّة ... والفرزدق ، قال صاحب العباب : قال الليث : الفرزدق الرغيف الذى يسقط فى التنّور ... وقال بعضهم : هو فتات الخبز ... وقال ابن فارس : هذه كلمة منحوته من فَرَزَ ، ومن دقَّ ؛ لأنه دقيق عجن ثم أفرزت منه قطعة ، فهى من الإفراز والدقيق » .

٤ - تكميل الأبيات وتخريجها :

(١ / ١١٨) : « وأنشد :

... ... سماءُ الإلهِ فوقَ سبع سمائيا

وصدره :

له مارأت عينُ البصير وفوقه ... ...

وهذا البيت من قصيدة طويلة لأمية بن أبى الصلت » .

(١ / ٢٠٣) : « وأنشد : هُمُ دَرَجُ السُّيول . هو قطعة من بيت ، وهو :

أَنَصْبٌ للمنيـة تعتريهم رجالى أم هُمُ دَرَجُ السُّيُولِ

وهذا البيت لإبراهيم بن هرمة ، يبكى به قومه لكثرة من فقِد منهم » .

(١ / ٤٧٦) خرج البغدادى بيت أنس بن مدركة الخثعمى :

عزمتُ على إقامة ذى صباح لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فى كتاب سيبويه ، وشرح الإيضاح لأبى البقاء ، والخصائص لابن جنى ، والتذكرة لأبى على الفارسى ، وفرحة الأديب لأبى محمد الغندجانى ، وشرح أبيات سيبويه لابن خلف ، وجمهرة النسب لابن الكلبى !

٥ – نسبة الأبيات المجهولة :

(١ / ١٥) : « وأنشد :

يقولُ الخَنَى وأبغضُ العُجْم ناطقاً ... إلى ربنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ

... وهذا البيت ثانى أبيات سبعة أوردها أبو زيد فى نوادره لذى الخرق الطهوى » .

(١ / ٤٦) قال عن البيت :

ياما أميلح غِزلانًا شَدَنَّ لنا ... من هؤليائكنّ الضّالِ والسُّمُرِ :

« وهذا البيت من جملة أبيات ذكرها ابن هشام فى شرح شواهده ... وروى العباسى فى معاهد التنصيص عن بعضهم أنه من أبيات لبعض الأعراب . وذكر فى الدمية للباخرزى ، أنه أول أبيات ثلاثة لبدوى اسمه : كامل الثقفى ... وقال العينى إنه من قصيدة للعرجى . ومنها :

بالله ياظَبَيَاتِ القاع قلن لنا ... لَيْلَاىَ منكنّ أم ليلى من البشر

وهذا البيت قد روى للمجنون ، ولذى الرمة ، وللحسين بن عبد الله . والله أعلم » .

٦ – التنبيه على اختلاف الروايات :

فى التعليق على قول ذى الخرق الطهوى :

أتانى كلامُ الثعلبيِّ بن دَيْسَقٍ ... ففى أى هذا ويلَه يتترَّعُ

يقول البغدادى (١ / ١٦) : « قوله : أتانى كلام الثعلبى : هو بفتح المثلثة وسكون العين المهملة كما فى نوادر أبى زيد ، فى نسخة قديمة صحيحة ، نسبة إلى ثعلب بن يربوع أبى قبيلة ، لا بمثناة فوقية فغين معجمة ، نسبة إلى تغلب بن وائل أبى قبيلة ، كما ضبطه بعضهم » .

(١ / ١٤٧) : « وأنشد :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مما تُطيحُ الطَّوائِحُ

على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازًا ، أى يبكيه ضارع . وهو على رواية :"(لِيُبْكَ) بالبناء للمفعول ، ويزيد نائب فاعل . وأما على روايته بالبناء للفاعل ، ففاعله (ضارع) و (يزيد) مفعوله ، ولا حذف ولا شاهد . وهذه الرواية هى الثابتة عند العسكرى ، وعدّ الرواية الأولى غلطا ؛ فإنه قال فى كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون : ومما قلبوه وخالفهم الرواة قول الشاعر . ليبك يزيد ضارع البيت . وقد رواه خالد (ابن كلثوم الكوفى ؟) والأصمعى وغيرهما بالبناء للفاعل من البكاء ونصب يزيد . ومثله فى كتاب : فعلت وأفعلت لأبى حاتم السجستانى ، قال : أنشد الأصمعى : لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ ، أى بالبناء للفاعل ، ولم يعرف : لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ ، أى بالبناء للمفعول ، وقال : هذا من عمل النحويين » .

البَابُ الثاني

مَناهِجُ التحقيق عِندَ المحدَثينَ

تمهيد

عرفنا من قبل أن علماء الغرب قد اعتنوا بنشر نصوص الآداب القديمة : اليونانية واللاتينية ، منذ القرن الخامس عشر الميلادى ، حتى انتهى بهم الأمر إلى وضع قواعد وأصول علمية لنقد النصوص ، ونشر الكتب القديمة ، فى خلال القرن التاسع عشر .

وقد تأثر بهم المستشرقون فى نشرهم لأمهات الكتب العربية ، فى ذلك القرن وما بعده . ومن النماذج الطيبة التى لم تضنّ بوقت أو جهد فى تحقيق تراثنا العربى من هؤلاء المستشرقين :

١ - وليم رايت (الإنجليزى) W.Wright الذى نشر « الكامل » للمبرد نشرة متقنة مزوّدة بالفهارس الدقيقة المستقصية ، وهو شاب فى سن الرابعة والثلاثين ، وطبعه فى ليبزج سنة ١٨٦٤ م .

٢ - جوستاف يان (الألمانى) G. Jahn الذى نشر شرح المفصل لابن يعيش ، فى ليبزج سنة ١٨٨٢ م . وكان (يان) هذا ضليعا فى النحو العربى بدرجة مكنته من ترجمة كتاب سيبويه إلى الألمانية ترجمة دقيقة ، نشرت فى برلين سنة ١٨٩٥ - ١٩٠٠ م .

٣ - هارتفيج ديرنبورج (الفرنسى) H.Derenbourg الذى نشر كتاب سيبويه فى باريس فى مجلدين ، ظهر أولهما سنة ١٨٨١ م ، والثانى سنة ١٨٨٩ م .

٤ - فستنفلد (الألمانى) Wüstenfeld الذى نشر سيرة ابن هشام ، فى ليبزج سنة ١٨٩٩ م .

٥ – بيفان (الهولاندى) Bevan الذى نشر نقائض جرير والفرزدق ، نشرة علمية ممتازة مزوّدة بالفهارس والتعليقات ، فى ليدن سنة ١٩٠٥ – ١٩٠٨ م .

٦ – تشارلس لايل (الإنجليزى) Ch. Lyall الذى نشر شرح المفضليات لابن الأنبارى ، نشرة دقيقة مع ترجمة أمينة بالإنجليزية ، فى بيروت سنة ١٩٢٠ م .

٧ – رودلف جاير (الألمانى) R. Geyer الذى نشر ديوان الأعشى الكبير والأعْشَيْنَ الآخرين فى كتاب سماه : « الصبح المنير فى شعر أبى بصير » . وقد استخدم فى جمع أشعار هؤلاء الشعراء أكثر من خمسمائة مصدر عربى مطبوع ومخطوط ، وطبعه فى لندن سنة ١٩٢٨ م .

وقد تأثر بهؤلاء المستشرقين بعض رجال الرعيل الأول من المحققين العرب المحدثين ، من أمثال العلامة المرحوم أحمد زكى باشا ، الذى حقق كتابى : « أنساب الخيل » و « الأصنام » لابن الكلبى ، وطبعهما بمطبعة دار الكتب بالقاهرة سنة ١٩١٤ م ، وكانا من أوائل الكتب التى كتب عليها كلمة : « تحقيق » لأول مرة .

* * *

المؤلفات الحديثة فى تحقيق التراث العربى

١ – أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، للمستشرق الألمانى « برجشتراسر » Bergesträsser وهو أول نص يؤلف باللغة العربية

عن هذا الفن . وكان عبارة عن محاضرات ألقاها صاحبها على طلبة الماجستير ، بقسم اللغة العربية ، فى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٣١ م . ثم نشره تلميذه الدكتور محمد حمدى البكرى ، بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م .

٢ – تحقيق النصوص ونشرها ، للأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهو أول كتاب يظهر مطبوعا باللغة العربية فى هذا الفن ؛ فقد خرجت أولى طبعاته بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م .

٣ – قواعد تحقيق النصوص ، للدكتور صلاح الدين المنجد . مقالة بالمجلد الأول من مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٥٥ م .

٤ – فى أصول البحث العلمى وتحقيق النصوص ، للدكتور رمضان عبد التواب . مقالة بالمجلد الأول من مجلة « المورد » العراقية – بغداد سنة ١٩٧٢ م .

٥ – منهج تحقيق النصوص ونشرها ، للدكتور نورى حمودى القيسى ، والدكتور سامى مكى العانى – مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٧٥ م

٦ – تحقيق التراث : أساليبه وأهدافه ، للدكتور رمضان عبد التواب . مقالة بمجلة « قافلة الزيت » فى عدد فبراير ١٩٧٦ م .

٧ – خواطر من تجاربى فى تحقيق التراث ، للدكتور رمضان عبد التواب . مقالة بمجلة مركز البحوث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – العدد الثانى ١٩٨٣ م .

٨ – تحقيق التراث العربى : منهجه وتطوره ، للدكتور عبد المجيد دياب – القاهرة ١٩٨٣ م .

٩ – مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ، للدكتور محمود محمد الطناحى – القاهرة ١٩٨٤ م .

* * *

الفصل الأول

كيفية تحقيق النص

عرفنا من قبل أن تحقيق النص يعنى ردّه إلى الصورة التى كان عليها عندما أصدره مؤلفه ، وهذا يعنى تصحيح ما أصاب كلمات النص من تحريف أو تصحيف ، وتبرئته مما زيد فيه أو نقص منه . وللوصل إلى هذا الهدف تتبع الخطوات التالية :

أولا : جمع النسخ المخطوطة للنص

لتحقيق نص مالابد من معرفة نسخه المخطوطة فى شتى مكتبات العالم المختلفة . وللوصول إلى هذا الغرض ، لابد من الاطلاع على المصادر التالية :

١ – كتاب تاريخ الأدب العربى Geschichte der arabischen Litteratur لكارل بروكلمان C. Brockelmann وهو مستشرق ألمانى ، ولد فى عام ١٨٦٨ م ومات فى ٦ مايو سنة ١٩٥٦ م بعد أن شغل مناصب رئيسية فى جامعات « هاله » Halle و « برلين » Berlin و « برسلاو » Breslau وألف كثيرا من الكتب القيمة فى اللغة العربية واللغات السامية .

وكتابه : « تاريخ الأدب العربى » ليس كتابا فى تاريخ الأدب بالمعنى المعروف ، وإنما هو تسجيل لكل ماوصل إلى علم صاحبه ، مما ألف باللغة العربية ، فى جميع فروعها ، مادامت هذه المؤلفات موجودة ، مخطوطة كانت أو مطبوعة .

وقد كان الكتاب فى بداية أمره جزأين ، نشرهما بروكلمان فى : « ڤايمار » Weimar فى سنة ١٨٩٧ – ١٩٠٢ م ، ثم نشر ذيلا للكتاب فى ثلاثة أجزاء ، أولهما فى ليدن سنة ١٩٣٧ م ، والثانى فى ليدن سنة ١٩٣٨ م ، والثالث فى ليدن سنة ١٩٤٢ م . ثم نقح الجزأين الأصليين ، ونشرهما مرة أخرى ، بعد أن وضع أرقام الطبعة الأولى على هامش الطبعة الجديدة ، وطبع الجزء الأول فى ليدن سنة ١٩٤٣ م ، والثانى فى ليدن سنة ١٩٤٩ م .

ولكى يؤلف بروكلمان هذا الكتاب الضخم ، كان عليه أن يفرغ جميع فهارس المكتبات التى ظهرت وهو حى ، فى بطاقات يكتب فيها اسم الكتاب ومؤلفه ورقمه فى المكتبة التى يوجد بها ، إن كان مخطوطا ، وتاريخ طبعه ومكان الطبع ، إن كان الكتاب مطبوعا . وكان عليه بعد ذلك أن يبحث عن ترجمة صاحب الكتاب فى كتب التراجم والطبقات ، وقد راجع من أجل ذلك الكثير من الكتب والمقالات العلمية ، التى ظهرت عن التراث العربى ، فى مختلف المجلات ، ثم كان عليه بعد ذلك أن يصنف هذه البطاقات ، بحسب العصور التاريخية ، وفى كل عصر بحسب الموضوعات المختلفة التى ألف فيها باللغة العربية ، وفى كل موضوع من الموضوعات ، يتحدث عن الأشخاص الذين كان لهم جهود فى هذا الموضوع ، مرتبا إياهم – فى مدارسهم أحيانا – ترتيبا زمنيا .

وقد قسم بروكلمان كتابه إلى أربعة كتب ، خصص الكتاب الأول منها للأدب العربى منذ بدايته حتى أواخر العصر الأموى سنة ١٣٢ هـ . والكتاب الثانى لبداية العصر العباسى إلى سقوط بغداد فى يد المغول سنة

٦٥٦ هـ (وهو مقسم على فترتين ، الأولى تنتهى حوالى سنة ٤٠٠ هـ) . والكتاب الثالث يبدأ من حكم المغول حتى سنة ١٩٤٩م (وهو مقسم على ثلاث فترات ، الأولى حتى فتح مصر على يد السلطان سليم الأول سنة ٩٢٣ هـ . والثانية حتى حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٨ م . والثالثة من حملة نابليون على مصر سنة ١٧٩٨ م حتى العصر الحاضر) . والكتاب الرابع خاص بالأدب العربى الحديث فى مصر منذ الاحتلال الإنجليزى ، وكذلك فى سوريا والمهجر والعراق والجزيرة العربية والمغرب .

ويلاحظ أن الجزأين الأصليين يحتويان على نفس موضوع الجزأين الأول والثانى من أجزاء الذيل ، فعلى المحقق أن يراجع ماكتب عن أى موضوع فى مكانه فى الجزأين الأصليين ، ثم يقرأ الزيادات والتصويبات فى الموضوع نفسه فى الجزأين الأول والثانى من أجزاء الذيل . وقد أشار بروكلمان فى أجزاء الذيل إلى أرقام صفحات الجزأين الأصليين ، بحيث يسهل على الباحث العثور على الموضع الذى يريده بسهولة .

هذا وينتهى الكلام فى الجزأين الأصليين ، والأول والثانى من الذيل بانتهاء فصول الكتاب الثالث من تبويب المؤلف الذى عرفناه من قبل . أما الكتاب الرابع وموضوعه : « الأدب العربى الحديث » ، فيختص به الجزء الثالث من أجزاء الذيل . ويحتوى هذا الجزء – بالإضافة إلى ذلك – على ثلاثة فهارس مهمة للكتاب كله بأجزائه الخمسة . والفهرس الأول منها لأسماء المؤلفين . والثانى لأسماء الكتب . والثالث لأسماء الناشرين والمحققين الأوربيين . وقد رتبت الأسماء فى كل فهرس على نظام الأبجدية اللاتينية .

ويشير بروكلمان فى الفهارس إلى الأجزاء الأصلية بالحرف (G) اختصارا لكلمة : Grundwerk بالألمانية ، ومعناها : « الكتاب الأصلى » ، كما يشير إلي أجزاء الذيل بالحرف (S) اختصارا لكلمة : Supplement بمعنى : « ذيل » أو « ملحق » . فإذا وجدنا أمام اسم : « عبد الملك بن قريب الأصمعى » الرموز التالية : G I 104;S I 163 كان معنى هذا أن الأصمعى يوجد عنه كلام فى صفحة ١٠٤ من الجزء الأول الأصلى ، وصفحة ١٦٣ من الجزء الأول من الذيل .

وقد ترجم المرحوم الدكتور عبد الحليم النجار ثلاثة أجزاء من هذا الكتاب إلى العربية ، مدمجا الأصل فى الذيل ، ونشرتها دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٢ م ، كما ترجم الرابع والخامس والسادس إلى العربية كذلك الدكتور رمضان عبد التواب بالاشتراك مع المرحوم الدكتور السيد يعقوب بكر ، بإدماج الأصل فى الذيل أيضا ، ونشرت دار المعارف هذه الأجزاء بالقاهرة سنة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ م . وتمثل هذه الأجزاء المترجمة كلها ثلث الكتاب الأصلى .

٢ - تاريخ التراث العربى Geschichte des arabischen Schrifttums لفؤاد سزكين ، وهو أحد الأتراك الذين يشتغلون بالدراسات العربية ، وهو من تلامذة المستشرق الألمانى « هلموت ريتر » H. Ritter ويعمل الآن أستاذا لتاريخ العلوم بجامعة فرانكفورت . وقد طاف بكثير من مكتبات العالم ، التى لم تفهرس كتبها حتى صدور كتاب بروكلمان ، وقام هو بفهرسة المخطوطات الموجودة بها ، وابتدأ يخرج كتابه فى عام ١٩٦٧ م . وقد صدر منه حتى الآن تسعة مجلدات كبار ، تغطى تاريخ الفترة الأولى حتى حوالى سنة ٤٠٠ هـ . وقد ترجم المرحوم الدكتور فهمى أبو الفضل قدرًا كبيرا من المجلد الأول ، ونشره فى جزأين بالاشتراك مع الدكتور محمود حجازى .

٣ – فهارس المكتبات التى بها مخطوطات عربية . وبعض هذه الفهارس « غاص بالمعلومات المفيدة ، والآراء القيمة عن كل الكتب ، كالفهارس القديمة لدور الكتب فى أوربا ، وأوسعها وأقدمها : الفهرست الكبير للكتب العربية المحفوظة فى دار الكتب البروسية فى برلين ، الذى ألفه أهلورت ، وهو عشرة مجلدات كبيرة القطع والحجم . وكبعض فهارس الشرق . ومن الفهارس مايقتصر على ذكر مادُوِّن على غلاف الكتب ، كاسم المؤلف وعنوان الكتاب ، ومع ذلك فإن تلك البيانات تكون ناقصة أحيانا ، وغير دقيقة فى أكثر الحالات ، وأحيانا تزاد أخطاء أخرى عند استنساخ العناوين والأسماء . ومن هذا الجنس من الفهارس أكثر ماطبع فى الشرق ، كفهارس جوامع الآستانة التى لا يوثق بها [1] » .

٤ – سؤال أهل العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره . ويمكن أن يفيد هذا الطريق فى معرفة أماكن المخطوطات التى لم تدرج فى فهرس من الفهارس المنشورة . ويضرب « برجشتراسر » على ذلك مثالا بكتاب : « إرشاد الأريب إلى معرفة الأريب » لياقوت الحموى (المتوفى سنة ٦٢٦ هـ) الذى نشره « مرجليوث » ، فإنه عندما بدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه ، ثم حصل على باقى الكتاب بسؤال رجال العلم ، فوصل إليه بعضه من بيروت ، وبعضه من الهند ، ولم تكن واحدة منها مذكورة فى أى فهرست [2] .

---

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٩ ٩٠

(٢) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٩٢

ويحسن بالمحقق أن يدرس النسخ المخطوطة للكتاب قبل جمعها أولا ، عن طريق وصف الفهارس لها ؛ فقد يرى مثلا من هذا الوصف أن بعض مخطوطات الكتاب قد نقل عن بعضها الآخر ، وعندئذ فلا داعى للحصول عليها كلها ، بل يكفى فى هذه الحالة استخدام الأمهات فحسب ، إلا إذا كان بعض النسخ الحديثة ، قد كتبها علماء معروفون ، أو سمعت على علماء مشهورين ؛ ففى هذه الحالة لابد من الحصول على هذه النسخ كذلك . وإذا كان الكتاب نسخة وحيدة ، فلا يضير تحقيقه بالاعتماد على هذه النسخة وحدها . إما إذا كان للكتاب أكثر من مخطوطة ، فمن الخطورة الاعتماد على نسخة واحدة من نسخه ؛ لأننا لا نضمن أن تكون هذه النسخة مستوفية لكل النص الذى كتبه مؤلف الكتاب .

ولا بد من معرفة الطبعات السابقة للكتاب ، إن كان قد نشر من قبل ، ويعيننا على ذلك الاطلاع على الفهارس والمعاجم المصنفة للكتب المطبوعة ؛ مثل كتاب : « اكتفاء القنوع بماهو مطبوع » لإدوارد فنديك ، المنشور بالقاهرة سنة ١٨٩٦ م . وكذلك : « معجم المطبوعات العربية والمعرّبة » ليوسف إليان سركيس ، وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة فى الأقطار الشرقية والغربية ، وأسماء مؤلفيها ، ولمعة من ترجمتهم ، من يوم ظهور الطباعة إلى سنة ١٩١٩ م . وهو مطبوع فى جزأين بالقاهرة سنة ١٩٢٨ - ١٩٣٠ م . كما يفيد فى ذلك أيضا الاطلاع على فهارس الكتب المطبوعة المحفوظة فى دور الكتب ، ومنها : « النشرة المصرية للمطبوعات » التى يصدرها قسم الإيداع القانونى بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ م . فإن كان الكتاب قد سبق نشره ، نقدنا هذه النشرة ، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم فى نشرته جميع

النسخ الموجودة للكتاب ، وأنه قد اتبع فى إخراجها الطرق العلمية للنشر ، اكتفينا بهذه النشرة . أما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل ، أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر [١] ، استحق عنايتنا به ، وقيامنا بنشره .

وإذا كان للكتاب الذى نريد نشره نسخ خطية كثيرة ، كان الفيصل فى ترتيب هذه النسخ من حيث الأهمية ، واختيار الأمهات منها ، ثلاثة أمور :

١ - قدم النسخة ويعرف ذلك من التاريخ المدوّن على آخرها ؛ ومن أمثلة ذلك كتاب : « التعازى والمراثى » لأبى العباس المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥ هـ) فله نسختان خطيتان ، إحداهما قديمة محفوظة فى دير الاسكوريال بمدريد . وقد نسخت فى العشر الأوسط من جمادى الآخرة سنة ٥٦٣ هـ . والثانية أحدث منها ، وهى محفوظة بالخزانة العامة للرباط بالمغرب ، وقد نسخت فى مستهل ذى الحجة سنة ٧٥٧ هـ .

ومما يعرف به قدم النسخة كذلك : شكل ورقها ، وخصائص خطوطها ، والحكم فى هذين الأمرين حكم تقريبى ؛ لأنه لا توجد عندنا ميزات قاطعة بانتماء هذه المخطوطة أو تلك إلى عصر معين على وجه التحديد ، اعتمادا على شكل الورق أو نوع الخط ، فإنه على الرغم من كثرة الدراسات التى تمت فى هذا الميدان ، فإنها غير كافية ، ومن الواجب « أن تُستقصى كل هيئة من هيئات الخط العربى المستعملة ، وتُميَّز عن غيرها ، وتقسم تبعا لأسلوبها وقدمها ، والجهات التى

---

(١) انظر : أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٩

استعملت فيها ، بل إنه من الواجب أن يبحث عن كل حرف ، وتستقصى كل صورة من صوره المختلفة فى الكتب ، وأن يعيِّن متى وأين كانت تلك الصور مستعملة ، ولابد من إعداد كتاب مؤلف فى تلك الحروف بالصور الشمسية ، التى يبيِّن فيها صور تلك الحروف على اختلافها [١] » .

ويهمنا هنا أن نذكر أن « قدم النسخة لا يشكل بالضرورة مبرِّرًا لا تخاذها أمًّا ، مالم يكن هناك من الدواعى ، مايجعلها قادرة على قيامها مقام نسخة الأم ؛ فقد تكون نسخة حديثة ودقيقة ، أنفع من الاعتماد على نسخة قديمة مشحونة بالأخطاء ، مملوءة بالتصحيف والتحريف . ومن الجائز أن تكون النسخة الحديثة منقولة عن أصل قديم ، ضبطت روايته ، وصححت قراءته ، بطريق السماع أو الرواية . وفى هذه الحالة تصبح النسخة الحديثة أصلا ، وتعتمد الأخرى أو الأخريات للمقابلة والتصويب والتصحيح [٢] » .

٢ – علم الناسخ فقد تكن هناك نسخة قديمة ، غير أن ناسخها جاهل كثير الخطأ والتصحيف والتحريف ، بجوار نسخة أخرى حديثة ، غير أن ناسخها عالم جليل ، مشهود له بالدقة وتحرِّى الصواب . وعندئذ لابد للمحقق أن يعدّ هذه النسخة الحديثة أمًّا يعتمد عليها فى نشر الكتاب .

ومن أمثلة المخطوطات الجيدة ، التى كتبها بعض العلماء المشهود

---

(١) أصول نقد النصوص ٨٢ - ٨٣

(٢) منهج تحقيق النصوص ١١

لهم بطول الباع فى العلم والدقة والضبط ، ذلك المجموع الذى كتبه بخط يده العالم اللغوى المشهور : أبو منصور الجواليقى (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) ، والمحفوظ بدير الإسكوريال بمدريد ، تحت رقم ١٧٠٥ والذى يحتوى على ثمانية كتب هى : أسماء خيل العرب وفرسانها ، لابن الأعرابى ، ونسب الخيل فى الجاهلية والإسلام وأخبارها ، لابن الكلبى ، والإبل والشاء ، للأصمعى ، والأمثال لأبى عكرمة الضبى ، ونسب عدنان وقحطان ، للمبرد ، ومايذكر ويؤنث من الإنسان واللباس ، لأبى موسى الحامض ، والأمثال لمؤرج السدوسى .

وقد نشرت أنامنه كتب أبى موسى الحامض ، ومؤرج ، وأبى عكرمة الضبى .

٣ - كمال النسخة : فقد تكون هناك نسخة قديمة ، أو بخط عالم من العلماء ، غير أنها مخرومة ، أى تنقص عدة أوراق من أولها أو وسطها أو آخرها ، فيفضلها عندئذ نسخة كاملة للكتاب ، تحتفظ بنصه كاملا بلا نقصان .

ومن أمثلة ذلك : كتاب « الغريب المصنف » ، فله مخطوطات كثيرة أقدمها مخطوطة محفوظة فى مكتبة « الأمبروزيانا » بميلانو ، وقد كتبت فى جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ ، وعدد أوراقها ٢٠٤ ورقة ، عدا الورقة السابقة على صفحة العنوان ، وبها خروم فى خمسة مواضع مختلفة ، تقدر بثلاث وعشرين ورقة [١] . ومن أجل هذا تفضلها نسخة الأحمدية

---

(١) يظهر أن « جريفنّى » Griffini لم يفحص هذه المخطوطة جيدا ، حين قال عنها إنها كاملة الصفحات (ZDMG Lxix 72,1) ولا نظن أن هذه الخروم قد حدثت فى المخطوطة بعد وصفه لها بزمن ؛ لأنه صور منها عدة صفحات (Tafel vi-xv) ومن بينها الصفحة الأخيرة ، ومنها يظهر أن المخطوطة كما رآها ، مكونة من ٢٠٤ ورقة .

بتونس ، المكتوبة سنة ٤٠٠ هـ ؛ لأنها كاملة النص ، وإن كانت أحدث منها .

وليحْذر المحقق من الخروم الوهمية ، التى يحدثها فى بعض الأحيان اضطراب ترتيب أوراق المخطوطة ؛ فقد ظن مثلا « سكيا باريللى » المحقق الأول لكتاب : « قواعد الشعر » لثعلب ، أن بالكتاب خرما فى خمسة مواضع ، لم يتصل فيها سياق الكلام . وما درى هذا المستشرق أن السبب فى ذلك هو خروج ورقتين من أوراق الكتاب ، وعودتهما إلى مكانيهما من الكتاب مقلوبتين ظهرًا لبطن ، فأحدث ذلك انقطاع سياق الكلام فى هذه المواضع الخمس [١] .

غير أن اختلاف النسخ فى الزيادة والنقصان ، ولا يعنى دائما أن بالناقصة خروما ، فقد يكون سببه أن المؤلف الواحد ، قد يؤلف كتابه عدة مرات فيزيد فى بعضها وينقص منها ؛ فقد « ذكر بعض من انتصر للدَّيْمَرْتِىّ ، أن الوَفْر فى معنى الشَّعر ، ذكره الأصمعى فى بعض ما أملاه من تسمية خلق الإنسان ، وذكر أنه أملاه خمس عشرة مرة ، فكل نسخة من إملائه ، تخالف سائر النسخ فى نقص أو زيادة [٢] » .

وتسمى هذه الإملاءات المختلفة للكتاب الواحد بالإبرازات [٣] ، وتطابق الإبرازة فى زماننا هذا إحدى طبعات الكتاب الواحد ، فكثير من

(١) انظر : مقدمة تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب لكتاب قواعد الشعر لثعلب .

(٢) انظر : الحماسة بشرح التبريزى ٦٧

(٣) انظر فى ذلك : أصول نقد النصوص ٢٦ – ٢٧

الكتب العربية أبرزت أكثر من مرة ، وبينها فروق ؛ لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة ، داوم على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه .

وفى حالة اختلاف الإبرازات ، يجب على المحقق أن يختار واحدة منها ، ولا يمزجها بغيرها . ولوصنع ذلك لأحدث شيئا لم يكن موجودا من قبل ؛ لأن وظيفته العلمية ، هى المحافظة على كل مايروى بلا استثناء .

وللمحقق أن يؤثر النسخة التى أبرزها المؤلف بنفسه ، على تلك التى أبرزت بعد وفاته ، ويؤثر المسهبة على المختصرة ، والمصححة على التى فيها خلل ؛ فإن كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة ، والفرق بينهما كبير ، لايمكن إيضاحه بإيجاز ، فالأولى نشرهما جميعا .

ومن أمثلة ذلك : كتاب « الإبل » للأصمعى ؛ فقد عثر « هفنر » على إبرازتين مختلفتين اختلافا كبيرا من هذا الكتاب ، فنشرهما الواحدة بعد الأخرى ، فى مجموعته المسماة : « بالكنز اللغوى فى اللسن العربى » .

ومن أمثلة ذلك أيضا كتاب : « البيان والتبيين » للجاحظ ، فقد ذكر ياقوت أنه « نسختان : أولى وثانية ، والثانية أصح وأجود [(١)] » .

وترتب النسخ المخطوطة للكتاب الواحد ، من حيث علو الدرجة ، على النحو التالى .

---

(١) معجم الأدباء ١٦/١٠٦

أولا : النسخة التى بخط المؤلف ، فهى أعلى النسخ على الإطلاق . وتمتلىء المكتبة العربية بكثير من المخطوطات ، التى وصلت إلينا بخطوط مؤلفيها . ومن أمثلة ذلك : كتاب « فض الختام عن التورية والاستخدام » لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى (١) (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) ، وكذلك جزء من كتاب : « الوافى بالوفيات » للصفدى أيضا ، فى دار الكتب الظاهرية بدمشق (٢) .

« وهنا تعرض مشكلة المسوّدات والمبيّضات ، وهو اصطلاح قديم جدا . ويراد بالمسوّدة : النسخة الأولى للمؤلف ، قبل أن يهذ بها ويخرجها سويّة . أما المبيّضة ، فهى التى سوِّيت ، وارتضاها المؤلف كتابا يخرج للناس فى أحسن تقويم . ومن اليسير أن يعرف المحقق مسوّدة المؤلف بما يشيع فيها من اضطراب الكتابة ، واختلاط الأسطر ، وترك البياض ، والإلحاق بحواشى الكتاب ، وأثر المحو والتغيير ... إلى أمثال ذلك (٣) » .

ومن أمثلة المسوّدات ماروى لنا من أن ابن دريد ألف « كتاب أدب الكاتب على مثال كتاب ابن قتيبة ، ولم يجرده من المسوّدة فلم يخرج (٤) » .

ومن المسوّدات التى بقيت لنا : مخطوطة « النصيحة التامة للخاصة والعامة » لمحمد بن أحمد الحنفى العلائى (من علماء القرن

---

(١) انظر : S. A. Bonebakker, Some Early Definitions of the Tawriya, Paris 1966

(٢) انظر : نصرة الثائر على المثل السائر للصفدى ٣٠

(٣) انظر : تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ٣٢

(٤) إنباه الرواة ٣/٩٧

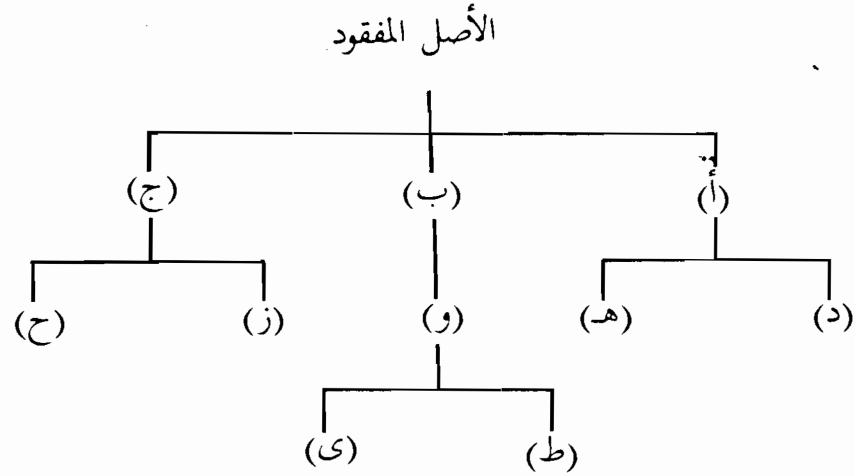
العاشر الهجرى) بمكتبة نور عثمانية فى استانبول برقم ٤٨٨٤ وهى عبارة عن ترتيب كتاب : « ماتلحن فيه العامة » لعلى بن حمزة الكسائى ، على الحروف الهجائية . والدليل على أنه المسوّدة وجود بعض الفراغات فى بعض الحروف الهجائية ، ووجود زيادات على الهامش لضيق المكان فى بعض الحروف الأخرى .

ثانيا : النسخة المقروءة على المؤلف .

ثالثا : النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف ، أو المقابلة بنسخته .

رابعا : النسخة التى كتبت فى حياة المؤلف . وهذه يمكن معرفتها من تاريخ النسخ ، أو من عبارة الناسخ عن مؤلفها ، حين يقول بعد ذكر اسمه : « أطال الله عمره » أو « أدام الله توفيقه » مثلا . وذلك على العكس من قوله مثلا عن المؤلف : « رحمه الله تعالى » أو « غفر الله له » أو ما أشبه ذلك ، فإنه يدل على أن المؤلف كان حين نسخ الكتاب ، قد توفى إلى رحمة الله تعالى .

ويمكن للمحقق بعد أن يفحص كل نسخ الكتاب ، أو يقرأ وصف الفهارس المختلفة لهذه النسخ ، أن يصنفها فى مجموعات تبين تعلق إحداهما بالأخرى ، أو ابتعادها عنها فى طريق الرواية ؛ وعندئذ يستطيع أن يصنع مايسمى بشجرة الرواية ، التى يظهر فيها بوضوح النسخ الأصول والفروع ، أو الأمهات والنسخ الثانوية . ونمثل لذلك فيما يلى بكتاب منه عشر نسخ فى مكتبات العالم :



ومن هذه الشجرة يتضح لنا أن النسخ الأمهات هى : (أ) و (ب) و (ج) . أما باقى النسخ ، فهى نسخ ثانوية منقولة عن هذه الأمهات .

ويعد من النسخ الثانوية كذلك : الشروح المتضمنة للمتون ، وكذلك الاقتباسات فى الكتاب عن غيره ، أو اقتباسات غيره منه ؛ فكتاب ككتاب « المفصل فى النحو » للزمخشرى ، يعدّ من نسخه الثانوية ، مايوجد من متنه فى شرح ابن يعيش النحوى له . وكتاب آخر ككتاب « لحن العوام » للزبيدى ، يعدّ من نسخه الثانوية ما اقتبسه هو عن كتاب سيبويه ، ومانقله عنه الصفدى فى كتابه : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » .

* * *

ثانيا : توثيق عنوان الكتاب ، ونسبته إلى مؤلفه

لكى يطمئن المحقق إلى صحة عنوان الكتاب ، لابد له من الرجوع إلى ما ألفه صاحبه من كتب ، « فربما عرض لذكر هذا المؤلَّف فى خلال مؤلفاته الأخرى ، أو عرض لذكره فى مقدمة الكتاب ، التى بيّن فيها أسباب تأليفه ، أو الرجوع إلى الكتب المؤلفة فى بابه ، وتأخرت عنه ، لعلها اقتبست منه ، أو أشارت إليه ، أو الانتفاع من كتب التراجم التى عقدت له ترجمة خاصة ، فأشارت فيها إلى مصنفاته ، أو كتب الفهارس التى وقفت عند مجاميع الكتب فى أبوابها ؛ مثل : فهرست ابن النديم ، وابن خير الإشبيلى ، وكشف الظنون ، والمؤلفات الأخرى التى عرضت لبعض الكتب من خلال حديثها عن فن من الفنون ؛ مثل مقدمة المخصص لابن سيدة ، ومقدمة شرح الشواهد الكبرى للعينى ، ومقدمة شرح شواهد المغنى للسيوطى ، ومقدمة خزانة الأدب للبغدادى [١] » ، وإقليد الخزانة للميمنى ، وغير ذلك .

وعدم ذكر الكتاب فى كتب التراجم والطبقات ، لا يصح وحده أن يكون مؤديا إلى الشك فى نسبة الكتاب إلى مؤلفه ؛ إذ لم تَدَّعِ كتب التراجم يوما أنها أحصت جميع مؤلفات العلماء الذين يرد لهم ذكر فيها . ولدينا الأمثلة على ذلك ؛ فكتاب « الأمثال » لمؤرج السدوسى ، الذى نشرته أنا بالقاهرة سنة ١٩٧١ م ، لولا اقتباسات منه فى « جمهرة الأمثال » للعسكرى ، و« مجمع الأمثال » للميدانى ، و « خزانة الأدب » للبغدادى ، وغيرها ، لشك المرء فى نسبته إليه ؛ إذ لم يرد له ذكر بين كتب المؤرج ، التى تروى له فى كتب الطبقات .

---

(١) منهج تحقيق النصوص ١٢

وكذلك كتاب « البئر » لابن الأعرابى ، الذى نشرته أنا كذلك فى القاهرة سنة ١٩٧٠ م ، لم يذكر فى كتب الطبقات التى ترجمت لابن الأعرابى ، وإنما ذكر فى فهرسة ابن خير وحدها ، إلى غير ذلك من الحالات الكثيرة ، التى يظهر فيها كتاب معين لعالم من العلماء ، ولم تنبه عليه الكتب التى ترجمت له (١) .

وفى بعض الأحيان ، ينسب الكتاب إلى غير مؤلفه ، فى شىء من المخطوطات التى وصلت إلينا . والمحقق الفطن هو الذى يستطيع بالبحث والتدقيق ، اكتشاف الخطأ فى هذه النسبة . ومن أمثلة ذلك : مخطوطة « الغريب المصنف » الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢١ لغة ، يوجد فى صفحة العنوان بها : « الغريب المصنف لأبى عمرو الشيبانى » . والصواب أن الكتاب لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى ، كما هو ثابت فى مخطوطاته الأخرى . ولعل السبب فى خطأ النسبة فى هذه المخطوطة ، أن الكتاب يبدأ بعبارة : « قال أبو عبيد : سمعت أبا عمرو الشيبانى يقول ... » ، فظن الناسخ ، الذى كان ينسخ – فيما يبدو – من نسخة ضاعت منها ورقة العنوان ، أن الكتاب لأبى عمرو الشيبانى ، فعزاه إليه .

ومثل ذلك أيضا كتاب : « الأضداد » الذى نشره « هفنر » وعزاه إلى الأصمعى (٢) ، يتبين لنا من فحصه ، أنه ليس إلا نسخة أخرى من كتاب « الأضداد » لابن السكيت . والسر فى خطأ هذه

---

(١) انظر : مقدمات تحقيقى لقواعد الشعر لثعلب ١٤ والأمثال لمؤرج ٢٢ - ٢٣ والبئر لابن الأعرابى ٢٩

(٢) انظر : ثلاثة كتب فى الأضداد ص ٥ – ٦١

النسبة فى مخطوطة الكتاب ، أن ابن السكيت يبدأ كتابه بالرواية عن الأصمعى ، فجاء أحد النساخ ، وحسب الكتاب كله للأصمعى فنسبه إليه . وأغلب الظن أن ذلك قد حدث هنا ، ويحدث فى حالات مماثلة ، بسبب ضياع ورقة العنوان [1] .

ومن أمثلة الخطأ فى عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، مانشر قديما باسم : « نقد النثر » ونسب لقدامة بن جعفر ، بتحقيق الدكتور طه حسين ، وعبد الحميد العبادى ، ثم تبيّن أنه جزء من كتاب : « البرهان فى وجوه البيان » لأبى الحسين بن وهب الكاتب . وقد نشره فى بغداد الدكتور أحمد مطلوب ، والدكتورة خديجة الحديثى ، سنة ١٩٦٧ م ، كما نشره بالقاهرة الدكتور حفنى شرف سنة ١٩٦٩ م .

وكذلك الحال مع الكتاب الذى نشره عز الدين التنوخى ، فى دمشق سنة ١٩٦٢ م باسم : « الإبدال والمعاقبة والنظائر » للزجاجى ، فإنه ليس فى رأيى إلا فصلا من كتاب آخر كبير للزجاجى ، هو « الأمالى الكبرى [2] » .

وتفحص مادة الكتاب ، ومافيه من الروايات عن الشيوخ ، والحوادث التاريخية ، مما يعين على الحكم الصائب ، فى موضوع نسبة الكتاب إلى صاحبه ، « وتعد الاعتبارات التاريخية من أقوى المقاييس فى تصحيح نسبة الكتاب أو تزييفها ؛ فالكتاب الذى تحشد فيه أخبار تاريخية

---

(١) انظر : فصول فى فقه العربية ٢٣٨ – ٢٣٩

(٢) انظر مقالتنا : « كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر ، للزجاجى ، ليس كتابا مستقلاله » فى مجلة : « المكتبة » العراقية – العدد ٨٥/ فبراير ١٩٧٢ م . ص ١٠ – ١١

تالية لعصر مؤلفه الذى نسب إليه ، جدير بأن يسقط من حساب ذلك المؤلف . ومن أمثلة ذلك : كتاب نسب إلى الجاحظ ، وعنوانه كتاب تنبيه الملوك والمكايد ، ومنه صورة مودعة بدار الكتب المصرية ، برقم ٢٣٤٥ أدب . وهذا الكتاب زيف لاريب فى ذلك ، فإنك تجد من أبوابه باب : نكت من مكايد كافور الإخشيدى ... وكافور الإخشيدى كان يحيا بين سنتى ٢٩٢ و ٣٥٧ هـ . فهذا كله تاريخ بعد وفاة الجاحظ بعشرات السنين [١] » .

* * *

(١) تحقيق النصوص ونشرها ٤٦

ثالثا : التمرس بالخطوط

•• يتعين على المحقق أن يتمرس بخطوط المخطوطات التى يستخدمها ، حتى لا يقرأها بالطريقة التى تعوّد عليها فى إملاء عصره هو ، أو يقرأ الخط المغربى بطريقة المشارقة ، فيخلط القاف بالفاء مثلا . ويكفى أن نمثل لاختلاف الخطوط من عصر إلى عصر ، بخط الجواليقى فى مجموعة الاسكوريال رقم ١٧٠٥ التى وصفناها من قبل ؛ فهو يكتب ألف المد بألفين ، مثل : « جاء فلان باابدة » ويكتب التاء المفتوحة تاء مربوطة فى مثل : « ذاة » ، كما يكتب : « لاكن » و « هاكذا » بالألف ، ويفصل كلمتى : « من ما » ، ولا يضع الألف الفارقة فى مثل : « قالو » ، وغير ذلك [١] .

فلابد إذن من المران على قراءة خطوط القدماء ، والوقوف على طريقة النساخ فى كتابتهم للحروف الهجائية ، حتى لا يخلط المحقق بين الراء والدال ، أو اللام والكاف مثلا . وقد كان لبعض النساخ فى الزمن القديم اصطلاحات خاصة فى الضبط بالشكل مثلا ، فلابد عندئذ من تعرّف هذه الاصطلاحات فى المخطوطة ؛ فقد كان بعض الكتاب يكتب الشدة والفتحة ، والشدة والكسرة ، بطريقة تخالف طريقتنا اليوم ؛ إذ يضع الفتحة تحت الشدة ، فيخيل لمن لم يمرن على خط المخطوطة أنها شدة وكسرة ، فى حين أن هذا الكاتب يضع الشدة فوق الحرف ، والكسرة تحته ، للدلالة على الشدة والكسرة .

---

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب الأمثال ، لأبى عكرمة الضبى ١٦

وليست عندنا حتى الآن للأسف ، دراسة كاملة عن تاريخ الخط العربى وخصائصه على مر العصور الإسلامية ، وفى مختلف الأصقاع التى تستخدم هذا الخط ، « فلم يبحث الإملاء العربى ، ولا تاريخه بحثا كافيا حتى الآن ، إلا رسم القرآن الكريم . ولو قصد أحد إلى ذلك ، لم يجز أن يكتفى بما يجده فى الكتب ، كأدب الكاتب لابن قتيبة ، وكتاب الكِتَاب لابن درستويه ، وصبح الأعشى للقلقشندى ، بل ينبغى عليه أن يطالع كتبا خطية من كتابة من يوثق بهم فى عصور مختلفة ؛ فإن إملاء هذه الكتب الخطية القديمة ، يخالف القواعد الموضوعة فى الكتب ، فى أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة فى كثير من الكتب القديمة ، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء . وكثر الاختلاف فى إملاء الهمز ، فلا يكاد يوجد فى الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة فى الإملاء إلا نادرا . والذين ألفوا فى الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب ممن سبقه ، ولم يدخل فى اعتباره أن العادة والاصطلاح ، يتغيران بمرور الزمن [١] » .

حتى التاريخ القديم للخط العربى ، يجهله كثير من الناس ، فهم لا يعرفون لماذا لا يرمز إلى الحركات القصيرة فى داخل بنية الكلمة ، على حين يرمز فيها للحركات الطويلة بالألف والواو والياء ؟ كما لا يعرف بعض الناس ، لماذا يتغير رسم الهمزة من حال إلى حال ؟

---

(١) أصول نقد النصوص ١٠٢ - ١٠٣

وهذا العيب فى الخط العربى ، يرجع إلى أصوله التى أخذ منها ، وهو الخط النبطى ، الذى كان منتشرا فى شمالى الجزيرة العربية ، فى الحيرة والأنبار وغيرها ، قبل مجيء الإسلام . والنبط قوم من الساميين ، كانوا يتكلمون لهجة آرامية ، من تلك اللهجات الآرامية ، التى كانت شائعة فى سوريا والعراق فى ذلك الوقت ، وقد اشتقوا خطوط أبجديتهم من الخط الفينيقى ؛ فقد وضع الفينيقيون – وهم من الأقوام السامية القديمة – نظاما من الرموز لأبجديتهم ، ورثها عنهم بعض شعوب العالم القديم ، بعد أن أحدثوا فيها بعض التغييرات على مر الزمان .

وعلى الرغم من أن الحركات ، قصيرها وطويلها ، أوضح فى السمع من الأصوات الصامتة بكثير ، فإن هؤلاء الساميين ، لم يرمزوا لها فى خطوطهم منذ البداية ، سواء فى ذلك القصير منها والطويل ؛ فكلمة : « كتاب » مثلا ، كانت تكتب : « كتب » ، و « عمود » كانت تكتب : « عمد » و « جميل » كانت تكتب : « جمل » وهكذا (١) .

ثم حدث تطور صوتى فى اللغة ، ترتب عليه إن اكتسبت بعض رموز الأصوات الصامتة ، صفة الدلالة على الحركات الطويلة ، فقد كانت الألف فى الأصل رمزا للهمزة فقط ؛ فى مثل : « أكل » و « رأس » و « ملأ » مثلا ، كما كان كل من حرفى الواو والياء رمزا للصوت الصامت ، فى مثل : « ولد » و « يكتب » و « يوم » و « بيت » وغير ذلك . ثم حدث أن ضاعت الهمزة فى غير أول الكلمة ، وتحول الصوت

---

(١) يلاحظ أن هذه الأمثلة لتقريب الأمر فى الأذهان ؛ إذ لم يحدث ذلك فى الخط العربى ، وإنما حدث فى الخط السامى القديم .

المركب (aw) و (ay) فى مثل : « يَوْم » و « بَيْت » إلى حركة طويلة : (ō) و (ē) . ومع حدوث هذا التطور فى النطق ، كان الخط ثابتا ، فكان الناطق ينطق مثلا : rās ، ويكتب : « راس » ، كما ينطق : yom ويكتب : « يوم » ، وينطق : bēt ويكتب : « بيت » ... إلى غير ذلك .

وهكذا بعد أجيال ، بدا للناس كأن الألف رمز للفتحة الطويلة ، إلى جانب أنها رمز للهمزة ، مع أنها كانت فى الأصل رمزا للهمزة فحسب ، ومثل ذلك ظنه الناس فى الواو والياء ، أنهما رمزان للضمة الطويلة والكسرة الطويلة ، إلى جانب أنهما رمزان لصوتى الواو والياء الصامتين .

وعندما استقر ذلك فى الأذهان ، استعيرت هذه الرموز للدلالة على الحركات الطويلة فى الكلمات التى لم يكن فيها أصلا مثل تلك الرموز ، وذلك مثل : « كتاب » و « عمود » و « جميل » وغيرها ، غير أن ذلك لم يحدث فى أول الأمر بصفة مطردة . وعندما أخذ العرب الخط من النبط ، وجدوهم قد وصلوا إلى هذه المرحلة ؛ ولهذا فإننا نلحظ آثار عدم الاطراد هذا ، فى الخطوط العربية القديمة ، كالخط العثمانى الذى كتب به المصحف ، على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه ؛ ففيه كلمات مثل : « أموال » و « كلالة » وغيرهما ، كتبت : « أمول » و « كللة » بدون الألف ، ومثل : « يدعو » و « يأتى » ، كتبت : « يدع » و « يأت » مع عدم وجود جازم قبل هذه الأفعال (١) .

وعلى الرغم من تعميم استخدام هذه الرموز الثلاثة – فيما بعد – للدلالة على الحركات الطويلة ، ظلت فى الكتابة العربية بقايا للنظام القديم

(١) انظر أمثلة وتفصيلات لذلك ، فى معانى القرآن للفراء ١/٢٠٠ – ٢٠١

فى الخط ، وإننا لانزال حتى الآن نكتب : « هذا » و « ذلك » و « لكن » وغيرها ، بدون ألف المد .

أما رموز الحركات القصيرة الموجودة فى الخط العربى حاليا ، فإنها من عمل الخليل بن أحمد الفراهيدى ، اللغوى المشهور ، فى القرن الثانى الهجرى . ولم يكن الخليل بن أحمد أول من فكر فى ضبط الكتابة العربية بالحركات القصيرة ؛ فقد سبقه إلى ذلك أبو الأسود الدؤلى ، من علماء القرن الأول الهجرى .

وكانت العناية بالقرآن الكريم ، وصيانته عن اللحن ، هى التى دعت العلماء فى الصدر الأول للإسلام ، إلى البحث عن طريقة ، تمنع من يتلو النص القرآنى ، من الوقوع فى اللحن ، بسبب خلوه من رموز الحركات .

وتنسب الروايات الإسلامية إلى أبى الأسود الدؤلى ، أنه كان أول من فكر فى وضع رموز للحركات ، يضبط بها الرسم القرآنى ، الذى كان يخلو من هذه الرموز ؛ فيروى عن المبرد أنه قال : « لما وضع أبو الأسود النحو : قال : ابغوا لى رجلا ، وليكن لقنا ، فطلب الرجل ، فلم يوجد إلا فى عبد القيس ، فقال أبو الأسود : إذا رأيتنى لفظت الحرف فضممت شفتى ، فاجعل أمام الحرف نقطة ، فإذا ضممت شفتى بغية ، فاجعل نقطتين ، فإذا رأيتنى قد كسرت شفتى ، فاجعل أسفل الحرف نقطة ، فإذا كسرت شفتى بغنة ، فاجعل نقطتين ، فإذا رأيتنى قد فتحت شفتى ، فاجعل على الحرف نقطة ، فإذا فتحت شفتى بغنة ، فجعل نقطتين [١] » .

---

(١) انظر : المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٦ وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠ – ٤١

وكانت تلك النقط الخاصة بالشكل ، تكتب بصبغ يخالف لون المداد ، الذى كتبت به الحروف ونقط إعجامها ، فكان ذلك يشق على الكاتب ؛ إذ كان يتحتم عليه أن يكتب بقلمين ومدادين مختلفين ، حتى جاء الخليل بن أحمد ، فوضع الشكل الذى نكتب به الآن ؛ يقول المبرد أيضا : « الشكل الذى فى الكتب من عمل الخليل ، وهو مأخوذ من صور الحروف ، فالضمة واو صغيرة الصورة فى أعلى الحرف ، لئلا تلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف [١] » .

ومع أن الخليل بن أحمد قد وضع هذا الشكل المريح ، فإن العلماء قد غبروا زمانا طويلا ، لا يجرءون على استخدامه فى ضبط النص القرآنى ، ويفضلون عليه نقط أبى الأسود ، اتباعا للسلف ، ويسمون ضبط الخليل : « شكل الشعر » ، وكل ذلك لصيانة الخط القرآنى ، عن أن يتعاوره المتعاورون بالتبديل والتغيير . وهذا هو أبو عمرو الدانى (المتوفى سنة ٤٤٤ هـ) يقول : « وإنما جعلنا الحركات المشبعات نقطا مدوَّرة ، على هيئة واحدة وصورة متفقة ، ولم نجعل الفتحة ألفا مضجعة ، والكسرة ياء مردودة ، والضمة واوا صغرى – على ماذهب إليه سلف أهل العربية ؛ إذ كنّ مأخوذات من هذه الحروف الثلاثة ، دلالة على ذلك – اقتداء منا بفعل من ابتدأ النقط من علماء السلف ، بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ، واتباعا له ، واستمساكا بسنته ؛ إذ مخالفته مع سابقته وتقدمه لا تسوغ ، وترك اقتفاء أثره فى ذلك ، مع محله من الدين ، وموضعه من العلم ، لا يسع أحدا أتى بعده [٢] » !!

---

(١) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٧

(٢) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٤٢

كما يقول الدانى فى موضع آخر : « وترك استعمال شكل الشعر ، وهو الشكل الذى فى الكتب ، الذى اخترعه الخليل ، فى المصاحف الجامعة من الأمهات وغيرها ، أولى وأحق ، اقتداء بمن ابتدأ النقط من التابعين ، واتباعا للأئمة السالفين [١] » .

ومع هذه المعارضة الشديدة لطريقة الخليل ، فى ضبط الخط العربى ، فقد عمت هذه الطريقة ، وطغت على طريقة أبى الأسود الدؤلى ، واستخدمت كذلك فى ضبط النص القرآنى ، ولانزال نستخدمها حتى اليوم .

ولم يكتف الخليل بن أحمد ، بوضع هذه الرموز للحركات القصيرة فحسب ، بل إن كثيرا من الرموز الأخرى ، التى تستخدمها فى الكتابة إلى يومنا هذا ، من صنعه كذلك ؛ مثل رمز السكون ، وهو عبارة عن رأس خاء صغيرة ، اختصارًا من كلمة : « خفيف » بمعنى : غير محرّك [٢] . وكذلك رمز الشَّدّة ، وهو مختصر من كلمة : « شديد [٣] » . حتى رمز الهمزة الذى نستخدمه اليوم ، لم يكن معروفا فى الكتابة قبل الخليل ، وقد اقتطع من رأس العين [٤] ؛ ولذلك يسمى فى بعض الأحيان : « القُطعة » ، ولعله اقتطعه من العين لقرب الهمزة من

---

(١) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٢٢

(٢) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٥٢

(٣) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٤٩

(٤) المحكم فى نقط المصاحف للدانى ١٤٧

العين فى المخرج [١] . ويقول السيوطى : « وأول من وضع الهمز والتشديد الخليل [٢] » .

أما رمز الهمزة القديم فهو الألف [٣] ، غير أن انتشار الخط فى الحجاز ، تم على نطاق واسع بين القرشيين ، الذين لم يكونوا يهمزون فى كلامهم [٤] ، فكان يترتب على تركهم الهمز نشوء حركات طويلة ، أو أصوات انزلاقية (Geleitlaute) يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها فى الكلمة ؛ فكان الحجازيون يقولون مثلا : راس ، وبير ، ويومن ، وسما ، والمُنْشِيُون ، وتطمينّ ، وأفيدَة ، وفِيَة ، ويَوُزّ ، ويُوَدِّى ، وما أشبه هذا .

وفى ذلك يقول ابن جنى : « اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم ، هى صورة الهمزة ، وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وياء أخرى ، على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف ، ولو أريد تحقيقها البتة ، لوجب أن تكتب ألفا على كل حال [٥] » .

وعندما ابتكر الخليل رمزا للهمزة — لتستكمل به الكتابة العربية عدتها ، فى مطابقتها للنطق العربى الفصيح ، الذى احتفظ بالهمزة ، كما

---

(١) تاريخ الأدب لحفنى ناصف ٧٦ ويسميها الأستراباذى فى شرح الشافية ٣٢٠/٣ : العين البتراء

(٢) الإتقان فى علوم القرآن ١٧١/٢

(٣) انظر للتعبير عن الهمزة بالألف ، ولو كانت مكتوبة بالياء : المعرب للجواليقى ١٣ : « باب الهمزة التى تسمى الألف » .

(٤) انظر : شرح الشافية للأستراباذى ٣١/٣ وشرح مراح الأرواح ٩٩

(٥) سر صناعة الإعراب ٤٦/١

احتفظ بها كثير من اللهجات النجدية – لم يُرد أن يغير الرسم الإملائى ، الذى كان قد شاع واستقر ، فاخترع هذا الرمز الجديد ، واقتطعه من رأس العين ، ووضعه فى الكلمة حيث وجد له حاملا ؛ فالحامل له فى : « رأس » الألف ، وفى : « بئر » الياء ، وفى : « يؤمن » الواو ، وفى : « سماء » لا يوجد حامل ؛ فوضع الهمزة لذلك على السطر بلا حامل .

وليس هذا الذى نقوله دعوى بلا سند ؛ فكل النصوص العربية القديمة ، التى وصلت إلينا فى البرديات المختلفة ، تخلو من رمز الهمزة الذى نعرفه تمامًا (١) ؛ لأن الرمز القديم لها وهو الألف ، اكتسب عند الحجازيين صفة الدلالة على الفتحة الطويلة ، مع أنه الرمز الأصلى للهمزة . ولو أن الخط شاع وانتشر أول الأمر ، فى بيئة تستخدم الهمز فى كلامها كبيئة تميم مثلا ، لوجدنا الهمزة تصور بصورة الألف دائما ، فى أى موقع من الكلمة .

* * *

---

(١) انظر مثلا : A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri

رابعا : معرفة مصطلحات القدماء فى الكتابة

عرفنا من قبل شيئا من مصطلحات القدماء فى الكتابة ، فلابد من إلمام المحقق بها ، وإلا خلط النص بغيره مما ليس منه ، أو أسقط ماهو جدير بالثبوت ، أو أساء الضبط ؛ لأنه لم يعرف طريقة الناسخ فى ذلك ، فإنه إذا لم يعرف علامات التضبيب التى سبق أن شرحناها فى مناهج القدماء ، أدخل فى النص ماضرب عليه الناسخ لأنه ليس منه . وإذا غفل عن علامة « اللحق » أو « الإحالة » ظن ماعلى حواشى النسخة شروحا أو إضافات من النساخ ، وهى من صلب النص الذى يحققه .

كما أن محافظة النساخ على جمال الهامش واستوائه ، كان يلجئهم أحيانا إلى إفراد بعض حروف الكلمة فى الحاشية ، بعيدا عن آخر السطر ، حتى لا تبدو الكلمة خارجة فى سطرها عن بقية سطور الصفحة ، ولو جهل المحقق ذلك لظن الكلمة ناقصة الحروف ، وهى كاملة .

كما كان لبعض النساخ فى الزمن القديم اصطلاحات خاصة فى الضبط بالشكل مثلا ، فلابد عندئذ من تعرّف هذه الاصطلاحات فى المخطوطة ؛ فقد ذكرنا من قبل أن بعض النساخ كان يكتب الشدة والفتحة ، والشدة والكسرة بطريقة تخالف طريقتنا اليوم ؛ إذ يضع الفتحة تحت الشدة ، فيخيل لمن لم يمرن على طريقة المخطوطة أنها شدة وكسرة ، فى حين أن هذا الكاتب يضع الشدة فوق الحرف والكسرة تحته ، للدلالة على الشدة والكسرة .

وفى الكتابة المغربية ، تكتب الشدة كالعدد (٧) شديدة التقويس . وفى النسخة المغربية من كتاب : « المحتسب » لابن جنى (٧٨٠ قراءات – دار الكتب المصرية) يدل على الشدة والفتحة بعلامة مشابهة للعدد (٧) ويدل على الشدة والضمة بعلامة مشابهة للعدد (٨) فوق الحرف ، فإن وضعت هذه العلامة الأخيرة تحت الحرف ، كانت دليلا على الشدة والكسرة [١] .

وعلامات إهمال الحروف غير المعجمة ، عرفناها من قبل عند القدماء ، وهذه لابد للمحقق من معرفتها ، وإلا ظن علامة إهمال الراء فتحة للراء ، وعلامة إهمال الحاء نقطة للجيم ، وغير ذلك مما نراه يقع من أدعياء المحققين فى كل مكان .

ويشيع فى بعض المخطوطات القديمة ، كتابة الكاف كاللام المقوسة بعض الشيء ، بغير الشرطة الأفقية . وهذه لابد للمحقق من التمرس بها ، وإدراك المراد منها ، فى المخطوطة التى يحققها ، وإلا خلطها باللام ، كما حدث من محقق التوطئة للشلوبينى ، الذى قرأ المخطوطة التى أمامه فى أحد المواضع [٢] : « القسم جملة يولد بها جملة أخرى » . والصواب المراد : « القسم جملة يؤكد بها جملة أخرى » .

وكذلك ينبغى أن يكون المحقق عارفا بما يسمى : « التعقيبة » ، وهى كلمة تكتب فى ذيل ظهر الورقة ، تبدأ بها الورقة التالية . وكانوا يفعلون ذلك ليهتدوا إلى ترتيب الأوراق ، عند اضطراب هذا الترتيب ،

---

(١) انظر : تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ٥٥

(٢) انظر : التوطئة ٢٣٦

لسبب من الأسباب ؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون ترقيم الصفحات ، كما نفعل نحن اليوم . وهذا يفسر لنا قول سيبويه فى موضع من كتابه : « لما ذكرت لك فى الكراسة التى تليها [1] » !

---

(١) كتاب سيبويه ١/٤٧٨

خامسا : المران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه

إلى جانب المران على الخطوط ، وطرق النساخ فى الكتابة ، لابد كذلك من المران على أسلوب المؤلف ، والإلمام بموضوع الكتاب ، فلكل مؤلف أسلوبه وعباراته التى يرددها ، ولازماته التى تدور فى كلامه . وينبغى لكى نكتسب هذا المران ، أن نقرأ الكتاب عدة مرات ؛ فمن « الأشياء المهمة التى لابد من معرفتها ، رأى المؤلف نفسه ، وغرضه فى الكتاب كله ، وفى كل فصل من فصوله ؛ وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة ، على نقد ما يخالف رأى المؤلف وغرضه ، فى النُّسخ ، وتصحيح ذلك . وهذه المعرفة لاتستفاد إلا من الكتاب نفسه ؛ ولهذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام ، فهى توقفه على غرض المؤلف من الكتاب ، وتمكنه من تعرّف ماكان متوقعا أن يقوله المؤلف فى كل موضع من كتابه ، فإذا خالف الموجودُ فى النسخ المتوقَّعَ وجوده ، استفاد الناقد من ذلك فى إصلاح النسخ . وهذه الملاحظة من أهم مايلاحظ فى نقد النصوص (١) » .

كما يعين على المران على أسلوب المؤلف ، قراءة الكتب الأخرى التى كتبها ذلك المؤلف . ويكفى أن نذكّر هنا بما سبق أن عرضناه من نص كتاب : « المزهر » للسيوطى ، الذى كنت قد توقفت عنده مدة منذ عدة سنين ، وهو : « لم تؤخذ اللغة من تغلب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس » . فكيف

---

(١) انظر : أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٥٣

تكون اليمن مجاورة لليونان ؟ ثم كيف تكون بكر مجاورة للقبط والفرس فى الوقت نفسه ؟ وقد كان يزيد من حيرتى أن عددا من علمائنا المحدثين ، قد نقلوا هذا النص فى مؤلفاتهم ، بلا اعتراض عليه ، إلى أن وجدت السيوطى ، يذكر هذا النص نفسه ، فى كتاب آخر له هو : « الاقتراح فى أصول النحو » ؛ فيقول : « لم تؤخذ اللغة من تغلب والنمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ، ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس » ، فحرفت كلمة : « النمر » إلى « اليمن » ، كما حرفت كلمة : « النبط » إلى « القبط » فى نص المزهر . ولولا مقابلة « الاقتراح » للسيوطى ، لعسر علينا إصلاح التحريف الواقع فى « المزهر » .

* * *

الفصل الثانى

وسائل تحقيق النص

يسلك المحقق فى إقامة عبارة النص الذى أمامه على وجهها الصحيح ، طرقا مختلفة ، كما يستعين على فهم أسلوب المؤلف بوسائل شتى ، متذرعا فى كل ذلك بالصبر والجَلَد ، غير ضنين بإنفاق الوقت والجهد بغير حدود .

ونفصل فيما يلى القول فى هذه الطرق ، وتلك الوسائل :

أولا : الشك فى النص أو الشك فى النفس

الحسّ اللغوى أمر ضرورى جدا فى معالجة النصوص ؛ فأنت حين تعالج نصا تريد نشره أو الإفادة منه فى موضوع تبحثه ، وقد استغلق عليك فهم هذا النص ، فأنت بين أمرين : إما أن يكون العيب فيك أنت ؛ لأن محصولك اللغوى قليل ، لم يصل بعد إلى مرحلة تتمكن فيها من فهم هذا النص دلالة أو تركيبا ، وإما أن يكون النص الذى أمامك ، قد أصابه التصحيف أو التحريف ، أو السقط والتغيير !

والمحقق المنصف هو الذى يبدأ عادة باتهام نفسه ، قبل أن يتهم النص الذى أمامه ؛ ففى نص « المزهر » السابق مثلا ، بحثت أولا إمكان أن يكون « اليونان » قد جاور « اليمن » ! كما بحثت إمكان انتشار « بكر » فى شمالى الجزيرة العربية ، حتى تطل على الفرس من جانب ، وعلى القبط من جانب آخر ! وحين اطمأن بى البحث إلى خطل هاتين الفكرتين ، لم يبق أمامى إلا البحث عن الصواب ، فى ضوء الإمكانة الأخرى ، وهى احتمال التصحيف والتحريف .

والمحقق الذى يبدأ عادة باتهام النص ، يرتكب من الحماقات فى تغييره ، مايجعل مؤلفه يتململ منها فى قبره . ومن أمثلة ذلك مافعله محقق كتاب : « الأشباه والنظائر » لمقاتل البلخى ، حين وقف فيه أمام نص يقول : « وكان أمرهم الله أن يأخذوا منه » ؛ فلم يعجبه تركيب : « كان فَعَلَ » . وبدلا من أن يبحث عن صحته فى كتب اللغة ، اتهم النص بالتحريف وغيّره فجعله : « وكان الله قد أمرهم أن يأخذوا منه » [١] ، مع أن هذا التركيب مألوف جدا فى العربية ، وفى الكتاب نفسه مواضع كثيرة منه ؛ مثل : « كان أخذه النبى ﷺ من جبريل [٢]» .

وهذا مثال آخر على ضرورة وجود الحس اللغوى فى معالجة النص ؛ لأن الجهل بالأساليب القديمة ، ينعكس أثره على معالجة النصوص القديمة كذلك ؛ فمن المعروف مثلا أن إطلاق كلمة : « أنشد » ، يعنى فى النصوص العربية القديمة ، أن الشعر الذى يأتى بعدها ، إنما هو لغير المنشد . وكان الجهل بهذه الحقيقة ، هو مادعا محققى « سر صناعة الإعراب » إلى التعليق على قول ابن جنى فى هذا الكتاب : « وأخبرنى أبو على ، يرفعه إلى الأصمعى ، قال : حدثنا عيسى بن عمر ، قال : سألت ذا الرمة عن (النَّضْناض) ، فأخرج لسانه فحركه ، وأنشد :

تبيت الحيّة النَّضْناضُ منه … مكان الحِبِّ يستمع السِّرارَا [٣] »

فقالوا : « والبيت ورد فى اللسان (نضض) منسوبا للراعى ، ولم نجده فى ديوان ذى الرمة ، فى القصيدة التى من هذا البحر ومن هذه

---

(١) الأشباه والنظائر للبلخى ١٢١

(٢) الأشباه والنظائر للبلخى ٢٧٣

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٢١/١

القافية ، وليس لذى الرمة فى الديوان غيرها . ولعله أنشد بيت الراعى ، لما سأله عيسى بن عمر » !

هذا التعليق يدلنا على أنهم يفهمون (أنشد) على أنها : أنشد ذو الرمة لنفسه ، ولو كان ذلك صحيحا ، لوجب هذا التقييد فى الأسلوب العربى . على أن الضمير فى : (أنشد) قد يكون راجعا هنا إلى عيسى بن عمر ، لا إلى ذى الرمة ، كما ترى !

وعلى هذا يكون فهم النص هو الطريق إلى تحقيقه على الوجه الأمثل « ولو لم نفهم النص ، فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح فيه . والفهم يقرّبه الشروح فى الشعر القديم والكتب العلمية ، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على مايقوله الشارح ، بل يجب أن ننقد قول الشارح ، كما ننقد النص نفسه ؛ لأن الشراح ليسوا منزهين عن الخطأ ، وبخاصة فى الشعر [١] » .

ويذهب برجشتراسر إلى مثل مانذهب إليه من أن « على الناشر أن يحذر غاية الحذر من تغيير مالا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ من عدم فهمه للغة ، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة ، لوقوع الخطأ فى النسخ ، ولكن مع الأسف ، ليس من النادر أن نجد الناشر يعمد إلى تغيير النص المروى فى النسخ ، ظنا منه أنه خطأ ، وهو صحيح [٢] » كما مثلنا لذلك من قبل .

ومن أوضح الأمثلة على التغيير الناتج عن سوء الفهم ، ماصنعه

---

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٤٩

(٢) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٥٧

الشيخ محمد عبد المنعم خفاجى فى تحقيقه « قواعد الشعر » لثعلب ؛ ففى بعض فصول هذا الكتاب ، يقسم ثعلب أبيات الشعر إلى أقسام متعددة ، منها ماسماه هو : « المعدّل من أبيات الشعر » . وعبارة : « وقال (ثعلب) : المعدَّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه » . وتسمية هذا النوع من أبيات الشعر بالمعدَّل ، يؤكده قول ثعلب فى تعريفه : « مااعتدل شطراه » .

ولكن الشيخ عبد المنعم لم يفهم النص ، فقطعه عند كلمة : « أبيات » ، وجعل « المعدَّل » : « المعذَّل » بالذال المعجمة ، وقال عنه فى الهامش إنه « المعذل بن عبد الله الليثى ، شاعر إسلامى قليل الشعر » . وعندما لم يجد لهذا الشاعر ، الذى ادّعاه ، شعرا فى الكتاب ، قال فى الهامش : « سقط الشاهد هنا ، بعد أن صححنا التحريف الغريب الذى وجد بالأصل ، والذى كان مبعثه أن ناسخ الأصل قدّم وأخر فى صفحات الكتاب حين النقل خلطا وجهلا . والظاهر أن النسخة التى كان ينقل منها ، قد اختلطت صفحاتها ، فنقل منها دون تمييز أو بحث [١] » .

ثم زاد الشيخ خفاجى من عنده كلمة : « أبلغ » ووضعها بين معقوفين ، قبل النص الذى بتره من قبل ، فجعله : « [أبلغ] الشعر ما اعتدل شطراه [٢] » !

ويطول بنا المقام ، لو ذهبنا نعدّد الأمثلة على سوء الفهم ،

---

(١) قواعد الشعر لثعلب ص ٦١ وانظر تحقيقنا للكتاب ص ٧٠

(٢) قواعد الشعر لثعلب ص ٦٣ وانظر كذلك تحقيقنا للكتاب ص ٧٠

الفهم ومايترتب عليه من الجرأة على النص ، وتغييره زورا وبهتانا . غير أننا نلفت النظر هنا إلى شىء مهم ، وهو أنه ليس كل نص صعب غير مفهوم ، يعدّ مغلوطا ؛ إذ يحدث فى بعض الأحيان أن يغير النساخ بعض العبارات الصعبة غير المفهومة لهم ، بعبارات سهلة مفهومة ، فإذا « عثرنا على قراءتين ، إحداهما تفهم بصعوبة ، والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ... إذ لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئا مفهوما بشىء لا يفهم مطلقا ، أو بشىء لا يفهم إلا بصعوبة ، والمحتمل ضد ذلك . وهذا الرأى صحيح ، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة ؛ إذ تحذرنا مما يسهل فهمه ؛ فإنه كثيرا ما يختبىء الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ، فعلينا إذن أن نستخرجه ، فلا نكتفى بتخمينات النساخ ، وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل [١] » .

ولا يصح لنا أن ننسب الخطأ فى الكتاب إلى مؤلفه ، إلا إذا قامت الأدلة الواضحة على ذلك ، كاتفاق النسخ التى لم ينقل بعضها عن بعض ، على هذا الخطأ أو ذاك فى موضع من المواضع ، وكذلك الحال إذا اطرد وقوع الغلطة نفسها ، فى مواضع مختلفة من الكتاب . أما إذا « وجدنا النسخ غير متفقة فى الخطأ ، كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف ، وإما أن يكون من المؤلف ، وانتبه إليه بعض النساخ فأصلحه ، ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف ، إلا إذا كانت النسخة الأصلية ، التى كتبها بيده ، محفوظة [٢] » .

---

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٦
(٢) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٨٤

ومع ذلك فإننا إذا تأكدنا من أن الخطأ قد وقع من المؤلف ، فإننا لانصلحه فى متن الكتاب ، وإنما نبقى عليه كماهو ، ونشير إلى وجه الصواب فيه فى هوامش التحقيق . ومن أمثلة ذلك أننا « نرى بعض المؤرخين يخطئون فى كلامهم كالمقريزى ؛ فقد كتب فى كتاب : (المقفى) : لا تخلى مجلسى من على بن أحمد . والصواب : تُخْلِ ، بدون الياء ، ونشاهد ذلك مكتوبا بخطه : (تخلى) فى النسخة الأصلية للكتاب . ونشاهد فى مخطوطة كتاب : (المُغْرِب فى حلى المَغْرِب) لابن سعيد الأندلسى ، التى كتبها بيده ، أغلاطا كثيرة ، منها : إبدال الثاء بالسين ، والنصب بالرفع ، والمؤنث بالمذكر [١] » .

ويتبين لنا من كل ذلك ، أن فهم النص ضرورى جدا لتحقيقه على الوجه الصحيح ، وأن اتهام المحقق نفسه بعدم الفهم ، يجب أن يسبق اتهام النص بالتحريف والتصحيف ، أو الخلط والاضطراب ، وأن الإقدام على تصحيح النص بالباطل أمر لا يليق .

* * *

---

(١) أصول نقد النصوص لبرجشتراسر ٧١ – ٧٢

ثانيا : مراجعة مصادر المؤلف

عرفنا من قبل أن مراجعة كتب المؤلف ، ضرورية للمران على أسلوبه ، وفهم جمله وعباراته . ومن أهم وسائل تحقيق النص مراجعته على مصادره ، التى استقى منها المؤلف مادته العلمية . وهذا أمر سهل إذا نص المؤلف على اسم كتاب بعينه أو نص على اسم مؤلف لم يترك لنا إلا كتابا واحدًا ، كسيبويه مثلا . أما إذا لم ينص على ذلك ، أو نص على اسم مؤلف له أكثر من تأليف ، فإن العثور على النص فى موضعه ، يصبح مهمة شاقة . وقد عانيت أنا من ذلك ، عند تحقيقى لكتاب : « لحن العوام » لأبى بكر الزُّبيدى ، الذى نشرته فى عام ١٩٦٤ م عن مخطوطة وحيدة سقيمة ، مليئة بالتحريفات والأخطاء ؛ فكان الزبيدى إذا ذكر قولا لسيبويه ، رحت أقلب صفحات كتابه الضخم ، حتى أعثر على بغيتى ، أما إذا ذكر قولا لابن السكيت ، فإن تحقيقه كان يتطلب منى الرجوع إلى كتبه : إصلاح المنطق ، وتهذيب الألفاظ ، والقلب والإبدال ، والأضداد . وإذا ذكر ابن قتيبة فلابد من تصفح : أدب الكاتب ، وعيون الأخبار ، والمعانى الكبير ، وتفسير غريب القرآن ، وتأويل مشكل القرآن ، وغير ذلك من مكتبة ابن قتيبة الكبيرة .

وإن إهمال الرجوع إلى مصادر المؤلف ، ليؤدى إلى كثير من الأوهام والخلل فى تحقيق النص ، والإبقاء على ماأصابه من تحريف وتصحيف ، أو سقط واضطراب . وأوضح مثال على هذا ماوقع من محقق كتاب : « المسائل والأجوبة [١] » للبطليوسى ؛ ففى هذا الكتاب

---

(١) نشر قسمامنه الدكتور إبراهيم السامرائى فى كتابه : « رسائل فى اللغة » فى بغداد سنة ١٩٦٤ م .

مثلا (ص ١٥٢) يوجد النص التالى : « وقال ربيعة بن مفرغ فى نحو من هذا الشعر ، أنشده أبو تمام :

وكم من حاملٍ لى ضبَّ ضِغْنٍ بعيد قلبه حلو اللسان
ولكنى وصلت الحبلَ منه مواصلةً بحبلِ أبى بَيَان »

وبدلا من أن يبحث محقق الكتاب فى حماسة أبى تمام عن هذا الشعر - وهو هناك « لربيعة بن مقروم » فى الحماسية رقم ٤٠٧ (١٣٥/٣) من شرح المرزوقى - علق فى الهامش على : ربيعة بن مفرغ (المحرفة) بقوله : « الصحيح هو : يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ . انظر : الخزانة ٢١٢/٢ إرشاد الأريب ٢٩٧/٧ الشعر والشعراء ٢١٩ » ، فأكثر المحقق من ذكر مصادر ترجمة « ابن مفرغ » ، ولم يدر أنه تحريف : « ابن مقروم » .

ومقابلة النصوص بمصادرها مما يستهين به محقق هذا الكتاب ، استهانة بالغة ، فيقع لذلك فى سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات ؛ فمثلا (ص ١٥٦) فى نصٍ نقله البطليوسى عن ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » : « وإذا اجتمعت الضأن والمعز وكثرتا ، قيل لهما : ثلاثلة » . ولو رجع المحقق إلى أدب الكاتب (ص ٦٥) لعرف أن الصواب : « ثلة » لا « ثلاثلة » كما فى المخطوط .

وفى نفس الصفحة من كتاب المسائل والأجوبة (ص ١٥٦) يقول البطليوسى : « وذكر من تكلم فى الأمثال أن العرب تقول فى أمثالها : لا أفعل فى ذلك معزى الفزر حتى تجتمع معزى الفزر » . ولو رجع محقق الكتاب إلى المؤلفات العربية فى الأمثال ؛ كمجمع الأمثال للميدانى ١٠٨/٢ وجمهرة الأمثال للعسكرى ١/ ٣٦٠ وأمثال الضبى

٢٢ وفصل المقال لأبى عبيد البكرى ١١٩ ؛ ٤٠١ لعرف أن هذا المثل يقال بطريقتين ، وأن صواب العبارة : « لا أفعل ذلك مِعْزَى الفِزْر ، أو حتى تجتمع معزى الفزر » . وقد ترتب على إهمال المحقق لمراجعة كتب الأمثال هنا ، وقوعه فى الأخطاء التالية :

١ – « فقال له هبيرة » . صوابه : « فقال لابنه هبيرة » .

٢ – « والله لا أرعاها من حسل » . صوابه : « والله لا أرعاها سن حسل » .

٣ – « والله لا أ سرحها العرة للفتى هبيرة » . صوابه : « والله لأسرحها ألوّة الفتى هبيرة » .

٤ – « فاتهمها الناس » . صوابه : « فانتهبها الناس » .

٥ – « قد انقلب المعزى » . صوابه : « قد أنهب المعزى » .

٦ – « شبيب بن البرماء » . صوابه : « شبيب بن البرصاء » .

* * *

ثالثا : مراجعة المؤلفات المماثلة

كما يجب على المحقق الرجوع إلى المصادر التى نقل عنها المؤلف ، يلزمه كذلك مراجعة المؤلفات المماثلة للكتاب الذى يحققه ، فإن كان يحقق كتابا فى النحو العربى ، راجع مسائله فى كتب النحو المختلفة ، أو كتابا فى الفقه الشافعى ، راجع الكتب المتخصصة فى موضوعه ، أو كتابا فى الطب ، لم يغفل التراث الطبى عند العرب ؛ فإن كل ذلك يعين على تحقيق النص على خير وجه .

وقد كان القدماء من علمائنا يصنعون ذلك ؛ فقد ذكر ابن الجزرى مثلا أن عاصم بن بهدلة ، أحد القراء السبعة ، توفى سنة ١٢٧ هـ ، ثم نقل عن الأهوازى أن عاصما مات سنة ١٢٩ هـ ، وقال بعد ذلك : « قلت : بل الصحيح ماقدمت . ولعله تصحف على الأهوازى سبع بتسع . الله تعالى أعلم (١) » .

ومثل ذلك ماصنعه ياقوت الحموى فى ترجمة « ابن سيدة الأندلسى » ؛ إذ قال : « هو على بن أحمد بن سيدة اللغوى الأندلسى ... هكذا قال الحميدى [جذوة المقتبس ٢٩٣] : على بن أحمد . وفى كتاب ابن بشكوال [الصلة ٢/٣٩٦] : على بن إسماعيل . وفى كتاب القاضى صاعد الجيانى [طبقات الأمم ٨٧] : على بن محمد ، فى نسخة . وفى نسخة : على بن إسماعيل . فاعتمدنا على ماذكره الحميدى ؛ لأن كتابه أشهر (٢) » !

---

(١) غاية النهاية ١/٣٤٩

(٢) معجم الأدباء ١٢/٢٣١ وفى مخطوطات كتب ابن سيدة التى وصلت إلينا ، وهى : المخصص ، والمحكم ، وشرح المشكل من شعر المتنبى ، أن اسمه : على بن إسماعيل .

وإن مراجعة المصادر المتخصصة فى موضوع النص الذى نحققه ، لهى أمر ضرورى جدا ، لتصحيح ماقد يبدو فى الظاهر صحيحا لاغبار عليه ، وهو فى حقيقة أمره مصحّف ومحرف ؛ فإننا إذا قرأنا مثلا فى كتاب : « الوجوه والنظائر » للدامغانى قوله : « قضى بمعنى : فعَل ... قال الله تعالى فى سورة الأحزاب : ﴿ إذا قَضَى اللهُ ورَسُولُهُ أمْرًا ﴾ ، يعنى : إذا فَعَلَ الله ورسوله شيئا من أمر تزويج وثَبَتَ [1] » — إذا قرأنا هذا ، لم يخامرنا شك فى صحته ، حتى إذا راجعنا كتابا مماثلا ، هو : « الأشباه والنظائر » لمقاتل بن سليمان البلخى ، ورأيناه يقول فى هذه الآية : « يعنى إذا فعل الله ورسوله شيئا من أمر تزويج زينب [2] » ، علمنا أن كلمة : « وثبت » فى كتاب الدامغانى ، ليست إلا تحريفا لكلمة : « زينب » فى قصة « زينب بنت جحش » المعروفة .

وكذلك الحال فى عبارة الدامغانى ، التى تقول : « التصريف : البلوى والتقليب [3] » ؛ فإنها إذا روجعت على نظيرتها فى كتاب البلخى ، تبين لنا وجه الصواب فيها ، وهو : « التصريف : التلوين والتقليب [4] » .

وهذا موضع من كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، نرى فيه كيف تفيد مراجعة المؤلفات المماثلة ، فى اكتشاف أخطاء علمية كبيرة ، فى مؤلف من المؤلفات المشهورة ، لعلم من أعلام العربية ، وهو

(١) الوجوه والنظائر للدامغانى ٣٨٤
(٢) الأشباه والنظائر لمقاتل البلخى ٢٩٥
(٣) الوجوه والنظائر للدامغانى ٢٧٩
(٤) الأشباه والنظائر لمقاتل البلخى ٣١٨

الخليل ؛ فقد جاء فى هذا الكتاب نقلا عن مخطوطاته المتبقية لنا منه مايلى : « والمتشعّث فى العروض فى الضرب الخفيف : ماصار فى آخره مكان فاعلن مفعولن ، كقول سلامة :

وكــأنَّ رِيقَتَهــا إذا نَبَّهْتَهَــا صهباءُ عَتَّقها لِشُرْبِ ساقِى [١] »

ويلاحظ على هذه العبارة أمران :

الأول : أن كلمة : « المتشعّث » صوابها : « المشعَّث » . والتشعيث — كما تذكر كتب العروض — حذف أول الوتد المجموع من عروض بحر الخفيف والمجتث ، أو بمعنى آخر : ذهاب عين « فاعلاتن » ، فيبقى : « فالاتن » ، وينقل فى التقطيع إلى : « مفعولن » . والتشعيث علة تجرى مجرى الزحاف فى أنه لا يلتزم فى القصيدة [٢] . وإذا كان الأمر كذلك ؛ فإن عبارة : « ماصار فى آخره مكان فاعلن مفعولن » ، ينبغى إصلاحها إلى : « مكان فاعلاتن مفعولن » .

الثانى : البيت الذى ساقه الخليل شاهدا على هذه القاعدة العروضية ، وهو بيت سلامة (بن جندل) ، ليس من بحر الخفيف ، مع الأسف ، وإنما هو من بحر الكامل [٣] . وقد كنا نظن أن فى كتاب العين سقطا أو تحريفا فى هذا الموضع ، غير أننا وجدنا العبارة بنصها (باستثناء المتشعث ، التى كتبت صحيحة : المشعث) فى كتاب : تهذيب اللغة للأزهرى (٤٠٦/١) مروية عن الليث ، وهو يقصد كتاب

---

(١) العين للخليل بن أحمد ٢٨٣/١

(٢) انظر الإقناع فى العروض للصاحب بن عباد ٦٢ ؛ ٦٨ ؛ ٨٦ وانظر كذلك العقد الفريد ٤٣٦/٥ ؛ ٤٧٠/٥ والمحكم لابن سيدة ٢١٩/١

(٣) القصيدة كلها فى ديوان سلامه بن جندل ص ١٨٠ – ١٨٣ من بحر الكامل

المعين بالطبع . وقد فات أستاذنا عبد السلام هارون – محقق الجزء الأول من تهذيب اللغة – التعليق على هذه العبارة ، أو ملاحظة مافيها من أمور مخالفة لما اصطلح عليه علماء العروض ، كمافات محقق العين . ومن العجيب أن يرد مثل ذلك عن الخليل بن أحمد مؤسس علم العروض ، ومكتشف قواعده !

* * *

رابعا : مراجعة النقول عن الكتاب ، والحواشي والشروح

يفيد كثيرا فى تحقيق النص ، أن يرجع المحقق إلى الاقتباسات المتأخرة عن الكتاب ، فى بطون المؤلفات المختلفة . غير أن الحذر هنا ضرورى جدا ؛ لأن بعض المؤلفين ، يسقطون فى اقتباساتهم مالا يهمهم من عبارات الكتب التى يستخدمونها ، أو يعيدون صياغة العبارة أحيانا بما يتفق مع السياق الذى يضعونها فيه .

ولكن مهما كان من أمر الصورة التى آل إليها الاقتباس هنا وهناك ، فإنه قد يلقى الضوء على ما التبس من عبارة المخطوطة ، أو أصابه التصحيف والتحريف على أيدى النساخ ، فى مختلف الأزمنة .

ولولا الاقتباسات التى أودعها الصفدى ، فى موسوعته : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » من كتاب : « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى الأندلسى ، لما تمكنت من إخراج هذا الكتاب ، منذ عدة سنوات ، بصورة مرضية .

ولقد أفدت كثيرا من مراجعة الاقتباسات ، التى ملأ بها أبو بكر ابن الأنبارى كتابه : « المذكر والمؤنث » من كتاب « الفراء » فى هذا الموضوع ، عندما كنت أحقق هذا الكتاب الأخير ، قبل سنوات مضت .

كما أن الحواشى والشروح التى صنعها العلماء لبعض الكتب ، تعد فى غاية الأهمية كذلك ، لإلقاء الضوء على عبارات هذه الكتب ، وتقويم ما أصابها من أوهام النساخ عبر العصور ؛ فلا يعقل مثلا أن ينشر كتاب سيبويه ، دون رؤية أحد الشروح الموسعة عليه ، كشرح أبى سعيد

السيرافى مثلا . وكذلك نشر كتاب « المعرّب » للجواليقى ، لا يكتمل على وجهه الصحيح ، دون رؤية الحاشية الجيدة التى وضعها عليه ، العلامة اللغوى : « ابن برى المصرى » . ومثل ذلك يقال عن كثير من الكتب ، التى تناولها العلماء بالشرح والتعليق .

* * *

خامسا : تخريج النصوص

تخريج النصوص هو البحث لها عما يؤيدها ، ويشهد بصحتها فى بطون الكتب ، وهو أمر ضرورى جدا ؛ فقد يبدو النص واضحا مفهوما ، وعندئذ يتكاسل المحقق فى أمر مراجعته وتخريجه فى المصادر المختلفة ، للتأكد من صحة مضمونه .

وهذا مثال يؤكد هذه القضية ، ويبرهن على أهميتها فى تحقيق النص ؛ فقد ورد فى كتاب : « الجنى الدانى فى حروف المعانى » لابن أم قاسم المرادى ، النص التالى : « وقد جعل بعضهم اللام فى قوله تعالى : ﴿ وإنْ كان مَكْرُهُمْ لِتَزُول منه الجِبالُ ﴾ لام الجحود ، على قراءة الكسائى » [١] .

فإننا إذا خرجنا قراءة الكسائى فى المصادر المعروفة للقراءات [٢] ، عرفنا أن هذه القراءة التى ذكرها المرادى ، هى قراءة غير الكسائى ؛ لأن قراءته هى : « لَتَزُولُ » . وعلى هذا يكون النص فى « الجنى الدانى » ناقصا كلمة : [غير] . وصواب العبارة على هذا : « على قراءة [غير] الكسائى » !

والنصوص التى ينبغى تخريجها فى الكتاب المحقق كثيرة ومتنوعة ، وعلى رأسها القرآن الكريم ، ولا يصح أن يثق المحقق بحفظه لكتاب الله العزيز ، فإن بعض آياته تتشابه ، وكثيرا مايحدث فيها السهو والخلط ،

---

(١) الجنى الدانى ١١٧

(٢) التيسير للدانى ١٣٥ والنشر لابن الجزرى ٢/٣٠٠ والإتحاف للبنا ١٦٦

لدى بعض المؤلفين أو النساخ ؛ ومن أمثلة ذلك ماجاء فى مخطوطة كتاب « الحيوان » للجاحظ : « فلما أتوا على وادى النمل » . وصواب الآية : ﴿ حتَّى إذا أَتَوْا على وَادِى النَّمْلِ (١) ﴾ .

ويستعان فى تخريج النصوص القرآنية من مواضعها من المصحف ، ببعض الفهارس التى صنعها العلماء لآيات القرآن الكريم . ومن أقدمها كتاب : « نجوم الفرقان فى أطراف القرآن » لجوستاف فلوجل G.Flügel المطبوع فى ليبزج سنة ١٨٤٢ م ، وكتاب : « مصباح الإخوان لتحرى آيات القرآن » المطبوع سنة ١٣٢٢ هـ ، على نفقة نظارة المعارف العثمانية ، وكتاب : « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقى ، وقد طبع فى القاهرة عدة مرات ، وغير ذلك .

وينبغى ألا يسارع المحقق إلى تخطئة نص الآية فى المخطوط الذى أمامه ، بناء على مافى المصحف الذى بين أيدينا ، بل عليه أن يبحث عنه فى كتب القراءات المختلفة ؛ مثل : كتاب « السبعة فى القراءات » لابن مجاهد (٢) ، و« التيسير فى القراءات السبع » لأبى عمرو الدانى (٣) ، و« النشر فى القراءات العشر » لابن الجزرى (٤) ، و « إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر » للبنا الدمياطى (٥) . ولا يغفل البحث فى كتب القراءات الشاذة ، مثل

---

(١) الحيوان للجاحظ ٤/٨

(٢) نشره الدكتور شوقى ضيف بدار المعارف فى القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

(٣) نشره أوتو برتزل فى استانبول سنة ١٩٣٠ م .

(٤) نشرته المكتبة التجارية بالقاهرة (بلاتاريخ) .

(٥) طبع بالمطبعة الميمنية وصححه محمد الزهرى الغمراوى بالقاهرة سنة ١٣١٧ هـ .

كتاب : « مختصر فى شواذ القرآن » لابن خالويه [١] ، و « المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات » لابن جنى [٢] ، وغير ذلك .

كما ينبغى أن يشير فى تخريجه للقرآن الكريم إلى اسم السورة ورقمها ورقم الآية ، على النحو التالى مثلا : « سورة البقرة ١١٢/٢ » . وقد جرت عادة بعض المحققين ، على إهمال ذكر رقم السورة ، وهو أمر ضرورى فى العصر الحاضر ، لمن لايعرف مكان السورة فى المصحف من جمهور المثقفين .

وتخريج الأحاديث كذلك من الأمور التى يلزم المحقق الاهتمام بها ، حتى يطمئن إلى سلامتها من التصحيف والتحريف . ويعين على ذلك كتاب : « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى فى الكتب الستة ومسند الدارمى وأحمد بن حنبل وموطأ الإمام مالك » للمستشرق « ڤنسنك » [٣] ، وكتاب : « مفتاح كنوز السنة » لمحمد فؤاد عبد الباقى [٤] ، و « الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير » للسيوطى [٥] ، وغيرها .

وللأحاديث التى يستشهد بها فى اللغة ، مراجع خاصة منها :

---

(١) نشرة المستشرق برجشتراسر بالقاهرة سنة ١٩٣٤ م .

(٢) نشره الأستاذ على النجدى ناصف وآخرون بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ .

(٣) طبع فى ليدن سنة ١٩٣٦ - ١٩٦٩ م .

(٤) طبع فى القاهرة سنة ١٩٣٣ م .

(٥) طبع فى القاهرة سنة ١٩٥٤ .

« غريب الحديث » لأبى عبيد القاسم بن سلام [١] ، و « غريب الحديث » لابن قتيبة [٢] ، و « الفائق فى غريب الحديث » للزمخشرى [٣] ، و « الغريبين » لأبى عبيد الهروى [٤] ، و « النهاية فى غريب الحديث والأثر » لابن الأثير [٥] ، وغيرها .

والأمثال العربية مما ينبغى تخريجه فى كتب الأمثال المختلفة ، لكى يطمئن المحقق إلى سلامة روايتها ، وضبط كلماتها ، ومن هذه الكتب المعتبرة : « مجمع الأمثال » للميدانى [٦] ، و« المستقصى » للزمخشرى [٧] ، و « جمهرة الأمثال » لأبى هلال العسكرى [٨] ، و « فصل المقال » لأبى عبيد البكرى [٩] ، و « أمثال العرب » للمفضل الضبى [١٠] ، و « الأمثال » لمؤرج السدوسى [١١] ، و « الأمثال لأبى عكرمة الضبى [١٢] ، وغيرها .

---

(١) نشر فى حيدر آباد الدكن بالهندسنة ١٩٦٤ - ١٩٦٧ م .

(٢) نشره الدكتور عبد الله الجبورى فى بغداد سنة ١٩٧٧ م .

(٣) نشره محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م .

(٤) نشر الجزء الأول بتحقيق محمود الطناحى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٩٧٠ م .

(٥) نشره محمود الطناحى بالقاهرة سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٥ م .

(٦) نشر كثيرا بالقاهرة ، منها نشرة على هامشها جمهرة الأمثال للعسكرى سنة ١٣١٠ هـ .

(٧) نشر فى حيدرآباد الدكن بالهند سنة ١٩٦٢ م .

(٨) نشره محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش بالقاهرة سنة ١٩٦٤ م .

(٩) نشره عبد المجيد عابدين وإحسان عباس بالخرطوم سنة ١٩٥٨ م .

(١٠) طبع فى مطبعة الجوائب باستانبول سنة ١٣٠٠ هـ .

(١١) نشره الدكتور رمضان عبد التواب فى مشروع المكتبة العربية بالقاهرة سنة ١٩٧١ م .

(١٢) نشره الدكتور رمضان عبد التواب بمجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٤ م

أما تخريج الأشعار ، ومراجعة المصادر المختلفة فى تحقيق أبيات الشعر ، فشىء لا يغنى عنه مهارة المحقق ، وحذقه بالأسلوب العربى ، فإذا رأيت محقق المجمل لابن فارس (١ / ٢٤٠) يسوق قول المؤلف :

« قال أبو عبيدة فى قوله فى بئر :

لاحُورٍ سَرَى ولا شَعَرْ

أى فى بئرِ حُورٍ هَلِكة » .

فاعلم أنه لم يراجع المصادر فى تحقيق هذا البيت ، ولو راجعها لعرف أن عبارة : « فى بئر » التى فصلها عن البيت ، إنما هى جزء منه ، وأن صوابه :

فى بئرِ لاحُورٍ سَرَى ولا شَعَرْ

ومثل ذلك تماما مافعله فى مادة (ثبو) من المجمل (١٢٨/١) حين كتب نص ابن فارس فيه على النحو التالى :

« وثبّيت على الشىء : أدمت عليه . قال لبيد :

يثبّى ثناءً من كريم » .

ثم ابتدأ سطراً جديدا ، على النحو التالى :

« وقوله :

ألا انعم على حسن التحية واشرب »

ولو راجع بيت لبيد فى ديوانه (ق ١٦/٢ ص ٨) والمصادر الأخرى ، لعرف أن كلمة : « وقوله » التى بدأ بها السطر الجديد ، جزء من بيت لبيد ، وأن البيت بتمامه هو :

يُثَبِّى ثنـــاءً من كريم وقولُـــه   ألا انْعَمْ على حُسن التحية واشربِ (١)

---

(١) فى التمام لابن جنى ص ٢٠٢ : « وقال لبيد : يثبى بناء من كريم وقوله .. الخ » . وهذا دليل آخر على سوء عاقبة التهاون فى تخريج النصوص الشعرية !

ولابد أن يرجع المحقق إلى ديوان الشاعر ، إن كان له ديوان ، وإلا رجع إلى ماروى من أشعاره فى المجاميع الشعرية المختلفة ، كالأصمعيات ، والمفضليات.. وجمهرة أشعار العرب للقرشى ، وحماسة أبى تمام ، وحماسة البحترى ، والحماسة البصرية ، وحماسة ابن الشجرى ، والأشباه والنظائر للخالديين ، وغيرها .

وتمتلىء المصادر العربية بالمقطوعات الشعرية ، والأبيات المفردة . والرجوع إليها ضرورى للوقوف على الروايات المختلفة ، والشروح المصاحبة ، وتقويم ما اعوج من نص المخطوط الذى أمام المحقق .

وأحب أن أناقش هنا موضوعا ، يجادلنى فيه بعض أدعياء التحقيق ، منذ مدة ليست قصيرة ؛ فقد درج جِلَّة المحققين من العرب والمستشرقين ، على الاستقصاء فى تخريج النصوص الشعرية ، والتنبيه إلى جمهرة المواضع ، التى ورد فيها هذا البيت أوذاك ، فى المصادر التى بين أيديهم .

وقد يعيب بعض الناس هذا المنهج ؛ إذ يرون فيه مبالغة وإسرافا فى التخريج ، كما ينادى بعضهم بالاكتفاء بمصدر أو بمصدرين ، ولا سيما فى الشعر المشهور المتداول .

وما درى هؤلاء وأولئك ، أن هذا التخريج المستقصى ، قد يفيد باحثا أو محققا ، يجد أمامه هذا البيت أو ذاك ، فى سياق نثرى غير مفهوم ، إما لاختصار مخل فى العبارة ، وإما لتصحيف أو تحريف أصابا هذا النص ، فى كتاب مطبوع أو مخطوط . والوسيلة المأمونة العاقبة فى مثل هذه الحالة ، هى البحث عن مثل هذا البيت فى مصادره المختلفة ، لعله يعثر فى بعضها على سياقه الخالى من الاضطراب والتشويش .

مثل هذا الباحث أو المحقق ، يحمد لهذه الطريقة المستقصية فى تخريج الأشعار ، أن وضعت أمامه جمهرة مصادر البيت الذى يهمه ، ووفرت له كثيرا من الجهد والمشقة .

وهذا مثال واحد يبين مدى صدق هذا القول ؛ ففى شرح قصيدة عدى بن الرِّقَاع ، التى نشرها عبد العزيز الميمنى فى الطرائف الأدبية (ص ٩٢ – ٩٧) ، شُرح البيت التالى :

وبها مُناخ قلّما نزلتْ به   ومُصَمَّعاتٌ من بنات مِعَاها

بالعبارات التالية : « مصمعات يعنى بعذاب ملبرقات محدرات سعرات لعله (كذا) أكلها وشربها » .

كذا ساق الميمنى نص المخطوطة كما هو بتحريفه ، ولم يتبين وجه الصواب فيه ، فكتب بعده كلمة : (كذا) . ولو أتيح للأستاذ الميمنى أن يعرف مصادر هذا البيت ، لرأى فى سياق بعضها مايعينه على إصلاح هذا التحريف ، الذى شوّه وجه النص ؛ ففى كتاب « لحن العوام » للزبيدى (ص ١٧٢) النص التالى : « قال أبو نصر : أتانا بثريدة مصمّعة ، إذا رفعها كالصومعة وحدّد رأسها . ويقال : بعرات مصمّعات ، إذا كانت ملتزقاتٍ عطاشا فيهن ضمور . وأنشد لعدىّ بن الرقاع : ولها مناخ ... البيت » .

وعلى ضوء نص « لحن العوام » السابق ، يمكن إصلاح الخلل الواقع فى نص « الطرائف الأدبية » على النحو التالى : « مصمّعات يعنى : بعرات ملتزقات محددات ببعرات ، لقلة أكلها وشربها » .

على أن الاكتفاء بمصدر أو بمصدرين ، قد يجر إلى ادعاء خطأ نسبة بيت ، وردت فى مصادر لم يرها المحقق ، أو القول بتحريف

أو تصحيف ، فى رواية لم يجهد المحقق نفسه فى البحث عنها ، أو ترك التصحيف والتحريف كماهو ، لعثوره عليه مرة أخرى فى مصدره الذى اكتفى بة .

وقد وقعت أنا فى بعض ذلك ، عند تحقيقى كتاب « لحن العوام » للزبيدى ؛ إذ ادّعيت (ص ١٣٩) آنذاك ، أن رواية بيت الفرزدق :

وعَضُّ زمانٍ ياابن مروانَ لم يَدَعْ   من المال إلا مُسْحَتاً أو مُجَرَّفُ

محرفة فى ديوانه ، وأن الصواب : « مجلف » ، غير أن من يطلع على كتاب « الإبدال » لأبى الطيب اللغوى (٢/٧٠) يعرف أن البيت يقال بالروايتين : « مجلّف » و « مجرّف » !

ولا بد من تخريج الأعلام الواردة فى النص ، من أسماء الأشخاص ، والأماكن ، والبلدان ، للتأكد من صحتها ، وخلوها من التصحيف والتحريف والسقط ؛ فإن الأعلام ينتابها من الخلل الشىء الكثير على أيدى النساخ ، ولقد صدق « علىّ بن المدينى » حين قال : « أشد التصحيف مايقع فى الأسماء ؛ لأنه شىء لايدخله القياس ، ولا قبله شىء يدل عليه ولا بعده (١)» .

ويكفى أن تعلم أن ناسخ مخطوطة « لحن العوام » للزبيدى ، جعل من « أبى حاتم السجستانى » : « أباخافور » (ص ٧) ، كما جعل من « أبى دواد الإيادى » : « أباذواو الأبازى » (ص ١٦) وغير ذلك .

وقد يتبين من تحقيق هذا العلم أو ذاك ، أنه مقحم على النص ؛ لأن صاحبه قد ولد فى زمن لاحق لزمن تأليف الكتاب ؛ فكم أدخل عوام

---

(١) شرح نخبة الفكر ٣٧ وانظر : الإلماع ١٥٤ ومقدمة ابن الصلاح ٣٠٤

النساخ إلى صلب المتن من حواش كتبت بعد عصر المؤلف بسنوات طويلة !

وقد خصص علماؤنا القدامى مجموعة ضخمة من المؤلفات ، للرجوع إليها فى إصلاح ماينتاب الأعلام من تصحيف أو تحريف ، على أيدى هؤلاء النساخ ، فى كل فن من فنون المعرفة العربية . وهى تلك الكتب المعروفة بكتب التراجم والطبقات ، للنحاة ، واللغويين ، والفقهاء ، والمحدثين ، والمفسرين ، والقراء ، والشعراء ، والأطباء ، وغيرهم .

ويكفى أن نمثل هنا بمعجم الأدباء لياقوت الحموى ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، والوافى بالوفيات للصفدى ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكى ، وتهذيب التهذيب لابن حجر ، وطبقات المفسرين للداودى ، وغاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام ، وعيون الأنباء فى طبقات الأطباء ، لابن أبى أصيبعة ، وغير ذلك كثير كثير .

بل لقد ألفوا فى الأنساب ، كجمهرة أنساب العرب لابن حزم ، والاشتقاق لابن دريد ، وخصصوا بعض المؤلفات لتراجم علماء بلد من البلدان ، كتاريخ بغداد للخطيب البغدادى . كما ألفوا فى تراجم علماء عصر من العصور ، كالدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى ، والضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع للسخاوى .

كما أن بعض المؤرخين ، الذين رتبوا الحوادث التاريخية على حسب السنين ، قد التزموا أن يترجموا لمشاهير العلماء بمناسبة تواريخ وفياتهم هنا وهناك ، كما نرى ذلك فى الكامل لابن الأثير ، والبداية والنهاية لابن كثير ، والعبر فى خبر من غبر للذهبى .

أما أسماء الأمكنة والبلدان ، فقد ألف العلماء مجموعة كبيرة من المعاجم لضبطها والتعريف بها ، وهذه لا يستغنى المحقق عن الرجوع إليها ، لكى يطمئن إلى صحة ماورد فى النص الذى أمامه من أسماء الأمكنة والبلدان ، وعلى رأس هذه الكتب : معجم ما استعجم لأبى عبيد البكرى ، ومعجم البلدان لياقوت الحموى ، وغيرهما .

وأما معاجم اللغة ، فإن المحقق يحتاج إليها حين يريد التوثق من ورود كلمة بعينها فى العربية الفصحى ، أو الاطمئنان إلى المعنى الذى ذكر لها هنا أو هناك فى النص الذى يحققه . وعلى رأس هذه المعاجم : لسان العرب لابن منظور ، وتاج العروس لمرتضى الزَّبيدى ، وغيرهما .

وهكذا نرى أن تحقيق النص ليس مهمة يسيرة ، بل لابد فيه من معرفة واسعة بالمصادر العربية ، وطريقة استخدامها ، والإفادة منها فى تصحيح النص ، حتى يقترب من أصله الذى كتبه المؤلف ، والمحقق الأمين قد يقضى ليلة كاملة – كما ذكرنا من قبل – فى تصحيح كلمة ، أو إقامة عبارة ، أو تخريج بيت من الشعر ، أو البحث عن صحة علم من الأعلام فى بطون كتب التراجم والطبقات .

* * *

الفصل الثالث

إعداد النص المحقق للنشر

كل هذه الخطوات السابقة ، يستوى فيها الباحث الذى يقرأ كتابا معينا ليفيد منه فى بحوثه ، والمحقق الذى ينفض غبار الزمن عن مخطوطة ما يريد نشرها بين القراء والباحثين .

غير أن هذا الأخير يلزمه الإلمام ببعض الأمور الفنية فى إعداد النص المحقق للنشر . ونعالج فيمايلى هذه الأمور :

أولا : المقابلة بين النسخ

سبق أن عرفنا من قبل كيفية اختيار النسخ التى تصلح للمقابلة ، والغرض من هذه المقابلة ، وهو الوصول إلى الصورة الصحيحة للنص ، « والمقابلة الآن أسهل منها فى العصر السابق ؛ لأن الناشر قديما كان يضطر إلى السفر إلى بلدان شتى ، أو يطلب إلى أحد مقابلتها بدلا عنه ، وليس هذا أمرا سهلا ، ومع ذلك فلا [يصح أن] يعتمد الناشر إلا على ماشاهده بعينى رأسه . وفى وقتنا [هذا] سهل ذلك بالصور الشمسية التى تقوم مقام الأصل [١] » ، وإن كان الاعتماد على المصورات يؤدى فى بعض الأحيان إلى خفاء كثير من المعالم ، التى يستعين بها المحقق على تقدير عمر المخطوطة ، كحالة الورق ، ونوع المداد ، والإصلاحات التى تمت فيها ، وغير ذلك .

---

(١) أصول نقد النصوص ٩٥

والمقابلة بين النسخ المختلفة من الكتاب ، تؤدى إلى اختيار الصيغة الصحيحة ، أو التى تبدو أنها هى الصواب ، وإثباتها فى صلب النص عند نشره ، ثم توضع فروق النسخ الأخرى فى هامش الصفحة ، مع الإشارة إلى هذه النسخ برموز معينة يختارها المحقق ، ويشير إليها فى مقدمة تحقيقه للكتاب .

ويشير برجشتراسر إلى طريقة إعداد المقابلة قبل النشر ؛ فيقول : « ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد ؛ لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدعو إلى الغلطات ، وليكن الأصل الذى اخترناه أساسا للمقابلة ، إما صورة شمسية ، وإما نسخة من الأصل قوبلت مقابلة مضبوطة ، والأول أنفع لأن الاستنساخ لا يخلو أن يحدث فيه أغلاط ... ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التى اتخذت أساسا للمقابلة ، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض [١] » .

ويذكر برجشتراسر أن الطريقة الأخيرة هى الفضلى . أما أنا فقد درجت فى الكتب الكثيرة التى حققتها ، على نسخ الأصل نسخا دقيقا مراجعا ، مع مراعاة ترك سطر أبيض بين كل سطرين ، يستخدم لمقابلة النسخ الأخرى فوق الكلمات والعبارات المختلفة ، واستخدام رموز معينة لكل نسخة ، وكتابة كل هذه المقابلات بقلم الرصاص ، ليسهل محوها بعد انتهاء كل المقابلات ، وإثبات الصواب بالحبر فى النص ، وفروق النسخ والتخريجات والشروح وغير ذلك فى هوامش الصفحات بالأرقام .

ويعين فى استنباط الصواب من هذه المقابلة ، مراعاة مايسمى

(١) أصول نقد النصوص ٩٧

بالمواضع الموازية فى نص الكتاب ؛ « فإننا إذا شككنا فى صحة لفظ أو عبارة من الكتاب الذى نصححه ، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين ، فلابد لنا من أن نأتى بمواضع موازية للموضع الذى نشك أو نتردد فيه ، لكى نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد . فإذا سأل سائل : فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية ؟ قلنا : لذلك طريقتان ، أولاهما عَرَضِيّة ، والثانية نظامية (منهجية) .

« فالأولى : أن نقرأ الكتاب ، ونحفظ مافيه من الشكوك والمشكلات ، ثم نقرأه مرات ، ونلتفت إلى المواضع الموازية للمواضع التى قرأناها فى المرة الأولى ، ونعلق على كل مايعين على حل الشكوك والمشكلات التى تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ، ولكنها صعبة متعبة فى الحقيقة ، ولا تؤدى إلى النجاح التام إلا نادرا ؛ وذلك أننا لايمكننا أن ننتبه إلى أشياء كثيرة فى وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية ، لم تَلُحْ لنا إلا بعض المواضع الموازية التى نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيرا مالايتضح توازى الموضعين إلا بعد التعمق والتدقيق .

« والطريقة الثانية هى النظامية (المنهجية) : وذلك أن نرتب فهارس للكتاب ، تحتوى على كل مايكون جديرا بالالتفات إليه ، من المفردات ، والتراكيب ، والعروض ، والنحو . ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها ؛ ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم ، وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو ، إلى غير ذلك . ثم إذا شككنا فى موضع من الكتاب ، واحتجنا فى سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازية ، راجعنا الفهارس ووجدنا المواضع الموازية [١] » .

---

(١) أصول نقد النصوص ٧٣ – ٧٤

وتكشف المقابلة أحيانا عن الخلل فى ترتيب أوراق هذا المخطوط أو ذاك ، فلابد عندئذ من إعادة ترتيب الأوراق فى هذه النسخ المختلة الترتيب ، وقد سبق أن تحدثنا من قبل عن توهم المستشرق « سكياباريللى » أن بكتاب « قواعد الشعر » لثعلب خرما فى خمسة مواضع لم يتصل فيها سياق الكلام ، وعرفنا أن السبب فى ذلك هو خروج ورقتين من أوراق الكتاب ، وعودتهما إلى مكانيهما من الكتاب مقلوبتين ظهرًا لبطن ، فأحدث ذلك انقطاع سياق الكلام فى هذه المواضع الخمس (١) .

وإذا أثبتت المقابلة إجماع النسخ المختلفة على قراءة بعينها ، فلا يصح تغييرها إلا بدليل قاطع على فسادها ، لا كما صنع محقق النشرة البغدادية من كتاب : « نزهة الألباء فى طبقات الأدباء » لأبى البركات ابن الأنبارى ؛ إذ غيّر نصا أجمعت عليه النسخ الخطية والمصادر الأخرى ، يدلّل على أن والد أبى عبيد القاسم بن سلام كان عبدًا روميًا ، لا يجيد الحديث بالفصحى ؛ إذ يخاطب المذكر بخطاب المؤنث ، كما يتحدث عن المذكر بضمير المؤنث كذلك ؛ يقول النص : « كان أبوه عبدا روميا لرجل من أهل هراة . ويحكى أن سلاَّمًا خرج هو وأبو عبيد مع ابن مولاه إلى الكتّاب ، فقال للمعلم : عَلِّمِى القاسم فإنها كيِّسة (٢)» ، فجعله : « عَلِّم القاسم » ، وقال فى هامشه : « هذا هو الصحيح أما فى ق ، د ، وتاريخ بغداد : علّمى » !

---

(١) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب : « قواعد الشعر » لثعلب .

(٢) نزهة الألباء (نشرة محمد أبو الفضل إبراهيم) ١٣٦ = (نشرة الدكتور إبراهيم السامرائى – بغداد ١٩٧٠ م) ١١٠

ومن العجيب أن المحقق أبقى على عبارة : « فإنها كيسة » كماهى ، مع أنها تتحدث عن أبى عبيد بصيغة المؤنث كذلك !

وأحيانا يعترضنا عند المقابلة نص غامض مستغلق فى إحدى النسخ ، ومكانه نص واضح سهل فى نسخة أخرى ، فينبغى ألا ننخدع بذلك ، ونختار النص الواضح السهل ؛ فكثيرا مايكون النص الغامض هو الصواب . وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك عند حديثنا عن وسائل تحقيق النص ، وقلنا إنه ينبغى الشك فى النفس قبل الشك فى النص . وهذا هو « برجشتراسر » يرى معنا « أن النص الأصعب هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين ، إحداهما تفهم بصعوبة ، والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ... وهذه القاعدة صحيحة إلى حد ما ، ويحتج بها على أنه لا يُتصوّر أن يبدل الناسخ شيئا مفهوما بشىء لا يفهم مطلقا ، أو بشىء لايفهم إلا بصعوبة . والمحتمل ضد ذلك ، وهذا الرأى صحيح ، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة ، إذ تحذرنا مما يسهل فهمه ؛ فإنه كثيرا مايختبىء الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ، فعلينا إذن أن نستخرجه ، فلا نكتفى بتخمينات النساخ ، وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل [١] » .

ولا يصح هذا الكلام إلا فى التغيير التعمدى للنساخ ؛ فإنهم كانوا إذا لم يفهموا شيئا مما يقومون بنسخه فى بعض الأحيان ، يستبدلون به عبارة مفهومة . أما التغيير الاتفاقى فإن الناسخ يكون فيه غير متتبع لمعنى الكلام ، فيقرؤه حسبما اتفق له ، فيكثر على يديه الغلط فيما ينسخ ، ويأتى بمالا معنى له .

* * *

---

(١) أصول نقد النصوص ٨٦

ثانيا : إصلاح التصحيف والتحريف

استقر الرأى عند جمهرة العلماء فى العصر الحاضر ، على أن التصحيف هو : « تغيير نقط الحروف المتماثلة فى الشكل » ، كالباء والتاء والثاء والنون والياء ، والجيم والحاء والخاء ، والدال والذال ، والراء والزاى ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، والعين والغين ، والفاء والقاف . وأن التحريف هو : « تغيير فى شكل الحروف المتشابهة فى الرسم » ، كالدال والراء ، والدال واللام ، والنون والزاى ، والميم والقاف ، وما إلى ذلك . (١)

غير أن الكلمتين مترادفتان عند جمهرة القدماء من علماء العربية ، إذ يستعملان عندهم بمعنى التغيير فى الحروف أو الحركات . وأول من فطن من القدماء إلى التفرقة بين الكلمتين هو : أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكرى (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ) الذى ألف كتابا بعنوان : « شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف (٢) » ، وأطلق كلمة : « التصحيف » على ما أصابه التغيير بالنقط من الكلمات ، مثل : قارح وفارج (ص ٦٠) والربيد والرثيد (ص ٦٥) ويتيم ويئيم (ص ٧٢)

---

(١) انظر مثلا : مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ٢٨٦ - ٢٨٧ وفصول فى فقه العربية ٨٨ - ٨٩ وانظر كذلك جمهرة الكتب المحققة فى العصر الحديث . وقد خلط بعضها بين المصطلحين خلط الأقدمين . انظر مثلا : الحيوان للجاحظ ٢٦٧/٥ ؛ ٣٧٧/٥ ؛ ٤٠١/٥ ؛ ١٤٧/٦ ؛ ٢١٢/٦ والتقفية للبندنيجى ٩١ ؛ ١١٨ ؛ ١٤٢ ؛ ١٥٨ ؛ ١٦٩ ؛ ١٧١

(٢) حققه ونشره عبد العزيز أحمد بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

وجانبها وجابتها (ص ١٤٤) والربلات والرتلات (ص ١٥١) . كما أطلق كلمة : « التحريف » على غير ذلك من التغييرات ، مثل : سرى بالحَىّ وسرى فى الحى ، وقال هنا بالحرف الواحد : « وهذا من التحريف لامن التصحيف » (ص ٧٧) . وإن كان قد أطلق كلمة : « التصحيف » عدة مرات على بعض الكلمات التى تشتمل على التصحيف والتحريف معا ؛ مثل : شواته وسراته (ص ٧٥) أو يطلق الكلمة على مافيه تحريف فحسب ؛ مثل : هراءة وهراوة (ص ١٥٦) .

وفى القرن التاسع الهجرى يميز ابن حجر العسقلانى (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ) تمييزا واضحا بين التصحيف والتحريف كذلك ؛ فيقول : « إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف، مع بقاء صورة الخط فى السياق ، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف ، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرَّف (١) » .

وقد فطن بعض علمائنا القدامى إلى شيء من أسباب نشوء التصحيف ؛ ففى لسان العرب لابن منظور المصرى ، ورد النص التالى : « وروى عن عائشة أنها كانت تحتبك تحت درعها فى الصلاة ، أى تشد الإزار وتحكمه . قال أبو عبيد : الاحتباك : الاحتباء ، ولكن الاحتباك شد الإزار وإحكامه ، أراد أنها كانت لا تصلى إلا مؤتزرة . قال الذى رواه أبو عبيد عن الأصمعى فى الاحتباك أنه الاحتباء غلط . والصواب : الاحتياك بالياء ؛ يقال : احتاك يحتاك احتياكا ، وتحوّك بثوبه ، إذا احتبى به . قال : هكذا رواه ابن السكيت وغيره عن الأصمعى بالياء . قال :

---

(١) انظر : شرح نخبة الفكر لابن حجر ٢٢

والذى يسبق إلى وهمى أن أبا عبيد كتب هذا الحرف عن الأصمعى بالياء ، فزلّ فى النقط وتوهمه باء . قال : «والعالم وإن كان غاية فى الضبط والإتقان ، فإنه لايكاد يخلو من خطئه بزلة ، والله أعلم . ولقد أنصف الأزهرى رحمه الله فيما بسطه من هذه المقالة ، فإنا نجد كثيرا من أنفسنا ومن غيرنا أن القلم يجرى ، فينقط مالايجب نقطه ، ويسبق إلى ضبط مالا يختاره كاتبه ، ولكنه إذا قرأه بعد ذلك أو قرىء عليه ، تيقّظ له ، وتفطّن لما جرى به فاستدركه . والله أعلم (١) » .

وأنواع التغيير الحادث فى النص على أيدى النساخ جنسان : تعمدى ، واتفاقى . « ومعنى هذا التقسيم واضح ؛ فإن الناسخ ربما يسهو ويغفل ، فيكتب غير ماهو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيضاح ، وإلى مايظنه إصلاحا ، فيكتب لهذا غيرما هو موجود فى الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ فى موضع واحد ، وذلك إذا كان الناسخ الأول قدسها فصار النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجتهد فى إصلاح الخطأ ، فإن وُفّق فلا ضرر ، وإن لم يوفق كان ماكتبه أبعد عن الأصل كثيرا (٢) » .

ولا بد من مقاربة الصور الحرفية بقدر الإمكان ، عند تصحيح التحريف الذى يقع فيه النساخ ، فلا يصح أن نقرأ مثلا كلمة : « الولدلن » فى مخطوطة ما : « الأولاد » بل يجب أن تقرأ : « الوِلْدان » ، وإن كانت الكلمتان بمعنى واحد .

---

(١) لسان العرب (حبك) ١٢/٢٨٨

(٢) انظر : أصول نقد النصوص ٧٥

ومن أسباب الوقوع فى التصحيف والتحريف : النقل من خطوط لم يتمرس بها الناسخ « فلو كان الكتاب قد كتب أولا بالكوفى ، ثم نسخ بالخط النسخى ، ثم بالمغربى ، ثم أعيدت كتابته بالنسخى ، ثم كتب بالفارسى أو الرقعة التركي ، فلا نهاية لاحتمال وقوع التحريف فى مثل هذا الكتاب ، وأكثر من ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ؛ لأن الناسخ فى هذه الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية فى كثير من الأحيان ؛ نجد مثل ذلك فى ديوان عَبِيد بن الأبرص ، الذى نشره المستشرق الإنجليزى : لايل (Lyall) ، فقد جاء فيه : « حتى أتى شجرات واستكل عنهن » (ص ١ وانظر مقدمة الناشر ١٠ - ١١) ففى ذلك تحريفان ، والصواب : « واستظل تحتهن » . والمرجح أن أصل النسخة - وهى قديمة جدا تاريخها سنة ٤٣٠ هـ - كان مكتوبا بالخط المغربى ، والظاء فيه تشبه الكاف فى الخط النسخى ، ويشتد الالتباس إذا وقعت بعدها لام ، كما فى مثالنا هذا .

« ومن ذلك أيضا فى كتاب : الآثار الباقية للبيرونى : وقد كان يقوم للعرب فى أوقات معلومة من شهورهم المنسأة أسواق (ص ٢٣٨) ، ولكنها وردت فى جميع النسخ : المنشأة ؛ وذلك أننا نفترض أن السين فى النسخة الأصلية ، التى نسخت منها كل النسخ ، كان فوقها العلامة الدالة على إهمالها : (ﺳ) ، كما نشاهد مثل ذلك فى النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يفهموا هذه العلامة ، وظنوها نقط الشين . ومما يؤيد ذلك تكرارها فى نفس الكتاب : إن شاء الله فى الأجل وأزال الحوادث النفسانية بمنّه إنه قدير عليه (ص ٢٣٠) ، كتبت كذلك فى جميع النسخ . وجاء فى موضع بعد ذلك : إن نسأ الله فى الأجل ، وكشف برحمته بقايا الأوصاب والعلل ، إن شاء الله تعالى

(ص ٢٩٥) ؛ وبذلك نعرف من الموضع الثانى أن صحة ماورد فى الموضع الأول هو : إن نسأ الله فى الأجل . ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال ، كما رأينا فى المثال السابق [١] » .

وقد يكون التصحيف أو التحريف ، ناتجا عن خطأ فى السماع ، لا عن خطأ فى القراءة ؛ فقد جاء فى كتاب : « الأضداد » لأبى الطيب اللغوى (المتوفى سنة ٣٥١ هـ) قوله : « يقال : برّدت الماء ، من البرد ، أى جعلته باردًا ، وبرَّدته : سخنته . قال : وأنشدنا بعضهم :

شَكَتِ البَرْدَ فى المياه فقُلنا بَرِّدِيه تُوافقيه سَخِينَا

قال قطرب : معنى برّديه فى هذا البيت : سخّنيه . وقال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو : بل رديه ، من الورود ، ولكنه أدغم اللام فى الراء ، كما يقرأ : كلا بل ران على قلوبهم . قال أبو الطيب : وهذا الصحيح ، وبه يستقيم معنى البيت [٢] » .

ومن ذلك ما روى عن علىّ بن الحسن الأحمر ، أنه قال يوما أمام الكسائى : « يقال : حمراةٌ وبيضاةٌ . فقال له الكسائى : ماسمعت هذا ! فقال الأحمر : بلى والله ، سمعت أعرابيا ينشد ، يقال له مَزْيد :

كأنَّ فى رِيقَتِه لمَّا ابْتَسَمْ
بلقاءةً فى الخيلِ عن طفل مُتِمّ

---

(١) انظر : أصول نقد النصوص ٨٠ — ٨١ وفيه : « بقايا الأوصال » وهو تحريف ، كما أن الموضع الأخير من « الآثار الباقية » ذكرت بياناته فى الهامش غير صحيحة ، مما اضطررت معه إلى مراجعة الكتاب بدقة ، حتى أتأكد من صحة النص !

(٢) الأضداد لأبى الطيب ٨٦/١

يعنى : السحاب . فقال الكسائى : ويحك ! إنما هو :

بلقاءَ تَنْفِى الخيلَ عن طفلٍ مُتِمّ

أى : تطرد (١) » .

فلاشك فى أن هذا المثال من التصحيف الناتج عن خطأ فى السمع . ومثل هذا يحدث كثيرا ؛ فقد قمت بإجراء تجربة يسيرة ، تبين لى منها كيف يتسبب الخطأ السمعى فى تصحيف الكلام وتحريفه ؛ إذ جمعت بعض الكراسات من أيدى الطلبة بعد انتهائى من إحدى المحاضرات ، فوجدت فى واحدة منها : « أكل الهريسة يشق الظهر » بدل : « يشد » . وفى أخرى : « كما تفر من الحسد » بدلا من : « الأسد » . وفى ثالثة : « شقيقة نوح » بدلا من : « سفينة نوح » . وفى رابعة : « دعاء القنوط » بدل : « دعاء القنوت » !

وقد اشتهر عن « كيسان » مستملى أبى عبيدة أنه كان — كما يقول عنه أبو عبيدة : « يسمع من الناس ، فيعى غير مايسمع ، ويكتب فى الألواح غير ماوعى ، ثم ينقله من الألواح فى الدفتر بغير ماكتب ، ثم يقرأ من الدفتر غير مافيه (٢) » . وفى رواية أخرى : « وقال أبو عبيدة : العلم يمسخ على لسان كيسان أربع مرات : يسمع معنا غير ما نسمع ، ويكتب فى ألواحه خلاف مايسمع ، وينقل إلى الدفتر خلاف مايكتبه فى لوحه ، ويقرأ من الدفتر خلاف مافيه (٣) » . هذا هو رأى أبى عبيدة فى

(١) شرح مايقع فيه التصحيف ١٧٦

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى ١٩٦

(٣) نور القبس ١٧٩

« كيسان » ، وإن كان الأصمعي يقول عنه : « كيسان ثقة ليس بمتزيّد [١] » .

وقد يكون التصحيف ناتجا عن خطأ في الفهم أحيانا ؛ فمن ذلك ماذكره الجاحظ من قوله : « قال محمد بن سلام : قال يونس بن حبيب : ماجاءنا عن أحد من روائع الكلم ماجاءنا عن رسول الله ﷺ [٢] » ؛ فقد جاء في حواشي نسخة من نسخ « البيان والتبيين » ، عند هذا الموضع مايأتي : « هذا مما صحفه الجاحظ وأخطأ فيه ؛ لأن يونس إنما قال : عن البَتِّيّ ، وهو عثمان البَتِّيّ ، فلما لم يذكر عثمان البَتِّيّ ، التبس البَتِّيّ فصحفه الجاحظ بالنبي ، ثم جعل مكان النبي الرسول ، وكان البَتِّيّ من الفصحاء [٣] » .

ولم يكن الجاحظ وحده هو الذي يصحّف ويحرّف ؛ فقد روى كل من : « حمزة الإصفهاني » و « أبي أحمد العسكري » تصحيفات وتحريفات مختلفة لكل من : أبي عبيدة ، وأبي زيد ، وأبي عمرو بن العلاء ، وحماد الراوية ، والمفضل الضبي ، وعيسى بن عمر ، وسيبويه ،

---

(١) المزهر للسيوطي ٤٠٩/٢

(٢) أشار إلى تصحيف الجاحظ هذا كل من حمزة بن الحسن الإصفهاني في كتابيه : « التنبيه على حدوث التصحيف » ١٤٩ والدرة الفاخرة ٣٨١/٢ وعن الأخير الميداني في كتابه : « مجمع الأمثال » ١٣٨/٢ عند ذكر المثل : « ألحن من قينتى يزيد » ، كما أشار إلى هذا التصحيف كذلك أبو أحمد العسكري في : « شرح مايقع فيه التصحيف » ٩٠ والقفطي في « إنباه الرواة » ٢٤٣/٢ ولكن انظر في رد هذه القصة : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي » ٢٩٥ - ٢٩٦

(٣) البيان والتبيين ١٨/٢

والأخفش أبى الخطاب ، والأخفش سعيد بن مسعدة ، وأبى نصر أحمد ابن حاتم الباهلى ، وابن الأعرابى ، والكسائى ، والفراء ، واللحيانى ، وابن السكيت ، وثعلب ، والمبرد ، وغيرهم .

بل لقد وقع التصحيف من بعض من يقرءون القرآن فى المصحف ، من غير أن يأخذوه عن قارىء من القراء . ويروى حمزة أن بعضهم قرأ : « وفرش مرقوعة » بدل : « مرفوعة (١) » . و « من الخوارج مكلبين » بدل : « من الجوارح (٢) » .

وحكى العسكرى عن المبرد أنه قال : « أنشدنا يوما أبو العلاء المنقرى :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُول فَحَوْمَرِى

(قال المبرد) : فقلت : باللام ! فقال : كذا قلت باللام ، فحومرِلْ (٣) » !

كما حكى العسكرى أيضا أن بعض المحدثين صحف : « لا يُوَرَّث حَمِيلٌ إلا ببيِّنة » فقال : « لايرث جميل إلا بثينة (٤) » . والحَمِيل : هو الذى يحمل من بلده صغيرا ، ولم يولد فى بلد الإسلام .

وحكى حمزة أن أحد المحدِّثين « روى أن رسول الله ﷺ ، كان يستحب العَسَل يوم الجمعة » بدل : « الغُسْل يوم الجمعة (٥) » .

---

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٧

(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٧

(٣) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ٤٨

(٤) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ٥١

(٥) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٣

كما حكى عن محدِّث آخر أنه كان يروى « أن رسول الله ﷺ ، كان يكره النَّوْم فى القِدْر » بدل : « الثُّوم فى القدر [١] » .

كما حكى أنهم صحفوا : « غَمّ الرجل ضِيقُ أبيه » وإنما هو : « عَمّ الرجل صِنْوُ أبيه » ، أى شبهه [٢] .

ومن تصحيفات الأصمعى المشهورة : مارواه العسكرى من أن الأصمعى قرأ على أبى عمرو بن العلاء شعر الحطيئة ، فقال مكان قوله :

وغَرَرْتَنِى وزعمتَ أنك لابِنٌ بالصَّيف تامِرْ

يريد : كثير اللبن والتمر ، فقال : « لا تَنِى بالضَّيف تامُرْ » ؛ يريد : لا تتوانى فى ضيفك وتأمر ببرِّه ، إنما تتولى أنت ذلك . فقال له أبو عمرو : « أنت والله فى تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة [٣] » .

ويروى حمزة الإصفهانى من آثار التصحيف السيئة الحكاية التالية ، وهى « أن بريد إصبهان كتب فى الخبر إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، أن قائدا ممن بها من الموالى يلبس خَزْلَجِيَّة (نوع من الثياب) ويجلس للنساء فى الطرقات ، فكتب محمد إلى يحيى بن هرثمة ، وكان يلى إصبهان من قِبَله : أشخص إلىّ فلانا وخَزْلَجِيَّته ، فقرأ الكتاب عليه محمد بن رستم ، والد أبى على الرستمى ، فصحفه إلى : وجُزَّ لِحْيَته ، فجز لحيته ، وأشخصه آية ونكالا [٤] » .

* * *

(١) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٣
(٢) التنبيه على حدوث التصحيف ٣٤
(٣) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ٩٥ وانظر : المزهر للسيوطى ٣٥٥/٢ ؛ ٣٦٩/٢ والتنبيه على حدوث التصحيف ١٢٢
(٤) التنبيه على حدوث التصحيف ٤٦

وقد أسهم النساخ والطباعون فى شيوع التصحيف والتحريف فى شىء من شواهد النحو ، ومسائله وقضاياه ، وأصبح من الواجب علينا التدقيق فى إخراج هذه الكتب محققة ، على وجه تخلو فيه من مثل هذه التحريفات الشنيعة ، التى تتداول بين الدارسين ، فى مشاهير الكتب النحوية ؛ فقد استشهد ابن عقيل فى شرحه لألفية ابن مالك [١] ، على جواز نصب المفعول لأجله ، إذا كان محلًّى بالألف واللام ، بقول قريط ابن أنيف :

فليت لى بهم قومًا إذا ركبوا شَنُّوا الإغارةَ فُرسانًا ورُكبانا

والبيت على هذه الرواية التى جاءت فى كتاب ابن عقيل ، ليس فيه شاهد على هذه المسألة ؛ لأن « الإغارة » مفعول به ، وليس مفعولا له . والذى فى شعر قريط بن أنيف : « شَدُّوا الإغارة » . ويقول التبريزى فى تفسيره : « ويروى : شَنُّوا الإغارة ، أى فرقوها . ومن روى : شدوا الإغارة ، فليس الإغارة مفعولا به ، ولا انتصابها على ذلك ، لكن انتصابها انتصاب المفعول له ، أى : شَدُّوا للإغارة [٢] » .

ويبدو أن مافى طبعة كتاب ابن عقيل ، تحريف للرواية الأخرى : « شدوا » ، وأن المراد : شدوا الخيل للإغارة ، وإن كان شراح شواهده ، كالشيخ عبد المنعم الجرجاوى ، والشيخ قطة العدوى ، يريان حذف المفعول به هنا أيضا ، فيقولان إن المعنى : « شنوا أى فرقوا أنفسهم ، لأجل الإغارة على العَدُوّ [٣] » ، مع أن الذى فى المعاجم : « شَنَّ

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ١/٦٥٤

(٢) انظر شرح التبريزى لحماسة أبى تمام ، وهامش شرح المرزوقى للحماسة ١/٣١

(٣) شرح شواهد ابن عقيل ص ١٠١

الغارةَ » أى : فرقها ، ولم يُقَلْ : « شَنُّوا أنفسَهم » فيما وقفت عليه من نصوص العربية .

ولم تخل كتب فقه اللغة العربية كذلك من داء التصحيف والتحريف ، الذى ابتليت به الكتاب العربية منذ القديم ؛ فقد وقع فى كتاب « المزهر » للسيوطى النص التالى : « قال ابن درستويه فى شرح الفصيح : قول العامة نَحْوِىٌّ لُغَوِىٌّ ، على وزن : جَهِلَ يَجْهَل ، خطأ أو لغة رديئة (١) » . وفى هامشه تعليقا على عبارة : « نحوى لغوى » قال محققو المزهر : « لم نقف على ضبط هذه العبارة » !

وهذا الذى لم يقف على ضبطه محققو المزهر ، موجود على الصواب فى : « تصحيح الفصيح » لابن درستويه ، وهو قوله : « فتقول : غَوِىَ يَغْوَى ، على نحو جَهِل يَجْهَل (٢) » .

ومن أمثلة التصحيف والتحريف فى الشواهد اللغوية كذلك ، ماوقع فيه أبو نصر الجوهرى (٣) ، حين استشهد على أن « اللجز » مقلوب « اللزج » ببيت ابن مقبل :

يَعْلُون بالمَرْدَقُوشِ الوَرْدِ ضاحيةً على سَعَابِيبِ ماء الضَّالَةِ اللَّجِزِ

ونسى أن هذا البيت من قصيدة نونية ، فى ديوان ابن مقبل (٤)

---

(١) المزهر فى علوم اللغة ٢٢٥/١

(٢) تصحيح الفصيح ١١٩/١

(٣) الصحاح (لجز) ٨٩١/٢ وانظر فيه كذلك (سعب) ١٤٧/١

(٤) ديوان ابن مقبل ق ٢٣/٣٩ ص ٣٠٧ والمردقوش : الريحان . والورد : الأحمر . وضاحية : رءوسا بارزة للشمس . وسعابيب : خيوط . والضالة : الآس . واللجن : ماله قوام . يعنى يخلطن ماء المردقوش بماء الآس ، ويعلون به المشط ، ليسرحن به رءوسهن

وصحة الروى : « الضالة اللجن » . وقد تعقبه فى ذلك ابن برى فى حواشيه على الصحاح (١) ، كما قال عنه الصاغانى : « وأما أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى ، الذى تخزّله جباه أهل الفضل ، وحُكم له بحيازة السبق والفضل ، فإنه قال فى تركيب (س ع ب) : قال ابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الورد ضاحية   على سعابيب ماء الضالة اللجز

ثم قال : أراد اللزج فقلبه ، وذكر فى فصل اللام من باب الزاى : اللجز قلب اللزج ، وأنشد البيت ، فلو كان هذا المقبل ، اطلع على ديوان شعر ابن مقبل ، لعلم أنه ليست له قصيدة زائية ، وأنها نونية ، فقد أخطأ فى اللغة حيث قال : اللجز اللزج ، وفى الإنشاد حيث جعل القافية النونية زائية (٢) » .

ومن العجيب أن الجوهرى يروى هذا البيت عن كتاب : « القلب والإبدال » لابن السكيت ، مع أن فى هذا الكتاب الأخير : « اللجن » على الصواب (٣) .

وقد علّق السيوطى على هذا التصحيفة من الجوهرى بقوله : « قال الجوهرى : اللجز مقلوب اللزج ، وأنشد ابن مقبل :

يعلون بالمردقوش الورد ضاحية   على سعابيب ماء الضالة اللجز

---

(١) التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح ٢/٢٥١ وانظر كذلك : لسان العرب (لجز) ٧/٢٧١

(٢) العباب للصاغانى (حرف الهمزة) ٣٥ - ٣٦

(٣) انظر : القلب والإبدال لابن السكيت ٣٩

قال فى القاموس : هذا تصحيف فاضح . والصواب فى البيت : اللجن بالنون ، والقصيدة نونية [١] » .

* * *

ومن التحريفات الطريفة : ماوقع فى مخطوطات كتاب : « الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب » للبطليوسى ، من العبارة التالية : « وقد اضطربت آراء الكتاب والنحويين فى الهجاء ، ولم يلتزموا فيه القياس ، فزادوا فى مواضع حروفا خشية اللبس ؛ نحو : واو عمرو ، وياء أوحى ، وألف مائة [٢] » .

وقد سألنى الصديق الكريم الدكتور حامد عبد المجيد محقق الكتاب ، عن الياء الزائدة – زعموا – فى : « أوحى » ، وتجارب الطبع لهذا الكتاب ماثلة بين يديه ! وعندما تأملت النص ، عرفت أننى أمام تحريفة شنيعة ، لم أهتد بسرعة آنذاك إلى كشف النقاب عما وراءها !

وعندما ذهبت إلى بيتى ، لم أنم ليلتها إلا بعد أن قلبت جملة من المصادر ، بحثا عن صحة هذه العبارة المحرفة ، ووجدت بغيتى أخيرا فى كتاب : « أدب الكتاب » للصولى ، والعبارة فيه : « وزيدت (الواو) فى : يا أُوخَىَّ ، لتفصل بين التصغير وبين الاسم على جهته [٣] » .

---

(١) المزهر فى علوم اللغة ٣٩٠/١ والذى فى القاموس (لجز) ١٩٠/٢ : « واستشهاد الجوهرى ببيت ابن مقبل تصحيف واضح . والصواب فى البيت : اللجن ، بالنون . والقصيدة نونية » .

(٢) الاقتضاب (بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد) ١٢٥/٢ وأسقط عبد الله البستانى من نشرته للكتاب (بيروت ١٩٠١ م) ص ١٦٧ عبارة : « وياء أوحى » لأنه لم يفهم المراد منها فيما يظهر !

(٣) أدب الكتاب للصولى ٢٥١

نحن إذن أمام كلمة : « أخ » مصغّر مضافة إلى ياء المتكلم ، يزيدون فيها فى الخط واوا عند النداء ، فتصير : « ياأُوخَيَّ » ليفرقوا بينها وبين كلمة : « يا أَخِى » المكبرة المضافة إلى ياء المتكلم كذلك . ولا أساس للقول بزيادة مزعومة للياء فى « أوحى » !

واتصلت بالصديق الكريم فى الصباح الباكر ، أزف إليه البشرى ، وأوضح له جلية الأمر ، وشكرنى ، ولكننى فوجئت بالكتاب يصدر بعد ذلك ، وفيه آثار التحريف ماتزال باقية ! فقد جعل النص : « وياءِ أُوَخَيَّ » بدلا من : « ويا أُوخَيَّ » . ثم علق فى الهامش بقوله : « زيدت الواو لتميز وتفصل بين كلمة (أُوخَيّ) المصغرة ، وكلمة (أَخِى) المكبرة . وفى الخطيّات : (وياء أوحى) بالحاء ، وهو تحريف . وانظر مواضع زيادة (الواو) فى أدب الكتاب للصولى ٢٥١ » .

وزيادة الواو هنا طريقة قديمة للدلالة على نوع الحركة ، لا على كمها ... وهذه الطريقة هى التى نسير عليها الآن فى كتابة بعض الأعلام الأجنبية بحروف عربية ، فنزيد فيها واوا ، أو ألفا ، أو ياء ؛ للدلالة على الضمة أو الفتحة أو الكسرة القصيرات ، استغناء عن الضبط بالحركات القصيرة لهذه الأعلام ؛ مثل : « جولد تسيهر » الذى ينطق بضمه قصيرة بعد الجيم ، ومثل : « بروكلمان » الذى ينطق بفتحة قصيرة بعد الميم ، ومثل : « فيشر » الذى ينطق بكسرة قصيرة بعد الفاء ، وغير ذلك .

ومن طريف التحريفات التى قابلتنى فى رسائل بعض طلابى للماجستير والدكتوراه : « وكنانتها واه » ، والصواب : « وكُنّا نتهاداه » . وكذلك : « قالوا وأشركت » ، والصواب : « فالواو أشركت » ، إلى غير ذلك !

ومن التحريفات التى ترد كثيرا فى بطون كتب التراث العربى : تحريف : « قال الآخر » ، و « قال مزاحم » وتغييرهما إلى : « قال ابن أحمر [١] » !

ومثله أيضا ماوقع فى تاج العروس من قوله : « وإنما هى لأبى شبل عاصم بن جمر الأعرابى [٢] » . وفى هامشه فى هذا الموضع : « قوله : عاصم بن جمر . الذى فى التكملة : عُصْم البرجمى ، مضبوطا شكلا كقفل » .

والتحريفات فى الأعلام على هذا النحو أكثر من أن تحصى . وقد حكى لى الأستاذ « محمود زايد » أنه مكث يوما كاملا يبحث عن « ياسر بن مزينة » الذى ورد فى مخطوطة كان يشتغل بتحقيقها ، ثم تبين له بعد البحث والرجوع إلى مصادر متعددة أن صوابه : « ناس من مزينة » !

حتى « كلمات الضبط » ، التى تحدثنا عنها من قبل ، عرضة كذلك للتحريف على أيدى النساخ ؛ فكثيرا ماتحرف كلمة : « بالفتحة » إلى كلمة : « بالضمة » ، والعكس بالعكس !

ونخلص من كل هذا إلى ضرورة أن يكون المحقق ذا ثقافة عربية فسيحة ، صبورا وأمينا ومرهف الحسّ ، يفطن إلى أى سقم فى المخطوطة التى يحققها ، ويعالجه بأمانة ودقة وإخلاص .

* * *

---

(١) انظر نقدنا لنشرة : « شعر عمرو بن أحمر الباهلى » فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

(٢) تاج العروس (عجز) ٤/٤٩

وفيما يلى بعض نماذج من التحريفات فى مخطوطات ما حققته من كتب :

لحن العوام للزبيدى ١١/٤ : « وكثر لعدم اختلاط الناس » تحريف : « وكثر بعد اختلاط الناس » .

لحن العوام للزبيدى ٣/٧ : « لم يذكرها أبوخافور » تحريف : « لم يذكرها أبوحاتم » .

قواعد الشعر لثعلب ٨/٥٥ فى مخطوطة : « وكقول مصعب » تحريف : « وكقول نصيب » .

قواعد الشعر لثعلب ٥/٦٧ فى مخطوطة : « المستفاق » تحريف : « المستغلق » .

المذكر والمؤنث لابن فارس ٢/٥٩ : « ذكرورها » تحريف : « ذكورها » .

المذكر والمؤنث للمفضل ١١/٥٢ : « واللبة » تحريف : « والليت » .

الحروف لابن السكيت ٨/٣٧ فى مخطوطة : « وقال أبو داود » تحريف : « وقال أبو دواد » .

الحروف لابن السكيت ١/٥١ فى مخطوطة : « بطن من قريش » تحريف : « بطن من قشير » .

البئر لابن الأعرابى ٩/٦١ فى مخطوطة : « بئر بيور » تحريف : « بئربيون » .

البئر لابن الأعرابى ٦/٦٦ فى مخطوطة : « والثمت » تحريف : « والثمد » .

الأمثال لأبى عكرمة ١/٦٤ فى مخطوطة : « قول خطل » تحريف : « قول الأخطل » .

الأمثال لأبى عكرمة ١/٨٢ فى مخطوطة : « تفرقهم منه » تحريف : « تفرقهم عنه » .

البلغة لابن الأنبارى ١/٧٤ : « الأروى إناث الوعود » تحريف : « الأروى إناث الوعول » .

زينة الفضلاء ٧/٥٣ : « مايضمنه القراى » تحريف : « ماتضمنته القرى » .

المذكر والمؤنث للمبرد ١١/٨٤ فى مخطوطة : « جاء يعدو غلام » تحريف : « جارية وغلام » .

المذكر والمؤنث للمبرد ٥/٨٩ فى مخطوطة : « أركان » تحريف : « إن كان » .

الممدود والمقصور للوشاء ١/٣٠ : « مررت ببركة » تحريف : « مررت برقّة » .

الممدود والمقصور للوشاء ١/٣٦ : « غلوة وهى النعل » تحريف : « غلوة وهى البعد » .

المذكر والمؤنث للفراء ٣/٦٥ فى مخطوطة : « ومغزر » تحريف : « ومغزل » .

المذكر والمؤنث للفراء ١/٧١ فى مخطوطة : « عن بعض الشىء » تحريف : « معنى بعض الشىء » .

الاشتقاق للأصمعى ٦/٧١ فى مخطوطة : « والرقاشى » تحريف : « والرياشى » .

الاشتقاق للأصمعى ٤/٩٨ فى مخطوطة : « خذلى » وفى أخرى : « حولى » تحريف : « مذلى » .

الفرق لابن فارس ٦/٨٣ : « وكل فرخ جونك » تحريف : « وكل فرخ جوزل » .

ماتلحن فيه العامة للكسائى ١١/١١٦ فى مخطوطة : « ألقمة بن عبدة » تحريف : « علقمة بن عبدة » .

وهذه نماذج أخرى من التصحيفات فى مخطوطات هذه الكتب التى حققتها :

لحن العوام للزبيدى ٨/٨ : « جذبنى » تصحيف : « حدثنى » .

لحن العوام للزبيدى ١١/٩ : « مصون عن البعير » تصحيف : « مصون عن التغيّر » .

قواعد الشعر لثعلب ٥/٦٢ فى مخطوطة : « محاورة الأضداد » تصحيف : « مجاورة الأضداد » .

قواعد الشعر لثعلب ٤/٦٤ فى مخطوطة : « يصف فرسا » تصحيف : « يصف قوسا » .

الثلاثة لابن فارس ٣/٤٣ : « حارثة بن الحجاج » تصحيف : « جارية ابن الحجاج » .

المذكر والمؤنث لابن فارس ١٠/٤٩ : « لأنها تحيض بالحيض » تصحيف : « لأنها تختص بالحيض » .

الحروف لابن السكيت ١/٤٢ فى مخطوطة : « المفضل البكرى » تصحيف : « المفضل النكرى » .

الحروف لابن السكيت ٢/٥٠ فى مخطوطة : « التى تشذ ياؤها » تصحيف : « التى تشدد ياؤها » .

البئر لابن الأعرابى ٤/٦١ فى مخطوطة : « بئر لها نايب » تصحيف : « بئر لها ثائب » .

البئر لابن الأعرابى ٢/٦٤ فى مخطوطة : « بئر سعير » تصحيف : « بئر سَعْبَر » .

الأمثال لمؤرج السدوسى ٢/٣٩ : « الثعلبى » تصحيف : « التغلبى » .

البلغة لابن الأنبارى ١٠/٧٨ : « القلب نقرة فى الجبل » تصحيف : « القلت نقرة فى الجبل » .

زينة الفضلاء ٥/٥٧ : « إنما يأكل البزر » تصحيف : « إنما يأكل النزر » .
زينة الفضلاء ٧/٦٤ : « ذو النجادين » تصحيف : « ذو البجادين» .
المذكر والمؤنث للمبرد ٥/٩١ فى مخطوطة : « رقاوان سبب » تصحيف : « زقاء وإن شئت » .
المذكر والمؤنث للمبرد ٧/٩٦ فى مخطوطة : « حزنت » تصحيف : « حريب » .
الممدود والمقصور للوشاء ١٣/٣٠ : « وجميعه فى الكتابة » تصحيف : « وجميعه فى الكناية » .
الممدود والمقصور للوشاء ١/٤٨ : « والكبى الكباسة » تصحيف : « والكبى الكناسة » .
المذكر والمؤنث للفراء ١٠١/ ٦ فى مخطوطة : « النحل والنسر والثمر والسعير » تصحيف : « النخل والبسر والتمر والشعير » .
الاشتقاق للأصمعى ٥/٨٧ فى مخطوطة : « قراقصة » تصحيف : « فرافصة » .
الاشتقاق للأصمعى ٧/١٠٦ فى مخطوطة : « حشيش تصغير الحش » تصحيف : « جشيش تصغير الجُشّ » .
الفرق لابن فارس ١/٧٢ : « ونغب » تصحيف : « ونعب » .
الفرق لابن فارس ١٠/٧٧ : « أحجت » تصحيف : « أجحت » .
ماتلحن فيه العامة للكسائى ٤/١٠٠ فى مخطوطة : « بالباء » تصحيف : « بالتاء » .

* * *

ونذكر فيما يلى مؤلفات القدامى فى التصحيف والتحريف . وسوف نرتبها تاريخيا ، وندل على مكان ورودها فى المصادر ، وعلى المطبوع منها والمخطوط إن وجد :

١ – تصحيف العلماء ، لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ) : ذكر ذلك فى الفهرست ١٢١ وقال عنه إنه « باب واحد » .

٢ – ماصحف فيه الكوفيون ، لأبى بكر محمد بن يحيى الصولى (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ . انظر ترجمته فى تاريخ بغداد ٣/٤٢٧) : لم يذكره واحد ممن ترجموا له ، ولكنه من بين المصادر التسعة التى ذكرها الصفدى فى مقدمة كتابه : « تصحيح التصحيف وتحرير التحريف » . انظر : لحن العامة والتطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ٢٧١

٣ – التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الأصفهانى (المتوفى سنة ٣٥٠ هـ) : ذكر ذلك محرفا : « التنبيه على حروف المصحف » فى الفهرست ٢٠٥ وهدية العارفين ١/٣٣٦ وقد نشره الشيخ محمد حسن آل ياسين فى بغداد ١٩٦٧م . كما نشره أسعد طلس فى دمشق ١٩٦٨ م . انظر : لحن العامة والتطور اللغوى للدكتور رمضان عبد التواب ١٨١ – ١٨٣

٤ – التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلى بن حمزة البصرى (المتوفى سنة ٣٧٥ هـ) : ذكر ذلك فى معجم الأدباء ١٣/٢٠٩ وبغية الوعاة ٢/١٦٥ وقد نبه فيه على تصحيفات ثمانية كتب وأغلاط أصحابها ، وهى : نوادر أبى زياد الأعرابى ، ونوادر أبى عمرو الشيبانى ، والنبات لأبى حنيفة الدينورى ، والكامل للمبرد ، والفصيح لأبى العباس ثعلب ، والغريب المصنف لأبى عبيد ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والمقصور والممدود لابن ولاد .

وقد نشر المرحوم العلامة عبد العزيز الميمنى من هذا الكتاب : التنبيهات على الكتب الخمسة الأخيرة فقط ، مع كتاب : « المنقوص والممدود » للفراء ، بدار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م .

٥ – شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبى أحمد الحسن ابن عبد الله العسكرى (المتوفى سنة ٣٨٢ هـ) : ذكر ذلك فى إنباه الرواة ٣٤٣/٢ وسمى : « التصحيف » فى بغية الوعاة ٥٠٦/١ ووفيات الأعيان ٨٣/٢ وكشف الظنون ٤١١/١ وقال عنه الأخيران : « الذى جمع فيه فأوعب » . وقد طبعت من هذا الكتاب قطعة فى ١١٣ صفحة ، بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٩٠٨ م . ثم طبع كاملا بتحقيق عبد العزيز أحمد بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

٦ – تصحيف المحدّثين ، لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) : ذكر ذلك فى فهرسة ابن خير ١٧ وقال عنه : « كتاب مفيد » ، كما ذكره ابن خير بالسند المتصل إليه فى فهرسته كذلك ٢٠٤ وسماه فى هدية العارفين ٦٨٤/١ : « تصحيفات المحدثين » .

٧ – الرد على حمزة فى حدوث التصحيف ، لأبى نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر الصفّار (توفى بعد سنة ٤٠٥ هـ) : ذكر ذلك فى معجم الأدباء ٦٩/٦ وبغية الوعاة ٤٣٨/١ وهدية العارفين ٢٠٠/١

٨ – تلخيص المتشابه فى الرسم وحماية ما أشكل منه عن نوادر التصحيف والوهم ، لأبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى (المتوفى سنة ٤٦٤ هـ) : ذكر ذلك فى كشف الظنون ٤٧٣/١ وهدية العارفين ٧٩/١ ومنه مخطوطات فى دار الكتب بالقاهرة ، والمكتبة الظاهرية والمكتبة العمومية بدمشق . انظر : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ٦٠/٦

٩ - التصحيف والتحريف ، لأبى الفتح عثمان بن عيسى بن منصور التاج البَلَطِىّ (المتوفى سنة ٥٩٩ هـ) : ذكر ذلك فى معجم الأدباء ١٤٧/١٢ وكشف الظنون ٤١١/١ وهدية العارفين ٦٥٣/١

١٠ - متنزه القلوب فى التصحيف ، لعلى بن الحسن بن عنتر المعروف بشُميم الحِلِّىّ (المتوفى سنة ٦٠١ هـ) : ذكر ذلك فى معجم الأدباء ٧٢/١٣ وهدية العارفين ٧٠٣/١ وقال عنه الأول إنه « كراس » .

١١ - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف فى اللغة ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدى (المتوفى سنة ٧٦٤ هـ) : ذكر ذلك فى هدية العارفين ٣٥١/١ ومنه مخطوطات متفرقة فى العالم ، منها مصورة بالمكتبة الزكية بدار الكتب المصرية برقم ٣٧ لغة . انظر : لحن العامة والتطور اللغوى ، للدكتور رمضان عبد التواب ٢٦٨ - ٢٧٣

١٢ - التطريف فى التصحيف ، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال الخضيرى السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) : ذكر ذلك فى كشف الظنون ٤١٥/١ وقال عنه : « وهى التصحيفات الواقعة فى الحديث . كما ذكر فى كتاب : مكتبة الجلال السيوطى ١٣٦ وهدية العارفين ٥٣٧/١ وفى الأخير : « الظريف فى التصحيف » وهو تحريف . ومن الكتاب مخطوطة فى برلين برقم ١٦٦٤ (انظر بروكلمان GAL II 149) .

وقد خصص بعض العلماء فصولا فى مؤلفاتهم ، للحديث عن التصحيف والتحريف ، وسقطات الأدباء والشعراء والعلماء . ومن هؤلاء :

١ - أبو الفتح عثمان بن جنى (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) الذى عقد فى كتابه : الخصائص (٢٧٣/٣ - ٣٠٩) بابا لأغلاط العرب ، وبابا آخر فى سقطات العلماء .

٢ - أبو على الحسن بن رشيق القيروانى (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) الذى عقد فى كتابه : العمدة فى صناعة الشعر ونقده (١٩١/٢ - ١٩٦) بابا بعنوان : « باب فى أغاليط الشعراء والرواة » .

٣ - الراغب الأصفهانى (المتوفى سنة ٥٠٢ هـ) الذى عقد فى كتابه : محاضرات الأدباء (٦٣/١ - ٦٧) بابا بعنوان : « ومما جاء فى التصحيفات » .

٤ - أبو الفرج بن الجوزى (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) الذى عقد فى كتابه : الحمقى والمغفلين (٤٦ - ٥٧) بابا بعنوان : « المغفلين من القراء والمصحّفين وحمقى رواة الحديث » .

٥ - جلال الدين السيوطى (المتوفى سنة ٩١١ هـ) الذى عقد فى كتابه : « المزهر فى علوم اللغة وأنواعها » بابا بعنوان : « معرفة التصحيف والتحريف (٣٥٣/٢ - ٣٩٤) ، وبابا آخر بعنوان : « معرفة أغلاط العرب » (٤٩٤/٢ - ٥٠٥) .

٦ - الأستاذ عبد السلام هارون ، الذى عقد فى كتابه : « تحقيق النصوص ونشرها » فصلا بعنوان : « التصحيف والتحريف » (٦٥ - ٧١) .

٧ - الدكتور نورى القيسى والدكتور سامى العانى ، اللذان عقدا فى كتابهما : « منهج تحقيق النصوص ونشرها » فصلا بعنوان : « التصحيف والتحريف » (١٠٣ - ١١٥) .

٨ – الدكتور عبد المجيد دياب ، الذى عقد فى كتابه : « تحقيق التراث العربى : منهجه وتطوره » فصلا بعنوان : « التصحيف والتحريف » (١٦٧ – ١٧٩) .

٩ – الدكتور محمود الطناحى ، الذى ضمن كتابه : « مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى » محاضرة عن التصحيف والتحريف (٢٨٥ – ٣١٦) ألقاها بقاعة المحاضرات الكبرى ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، فى الموسم الثقافى لعام ١٩٨٣ – ١٩٨٤ م .

* * *

ونختم هذا الموضوع عن التصحيف والتحريف ، بتشبيه مفيد نقتبسه من المستشرق برجشتراسر « فنشبه النص المغلوط الذى تتفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ؛ فنقول : إن أول وظيفة للطبيب هى أن يتحقق : هل يكون المريض مريضا فى الأصل ؟ أى أننا إذا وجدنا نصا صعبا لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما أننا لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك يجب على الطبيب أن يعيّن العضو المريض ، وذلك أنه كثيرا مايكون الخطأ فى غير الموضع الذى يصعب فهمه ، كما أن دلائل المرض كثيرا ماتشاهد فى عضو آخر غير العضو المريض ، ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك الناقد يجتهد فى استخراج جنس الخطأ ، أى يجتهد فى استخراج ماكان يتوقع أن يوجد فى النص ، مكان الموجود فى روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض ، فيصف له ما يمكن من

علاج ، وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ ، ويتجنب فى سبيل ذلك كل تحكّم واستبداد (١) » .

كما أننا نرى مع الجاحظ أنه « ربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا ، أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشاء عشر ورقات من حُرّ اللفظ وشريف المعانى ، أيسرَ عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام ، فكيف يطيق ذلك المُعَارِض المستأجَرِ ، والحكيم نفسه قد أعجزه هذا الباب ! وأعجب من ذلك أنه يأخذ بأمرين ، قد أصلحَ الفاسدَ وزاد الصالحَ صلاحا ، ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخةً لإنسان آخر ، فيسير فيه الورّاق الثانى سيرة الورّاق الأول ؛ ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدى الجانية ، والأعراض المفسدة ، حتى يصير غَلَطاً صِرْفاً ، وكذِبا مُصْمَتاً (٢) » .

* * *

(١) أصول نقد النصوص ٨٧

(٢) الحيوان للجاحظ ٧٩/١

ثالثا : الزيادة والنقص

لا يصح أن يزاد فى النص أو ينقص منه شىء ، إلا بشرط واحد ، وهو أن يكون ذلك أمرا ضروريا لا مفر منه . ولابد من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين ، والتنبيه على مكان استجلابها فى الهامش .

ونحب أن نشير هنا إلى أنه كثيرا مايحدث سقط فى المخطوطات ، ويسمى ذلك « بالخرم » فيها . ويؤدى إليه فى بعض الأحيان مايسمى « بانتقال النظر فى القراءة » ، وهو أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلى أخرى مثلها تماما فى نفس السطر ، أو فى السطور التى بعده .

ويحضرنى من أمثلة ذلك ماقرأته منذ مدة فى كتاب : « فتوح البلدان » للبلاذرى ، وهو يتحدث عن فتح دمشق ؛ قال : « دخل يزيد من الباب الشرقى صلحا ، فالتقيا بالمقسلّاط ، فأمضيت كلها على الصلح (١) » . وهذا النص بصورته هذه غير مفهوم ؛ فإذا رجعنا إلى مصدره ، وهو هنا كتاب : « الأموال » لأبى عبيد القاسم بن سلّام ، وجدناه كايلى : « دخل يزيد من الباب الصغير قسرا ، ودخلها خالد بن الوليد من الباب الشرقى صلحا ، فالتقيا بالمقسلّاط ، فأمضيت كلها على الصلح (٢) » .

وهكذا ترى أن عين الناسخ لكتاب : « فتوح البلدان » قد قفزت من كلمة : (باب) الأولى ، إلى كلمة : (باب) الثانية ، فحدث هذا الخرم الذى أخل بالمعنى . ومن المؤسف أن محقق الكتاب لم يفطن إلى مافيه من خلل فى هذا الموضع وغيره ، على رفعة قدره ومكانته !

---

(١) فتوح البلدان للبلاذرى ١٤٧/١

(٢) الأموال لأبى عبيد ١٧٧

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ماحدث فى مخطوطة الفاتيكان من كتاب : « قواعد الشعر » لثعلب ، الذى حققته أنا ونشرته بالقاهرة سنة ١٩٦٦ م ، فقد سقطت منه فقرة كاملة ، بسبب انتقال النظر فى القراءة ، لوجود عبارة : « يصف ثغر امرأة » مرتين فى نفس الصفحة ، وقد ترتب على هذا نسبة بيت إلى « حاتم الطائى » زورًا وبهتانا فى النشرات السابقة للكتاب . كما نقله عن « قواعد الشعر » محقق ديوانه . ولولا عثورنا على النص كاملا فى مخطوطة بالأزهر ، ما اهتدينا إلى أن بالكتاب خرما فى هذا الموضع. وفيما يلى نص الكتاب فى هذا المكان ، وماتحته خط فيه هو ماسقط من نسخة الفاتيكان بسبب انتقال النظر :

« وقال حاتم الطائى يصف ثغر امرأة :

يضيىء لدى البيت القليل خصاصه إذا هى يوما حاولت أن تبسّما

وقال أعشى باهلة ، فى المنتشر بن وهب يرثيه :

مِرْدَى حروب ونورٌ يُستضاء به كما أضاء سوادَ الليلة القمرُ

وقال أبو كبير الهذلى :

فإذا نظرتَ إلى أسِرَّة وجهه بَرَقَتْ كبرق العارض المتهلِّل

وقال أبو الطمحان القينى :

أضاءَتْ لهم أحسابُهم ووجوهُهم دُجَى الليل حتى نَظَّمَ الجَزْعَ ثاقِبُهْ

وقال مزاحم العقيلى فى مثل ذلك :

ترى فى سَنا الماوىِّ كلَّ عشية على غَفَلات الزَّين أو فى التجملِ

وجوها لَوَآنَّ المدلجين اعتشَوْابها صَدَعْنَ الدُّجَى حتى ترى الليلَ ينجلي

وقال أعرابى يصف ثغر امرأة :

كأن وميضَ البرق بينى وبينها
إذا حان من بعض الحديث ابتسامها[١] ».

وهذا مثال آخر من « الأشباه والنظائر » للسيوطى : « جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهى ثبات النون ، وهو بعد الفاعل[٢] » ؛ فإن عود الضمير بالمذكر مما يثير الشكوك فى هذا النص . ومراجعته على مصدره هنا ، وهو : « الإيضاح فى علل النحو » للزجاجى ، تبين لنا ماسقط بسبب انتقال النظر . وصحة النص كماهو عند الزجاجى : « جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل ، وهى ثبات النون ، وكذلك النصب والجزم ، لأنهما بحذف النون ، وهو بعد الفاعل[٣] » .

ومثل ذلك فى « الأشباه والنظائر » كذلك : « والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة ، فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات[٤] » ، ففى هذا النص جملة ساقطة بسبب انتقال النظر كذلك . والصواب كما فى الإيضاح للزجاجى : « والجمل كلها نكرات ؛ لأنها لوكانت معارف لم تقع بها فائدة ؛ لأنها قد كان يعرفها المخاطب فلا تقع له بها فائدة ، فلما كانت الجمل مستفادة علم أنها نكرات[٥] » .

---

(١) قواعد الشعر لثعلب ٤٤ - ٤٥
(٢) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٨٢
(٣) الإيضاح للزجاجى ٧٥
(٤) الأشباه والنظائر للسيوطى ١/٨٥
(٥) الإيضاح للزجاجى ١٢٠

ويضرب برجشتراسر أمثلة كثيرة من قراءاته على ظاهرة « انتقال النظر فى القراءة » وأثره فى سقوط بعض النصوص ؛ فيقول : « من ذلك كتاب: الطبقات الكبير ، لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ ، الذى نشره جماعة من المستشرقين الألمان ، مانقرؤه فى نسخة له محفوظة فى مكتبة (جوتا) . قال : (أخبر عمرو بن عاصم الأحول) ، ونرى فى النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح ؛ إذ النص الأصلى : (أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابى ، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم الأحول) ، فضلّ الناسخ عن كلمة : عاصم الأولى ، إلى عاصم الثانية ، وأسقط الكلمات : الكلابى ، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم .

« وحدوث مثل ذلك فى الإسناد أسهل منه فى غيره ؛ لأن الإسناد ليس له ارتباط معنوى ، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات وبسقوط بعضها ، مع أن مثل ذلك يعرض فى نفس الكلام المرتبط أيضا ؛ مثال ذلك من كتاب : الطبقات الكبير ، فى نسخة مكتبة جوتا : (فلما رأى الله عُرْىَ آدم وحواء ، أمره أن يذبح كبشا ، فذبحه) ، فهذا كلام مفهوم مرتبط ، وهو مع ذلك غير صحيح ، فإننا نرى فى النسخ الباقية كلمات كثيرة غير موجودة هنا ، أسقطها الناسخ بعد كلمة : (كبشا) وقبل الكلمة الأخيرة ، وهى : من الضأن من الثمانية الأزواج ، التى أنزل الله من الجنة ، فأخذ آدم كبشا فذبحه ، فضلّ الناسخ ، وبدل أن يواصل بعد كلمة : (كبشا) الأولى بما يتلوها ، واصلها بما يتلو (كبشا) الثانية [1] » .

(١) أصول نقد النصوص ٧٦ – ٧٧

وقد كان القدماء يعرفون هذه الظاهرة ، وأثرها فى سقوط النصوص ؛ فهذا ابن خلكان يسميها : « العبور من سطر إلى سطر » عندما كان يترجم للحميدى ، صاحب كتاب : « جذوة المقتبس » فى النص الذى سقناه من قبل ، للتدليل على معرفة القدماء بالمقابلة بين النسخ ؛ فقد ذكر ابن خلكان هناك أن الحميدى توفى سنة ٤٨٨ هـ ببغداد ، ثم قال : « وقال السمعانى فى كتاب الأنساب فى ترجمة الحميدى إنه توفى فى صفر سنة ٤٩١ هـ ، رحمه الله تعالى . هكذا وجدته فى المختصر الذى اختصره أبو الحسن على بن الأثير الجزرى ، وكشفت عنه عدة نسخ ، فوجدته على هذه الصورة ؛ لأنى توهمت الغلط فى نسختى ، ولم أقدر على مراجعه الأصل الذى للسمعانى ، الذى هذا المختصر منه ؛ لأنه لا يوجد فى هذه البلاد . وبقى فى نفسى شيء من التفاوت بين التاريخين فإنه كبير . ثم إنى كشفت كتاب : الذيل للسمعانى ، فوجدت فيه أن الحميدى المذكور توفى سنة ٤٨٨ هـ ، ودفن من الغد فى مقبرة باب أبرز ... ثم نقل بعد ذلك فى صفر سنة ٤٩١ هـ ، إلى مقبرة باب حرب ، ودفن عند قبر بشر بن الحارث المعروف بالحافى ، رحمه الله تعالى ، فلما وقفت فى الذيل على هذه الصورة ، علمت أن الغلط وقع من ابن الأثير فى المختصر ؛ إما لأن النسخة التى اختصرها كانت غلطا من الناسخ ، فتبع ابن الأثير ذلك الغلط ، ولم يكشفه من موضع آخر ، أو لأنه عبر من سطر إلى سطر ، كما جرت عادة النساخ فى بعض الأوقات . والله أعلم أى ذلك كان ؟ [١] » .

---

(١) وفيات الأعيان ١٨٣/٤

ولا يؤدى « انتقال النظر فى القراءة » إلى سقوط شىء من نصوص الكتاب ، إلا إذا حدث ذلك الانتقال إلى كلمة مماثلة تالية فى النص ، أما إذا حدث هذا الانتقال إلى كلمة مماثلة سابقة فى النص ، فإن ذلك يؤدى إلى تكرار النص . وهذا يعنى بعبارة أخرى أن « انتقال النظر » إن كان إلى أسفل حدث سقط ، وإن كان إلى أعلى حدثت زيادة لا لزوم لها لأنها مكررة .

ومن أمثلة التكرار بسبب انتقال النظر ، ما ورد فى كتاب : « الرد على النصارى » لعلى بن رَبَّن الطبرى من النص التالى : « ومن كان فى زمان من الأزمنة ، وفى مكان من الأمكنة ، فالزمان أبدا قبله ، والأمكنة كانت محيطة به ، وماكان كذلك فهو مخلوق . ومتى ثبت أن المسيح مخلوق بطلت شريعة إيمانهم التى تقول إنه إله حق من إله حق ، وإنه خالق كل شىء ؛ لأن الزمان شىء من الأشياء المخلوقة ، والزمان قبل يسوع المسيح الذى خلق الأشياء كلها ، فكيف يجوز أن يكون الزمان قبل خالق الزمان ، والمكان محيطة به ، وماكان كذلك فهو مخلوق . ومتى ثبت أن المسيح مخلوق بطلت شريعة إيمانهم التى تقول إنه إله حق من إله حق ، وإنه خالق كل شىء ؛ لأن الزمان شىء من الأشياء المخلوقة ، والزمان قبل يسوع المسيح الذى خلق الأشياء كلها ، فكيف يجوز أن يكون الزمان قبل خالق الزمان ، والمكان محيط بمبتدع المكان ؟ [٢] » .

وما وضعنا تحته خط فى هذا النص هو المكرر ، بعد أن سها الناسخ فكتب كلمة : « محيط » : « محيطة » ، ورجع مرة أخرى إلى كلمة : « محيطة » السابقة ، بعد أن انتقل نظره إليها ، فنقل مابعدها !

---

(١) الرد على النصارى ١٤

ويرى « برجشتراسر » أن الزيادة بسبب انتقال النظر أمر نادر ؛ فيقول : من ذلك نرى أن الخطأ بين المتماثلين يؤدى عادة إلى إسقاط كلمات . ومما هو أندر من ذلك أن يؤدى إلى زيادة كلمات ؛ من ذلك من كتاب : الانتصار والرد على ابن الراوندى ، لابن الخياط مانصه : (لأنه لا يجوز أن يكون الله عالما بأن الجسم متحرك إلا وفى الوجود جسم متحرك على ماوقع به العلم ، ولابد أيضا من أن يكون لايزال عالما بأن الجسم متحرك إلا وفى الوجود جسم متحرك على ماوقع به العلم ، ولابد أيضا من أن يكون لا يزال عالما بأن الجسم متحرك) ... إلخ ، وذلك فى النسخة الوحيدة لهذا الكتاب ، فلم يفهم الناشر ذلك – وهو حقا غير مفهوم – واجتهد فى تصحيحه ، وزاد فى مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت ، فصار النص يفهم بعض الفهم ، إلا أنه صار غريبا . والصحيح أنه لا يجب زيادة شىء ، بل أن يحذف شىء ؛ لأننا عند التحقيق نجد أن جملةً تُكَرَّر مرتين ؛ وذلك أن الناسخ بعد أن كتب كلمة : (متحرك) الثانية ، لم يتابع نسخ مابعدها ، بل رجع إلى كلمة : (متحرك) الأولى ، وكتب مابعدها مرة ثانية [1] » .

وقد يكون انتقال النظر فى كلمة أو فى جزء من الكلمة . ويسمى « برجشتراسر » ذلك بتكرير الفرد وإفراد المكرر ؛ فمن تكرير الفرد مانقرؤه فى إحدى نسختى : فهرست حنين بن إسحاق لكتب جالينوس ، ولفظه : (ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية) . وكلمة : (ثانية) غير مفهومة ؛ لأنه لم يذكر قبل ذلك ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة فى النسخة الثانية فيظهر أنها تكرار للجزء الثانى من كلمة : السريانية .

---

(١) أصول نقد النصوص ٧٧

« ومن إفراد المكرر مانقرؤه فى تلك النسخة عينها : (ولذلك ليس يضطرنى شيء إلى ذكر كتاب من تلك الكتب) ، وهذا غريب ؛ لأنه ذكر قبل ذلك عددا من كتب جالينوس ، فنرى فى النسخة الثانية الصحيحة : كتابٍ كتابٍ [١] » .

* * *

وليس « انتقال النظر » هو السبب الوحيد الذى يؤدى إلى زيادة فى نص الكتاب ، فهناك بعض النساخ الجهلة الذين يقحمون على النص بعض الحواشى التفسيرية .

ومن أمثلة ذلك ماجاء فى مخطوطة الظاهرية من كتاب : « المذكر والمؤنث » للمبرد ، الذى نشرناه فى القاهرة سنة ١٩٧٠ م من النص التالى : فالمقصورة : حبلى وسكرى وعطشى وحبارى وشكاعى . والممدودة : حمراء وصفراء وخنفساء . وسنفسر ماكان اسم نبت من جميع هذا نعتا ، ومايكون اسما [٢] » .

هذا هو النص . وفى اعتقادنا أن عبارة : « اسم نبت » ليست إلا حاشية مضافة إلى صلب النص سهوا من الناسخ . وهى فى الأصل لتفسير كلمة : « الشكاعى » المتقدمة فى النص .

وهذا نص آخر فى كتاب : « المذكر والمؤنث » السابق يقول :

---

(١) أصول نقد النصوص ٧٧

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد ٨٥

« ومن هذا الباب فى قول سيبويه : قَصْباء يافتى (١) » . فقد شرحت كلمة : « قصباء » على هامش مخطوطة الظاهرية بأنها : « جمع القصب » ، فأضاف ناسخ مخطوطة التيمورية هذه الحاشية إلى النص غفلة منه وسهوا ، فصار : « ومن هذا الباب فى قول سيبويه : جمع القصب قصباء يافتى » .

وفى كتاب : « الأمثال » لأبى عكرمة الضبى أكثر من عشر حواش ، علق بها أبو القاسم إبراهيم بن السري بن يحيى التميمى ، راوى الكتاب عن أبى عكرمة ، وقد أدخلها النساخ إلى صلب الكتاب ، إلى أن جاء « أبو منصور الجواليقى » (المتوفى سنة ٥٣٩ هـ) الذى كتب مخطوطة من هذه الكتاب بخطه ، فميز هذه الحواشى عن الأصل ، بأن كتب على أول كل واحدة منها بخط صغير كلمة : « حاشية » ، وعلى آخرها كلمة : « تمت » .

ومن هذه الحواشى المضافة إلى صلب كتاب أبى عكرمة : « وقال أبو القاسم : قال غير أبى عكرمة : الصامت : ماكان مثل الذهب والفضة والمتاع والآنية والعَقَار ، مأخوذ من الصمت . والناطق : مانطق مثل الخيل والإبل والغنم ، وما أشبه ذلك (٢) » .

وقد ضرب لنا « برجشتراسر » مثالا لهذه الحواشى التفسيرية المقحمة ، فقال : « ومن الزيادات الاتفاقية : إدخال حاشية فى النص ظنا

---

(١) المذكر والمؤنث للمبرد ١٢٣

(٢) الأمثال لأبى عكرمة ١١٢/٧ وانظر فيه كذلك ٤٤/٤ ؛ ٥٨/١١ ؛ ٦١/٢ ؛ ٧٠/٥ ؛ ٧٧/١ ؛ ١٠٨/٣ ؛ ١٠٨/٨ ؛ ١١٣/١ ؛ ١١٥/٨

أنها سقطت من الأصل ، ثم استدرك الكاتب الناقص فى الهامش . من ذلك مانجده فى كتاب : الحيل فى الفقه للخصاف ، ونصه فى إحدى نسخه : (فيقول أعِرْنى أعرف هذه الدار أسكنها) وهو كلام لا معنى له . وفى النسخ الباقية لا توجد كلمة : (أعرف) ، وهى زائدة فى الحقيقة ، وهى قراءة أخرى مكان : (أعرنى) ، فالأصل الذى نقل عنه هذه النسخة ، كان على هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن الناسخ أنها استدراكات يجب إدخالها فى المتن . وقراءة : (أعرف) مكان : (أعرنى) : تحريف ، وهى ظاهرة الخطأ (٣) » .

* * *

وأحيانا يبدو فى النص شىء من الزيادة القلقة فى موضعها ، حتى إذا تأملها المرء تبين له أن ناسخا جاهلا قد أدخل اللَّحَق الموجود بحاشية الأصل ، فى غير موضعه من النص .

ومن أمثلة ذلك مايوجد فى إحدى نسخ شرح السيرافى على كتاب سيبويه ، من النص التالى : « وقد كان المفضل روى : جذعا ، وأنكره الأصمعى ، تكلم بكلام النمل وأصب . وقال آخر :

لها حَجَلٌ قد قَرَّعَتْ عن رءوسه لها فوقه مما تحلَّب واشلُ

وقال : جدع ، أى سيىء الغذاء . قال : فناظره المفضل وصاح ، فقال الأصمعى : والحَجَل : إناث القَبْج » .

---

(١) أصول نقد النصوص ٧٨

فإنه مما لاشك فيه أن عبارة : « وقال جدع ... فقال الأصمعى » وهى التى وضعنا تحتها خطًّا فى النص - كانت قد سقطت من نسخة الأصل بسبب انتقال النظر ، ثم ألحقها كاتب هذا الأصل بعد المراجعة ، على حاشية نسخته ، مبينا موضعها من النص بعلامة الإلحاق ، كما سبق أن عرفنا . ولكن ناسخ النسخة التى بين أيدينا من شرح السيرافى للكتاب ، وضع هذا النص فى غير موضعه ، فاختل نسق الكلام . وصواب ترتيب عبارات النص كما فى مخطوطاته الأخرى : « وقد كان المفضل روى : جذعا ، وأنكره الأصمعى ، وقال : جَدِع ، أى سيِّىء الغذاء . قال : فناظره المفضل وصاح ، فقال الأصمعى : تكلم بكلام النمل وأصب . وقال آخر :

لها حَجَلٌ قد قَرَّعَتْ عن رءوسه لها فوقه مما تحلَّب واشلُ

والحجل : إناث القَبْج [1] » .

* * *

(١) انظر : ضرورة الشعر لأبى سعيد السيرافى ١٦٤ - ١٦٥

رابعا : ضبط ما يُشْكِل من الكلمات

لابد من ضبط الكلمات التى تحتاج إلى ضبط ، بشرط ألا يتعارض ذلك مع قصد المؤلف . وقد سبق أن ذكرنا من أمثلة ذلك ماكتبه ابن الأنبارى فى كتابه : « نزهة الألباء » عن والد أبى عبيد القاسم ابن سلام ، ليدل به على أنه كان عبدا روميا لا يحسن العربية ؛ إذ قال لمعلم ابنه : « علّمى القاسم فإنها كيسة » . ومع أن هذه العبارة يقصد إليها المؤلف قصدا ، فقد غيّرها بعض من نشر الكتاب وضبطها : « عَلِّم القاسم » وعدّ ذلك هو الصواب (١) .

ومن أوهام الضبط بالشكل فى بعض النصوص المحققة ، ماورد فى ثمار القلوب للثعالبى من النص التالى : « فلما حصل على الخَلَف » بفتح الخاء واللام . والصواب : « الخُلْف » بضم الخاء وسكون اللام ؛ بدليل بيت البحترى ، الذى ذكره الثعالبى بعد ذلك مباشرة ، وفيه :

المائة الدينار منسيّـة   فى عِدَةٍ أوسعتَها خُلْفَا (٢)

وفى هذا الكتاب كذلك ، ضبطت كلمة : « دِفْتَر » (٣) بكسر الدال ، وهو خطأ نبه عليه الزُّبيدى ، فى كتابه : « لحن العوام (٤) » .

ومن أوهام الضبط بالشكل كذلك ، ماورد فى الجزء الأول من

---

(١) انظر : نزهة الألباء (نشر إبراهيم السامرائى) ١١٠ = (نشر محمد أبو الفضل إبراهيم) ١٣٦

(٢) ثمار القلوب ٤٥

(٣) ثمار القلوب ٦١

(٤) لحن العوام ١٥٦

« تهذيب اللغة » للأزهرى ، من النص التالى : « لأنه اعترف بأنه صُحُفىّ ، والصُّحُفىّ إذا كان رأس ماله صحفا قرأها ، فإنه يصحّف فيُكثر [١] » . هكذا ضبطت كلمة : « صُحُفىّ » مرتين بضم الصاد والفاء ، مع أن النسب إلى الجمع إنما يكون إلى مفرده ، فالصواب هو : « صَحَفِىّ [٢] » .

ومما ينبغى العناية بضبطه آيات القرآن الكريم ، وأبيات الشعر بمالا يخل بالوزن ، وما يشكل من الألفاظ اللغوية والعبارات الملبسة . وإننى مازلت أذكر حيرتى قبل ربع قرن أمام نص غير مضبوط بالشكل فى كتاب . « غاية النهاية » لابن الجزرى ، فى ترجمة الكسائى ، وهو : « وهل مع العالم من العربية الافضل بصاق هذا [٣] » ؛ إذ قرأته أول الأمر بكسر اللام من « العالم » ، كما قرأت فيه كلمة : « الأفضل » ، على أنها كلمة واحدة . ولكنى وجدت النص بهذه الصورة لا معنى له ، وبعد لأى ومراجعة جمهرة المصادر التى ترجمت للكسائى ، استطعت قراءة النص قراءة صحيحة على النحو التالى : « وهل مع العالَم من العربية إلّا فضلُ بصاق هذا ؟ [٤] » .

وليحذر المحقق من التحريف الذى يقع أحيانا فى كلمات الضبط بالحروف فى بعض المخطوطات ؛ فإن كلمة : « بالفتح » كثيرا ما تحرف إلى « بالضم » والعكس بالعكس ، كما ذكرنا من قبل !

---

(١) تهذيب اللغة ١/٣٣

(٢) وردت الكلمة مضبوطة على الصواب فى : تحقيق النصوص ونشرها ٧٠

(٣) غاية النهاية فى طبقات القراء ١/٥٣٩

(٤) انظر مقدمة تحقيقنا لكتاب : « ماتلحن فيه العامة » للكسائى ٥٧

وإذا كانت المخطوطة بخط المؤلف ، فلا يغير مافيها من الضبط ، حتى ولو كان هذا الضبط مخالفا لقواعد اللغة والنحو ، حتى يكون نص المؤلف شاهدا على ثقافته ، ولكن يشار إلى مايظنه المحقق صوابا فى الهوامش . ويصدق ذلك على غير القرآن الكريم ، فلو تيقّن المحقق من خطأ المؤلف فى ضبط النص القرآنى ، فعليه أن يصلحه ، مع لزوم الإشارة فى الهوامش إلى ما كان الأصل من ضبط .

* * *

خامسا : الإشارة إلى مصادر التخريج

مصادر التخريج هى الوثائق التى يسوقها المحقق على صحة النص الذى يحققه ، ولذكرها فى هوامش النص قواعد تتبع ، ومناهج تحتذى . وأهم مانناديى به هنا منذ عدة سنوات مضت ، هو الإكثار ما أمكن من ذكر المصادر ، لا الإكثار من النقل عن هذه المصادر ؛ وعلى ذلك فإن منهجا مثل منهج محقق كتاب : « المقتضب » لأبى العباس المبرد ، منهج مرفوض عندنا ؛ ذلك لأنه ينقل صفحات كاملة عن كتاب سيبويه ، أو الخصائص لابن جنى وغيرهما ، ويؤدى هذا إلى وقوع التصحيف والتحريف فيما ينقل ، وكان يمكنه الاكتفاء بذكر بيانات المصادر الموثقة للنص فى هامش التحقيق !

وأول ماينبغى أن يلتفت إليه المحقق هو مراجعة مصادر المؤلف ، مادامت موجودة مخطوطة كانت أم مطبوعة ، وعليه أن يشير فى هوامشه إلى صنيع المؤلف فى نصوص هذه المصادر ، وهل كان ينقلها نقلا حرفيا فى دقة وأمانة ؟ أم أنه كان يتصرف فيها بالنقص منها والزيادة عليها ؟ ويكفى فى الحالة الأولى الإشارةِ إلى مكان ورود النص فى مصدره . أما الحالة الثانية ، فإنها تستدعى من المحقق نقل النص ، ووضعه فى الهامش ، لكى يتمكن الباحث من المقارنة بين النص الأصلى ، وما صنعه به المؤلف المقتبس له .

ولا يصح الاعتماد فى تخريج النصوص على المصادر الثانوية ، فلا يصح الاعتماد فى تخريج نص لابن جنى على كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطى مثلا ، مع وجود كتاب ابن جنى وإمكان الاطلاع عليه ؛ إذ يعد كتاب : « الأشباه والنظائر » للسيوطى ، مصدرا ثانويا فى حالة

وجود كتاب ابن جنى ، ولا بأس من الإشارة إليه مع كتاب ابن جنى كذلك . أما الاعتماد عليه وحده ، فإن ذلك قد يضر غاية الضرر .

ومن أمثلة المصادر الثانوية المضرّة ، مايوجد فى كتاب : « إعراب ثلاثين سورة » لابن خالويه ، من قوله : « وقال عمرو بن بحر الجاحظ فى كتاب الحيوان : والتين والزيتون : دمشق وفلسطين [١] » ؛ فقد يظن من يكتفى بهذا النص أن الجاحظ يفسر التين والزيتون بهذا التفسير ، غير أن من يبحث عن هذا فى كتاب : « الحيوان » ، يجد الجاحظ يحكى هذا الرأى عن غيره ، ويرفضه ويهزأ به بشدة ؛ فيقول : « وقد قال الله عز وجل : والتين والزيتون ، فزعم زيد بن أسلم أن التين دمشق ، والزيتون فلسطين . وللغالية فى هذا تأويل أرغب بالعترة عنه وعن ذكره . وقد أخرج الله تبارك وتعالى الكلام مخرج القسم ، وماتُعرف دمشق إلا بدمشق ، ولا فلسطين إلا بفلسطين [٢] » . ثم مضى الجاحظ بعد ذلك يعدد فوائد التين والزيتون ، وقال بعد ذلك : « وليس لهذا المقدار عظمهما الله عز وجل ، وأقسم بهما ونوه بذكرهما » .

فأين من يعتمد على هذا النص فى مصدره الأصلى ، ممن يعتمد على نص مبتور فى مصدر ثانوى ، ينسب إلى الجاحظ رأيا لم يقل به ؟!

ويكتفى فى مصادر التخريج فى الهوامش بذكر اسم الكتاب مختصرا ؛ فإن كان مكونا من أجزاء ، ذكرنا رقم الجزء ورقم الصفحة ، وفصلنا بينهما بشرطة مائلة على النحو التالى : (عيون الأخبار

---

(١) إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ١٢٨

(٢) الحيوان للجاحظ ٢٠٨/١

١١٦/٢) . ولا داعى لذكر اسم مؤلف الكتاب إلا إذا كان اسم الكتاب مشتركا بين مؤلفين ، فإن على المحقق أن يذكر فى كل مرة اسم المؤلف إلى جانب اسم كتابه ؛ مثل : (الكامل للمبرد ٧٥/٢) و (الكامل لابن الأثير ١٢٥/٤) إذا كان المحقق يستخدم الكتابين فى عمله .

وقد شاعت بين المحققين والباحثين بعض البدع التى نحاربها منذ مدة طويلة ، وقد استطعنا بحمد الله تعالى اقتلاع جذورها من كثير من الكتب المحققة . ومن هذه البدع : ذكر اسم المؤلف أولا ، وبعده اسم كتابه ؛ فيقال مثلا : (ابن قتيبة : عيون الأخبار جـ ٢ ص ١١٦) . وهذه بدعة لم يعرفها العرب القدامى فى مؤلفاتهم ، وإنما هى وافدة علينا من الغرب ، ولا بأس عندنا من استخدامها مع المصادر غير العربية ، إذا ذكرت بلغاتها ؛ مثل : **(Ch. Rabin, Ancient West Arabian, p.202)**. أما فى المصادر العربية ، فإننا نراها غريبة عنا لا تلائم ماتوارثناه من طريق مغاير لذلك فى مؤلفات أسلافنا .

ومن البدع كذلك ماينادى به بعض الباحثين ، ويحاول غرسه فى عقول طلاب الدراسات العليا ، وهو ضرورة أن توضح بيانات هذا المصدر أو ذاك كاملة ، عند ذكره لأول مرة فى الكتاب المحقق أو الرسالة العلمية ؛ فيقال مثلا : (القلقشندى : قلائد الجمان فى التعريف بقبائل عرب الزمان – تحقيق إبراهيم الإبيارى – القاهرة ١٩٦٣ م) .

وهذا تزيد لا مبرر له ، وتقليد أعمى للغرب ، الذى يصنع أهله هذا فى المقالات العلمية ، والبحوث القصيرة ، التى تقرأ عادة من أولها إلى آخرها ، ولا يوضع فى نهايتها ثبت كامل بالمصادر مستوفية لبياناتها .

أما الكتب الكبيرة ، فإن القائمة التى توضح بها البيانات الكاملة للمصادر فى آخرها ، تغنى عن مثل هذا العبث ؛ لأن هذه الكتب ربما اكتفى فيها الباحث بقراءة فصل من فصولها ، وعندئذ يستوى عنده أن يذكر هذا المصدر أو ذاك فى هوامش الكتاب ، للمرة الأولى أو للمرة العاشرة ، مادام يستطيع عن طريق القائمة المذكورة فى آخره ، الحصول على بغيته من البيانات الكاملة لهذا المصدر أو ذاك بأيسر سبيل .

ومن البدع التى شاعت كذلك بين جمهرة المحققين والباحثين ، أنه إذا تكررالرجوع إلى مصدر معين ، أشار إليه المحقق أو الباحث فى هوامشه بعبارة : « المصدر السابق » أو « نفس المصدر » أو « المصدر نفسه » أو « ذات المصدر » أو « المصدر ذاته » أو « نفسه » أو « ذاته » . وكل هذا نقل حرفى لما عند علماء الغرب ، والرمز المستعمل لذلك عندهم باللاتينية هو : **(ibidem)** ويختصر إلى : **(ib.)** أو : (ibd.) . ومع شيوع هذا الرمز فى مؤلفات علماء الغرب ، فإننى أرى كثيرا من المستشرقين الذين يرجعون إلى مصادر عربية فى كتبهم ، لا يستعملونه إلا فى النادر ، وإن نظرة واحدة إلى مؤلفات : « نولدكه » و « جولدتسيهر » و « بروكلمان » و « بارت » وغيرهم ، تريك أنهم يكررون ذكر المصدر فى هامش بعد الآخر .

وترجع كراهية هذه البدعة عندى ، إلى ما ينشأ عنها من ضرورة النظر إلى هامشين ، بدلا من هامش واحد . وقد يكون الهامش الأول فى صفحة ، والثانى فى صفحة لاحقة [1] . ويزداد الأمر صعوبة إذا كثر

---

(١) انظر مثلا : لغة الإعلام اليوم ٨٥ – ٨٦

النقل عن مصدر واحد ، وكثرت الصفحات بين الهامشين : الأول الذى ذكر فيه اسم المصدر صراحة ، والثانى الذى بين يدى القارىء ، والذى أحيل فيه على هذا الهامش المستوفى ، فبعدت الشقة بينهما ، واحتاج الأمر إلى تقليب بعض الصفحات (١) .

وينبغى أن يذكر مصدر كل كلمة تكتب فى الهامش ، إلا إذا كانت رأيا خاصا للمحقق أو الباحث ، فلا يصح أن يقال فى هامش ، « أصول النحو » لابن السرّاج مثلا : « العوسج شجر شاك نجدى له جناة حمراء ، واحدته عوسجة (٢) » بلا ذكر مصدر لهذا الشرح . ومثل ذلك قول محقق : « ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة » فى هامشه : « ألص الضروس : أى ملتصقة بعضها ببعض ، يريد ضروس الكلب . وقوله : حنى الضلوع ، أى ضلوعه محنية معطوفة . كما يروى : حبى ، أى منتفخ . قال الأصمعى : لا أعرف ألص الضروس ، ولكنى أعرف : ألصّ الأليتين (٣) » بلا ذكرٍ لأى مصدر كذلك .

وقد عدّ أبو عبيد القاسم بن سلام عزو النص إلى صاحبه من شكر العلم ، فقال : « من شكر العلم أن تقعد مع كل قوم ، فيذكرون شيئا لا تحسنه ، فتتعلم منهم ، ثم تقعد بعد ذلك فى موضع آخر ، فيذكرون ذلك الشىء الذى تعلمته ، فتقول : والله ماكان عندى شىء ، حتى سمعت فلانا يقول كذا وكذا ، فتعلّمته . فإذا فعلت ذلك فقد شكرت العلم (٤) » .

---

(١) انظر مثلا : البحوث اللغوية فى الروض الأنف ٨٧ - ٩١

(٢) أصول النحو لابن السراج ٣٩١/١

(٣) ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة للبطليوسى ٢٤٨

(٤) طبقات المفسرين للداودى ٥/٢

وقد روى السيوطى هذا الخبر بصيغة أخرى هى : « من شكر العلم أن تستفيد الشيء ، فإذا ذكر لك قلت : خفى علىّ كذا وكذا ولم يكن لى به علم ، حتى أفادنى فلان فيه كذا وكذا ، فهذا شكر العلم » ، ثم قال بعده : « قلت : ولهذا لا ترانى أذكر فى شيء من تصانيفى حرفا إلا معزوًّا إلى قائله من العلماء ، مبينا كتابه الذى ذكر فيه [١] » .

ومن البدع المنقولة عن الغرب فى ذكر المصادر فى الهوامش كذلك : الفصل بين كل مصدر وآخر بفاصلة ؛ مثل صنيع محقق : « طبقات المفسرين » للداودى ، وهذا مثال واحد لهامش من هوامشه : « له ترجمة فى : البداية والنهاية ٢٢٨/١٢ ، بغية الملتمس ٨٢ ، تذكرة الحفاظ ١٢٩٤/٤ ، الديباج المذهب ٢٨١ ، شذرات الذهب ١٤١/٤ ، الصلة ٥٥٨/٢ ، طبقات المفسرين للأدفوى ورقة ٤٣ ب ، طبقات المفسرين للسيوطى ٣٤ ، مرآة الجنان ٢٧٩/٣ ، نفح الطيب ٢٥/٢ ، وفيات الأعيان ٤٢٣/٣ [٢] » .

والمكان فى هذا كله وأمثاله للواو ، فهى مخلوقة فى العربية لهذه الوظيفة ، فيقال هنا مثلا : « له ترجمة فى البداية والنهاية ٢٢٨/١٢ وبغية الملتمس ٨٢ إلخ » .

وأما اختصار أسماء فى حروف ، فهو أمر لا نرتاح إليه كثيرا ، وإن مال إليه قديما جماعة من المحدّثين . وكان العلامة المرحوم عبد العزيز الميمنى مقلًّا فى الاختصارات ، ولذلك نستطيع متابعته فى تحقيقاته ، بعد

---

(١) المزهر للسيوطى ٣١٩/٢

(٢) طبقات المفسرين للداودى ١٦٢/٢

تدريب يسير على هذه الاختصارات ؛ فقد اختصر فى تحقيقه لسمط اللآلى المصادر التالية : تاج العروس = ت ؛ خزانة الأدب = خ ؛ الأغانى = غ ؛ لسان العرب = ل .

أما المرحوم عز الدين التنوخى ، فما أشقانا بمختصراته التى استغرقت صفحتين فى كتاب : « الإبدال » لأبى الطيب اللغوى بتحقيقه (ص ٧٣ - ٧٤) . ومن بينها : الإبدال لابن السكيت = بس ؛ الخصائص لابن جنى = خصا ؛ سر صناعة الإعراب لابن جنى = سص ؛ شرح شواهد المغنى للسيوطى = شمغ ؛ الأضداد لابن الأنبارى = ضبر ؛ معجم الأدباء لياقوت = مد .

وقد سرت هذه العدوى إلى « معجم شواهد العربية » الذى صنعه الأستاذ عبد السلام هارون ؛ فقد اختصر ٤٣ مصدرًا فى حروف ، فأحوج الباحث فى معجمه إلى المراجعة الدائمة لصفحة رموزه ، وبعضها لا يختصر كثيرا من الكلمة ؛ مثل : النقائض = نقا ؛ المقتضب = مق ؛ الأغانى = غَا ... الخ !

ولسنا فى حاجة هنا إلى تكرار ماسبق أن قلناه فى التخريج ، من وجوب النص على مكان الآية فى المصحف ، بذكر اسم السورة ورقمها ورقم الآية ، وكذلك البحث عن القراءة القرآنية المذكورة فى النص ، فى كتب القراءات المختلفة ، وتخريج الأحاديث ، والأمثال ، والأشعار ، والترجمة للأعلام ، والبحث عن أسماء الأماكن فى معاجم البلدان ، وشرح الغامض من الكلمات والعبارات ، والوقوف أمام مشكلات النص بتقليب وجهات النظر والحدس والتخمين .

وفى كل هذه الأمور لابد من بذل الجهد ، وحشد أكبر قدر من مصادر التخريج ، حتى يطمئن المحقق إلى أن النص المختار صحيح لا يرقى إليه شك . وقد سمى أخى الدكتور عبد المجيد دياب هذا المنهج الذى نتبعه منذ أول نص حققناه ونشرناه على الناس : « منهج الاستقصاء فى التخريج [١] » ، ولهذا المنهج أتباع كثيرون فى العالم العربى ، يسمون أنفسهم بأتباع « المدرسة الرمضانية » فى تحقيق النصوص .

وفى الأشعار لابد من متابعة أوزانها أولا بأول ، حتى لا يختل ضبط ألفاظها على يد المحقق ، فتنتقل من بحر إلى بحر ؛ فإذا كانت من مشطور الرجز ، وهو ماكان على ثلاث تفعيلات (ويسمى : مثلث الرجز كذلك) ، وضع المحقق كل شطر تحت أخيه ، وعدّ كل شطر منها بيتا من الأبيات .

ولقد أدى التهاون الطباعى وتوفير الورق فى الجيل السابق ، إلى وهم استقر فى أذهان بعض الدارسين والمحققين ، حين يرون بيتى الرجز المشطور مطبوعين فى سطر واحد ، فيظنونهما بيتا واحد مكونا من صدر وعجز ، ويتحدثون عنهما على أنهما بيت واحد ؛ فيقولون فى تخريجهما : « البيت فى كذا وكذا » . والصواب أن يقال : « البيتان فى كذا وكذا » .

وإن نظرة واحدة إلى أشعار رؤبة والعجاج ، التى نشرها « أهلورت » فى : « مجموع أشعار العرب » ، ترينا أنه على الرغم من أنه وضع كل بيتين من أرجاز هذين الراجزين فى سطر واحد ، فإنه رقّمهما

---

(١) تحقيق التراث العربى ٢٧٥ - ٢٨١

على أنهما بيتان لابيت واحد . كما يقول ابن جنى : « ماكان من الرجز علىٰ ثلاثة أجزاء ، فهو بيت كامل ، وليس بنصف بيت [١] » .

أما الرجز التام ، ويسمى : « مسدس الرجز » ، وهو ماكان على ست تفعيلات ، فإنه يكتب فى سطر واحد ، ويكون له صدر وعجز ، ويتحدث عنه على أنه بيت . مثال ذلك قول الراجز :

بنى تميم زَهْنِعُوا فتاتَكـم إنَّ فتاةَ الحىِّ بالتَّزَتُّتِ [٢]

ومثل قول الآخر :

دارٌ لسَلمى إذ سُليمى جارةٌ قَفْرٌ تُرَى آياتُها مثلَ الزُّبُرْ [٣]

ورؤية الدواوين والمجاميع الشعرية شىء مهم جدا لتخريج الأشعار . وقد يحقق الديوان أكثر من مرة ، فلابد للمحقق من رؤية كل هذه التحقيقات ، ولا يعتمد على بعضها ، فيفوته بذلك خير كثير ؛ فهذا هو محقق كتاب : « زجر النابح » اعتمد فى الرجوع إلى ديوان « قيس بن الخطيم » على نشرة : كوالسكى (فى ليبزج سنة ١٩١٤ م) وحدها ، فأبقى على خرم فى بيت من أبيات الشاعر [٤] ؛ بسبب طمس فى المخطوطة ، وقال عنه : « ليس فى الديوان ولا فى حماسة ابن الشجرى ؛ ولذا لم يتيسر تدارك الكلمات التى وردت فيه مطموسة فى الأصل . وقد ظهرت نشرته لزجر النابح فى دمشق سنة ١٩٦٥ م ،

---

(١) المنصف لابن جنى ٦٦/١

(٢) انظر : المخصص لابن سيدة ٥٤/٤ ومقاييس اللغة ٦/٣

(٣) شرح المختار من اللزوميات للبطليوسى ٢٠٥/١

(٤) زجر النابح ١٤٠

وقبلها بثلاث سنوات ظهرت نشرة كاملة لديوان « قيس بن الخطيم » بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد بالقاهرة سنة ١٩٦٢ م ، وفيها ورد البيت بتمامه ، وهو :

ممكورة يغدو عليها [تابع متعجب] منها لأى عجيب (١)

ومن البدع الشائعة فى ذكر المعاجم اللغوية فى التحقيقات والبحوث : الاكتفاء بذكر المادة فى المعجم دون ذكر للجزء والصفحة ؛ فيقال مثلا : « اللسان مادة مطا » أو « القاموس والتاج قرا ومطا » أو « اللسان سدا » أو « القاموس والتاج كدى » أو « اللسان مادة لوى (٢) » ونحو ذلك .

وقد سمعت بعض الزملاء يزجر طالبا فى مناقشة للدكتوراه ، ويلومه على أنه ذكر الجزء والصفحة بجوار المادة ، ويصرخ فيه قائلا : « فى المعاجم يكتفى بذكر المادة فقط » !

ومادرى هذا الزميل ومن يتابعه على هذا ، أن المقصود بذكر بيانات المصادر فى الهوامش ، مساعدة المراجع على الوصول إلى ما يبتغى فى أسرع وقت وبأقصر سبيل . فماذا يعمل مثل هذا الشخص إذا كُلِّف بقراءة عشر صفحات فى مادة (عرف) فى لسان العرب مثلا ، ليعثر على « مَعْرَفَة الفَرَس » ، إذا وجد نفسه أمام هامش يقول : انظر : اللسان (عرف) ؟!

* * *

(١) ديوان قيس بن الخطيم ١٦٢

(٢) كل هذا فى صفحة واحدة من تحقيق عدنان الدورى للشوارد فى اللغة للصغانى ٢٢٦

والخلاصة أن الهوامش التى يصنعها المحقق تدل على ثقافته ، وحسن فهمه للنص ، ومعرفته الكاملة بالمكتبة العربية . وهذه الهوامش هو التى يطلق عليها علماء الغرب : Apparatus criticus وقد ترجمها برجشتراسر بعبارة : « عُدَّة النقد [١] » ، كما ترجمها الدكتور عبد الرحمن بدوى بعبارة : « الجهاز النقدى [٢] » .

ويحاول برجشتراسر أن يعرض علينا ماينبغى وضعه فى هوامش التحقيق أو تركه والاستغناء عنه ؛ فيقول : « ونضع تحت المتن ما يقال له (عدة النقد) أى كل مايحتاج إليه القارىء لنقد النص ، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات ، ولا ننقل كل ماجمعناه هناك من قراءات النسخ ، بل نختار منها مايستحق أن يذكر ونترك مالا منفعة فيه لتهذيب النص ، ولا لتحقيق تناسب النسخ . وهذا الاختيار صعب جدا ، وترك ماهو جدير بأن يذكر أضر من ترك ماليس جديرا بأن يذكر . ونزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا ، ذلك لأننا إذا حكمنا أن النص الموجود فى النسخ غير صحيح ، اجتهدنا فى تصحيحه ، فإن حصلنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات ، وضعناه فى المتن نفسه ، وذكرنا فى الهامش مايقرأ فى أصل النسخ . وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته ، لا نذكره إلا فى الهامش .

« ويحسن أن نزيد على (عدّة النقد) بعد ذلك ، الاحتجاج على صحة النص أو على عدم صحته ، وعلى تفوق بعض القراءات على بعضها . إلا أن الأغلب هو التقليل من ذلك ؛ لأن الغرض من نشر

---

(١) أصول نقد النصوص ١٠٨

(٢) النقد التاريخى ٢٧٧

الكتب هو عرضها كما هى على القراء ، وليس البحث والفحص ، فإذا كانت لنا أبحاث مسهبة عن بعض الأماكن المشكلة ، أضفناها فى ملحق للكتاب ، ولا ندخلها بين ذكر القراءات [1] » .

* * *

(١) أصول نقد النصوص ١٠٨ - ١٠٩

الفصل الرابع

مكملات التحقيق والنشر

لا يكتفى علماء هذا الفن من التحقيق بهذا الذى ذكرناه من قبل ، ولكنهم حين يريدون نشر كتاب محقق ، فإنهم يقدمون له ، كما يذيلونه بفهارس مختلفة . وفيما يلى نتحدث عن هذين الأمرين من مكملات التحقيق والنشر :

أولا : المقدمة

وتشتمل على ترجمة وافية لصاحب الكتاب المحقق ، وكلمة عن قيمة الكتاب وفائدته فى فنه ، مع العناية بإظهار تأثره بغيره وأثره فيمن اتبعه . ويلى ذلك وصف للمخطوطات التى توجد من هذا الكتاب فى العالم ، وبيان لما اعتمده المحقق منها لإخراج النص .

أما ترجمة حياة صاحب الكتاب ، فقد اتبعنا منذ البداية ، ومع أول نص حققناه ، خطة دقيقة لهذه الترجمة ، تشتمل على عشر نقط ، وهى :

١ – تحقيق اسم الشخص بالضبط .

٢ – تحقيق تاريخ مولده ووفاته .

٣ – ذكر الشيوخ الذين تلقى عليهم العلم .

٤ – ذكر التلاميذ الذين أفادوا من علمه .

٥ – ذكر طرف من حياته ومهنته وتنقلاته .

٦ – ذكر آراء العلماء فيه من المعاصرين وغيرهم .

٧ – ذكر المناظرات والخلافات التى جرت بينه وبين معاصريه إن وجدت .

٨ – ذكر طائفة من أشعاره إن كان له شعر .

٩ – ذكر كتبه مرتبة هجائيا ، مع بيان المطبوع منها والمخطوط ومكان وجوده فى مكتبات العالم .

١٠ – الرأى فى مركزه العلمى مدعما بالأدلة .

* * *

هذا ، وإنى أنتهز هذه الفرصة ، لأقدم للشادين فى هذا الفن ، قائمتى المكونة من مائة مصدر ، والتى تصلح لتراجم النحاة واللغويين ، والقراء والمحدثين ، والفقهاء والمفسرين ، والساسة والخلفاء ، والوزراء والكتاب ، والأدباء والشعراء ، والفلاسفة والأطباء ، والمتصوفة وأصحاب المذاهب ، وغير هؤلاء وأولئك .

وقد رتبتها على تواريخ وفيات أصحابها ، ليسهل اختيار مايصلح منها لمن نترجم له ؛ إذ ليس من المعقول أن نجد ترجمة فى كتاب يسبق عصر المؤلف الذى نحاول جمع أخباره وآثاره من الكتب التى نعددها فى هذه القائمة :

٢٢٤ هـ طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلّام الجمحى .

٢٣٠ هـ الطبقات الكبرى ، لابن سعد .

٢٧٦ هـ الشعر والشعراء ، لابن قتيبة .

٢٧٨ هـ تاريخ اليعقوبى .

٢٧٩ هـ أنساب الأشراف ، للبلاذرى .
٢٩٦ هـ طبقات الشعراء ، لابن المعتز .
٣٣١ هـ الوزراء والكتاب ، للجهشيارى .
٣٣٥ هـ الأوراق ، للصولى .
٣٥٠ هـ القضاة والولاة ، للكندى .
٣٥١ هـ مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى .
٣٥٤ هـ مشاهير علماء الأمصار ، لابن حبان البستى .
٣٥٦ هـ الأغانى ، لأبى الفرج الإصفهانى .
٣٥٨ هـ أخبار النحويين البصريين ، للسيرافى .
٣٦١ هـ قضاة قرطبة ، للخشنى القيروانى .
٣٧٠ هـ مقدمة تهذيب اللغة ، للأزهرى .
٣٧٠ هـ المؤتلف والمختلف ، للآمدى .
٣٧٩ هـ طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى .
٣٨٤ هـ نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى .
٣٨٤ هـ معجم الشعراء ، للمرزبانى .
٣٨٥ هـ الفهرست ، لابن النديم .
٤٠٣ هـ تاريخ علماء الأندلس ، لابن الفرضى .
٤١٢ هـ طبقات الصوفية ، لأبى عبد الرحمن السلمى .
٤٢٩ هـ يتيمة الدهر ، لأبى منصور الثعالبى .
٤٣٠ هـ حلية الأولياء ، لأبى نعيم الإصفهانى
٤٤٢ هـ تاريخ العلماء النحويين ، للقاضى أبى المحاسن التنوخى .
٤٤٨ هـ الوزراء ، هلال الصابى
٤٦٣ هـ الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر .

٤٦٣ هـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادى .

٤٧٦ هـ طبقات الفقهاء ، للشيرازى .

٤٨١ هـ طبقات الصوفية ، للسلمى .

٤٨٨ هـ جذوة المقتبس ، للحميدى .

٥٢٧ هـ طبقات الحنابلة ، لابن أبى يعلى .

٥٦٢ هـ الأنساب ، للسمعانى .

٥٧١ هـ تاريخ مدينة دمشق ، لابن عساكر (مخطوط) .

٥٧٧ هـ نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لاين الأنبارى .

٥٧٨ هـ كتاب الصلة ، لابن بشكوال .

٥٨٦ هـ طبقات فقهاء اليمن ، لابن سَمُرة الجعدى .

٥٩٧ هـ خريدة القصر وجريدة العصر ، للعماد الإصفهانى .

٥٩٧ هـ المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى .

٦٢٦ هـ معجم الأدباء ، لياقوت الحموى .

٦٣٠ هـ أسد الغابة ، لابن الأثير .

٦٣٠ هـ اللباب فى تهذيب الأنساب ، لابن الأثير .

٦٣٠ هـ الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير .

٦٤٦ هـ تاريخ الحكماء ، للقفطى .

٦٤٦ هـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى .

٦٤٦ هـ المحمدون من الشعراء وأشعارهم ، للقفطى .

٦٥٨ هـ التكملة لكتاب الصلة ، لابن الأبار .

٦٥٨ هـ إعتاب الكتاب ، لابن الأبار .

٦٦٨ هـ طبقات الأطباء ، لابن أبى أصيبعة .

٦٧٤ هـ نساء الخلفاء ، لابن الساعى الخازن البغدادى .

٦٧٧ هـ تهذيب الأسماء واللغات ، للنووى .
٦٨١ هـ وفيات الأعيان ، لابن خلكان .
٧٤٢ هـ تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ، للمزى .
٧٤٣ هـ إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقى اليمنى (مخطوط) .
٧٤٨ هـ تاريخ الإسلام ، للذهبى (مخطوط) .
٧٤٨ هـ تذكرة الحفاظ ، للذهبى .
٧٤٨ هـ معرفة القراء الكبار ، على الطبقات والأعصار ، للذهبى .
٧٤٨ هـ المشتبه فى الرجال ، للذهبى .
٧٤٨ هـ العبر فى خبر من غبر ، للذهبى .
٧٤٨ هـ سير أعلام النبلاء ، للذهبى .
٧٤٨ هـ الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، للإدفوى .
٧٤٩ هـ تلخيص إنباه الرواة ، لابن مكتوم (مخطوط) .
٧٦٤ هـ الوافى بالوفيات ، للصفدى .
٧٦٤ هـ فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبى .
٧٦٤ هـ عيون التواريخ ، لابن شاكر الكتبى .
٧٦٨ هـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لليافعى .
٧٧١ هـ طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكى .
٧٧٢ هـ طبقات الشافعية ، للإسنوى .
٧٧٤ هـ البداية والنهاية ، لابن كثير .
٧٩٥ هـ الذيل على طبقات الحنابلة ، لابن رجب .

٧٩٩ هـ الديباج المذهب فى أعيان المذهب ، لابن فرحون .
٨١٧ هـ غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى .
٨١٧ هـ البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزابادى .
٨٤٠ هـ طبقات المعتزلة ، لأحمد بن يحيى بن المرتضى .
٨٥١ هـ طبقات النحويين واللغويين ، لابن شهبة الأسدى (مخطوط) .
٨٥٢ هـ تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى .
٨٥٢ هـ الإصابة فى معرفة الصحابة ، لابن حجر العسقلانى .
٨٥٢ هـ لسان الميزان ، لابن حجر العسقلانى .
٨٥٢ هـ الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلانى .
٨٥٢ هـ تبصير المنتبه وتحرير المشتبه ، لابن حجر العسقلانى .
٨٧٤ هـ النجوم الزاهرة ، لابن تغرى بردى .
٨٧٤ هـ الدليل الشافى على المنهل الصافى ، لابن تغرى بردى .
٨٧٩ هـ تاج التراجم فى طبقات الحنفية ، لابن قطلوبغا .
٩٠٢ هـ الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع ، للسخاوى .
٩١١ هـ بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى .
٩١١ هـ تاريخ الخلفاء ، للسيوطى .
٩١١ هـ طبقات المفسرين ، للسيوطى .
٩٢٣ هـ خلاصة تذهيب الكمال فى أسماء الرجال ، للخزرجى .
٩٤٥ هـ طبقات المفسرين ، للداودى .
٩٦٨ هـ مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده .

١٠٦١ هـ الكواكب السائرة فى أعيان المائة العاشرة للغزى .
١٠٦٧ هـ كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة .
١٠٨٩ هـ شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى .
١١١٠ هـ خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ، للمحبى .
١٣١١ هـ روضات الجنات ، لباقر الخوانسارى .
١٣٣٩ هـ ذيل كشف الظنون ، لإسماعيل باشا البغدادى .
١٣٣٩ هـ هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادى .
١٣٩٠ هـ الأعلام ، لخير الدين الزركلى .
. . . معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة .

* * *

وأما **الكلمة الكاشفة للكتاب** فى مقدمة التحقيق ، فلابد أن تكون مختصرة ، ولايصح بحال من الأحوال أن تكون دراسة مفصلة ، تشمل حيِّزًا كبيرا من مقدمة التحقيق . والمهم فيها هو إبراز قيمة الكتاب فى فنه ، وما أضافه إلى هذا الفن من جديد ، ومدى اعتماده على ماسبقه أو استقلاله فى الرأى والمنهج ، أو مدى إفادة المؤلفين الخالفين منه واعتمادهم عليه ، وبيان أغلاطه ومساوئه إن وجدت ، وتوضيح مذهب صاحبه واتجاهات فكره .

وبعبارة جامعة : وضع الكتاب المحقق فى مكانه من حلقات التأليف المتصلة فى الميدان الذى يعالجه . وفيما يلى نموذج من دراستى لكتاب « الأمثال » لأبى عكرمة الضبى فى مقدمة التحقيق الذى صنعته له (ص ٩ - ١٢) :

« لم يذكر هذا الكتاب واحد من ترجموا لأبى عكرمة ، كما لم يقتبس منه أحد - حسبما أعلم - من جماع الأمثال المتأخرين أو غيرهم . حقا ورد اسم أبى عكرمة فى كتاب : جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكرى (المتوفى بعد سنة ٣٩٥ هـ) فى تفسير المثل القائل : تسمع بالمعيدى لا أن تراه (١/٢٦٦) ، غير أن هذا المثل ، وتفسير أبى عكرمة له لا يوجدان فى كتابه الذى ننشره اليوم ... ويشبه كتاب أبى عكرمة كتاب آخر فى الأمثال ، لأبى فيد مؤرج بن عمرو السدوسى [١] ، المتوفى سنة ١٩٥ هـ ، فهو مثله فى أنه يحتوى على تعبيرات لغوية أكثر من احتوائه على أمثال أو حكم ، ويبلغ مجموع مافيه ١١١ تعبيرا ومثلا وأحاديث للنبى ﷺ ، أو للصحابة والتابعين ، لم يرتبها أبو عكرمة على أى وجه من وجوه الترتيب الموضوعى أو الأبجدى .

« كما يشبه كتاب أبى عكرمة من هذه الناحية كتابين آخرين ألفا بعده ، هما : كتاب الفاخر ، للمفضل بن سلمة بن عاصم (المتوفى بعد سنة ٢٩٠ هـ) وهو ابن : سلمة بن عاصم ، شيخ أبى عكرمة ، الذى

---

(١) ظهر هذا الكتاب بتحقيقنا ، ونشرته الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة سنة ١٩٧١ م . ثم نشرناه مرة أخرى بعد تنقيح فى دار النهضة العربية ببيروت سنة ١٩٨٣ م .

روى عنه فى كتابه : الأمثال . والكتاب الثانى الذى يشبه كتاب أبى عكرمة ، هو كتاب : الزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر محمد ابن القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى (المتوفى سنة ٣٢٨ هـ) . ووالده القاسم كان تلميذا لأبى عكرمة .

« ويبدأ كتاب أبى عكرمة بمقدمة قصيرة ، يبين فيها أنه جمع بعض أقوال العرب السائرة على ألسنة الناس ، وشرحها وفسرها ، واستشهد عليها بشواهد من الشعر وغيره ، واعتمد فى ذلك على آراء اللغويين من قبله ، ونسب إلى كل ذى رأى رأيه ؛ فيقول : « هذا كتاب ألفناه من معانى كلام العرب السائر ، مما يحتاج إلى تفسيره ، لكثرة استعماله ، وبيناه بشواهد من الشعر واللغة ، وفسرنا ذلك ، ونسبنا إلى كل عالم قوله » .

« ويبدأ أبو عكرمة كل فقرة من فقرات الكتاب بقوله : (ومن قولهم) . ثم يشرح معنى القول أو المثل ، أو يبين سياق الكلام الذى قيل فيه ، فيقول : (مأخوذ من قولهم) . غير أنه لم يذكر فى موضع مامن كتابه : متى ولا لمن يضرب هذا المثل أو ذاك ؟

« ومما يلفت النظر فى الكتاب كثرة الاستطرادات ؛ فقد تأتى كلمة من الغريب فى شاهد على قول من الأقوال ، فيفسرها أبو عكرمة ، ويأتى لها بشواهد كثيرة تؤكد هذا التفسير وتوضحه ، وهو فى أثناء ذلك كله ، يشرح الألفاظ الغريبة فى الشواهد الجديدة . وقد أبدع أبو عكرمة فى هذه الشروح أيما إبداع ، حتى تحوّل كتابه إلى خزانة صغيرة لمختارات من الشعر القديم (تبلغ أكثر من ٢٥٠ بيتا ، جلاها المؤلف بهذه الشروح اللغوية المستفيضة) .

« ومما يسترعى الانتباه فى الكتاب كذلك ، الإحاطة بآراء اللغويين القدامى حول هذا التعبير أو ذاك ، من التعبيرات اللغوية التى جمعها أبو عكرمة فى كتابه ليفسرها ؛ فالكتاب يفيض بالرواية عن الأصمعى ، وابن الأعرابى ، والمفضل الضبّى ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى ، وسلمة بن عاصم ، ويحيى بن زياد الفراء ، والكسائى ، ويعقوب ابن السكيت ، وأبى زيد الأنصارى ، وأبى عمرو الشيبانى ، وخالد بن كلثوم ، ويونس بن حبيب ، وأبى عثمان المازنى ، والتوّزى ، وأبى عمرو بن العلاء ، وأبى مسحل الأعرابى ، وأبى محلم الشيبانى ، ومحمد بن سلام الجمحى ، وأبى عبيد القاسم بن سلام ، وغيرهم . وهو يعزو كل قول إلى صاحبه فى أمانة علمية فائقة ، كما أنه يفاضل بين الآراء ، ويرجح ماثبت لديه أنه هو الصواب ، ويسوق الحجة تلو الحجة على صحة مايقول .

« ولم يذكر أبو عكرمة كتابا من كتب اللغويين السابقين عليه بالاسم ، غير أنه مما لاشك فيه أنه نقل من كتاب : غريب الحديث ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ، والأمثال ، للمفضل الضبى ، وإصلاح المنطق ، لابن السكيت ، مواضع فى كتابه بيّناها فى هوامش التحقيق .

« وينفرد أبو عكرمة فى الكتاب بتعبيرات وتفسيرات لاتوجد عند غيره ؛ مثل عبارة : وزن سبعة (٢٧) والبليّة العمياء (٦٨) وامرأة حَرَّى (٧٢) والمرء تحت لسانه (١٠٦) واتخذ الكذب كنزا (١٠٧) وذات يوم (١١٠) ، ومثل التفسير الذى رواه عن ابن الكلبى فى تفسير قولهم : كسير وعوير (٩٥) .

« وتظهر فى الكتاب الاصطلاحات الكوفية ؛ مثل تسميتهم

حروف الجر بحروف الصفة . وقد استخدم أبو عكرمة ذلك فى قوله (رقم ٣٦) : « ويقال : جنَّه الليلُ جنونا ، وأجنّه إجنانا ، وجن عليه الليل ، ليس غيرها» مع الصفة . ومثل جعلهم الرفع والنصب والجر والجزم ، للمعرب والمبنى والحالات أواخر الكلمات وغيرها . وقد ظهر ذلك فى قول أبى عكرمة (رقم ٣٠) : وهكذا تنصب العرب ، تنشد : وفى ظَلْمِى ، بفتح الظاء » .

* * *

وفى **وصف المخطوطات** : توصف صفحة العنوان بدقة ، ويوضح ماعليها من تمليكات ، أو سماعات ، أو وقف ، عبر العصور . ويمكن للمحقق أن يترجم لمن ورد اسمه فى هذه التمليكات والسماعات ، إن أسعفته المصادر ، حتى نعرف عصر المخطوطة إن خلت من تاريخ النسخ . ويتضح لدينا قيمتها إذا عرفنا أن مجموعة من العلماء المشهود لهم بالكفاءة والعلم قد تملكوها ، أو أجاوزا روايتها لتلاميذهم ، أو علقوا عليها هنا وهناك .

ومن أمثلة ذلك ماعلى صفحة العنوان من مخطوطة : « المذكر والمؤنث » لأبى العباس المبرد ، المحفوظة بمكتبة الظاهرية بدمشق ، فهى مخطوطة نفيسة جدا ، عليها خطوط كثير من العلماء ؛ ففى صفحة العنوان مايأتى [١] :

---

(١) انظر مقدمة تحقيقنا للكتاب بالاشتراك مع الزميل الدكتور صلاح الدين الهادى ٦٥ - ٦٧

« لعبد الله بن على بن المسلم بن الفتح السلمى . وبعده : لحمد ابن محمد بن عبد الله بن على بن ماشاذه الإصفهانى أسعده الله وبخطه . وبجواره : لابن النشف الواسطى . وتحته : لإسماعيل بن على بن المسلم بن محمد بن الفتح السلمى الشهرزورى . وتحته : ملكه محمود بن على بن محمود ، المثقف البغدادى ، عفا الله عنه » .

وهذا معناه أن ناسخ المخطوطة ، هو : حمد بن محمد بن عبد الله ابن على بن ماشاذه الإصفهانى . غير أننا لم نهتد بعدُ إلى ترجمة أى واحد من هؤلاء العلماء . إلا أن المصادر تذكر لنا شيئا عن والد كل من عبد الله السلمى ، وإسماعيل السلمى ؛ فأبوهما هو : جمال الإسلام أبو الحسن على بن المسلم بن محمد بن على السلمى الدمشقى الفقيه الفرضى . ولد سنة ٤٥٢ هـ ، وتفقه على القاضى أبى المظفر عبد الجليل ابن عبد الجبار المروزى ، ثم تفقه على الفقيه نصر المقدسى ، وسمع عليه ، وأعاد الدرس عليه ، ولازم الغزالى مدة مقامه بدمشق ، وسمع منه ابن عساكر ، والسلفى ، وغيرهما . وكان ثقة ثبتا ، عالما بالمذهب والفرائض . وكان حسن الخط ، موفقا فى الفتاوى . وتوفى فى ذى القعدة سنة ٥٣٣ هـ [١] .

ويظهر أن ولديه : عبد الله وإسماعيل ، لم يكونا من الشهرة بمكان ، فلن تذكرهما المصادر ، غير أنها ذكرت له ولدًا آخر ، اشتهر وقام بالتدريس مكانه ، وهو : أبو بكر محمد بن على بن المسلم بن محمد بن على بن الفتح ، توفى فى شوال سنة ٥٦٤ هـ ، عن ٦٢ عاما [٢] .

---

(١) انظر : الدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى ١/١٨٠ وطبقات الشافعية ٤/٢٨٣ ومرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، لسبط ابن الجوزى ٧/١٧٠

(٢) الدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى ١/١٨١

كما اشتهر حفيده ، ابن أبى بكر السابق ، واسمه : شرف الدين أبو الحسن على بن أبى بكر بن جمال الإسلام السلمى . ولد بدمشق سنة ٥٤٤ هـ ، وتوفى فى جمادى الآخرة سنة ٦٠٢ هـ [١] .

هذا ، ويوجد على هامش صفحة العنوان من هذه المخطوطة ، العبارة التالية : « وقف مؤبد مستقرة دار الحديث الصبابية ، بجبل قاسيون ، بظاهر دمشق » .

وهذه الدار هى دار القرآن والحديث الصبابية ، كانت قبلى العادلية الكبرى ، وشمالى الطبرية . أنشأها شمس الدين بن تقى الدين بن الصباب التاجر ، وكانت قبل ذلك خربة شنيعة . كان إنشاؤها سنة ٧٣٨ هـ . وجعلها بانيها دار قرآن وحديث [٢] .

أما جبل قاسيون ، فهو الجبل المشرف على مدينة دمشق ، وفيه عدة مغاور ، وفيها آثار الأنبياء وكهوف ، وفى سفحه مقبرة أهل الصلاح ، وهو جبل معظم مقدس ، يروى فيه اثار ، وللصالحين فيه أخبار [٣] .

وهذا نموذج آخر للسماعات والإجازات الموجودة فى صفحة العنوان من كتاب : « الأمثال » لأبى عكرمة الضبى ، فى المخطوطة النفيسة المحفوظة بدير الإسكوريال ، وهى بخط « الجواليقى » اللغوى المشهور :

« قرأ علىّ جميع هذا الكتاب بحق سماعى فيه من الشيخ الحافظ

---

(١) الدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى ١٨٢/١

(٢) الدارس فى تاريخ المدارس للنعيمى ١٢٨/١ ومنادمة الأطلال ٦٨

(٣) معجم البلدان لياقوت ١٣/٤

أبى الغنائم محمد بن على الكوفى رحمه الله (١) ، الشيخ الإمام أبو محمد إسماعيل (٢) بن الشيخ الإمام العالم حجة الإسلام السعيد أبى منصور موهوب بن أحمد رحمة الله عليه (٣) ، فسمعه بقراءته أخوه الشيخ الإمام العالم أبو طاهر إسحاق (٤) ، نفعهما الله بالعلم ، والمسمَّوْنَ فى آخره . وكتب محمد بن ناصر بن محمد بن على (٥) ، بخطه فى شعبان من سنة أربعين وخمسمائة » .

وفى صفحة العنوان من هذه المخطوطة كذلك : « قرأت جميع هذا الكتاب على الشيخ أبى الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعيد بن كليب الحَرَّانى التاجر (٦) ، بإجازته من أبى الغنائم محمد بن على النرسى الكوفى ، فى منتصف ذى الحجة من سنة إحدى وتسعين وخمسمائة . وكتب الحسن بن محمد بن الحسن بن حمدون (٧) ، حامدًا لله ومصليا على نبيه وعلى آله ومسلما » .

---

(١) هو أبو الغنائم محمد بن على النرسى . ولد سنة ٤٢٤ هـ . وتوفى سنة ٥١٠ هـ . انظر ترجمته فى تذكرة الحفاظ ١٢٦٠/٤ رقم ١٠٦٤ والمنتظم ١٨٩/٩

(٢) هو أبو محمد إسماعيل بن موهوب الجواليقى . توفى سنة ٥٧٥ هـ . انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢٣٠/١

(٣) هو أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقى ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . انظر ترجمته ومصادرها فى إنباه الرواة ٣٣٥/٣

(٤) هو أبو طاهر إسحاق بن موهوب الجواليقى . توفى سنة ٥٧٥ هـ . انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢٣٠/١

(٥) هو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن على بن عمر السلامى . ولد سنة ٤٦٧ هـ ، وتوفى سنة ٥٥٠ هـ . انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٢٢٢/٣

(٦) توفى سنة ٥٩٦ هـ . انظر ترجمته فى العبر للذهبى ٢٩٣/٤

(٧) هو أبو سعد الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد بن حمدون الكاتب . ولد سنة ٥٤٧ هـ . وتوفى سنة ٦٠٨ هـ . انظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٨٤/٩

كما ينبغى كذلك أن توصف خاتمة كل مخطوط ، ومافيها من تاريخ للنسخ والإجازات والسماعات ، وغير ذلك مما يوجد فى كثير من المخطوطات القديمة .

ومن أمثلة ذلك مافى صفحة الخاتمة من كتاب : « الأمثال » لأبى عكرمة الضبى فى مخطوطة الجواليقى التى سبق أن تحدثنا عنها :

« تاريخ سماع الشيخ (أبى الغنائم محمد بن على النرسى) ٧ رمضان سنة سبع وأربعين (وأربعمائة) بقراءته على دارم (أبى المثنى دارم بن محمد بن زيد النهشلى [١]) » .

وتحته : « بلغت قراءة من أوله على الشيخ أبى الغنائم محمد بن النرسى . وسمع أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخى ، وولداه : أبو القاسم يحيى ، وأم العفاف فاطمة ، حرسها الله ، وعبد الرحمن بن ... » . وعلى الهامش الأيسر : « فى آخر كتاب الشيخ أبى الغنائم بن النرسى بخطه : بلغت وعبد الباقى بن مجالد وابنه محمد ، بقراءتى على دارم بن محمد بن زيد ، فى شهر رمضان سنة سبع وأربعين وأربعمائة » . وبجانبه سماع عسير القراءة .

ولابد أن يوضح المحقق عدد الأوراق ، ومقاس الصفحة فى كل مخطوطة ، وعدد الأسطر فى الصفحة الواحدة ، وعدد كلمات السطر الواحد . كما ينبغى أن يبين نوع الخط وألوانه إن اختلفت ، وموقف المخطوطة من الضبط بالشكل والعبارة ونحو ذلك .

* * *

---

(١) انظر لمابين الأقواس : كتاب الأمثال لأبى عكرمة ص ٢٣

وهنا عدة أمور لابد أن يشار إليها فى وصف المخطوطات ؛ وهى : موقف المخطوطة من كتابة الهمزات بها ، وموقفها من كتاب الألف اللينة ، والألف الفارقة ، وتاء التأنيث ، والخصائص الخطية المختلفة بها فيما عَدا ذلك ؛ لأننا نتبع فى النشر فى الوقت الحاضر طرقا قد تخالف من قريب أو من بعيد ماعليه المخطوطات فى هذه الأمور ، أو فى بعضها .

أما **موضوع الهمزة** ،فله تاريخ طويل ؛ لأن العرب لم يبتكروا خطهم الذى كتبوا به لغتهم ابتكارا ، وإنما تأثروا فى وضعه – على أصح الأقوال – بالخط النبطى ، الذى كان منتشرا فى شمالى الجزيرة العربية ؛ فى البتراء ، والحيرة ، والأنبار ، وغيرها ، قبل مجىء الإسلام . والنبط قوم من الساميين ، كانوا يتكلمون لهجة آرامية ، من تلك اللهجات الآرامية ، التى كانت شائعة فى سوريا والعراق فى ذلك الوقت . وقد اشتقوا خطوط أبجديتهم ، بطريقة أو بأخرى ، من الخط الفينيقى ؛ فقد وضع الفينيقيون – وهم من الأقوام السامية القديمة – نظاما من الرموز لأبجديتهم ، ورثها عنهم بعض شعوب العالم القديم ، بعد أن أحدثوا فيها شيئا من التغييرات على مر الزمن .

وقد اقتبس العرب خطهم من النبط ، نظرا للاتصال المباشر بهم ، فى أثناء رحلاتهم المتواصلة إلى الشام ؛ فقد كانوا يمرون دائما على ديارهم فى البتراء عاصمتهم ، والحِجْر (مدائن صالح) ، والعلا ، وكلتاهما فى الحجاز ، وبُصرى فى جنوب الشام [١] .

وقد شاع هذا الخط أوّلاً بين الحجازيين ، ولا سيما قبيلة قريش ،

---

(١) انظر : أصل الخط العربى ، لسهيلة الجبورى ٣٧

التى كان رجالها يسافرون بتجارة العرب ، إلى اليمن شتاء ، والشام صيفا ، وهما تلك الرحلتان اللتان أشار إليهما القرآن الكريم فى قوله تعالى : ﴿ لإيلافِ قُريشٍ إيلافهم رِحْلَةَ الشِّتاءِ والصَّيْفِ [١] ﴾ .

وقد كانت الألف فى أصل الخط النبطى ، هى رمز الهمزة ، غير أن الحجازيين لم يكونوا يهمزون فى كلامهم ، وقد رُوِىَ لنا ذلك عنهم ، بما لايدع مجالا للشك فى هذه القضية ؛ فقد قال أبو زيد الأنصارى (المتوفى سنة ٢١٤ هـ) : « أهل الحجاز وهذيل ، وأهل مكة والمدينة لاينبرون . وقف عليها عيسى بن عمر ، فقال : ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا . وقال أبو عمر الهذلى : قد توضيت ، فلم يهمز وحوّلها ياء ، وكذلك ما أشبه هذا من الهمز [٢] » .

والنبر هو الهمز ؛ قال ابن منظور : « والنبر همز الحرف ، ولم تكن قريش تهمز فى كلامها . ولما حج المهدىّ قدم الكسائى يصلى بالمدينة ، فهمز ، فأنكر أهل المدينة عليه ، وقالوا : تنبر فى مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن ؟! [٣] » .

كما قال الفراء : « وقوله : ﴿ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ ، همزها عاصم والأعمش ، ولم يهمزها أهل الحجاز ولا الحسن . ولعلهم أرادوا لغة قريش ، فإنهم يتركون الهمز [٤] » .

---

(١) سورة قريش ١٠٦ / ١ - ٢

(٢) انظر : مقدمة لسان العرب ١٤/١ وانظر كذلك : تهذيب اللغة ، للأزهرى ٦٩١/١٥ - ٦٩٢

(٣) لسان العرب (نبر) ٤٠/٧ والخبر فى كلام عن الهمز كذلك فى : غريب الحديث لابن قتيبة ٦٣٣/٢

(٤) معانى القرآن للفراء ٣٥٦/٢

وقال ابن عبد البر فى التمهيد : « قول من قال : نزل القرآن بلغة قريش ، معناه عندى : فى الأغلب ؛ لأن لغة غير قريش موجودة فى جميع القرآن، من تحقيق الهمز ونحوها . وقريش لا تهمز [١] » .

وقال صاحب كتاب : المبانى فى نظم المعانى : « فأما الهمز ، فإن من العرب من يستعمله وهم تميم ومن يوافقها فى ذلك ، ومنهم من يقل استعمالهم له ، وهم هذيل وأهل الحجاز [٢] » .

وهذا كله يعنى أن لهجة الحجاز الأصلية تسهيل الهمزة . أما قول عيسى بن عمر السابق : « إذا اضطروا نبروا » ، فمعناه أنه إذا وقعت الهمزة موقعا لايمكن تسهيلها فيه ، وهو أول الكلمة ، بقيت على حالها فى النطق ، فى مثل : أسد ، وأُذن ، وأحمد ، وغير ذلك .

وإذا كان الحجازيون لا يهمزون فى كلامهم على هذا النحو ، وقد شاع الخط وانتشر على أيديهم ، فإننا نرى رمز الهمزة القديم ، وهو الألف [٣] ، يختفى من الكتابة العربية ، فى غير أول الكلمة مطلقا ، أو فى وسطها أو آخرها ، إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها مفتوح ؛ مثل : سال ، وملا ؛ وذلك لأن انتشار الخط فى الحجاز ، ثم على نطاق واسع بين القرشيين الذين لم يكونوا يهمزون ، كما عرفنا من قبل [٤] ، فكان يترتب على تركهم الهمز نشوء حركات طويلة ، أو أصوات انزلاقية

---

(١) انظر : البرهان للزركشى ١/٢٨٤

(٢) مقدمتان فى علوم القرآن ٢٢٦

(٣) فى المعرب للجواليقى ١٣ « باب الهمزة التى تسمى الألف » .

(٤) وانظر أيضا فى ذلك : شرح الشافية للأستراباذى ٣/٣١ وشرح مراح الأرواح ٩٩

(Geleitlaute) يتحدد نوعها باختلاف أماكن ورودها فى الكلمة ؛ فكان الحجازيون ينطقون مثلا : راس ، وبير ، ويومن ، وسما ، والمُنْشِيُون ، وتَطْمَينّ ، وأفْيِدة ، وفِيَة ، ويُوزّ ، ويُوَدِّى ، وما أشبه ذلك .

وفى هذا يقول ابن جنى : « اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم ، هى صورة الهمزة ، وإنما كتبت الهمزة واوًا مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف . ولو أريد تحقيقها البتة ، لوجب أن تكتب ألفا على كل حال (١) » . كما يقول أحمد بن محمد الرازى : « وأما الهمزة المحققة ، فأصلها أن تكتب على صورة الألف اللينة ، وإنما تكتب مرة واوًا وأخرى ياء ، على مذهب التخفيف (٢) » .

غير أن العربية الفصحى ، لغة الشعر ومواقف الجد من القول ، كانت تحقق الهمزة ، متأثرة فى ذلك بلهجة بنى تميم (٣) ، وقد نزل بذلك القرآن الكريم . وعندما أراد الخليل بن أحمد الفراهيدى (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) أن يجعل الخط العربى مطابقا لنطق العربية الفصحى ، وضع رمز الهمزة الذى نستخدمه اليوم ، والذى لم يكن معروفا فى الكتابة العربية من قبل ، وقد اقتطع من رأس العين (٤) ؛ ولذلك يسمى فى بعض الأحيان : « القطعة » ، ولعله اقتطع من رمز العين ، لقرب الهمزة من

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٦/١

(٢) انظر : ثلاثة كتب فى الحروف ١٥٦

(٣) انظر فى أن الفصحى ليست لغة قريش وحدها ، كتابنا : فصول فى فقه العربية ٨٢ ـ ٨٤

(٤) وانظر : المحكم فى نقط المصاحف للدانى ١٤٧

العين فى المخرج [١] . وفى هذا العمل للخليل ، يقول السيوطى : « وأول من وضع الهمزة والتشديد الخليل [٢] » .

وقد ذكرنا فى الفصل الأول من هذا الباب ، أنه عندما ابتكر الخليل رمزاً للهمزة ، لتستكمل به الكتابة العربية عدتها فى مطابقتها للنطق العربى الفصيح ، الذى استعار التزام الهمز فى الكلام من لهجة تميم - لم يشأ أن يغيّر الرسم الإملائى ، الذى كان قد شاع واستقر ، فاخترع هذا الرمز الجديد ، واقتطعه من رأس العين ، ووضعه فى الكلمة ، حيث وجد له حاملا ، فالحامل له فى : « رأس » و « سأل » و « ملأ » الألف ، وفى : « بئر » و « فئة » و « أفئدة » الياء ، وفى : « يؤمن » و « يؤزّ » و « يؤدى » الواو ، وفى : « سماء » و « بناء » و « كساء » وأمثالها ، لايوجد حامل للهمزة ، فوضعها لذلك على السطر بلا حامل .

وليس هذا الذى نقوله دعوى بلاسند ، فكل النصوص العربية القديمة ، التى وصلت إلينا فى البرديات المختلفة ، تخلو من رمز الهمزة الذى نعرفه تماما [٣] ؛ لأن الرمز القديم لها ، وهو الألف ، اكتسب عند الحجازيين صفة الدلالة على الفتحة الطويلة ، مع أنه الرمز الأصلى للهمزة .

---

(١) تاريخ الأدب لحفنى ناصف ٧٦ ويسمها ابن الحاجب (شرح الشافية ٣٢٠/٣) : العين البتراء .

(٢) الإتقان فى علوم القرآن ١٧١/٢ ولم يضع الخليل الهمزة والتشديد فحسب ، وإنما وضع كذلك رموز : الفتحة والضمة والكسرة والسكون والتنوين والوصل والمد ، وغير ذلك من رموز الضبط التى نعرفها اليوم (انظر : المحكم فى نقط المصاحف للدانى ٤٩ ٥٢)

(٣) انظر مثلا : A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri

ولو أن الخط شاع وانتشر أول الأمر ، فى بيئة تستخدم الهمز فى كلامها ، كبيئة تميم مثلا ، لوجدنا الهمزة تصور بصورة الألف دائما فى أى موقع من الكلمة . ويؤيدنا فى رأينا هذا ابن يعيش ؛ إذ يقول : « والصواب ماذكره سيبويه وأصحابه ، من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفا ، أولها الهمزة ، وهى الألف التى فى أول حروف المعجم . وهذا الألف هى صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت تارة واوًا وياءً أخرى ، على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف . ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفا على الأصل ، ألا ترى أنها إذا وقعت موقعا لاتكون فيه إلا محققة ، لا يمكن فيه تخفيفها – وذلك إذا وقعت أولا – لاتكتب إلا ألفا ، نحو : أعلم ، وأَذهب ، وأُخرج (١) » .

وأمر آخر يدل على أن الألف ، هى صورة الهمزة فى القديم ، مايقوله ابن جنى ، من أن « كل حرف سميته ، ففى أول حروف تسميته لفظه بعينه ، ألا ترى أنك إذا قلت : جيم ، فأول حروف الحرف : جيم ، وإذا قلت : دال ، فأول حروف الحرف : دال ، وإذا قلت : حاء ، فأول ما لفظت به حاء . وكذلك إذا قلت : ألف ، فأول الحروف التى نطقت بها : همزة ، فهذه دلالة أخرى غريبة ، على كون صورة الهمزة مع التحقيق ألفا (٢) » .

نعم .. فنحن نكتب الهمزة بصور مختلفة فى خطنا العربى الحالى ؛ بسبب هذا التاريخ الطويل . ولو أن الخط العربى شاع وانتشر أول الأمر فى

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/١٠ وانظر كذلك : سر صناعة الإعراب ٤٦/١

(٢) سر صناعة الإعراب ٤٧/١

البيئة التميمية التى تحقق الهمزة ، ما وجدت هذه المشكلة ، مشكلة تعدد الرسم الإملائى للهمزة ، التى تعج بها المخطوطات القديمة ، والتى يعانى منها صغار التلاميذ ، وبعض كبارهم حتى اليوم .

ولكننا لانملك للأسف تغيير هذا الخط ، الذى طال عليه الأمد وذاع وانتشر وشرّق وغرّب ، وكتب به تراث ضخم ، لايصح بحال من الأحوال إغفاله ، عند التفكير فى إصلاح عيوب هذا الخط .

غير أن مالا يدرك كله لايترك كله ، كما يقولون . ولقد شغلت بهذه المشكلة زمنا ليس بالقصير ، حتى وجدت طريقة ميسرة ، لتعليم رسم الهمزات فى الخط العربى دون المساس بالتراث الإملائى . وترتكز هذه الطريقة على دعائم مستنبطة من أقوال علماء الرسم العربى (١) .

والخلاصة فى ضوابط رسم الهمزة نبينها فيمايلى :

أولا : إن هذه الضوابط تقوم على الدعائم التالية :

١ – تقدر أواخر الكلمات ساكنة دائما ؛ لأن الخط العربى مبنى على الوقف .

٢ – تكره الكتابة العربية توالى الأمثال ؛ ولذلك يكتب الحرف المضعف حرفا واحدا فى مثل : « قدَّم » ، وكذلك كتب الحجازيون قديما : « داوود » ، و « رووس » و « شوون » بواو واحدة هكذا : « داود » و « روس » و « شون » .

---

(١) انظر : رسالة فى علم الخط للسيوطى ٥٤ والإتقان فى علوم القرآن ١٦٦/٢ وشرح الشافية ٣١٥/٣ وانظر كذلك فى كراهة توالى الأمثال فى الخط : كتاب « الكِتَاب » لابن درستويه ص ٢٦ ؛ ٣٢ ؛ ٣٨ ؛ ٣٩ ؛ ٤٤ ؛ ٦٤ ؛ ٦٦ ؛ ٦٧ ؛ ٦٨

٣ - تعدّ من الكلمة اللواحق التى تتصل بآخرها ، مثل : الضمائر ، وعلامة التثنية والجمع ، ولا يعدّ منها مادخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم .

٤ - الحركات والسكون فى الكلمة ، ترتب من ناحية القوة ترتيبا تنازليا ، على النحو التالى : الكسرة ، فالضمة ، فالفتحة ، فالسكون .

ثانيا : تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك فى القاعدة التالية :

تكتب الهمزة فى أول الكلمة بألف مطلقا . أما فى الوسط أو فى الآخر ، فإنه ينظر إلى حركتها وحركة ماقبلها ، وتكتب على مايوافق أقوى الحركتين من الحروف .

فتكتب الهمزة على ياء فى مثل : المستهزئين ، والمنشئون ، وتطمئن ، وأفئدة ، وفئة ، وجئتنا ؛ لأن الكسرة تغلب كل الحركات والسكون .

كما أنها تكتب على واو فى مثل : يؤزّ ، ويؤدى ، وسُؤْل ، وأولياؤهم ؛ لأن الضمة تغلب الفتحة والسكون .

وتكتب على ألف فى مثل : سأل ، ويسأل ، وكأس ؛ لأن الفتحة تغلب السكون .

وفى مثل : بطء ، وملء ، وشيء ؛ لأن أواخر الكلمات تقدر ساكنة ، وقبلها فى هذه الأمثلة سكون ، فليس هناك حركة تكتب الهمزة على مايوافقها ؛ ولذلك كتبت مفردة على السطر .

ملحوظة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو ، توالى الأمثال فى الخط ، كتبت الهمزة على السطر ؛ مثل : يتساءلون ، ورءوس ، إلا إذا كان ماقبلها من الحروف مما يوصل بما بعده ، فإنها تكتب على نبرة ؛ مثل : بطئا ، وشئون .

استثناءان من القاعدة :

إذا وقعت الهمزة فى أول الكلمة ، وبعدها ألف المد ، استغنى عنها بعلامة المد فوق الألف ؛ مثل : آدم ، وآكل ، وآخر ، والآن .

٢ - الفتحة بعد الواو الساكنة تعدّ بمنزلة السكون ، كما تعدّ الياء الساكنة فى وسط الكلمة بمنزلة الكسرة ؛ ولذلك تكتب الهمزة مفردة فى مثل : مروءة ، وشنوءة ، ولن يسوءك ، وإن ضوءك . كما تكتب الهمزة على نبرة فى مثل : هيئة ، وييْئَس ، وخطيئة ، وبريئة ، ومشيئة .

هذا هو ما قدمته من بحث وقواعد لرسم الهمزة ، إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فى دورته السادسة والأربعين (١٩٧٨ - ١٩٧٩) وبعد المناقشات والمداولات والتعديلات ، اتخذ المجمع القرار التالى :

ضوابط رسم الهمزة

أولا : تقوم هذه الضوابط على الدعائم التالية :

١ - تتجنب الكتابة العربية توالى الأمثال ، فيكتب الحرف المضعف حرفا واحدا فى مثل : « قدّم » ، وكتب الحجازيون قديما : (داوود) و (رووس) و (شوون) بواو واحدة هكذا : (داود) و (روس) و (شون) .

٢ – تعد من الكلمة اللواصق التى تتصل بآخرها ؛ مثل : الضمائر وعلامات التثنية والجمع وألف المنصوب ، ولا يعدّ منها مادخل عليها من حروف الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم .

٣ – الحركات والسكون فى الكلمة ترتب من ناحية الأولوية ترتيبا تنازليا ، على النحو التالى : الكسرة ، فالضمة ، فالفتحة ، فالسكون .

ثانيا : تتلخص قواعد كتابة الهمزة بعد ذلك فى القاعدة التالية :

تكتب الهمزة فى أول الكلمة بألف مطلقا .

أما فى الوسط فإنه ينظر فيها إلى حركتها وحركة ماقبلها ، وتكتب على مايوافق أَوْلَى الحركتين من الحروف ؛ فتكتب الهمزة على ياء فى مثل : المستهزئين ، والمنشئين ، وتطمئن ، وأفئدة ، وفئة ، وجئتنا ؛ لأن الكسرة أَوْلَى من كل الحركات والسكون . وتكتب على واو فى مثل : يؤزّ ، ويؤدى ، وسُؤُل ، وأولياؤهم ؛ لأن الضمة أَوْلَى من الفتحة والسكون . وتكتب على ألف فى مثل : سأل ، ويسأل ، وكأس ؛ لأن الفتحة أَوْلَى من السكون .

وأما فى الآخر فتكتب بحسب ماقبلها ، فإن كان ماقبلها مكسورا كتبت على ياء ، مثل : بَرِئ ، وقارِئ . وإن كان مضموما كتبت على واو ، مثل : جَرُؤ ، وتكافؤ . وإن كان مفتوحا كتبت على ألف ، مثل : بَدَأ ، وملجأ . وإن كان ماقبلها ساكنا تكتب مفردة ، مثل : بطء ، وملء ، وشيء ، وجزاء ، وضوء ، وبطء ومضيء .

ملحوظة :

إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالى الأمثال فى الخط ، كتبت الهمزة على السطر ؛ مثل : يتساءلون ، ورءوس ، إلا إذا كان ماقبلها من الحروف مما يوصل بما بعده ، فإنها تكتب على نبرة ؛ مثل : بطئا ، وشئون ، ومسئول .

استثناءان من القاعدة :

١ - إذا اجتمعت الهمزة وألف المد فى أول الكلمة أو فى وسطها ، اكتفى بعلامة المدة فوق الألف ؛ مثل : آدم ، وآكل ، وآخر ، والآن . ومثل : مرآة ، وقرآن .

٢ - تعدّ الفتحة بعد الواو الساكنة فى وسط الكلمة بمنزلة السكون ؛ ولذلك تكتب الهمزة مفردة فى مثل : مروءة ، وشنوءة ، ولن يسوءك ، وإن ضوءك .

كما تعدّ ياء المد قبل الهمزة المتوسطة بمنزلة الكسرة ؛ ولذلك تكتب الهمزة على نبرة فى مثل : خطيئة ، وبريئة ، ومشيئة [١] .

وبهذا القرار الذى اتخذه المجمع بناء على ماقدمته إليه من بحث ، سهل تعلم قواعد كتابة الهمزة على النشء ، كما قضى على الصور المتعددة لرسم الهمزة فى بعض الكلمات أحيانا ، مثل كتابة الكلمة التالية بإحدى صور ثلاث هى : يقرأون ، ويقرؤون ، ويقرءون ، فى

---

(١) انظر ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر فى الدورة السادسة والأربعين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٣ - ٢٤

المخطوطات القديمة ، وعند كثير من الكتاب اليوم ، فقد قضى هذا القرار تمثلا على الصورتين الأولى والثانية ، وأصبحت الصورة الثالثة هى الصورة الوحيدة الجائزة .

* * *

وأما مشكلة كتابة الألف اللينة فى آخر الأسماء المقصورة ، والأفعال الناقصة ، وبعض الحروف والظروف والأدوات ، فهى مشكلة عويصة ؛ لأن هذه الألف وإن نطقت فى العربية الفصحى ألفا ، فإنها تكتب فى بعض الأحيان ياء ، وفقا لقواعد معينة ، ذكرها كثير من علماء الرسم العربى من القدامى والمحدثين (١) .

وأغلب الظن أن رسمها بالياء فى هذه الأحوال ، يعود إلى فترة كان الناطقون بالعربية فيها ، يميلون هذه الألف نحو الياء . وقد بقيت هذه الإمالة على حالها ، فيما روى لنا عن القبائل النجدية .

ومع تطور النطق عند الحجازيين ، من الإمالة إلى الفتح الخالص ، فإن الرسم الإملائى كان قد ثبت واستقر ، فبقيت تلك الأمثلة مكتوبة بالياء على صورتها القديمة . ومع ذلك نرى كثيرا من علماء الرسم الإملائى ، يجيزون كتابتها بالألف على لفظها فى النطق ؛ مثل الصولى الذى يقول : « امتحن كل فعل ورد عليك من ذوات الواو والياء ، بأن

---

(١) انظر مثلا : كتاب الكِتَاب لابن درستويه ٤٠ - ٤٦ وأدب الكتاب للصولى ٢٥٣ - ٢٥٤ والإملاء والترقيم لعبد العليم إبراهيم ٦٩ - ٧٤ وقواعد الإملاء لعبد السلام هارون ٢٢ - ٣٢ ودليل الإملاء لفتحى الخولى ٣١ - ٣٩

تضيفه إلى نفسك ، فإن ظهر بالياء كان الأجود أن تكتبه بالياء ، وجاز كتابته بالألف على اللفظ ، مثل : قضى ورمى ، ألا ترى أنك إذا أضفته إلى نفسك قلت : قضيت ، ورميت [١] » . كما يقول أيضا : « وكل فعل من ذوات الياء والواو زدت فى أوله شيئا ، فاكتبه بالياء فإنه أجود ، وإن كتبته بالألف جاز على اللفظ ،مثل : ادّعى ، واستقصى ، واستدعى [٢] » . كما يرى أبو البركات بن الأنبارى أن « كتابه الياء بالألف سائغ حسن [٣] » ، ويقول كذلك إن « كتابة الألف فى اللفظ ألفا فى الخط هو الأصل ، وكتابتها ياء هو الفرع [٤] » . ولعل نظريته هذه تكون سندا لمن ينادى بتيسير الإملاء العربى على الناشئين .

* * *

وأما الألف الفارقة ، فهى الألف التى تكتب بعد واو الجماعة فى الأفعال ، وذلك نحو : « ذهبوا » و « لم يذهبوا » و « لن يذهبوا » و « اذهبوا » . وهذا ما استقرت عليه الكتابة العربية فى العصور المتأخرة . أما المخطوطات القديمة ، فإنها تترك هذه الألف أحيانا [٥] ، وفى أحيان أخرى نجد هذه الألف بعد غير واو الجماعة [٦] .

---

(١) أدب الكتاب للصولى ٢٥٣

(٢) أدب الكتاب للصولى ٢٥٣

(٣) عمدة الأدباء لابن الأنبارى ٢٩٦

(٤) عمدة الأدباء لابن الأنبارى ٢٩٦

(٥) انظر مثلا : كتاب الأمثال لأبى عكرمة الضبى ٢٣/١٦

(٦) انظر مثلا الخط العثمانى الذى كتب به المصحف الشريف ، فى مثل قوله تعالى : ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا كُلُّ نَفْسٍ ما أَسْلَفَتْ ﴾ (يونس ٣٠/١٠) وقوله عز وجل : ﴿ فَمَنْ كانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً ﴾ (الكهف ١١٠/١٨) .

وهذه الألف التى عرفت باسم الألف الفارقة ليست رمزا لصوت مّا ، وإنما هى للتفرقة بين واو الجماعة ، وواو العطف ، فيما يرى الأخفش[١] ؛ فإن جملة مثل : « حضروا تكلّم زيد » ، نجد فيها أنه « لولا كتابة الألف بعد واو الجمع ، لم يعلم أنه : حَضَرُوا تَكَلَّمَ زيد ؛ بضم الراء وسكون الواو ومدّه ، والواو للجمع ، أو : حَضَرَ وَتَكَلَّمَ زيد ، بفتح الراء وفتح الواو ، والواو للعطف . وإنما كتبت الواو فيما لا يلتبس ، نحو : ضربوا ؛ إذ واو العطف لايتصل ، لاطراد الباب[٢] » .

* * *

وأما تاء التأنيث فى الأسماء ، فقد استقرت الكتابة العربية منذ زمن بعيد على كتابتها بالتاء المربوطة ، وعليه العمل فى أيامنا هذه ، غير أن بعض المخطوطات القديمة يرد فيها أمثال هذه التاء مفتوحة . وفى الخط العثمانى الذى كتب به المصحف الشريف ، نرى بعض الكلمات المؤنثة قد كتبت بالتاء المفتوحة فى بعض التراكيب الإضافية ، وبالتاء المربوطة فى بعضها الآخر ؛ مثل : « رحمة » التى كتبت : « رحمت » فى البقرة ٢١٨/٢ والأعراف ٥٦/٧ وهود ٧٣/١١ ومريم ٢/١٩ والروم ٥٠/٣٠ والزخرف ٣٢/٤٣ وكذلك : « نعمة » التى وردت فى عشرة مواضع من القرآن الكريم بالتاء المفتوحة : « نعمت » فى تراكيب إضافية .

---

(١) أدب الكتاب للصولى ٢٤٧ والأشباه والنظائر ١٣٩/٢ ومقدمتان فى علوم القرآن ١٦١

(٢) شرحان على مراح الأرواح ٢٧

كما أن : « امرأة » و « معصية » و « غيابة » و « مرضاة » و « فطرة » و« ابنة » و « بقية » قد وردت فى جميع تراكيبها الإضافية فى القرآن الكريم بالتاء المفتوحة . أما الكلمات : « سَنَة » و « كلمة » و « لعنة » و « شجرة » و « قرّة » و « جنة » فقد وردت فى القرآن الكريم بالتاء المفتوحة فى بعض التراكيب الإضافية ، وبالتاء المربوطة فى بعضها الآخر [١] .

* * *

ويتصل بموضوع الإملاء وتطوره فى الخط العربى ، مايعرف بعلامات الترقيم ، فى عصرنا الحاضر . وقد سبق أن ذكرنا فى الفصل الثانى من الباب الأول ، أن علامات الترقيم التى نعرفها اليوم لم تكن معروفة عند القدماء ، باستثناء النقطة التى كانوا يرسمونها على شكل دائرة صغيرة للفصل بين الكلامين .

وقد تأثر الكتاب والمؤلفون ، مع بداية انتشار المطبوعات العربية فى العصر الحديث ، بما فى كتابات اللغات الأجنبية من علامات مختلفة للترقيم ، غير أنهم لم يكونوا فى استعمالهم لهذه العلامات فى الكتابة العربية ، متبعين لقواعد دقيقة ، كتلك التى تتبع فى كتابات اللغات الأجنبية .

ومن أجل هذا صدر قرار بتاريخ ١٩٣٠/٧/٢٦ م من وزارة المعارف المصرية آنذاك ، بتنظيم هذا الأمر ، وطبع هذا القرار فى كراسة

---

(١) انظر : البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٤٣

بعنوان : « حروف التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها » فى المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٣١ م .

وتقول هذه الكراسة فى الصفحة الثالثة منها : « ومما لاجدال فيه أن طريقة الكتابة العربية فى مجموعها مضطربة . وقد أراد كثير من كتّابنا معالجة هذا النقص بمحاكاة اللغات الأجنبية ؛ فاستعاروا منها علامات الترقيم ، وأسرفوا فى استعمالها إسرافا يعمِّى على القارئ مقصده ، أو قل : إنهم ينثرون علامات الترقيم فى ثنايا الكتابة لتكون حلية وزخرفا ، بدلا من أن تكون وسيلة لإيضاح المعنى ، وتذليل مصاعب القراءة ؛ إذن فما أحوج الكتابة العربية إلى نظام واحد يَلُمُّ شملها ، ويرفع ذكرها ! » .

ونظر لندرة وجود هذه الكراسة فى الوقت الحاضر ، ولجهل عدد غير قليل من الباحثين والمحققين بالقواعد التى اتفق عليها آنذاك لاستعمال علامات الترقيم ، بعد دراسة وتمحيص ، ننقل هنا نص القرار فى هذا الشأن (١) .

الترقيم

الترقيم وضع علامات بين أجزاء الكلام المكتوب ؛ لتمييز بعضه

---

(١) حروف التاج ص ١١ – ١٦ وقد أفاد منها كذلك مؤلف كتاب : الإملاء والترقيم ص ٩٧ – ١٠٥

من بعض أو لتنويع الصوت به عند قراءته ، وأشهر علاماته العلامات الآتية : (١)

صورتها	اسم العلامة
،	١ – الفصلة
؛	٢ – الفصلة المنقوطة
.	٣ – النقطة أو الوقفة
:	٤ – النقطتان
؟	٥ – علامة الاستفهام
!	٦ – علامة التأثر
( )	٧ – القوسان
« »	٨ – علامة التنصيص
—	٩ – الشرطة أو الوصلة
...	١٠ – علامة الحذف

(١) كانت علامة الاستفهام بالقرار الوارد بالكراسة هي : (?) وهو نقل حرفى لعلامة الاستفهام فى كتابات اللغات الأوربية . وما أثبتناه هنا هو الشائع الآن فى المطابع والكتابات العربية .

مواضع استعمال هذه العلامات

أولا - الفصلة :

والغرض من وضعها أن يسكت القارىء عندها سكتة خفيفة جدا ، لتمييز بعض أجزاء الكلام عن بعض . وتوضع فى المواضع الآتية :

أ - بين الجمل التى يتركب من مجموعها كلام تام الفائدة ؛ مثل : إن محمدا تلميذ مهذب ، لايؤذى أحدا ، ولا يكذب فى كلامه ، ولا يقصر فى دروسه .

ب - بين الكلمات المفردة المتصلة بكلمات أخرى تجعلها شبيهة بالجملة فى طولها ؛ مثل : ماخاب تاجر صادق ، ولا تلميذ عامل بنصائح والديه ومعلميه ، ولاصانع مجيد لصناعته ، غير مخلف لمواعيده .

جـ - بين أنواع الشيء وأقسامه ؛ مثل : إن التبكير فى النوم وفى الاستيقاظ منه ، يكسب الإنسان ثلاث فوائد : صحة البدن ، وصفاء العقل ، وسعة الرزق .

د - بعد لفظة المنادى ؛ مثل : ياعلى ، أحضر الكتاب .

ثانيا : الفصلة المنقوطة :

والغرض منها أن يقف القارئ عندها وقفة متوسطة ، أطول بقليل من سكتة الفصل ، وأكثر استعمالها فى موضعين :

أ - بين الجمل الطويلة التى يتركب من مجموعها كلام مفيد ، وذلك لإمكان التنفس بين الجمل عند قراءتها ، ومنع خلط بعضها

ببعض بسبب تباعدها ، مثل : إن الناس لا ينظرون إلى الزمن الذى عمل فيه العمل ؛ وإنما ينظرون إلى مقدار جودته وإتقانه .

ب - بين جملتين تكون الثانية منهما سببا فى الأولى ، مثل : طردت المدرسة خليلا ؛ لأنه غشّ فى الامتحان . أو تكون مسببة عن الأولى ، مثل : محمد مجدّ فى كل دروسه ؛ فلا غرابة أن يكون أول فصله .

ثالثا – النقطة أو الوقفة :

وتوضع فى نهاية الجملة التامة المعنى ، المستوفية كل مكملاتها اللفظية ، مثل : خير الكلام ماقلّ ودلّ ، ولم يَطُل فَيُمَلّ .

رابعا – النقطتان :

وتستعملان لتوضيح مابعدهما وتمييزه مما قبله ، وأكثر استعمالها فى ثلاثة مواضع :

أ – بين القول والكلام المقول أى المتكلم به ، أو ما يشبههما فى المعنى ، مثل قال حكيم : العلم زَيْن ، والجهل شَيْن . ومثل : من نصائح أبى لى كل يوم : لا تؤخر عمل يومك إلى غدك .

ب – بين الشيء وأقسامه أو أنواعه ، مثل : أصابع اليد خمس : الإبهام والسبابة ، والوسطى ، والبنصر ، والخنصر .

جـ – قبل الأمثلة التى توضح قاعدة ، وقبل الكلام الذى يوضح ماقبله ، مثل بعض الحيوان يأكل اللحم : كالأسد ، والنمر ، والذئب . وبعضه يأكل النبات : كالفيل ، والبقر ، والغنم . ومثل : أجزاء الكلام العربى ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف .

خامسا – علامة الاستفهام :

وتوضع فى نهاية الجملة المستفهم بها عن شىء ، مثل : أهذا خطّك ؟ متى حضرت ؟ ماعندك من الأخبار ؟ كيف ترسم هذا الشكل ؟ لِمَ تكره الألعاب الرياضية ؟ من هذا القادم ؟ أين ساعتك ؟ أى الفريقين بارع فى اللعب ؟

سادسا – علامة التأثر :

وتوضع فى آخر الجملة التى يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب أو استغاثة أو دعاء ، نحو : يابشراى ! نجحت فى الامتحان ! واأسفاه ! ماأجمل هذا البستان ! النار النار ! ويل للظالم ! مات فلان ! رحمة الله عليه !

سابعا – القوسان :

وتوضعان فى وسط الكلام مكتوبا بينهما الألفاظ التى ليست من أركان هذا الكلام ، كالجمل المعترضة ، وألفاظ الاحتراس والتفسير ، مثل : القاهرة (حرسها الله) أكبر مدينة فى إفريقية . ومثل : حلوان (بضم فسكون) مدينة جنوبى القاهرة ، طيبة الهواء ، بها حمامات كبريتية .

ثامنا – علامة التنصيص :

ويوضع بين قوسيها المزدوجتين كل كلام ينقل بنصه وحرفه ، مثل : حكى عن الأحنف بن قيس أنه قال : « ماعادانى أحد قط إلا أخذت فى أمره بإحدى ثلاث خصال : إن كان أعلى

منى عرفت له قدره ، وإن كان دونى رفعت قدرى عنه ، وإن كان نظيرى تفضلت عليه » .

تاسعا – الشرطة أو الوصلة :

وتوضع فى الأماكن التالية :

أ – بين ركنى الجملة إذا طال الركن الأول ، لأجل تسهيل فهمها ، مثل : إن التاجر الصغير الذى يراعى الصدق والأمانة مع جميع من يعامله من كل الطبقات – يصير بعد سنوات قليلة من أكبر التجار .

ب – بين العدد والمعدود إذا وقعا عنوانا فى أول السطر ، مثل : التبكير فى النوم واليقظة يكسب :

أولا – صحة البدن .

ثانيا – وفور المال .

ثالثا – سلامة العقل .

عاشرا – علامة الحذف :

وتوضع مكان المحذوف من الكلام للاقتصار على المهم منه ، أو لاستقباح ذكر بعضه ، مثل : جبل المقطم أشهر جبال مصر ... بنى عليه صلاح الدين الأيوبى قلعته المشهورة .

ملحوظة : لايوضع من هذه العلامات فى أول السطر إلا القوسان وعلامة التنصيص .

ومع أن « برجشتراسر » يرى أن استعمال علامات الترقيم فى الكتابة العربية لا فائدة له إلا فى الأحوال النادرة ، فإنه استخدم هذه العلامات استخداما كاملا فى كل مانشره من النصوص العربية (١) . يقول برجشتراسر : « ويتبع مسألةَ الإملاء مسألةُ الترقيم ، أى استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد فى الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتن والشرح . فلاشك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص فى المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء . وأكثرهم حتى فى الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها فى الكتب القديمة . ولا أرى فى ذلك فائدة إلا فى الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعوّدوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا فى بعض المواضع الصعبة . وفى زيادة الترقيم خطر الخطأ ؛ إذ رأيت فى بعض الكتب العربية التى نشرت أخيرا ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ؛ لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة ، فظنها تامة قبل تمامها (٢) » .

ومن علامات الترقيم التى لم تذكر فى قرار وزارة المعارف السابق : الأقواس المزهّرة أو التى تسمى بالأقواس العزيزية ، وهى التى تستعمل عادة لحصر نصوص القرآن الكريم على هذا النحو : ﴿ ﴾ . وكذلك الأقواس المعكوفة أو المعكّفة ، وهى التى تحصر الزيادات اللازمة لإقامة النص وليست فى مخطوطاته ، على هذا النحو : [ ] .

---

(١) مثل : غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الجزرى .

(٢) أصول نقد النصوص ١٠٤

وإن الخطأ فى استخدام علامات الترقيم ، قد يؤدى إلى خطأ فى المعنى ، كالنص الذى أشرنا إليه من قبل فى « قواعد الشعر » لثعلب ، بتحقيق الشيخ محمد عبد المنعم خفاجى : « وقال المعَذَّل من أبياتٍ : ... [أبلغُ] الشعر ما اعتدل شطراه » . والصواب فيه : « وقال : المعَدَّل من أبيات الشعر ما اعتدل شطراه » .

ومثله ماوقع فى تحقيق « نور القبس المختصر من المقتبس » من قوله (١٥/٧) : « فألقى إلىّ صحيفة فيها الكلام كله : اسم وفعل وحرف » . والصواب : « فألقى إلىّ صحيفة فيها : الكلام كله اسم وفعل وحرف » . وفيه أيضا (١٥/٣٣٠) : « فنادانى ابن أبى خميصة القيم : عليهم إياك إياك » . والصواب : « فنادانى ابن أبى خميصة القيم عليهم : إياك إياك » .

* * *

ثانيا : الفهارس

فهارس الكتاب هى مفاتيحه الحقيقية ، لكى يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة ، وبأيسر سبيل . وهذه القيود الأخيرة : السرعة واليسر هى الفيصل الحقيقى فى الحكم على هذا الفهرس أو ذاك بالجودة أو الرداءة .

وأنواع الفهارس متعددة . وأهمها : فهارس الموضوعات ، والآيات القرآنية ، والحديث والأثر ، والأمثال والحكم وأقوال العرب ، واللغة ، والقوافى ، والأعلام ، والأمم والقبائل والفرق ، والأماكن والبلدان ، والكتب الواردة فى النص ، ومصادر البحث والتحقيق ، وغير ذلك .

أما فهرس الموضوعات ، فيحسن أن يكون مفصلا ، تظهر فيه دقائق الموضوعات التى عالجها صاحب النص فى كتابه ، ويكون ترتيبها على نسق ورودها فى الكتاب . ويمكن أن يخالف هذا الترتيب فى حالة واحدة فقط ، وهى أن يكون هناك ترتيب آخر نموذجى مشهور . ومن أمثال ذلك : ترتيب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، لموضوعات كتاب : « المقتضب » لأبى العباس المبرد ، فى الفهرس الذى صنعه لذلك ، على ترتيب أبواب « ألفيه ابن مالك » ؛ لشهرة هذا الترتيب عند دارسى النحو العربى .

وأما الآيات القرآنية فإنها ترتب فى سورها ، ثم ترتب السور حسب ورودها فى المصحف الشريف . ومن الخطأ الشديد مانراه فى بعض الكتب المحققة من ترتيب الآيات القرآنية بحسب ورودها فى النص المحقق ؛ فمثل هذا الفهرس بهذه الحالة مخالف لمقياس السرعة واليسر

الذى تحدثنا عنه ؛ لأنه يتحتم على الباحث فيه أن يقرأه من أوله إلى آخره ، لعله يعثر فيه على بغيته .

وأما الأحاديث والآثار فإنها إن كانت قليلة فى الكتاب المحقق ، رتبت جميعها بحسب أول حرف فى أول كلمة وردت فيها . أما إذا كثرت فإن الطريقة المثلى فى فهرستها فى رأيى ، أن تفهرس كل كلمة فيها فى فهرس عام يمثل صورة مصغرة من « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى » الذى صنعه المستشرق « ڤنسنك » **Wensinck** . ومثل ذلك يقال عن فهرس الأمثال والحكم وأقوال العرب .

وفى فهرس اللغة توضع المادة اللغوية فى جداول ، وبجوارها الألفاظ المستخدمة من هذه المادة ومعها صفحاتها ، وترتب هذه المواد اللغوية ترتيبا هجائيا بحسب الأصل الأول والثانى ومايثلثهما .

وأما قوافى الشعر فإنها ترتب ترتيبا هجائيا على حروف الروى . ثم فى داخل كل حرف يكون الترتيب بالروىّ الساكن فالمفتوح فالمضموم فالمكسور ، ومع كل حركة من هذه الحركات وصلها بالهاء . ثم ترتب كل حركة على حسب البحور بترتيب الخليل بن أحمد لهذه البحور على : الطويل ، فالمديد ، فالبسيط ، فالوافر ، فالكامل ، فالهزج ، فالرجز ، فالرمل ، فالسريع ، فالمنسرح ، فالخفيف ، فالمضارع ، فالمقتضب ، فالمجتث ، فالمتقارب ، فالمتدارك .

ومن المساوىء التى نراها فى بعض الكتب المحققة ، فى هذا الشأن ، أن تذكر الأبيات كاملة بترتيب ورودها فى النص ؛ فإن مثل هذا العمل جهد ضائع يتطلب من القارىء قطع هذا الفهرس من منبعه إلى مصبه بلا فائدة فى كثير من الأحيان .

« ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة ، ووزنه ، وأحيانا

الشاعر . وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد فى الكلمة الأخيرة . وترتيب الأبيات على أولها مذموم ؛ لأن أول البيت عرضى وآخره جوهرى ، كما أننا إذا رتبنا الأبيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة ، وإن رتبت على أوائلها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة فى الفهرست كله [١] » .

وإذا ذكر فى النص صدر البيت أو عجزه أو قطعة منه ، وعرف المحقق تكملته ، وجب وضعه فى فهرس القوافى ، مع وضع إشارة كنجمة مثلا بجوار كلمة الروى للدلالة على جهد المحقق فى إكمال البيت . ولا يوضع مثل هذا فى فهرس أنصاف الأبيات إلا إذا عجز المحقق عن الاهتداء إلى تتمته .

ومثل هذا يلزم إذا كان البيت غير منسوب فى الأصل ، واستطاع المحقق نسبته إلى صاحبه بالرجوع إلى المصادر المختلفة ، فإن اسم الشاعر يوضع فى فهرس القوافى حينئذ بين قوسين للدلالة على أنه كان بلا نسبة فى الأصل . وفيما يلى نموذج صغير لفهرسة الشعر الوارد على روى اللام فى كتاب : « ما تلحن فيه العامة » لعلى بن حمزة الكسائى بتحقيقنا : [٢]

الأشَلْ	رجز	(جبار بن جزء أخى الشماخ)	١٣٢ / ٥
تفتَّلَا	طويل	(أوس بن حجر)	١١٧ / ١٠
مأمولُ	وافر	كعب بن زهير بن أبى سلمى	١١٠ / ٩
زَبِيلِ	وافر	———	١١٦ / ٨

---

(١) أصول نقد النصوص ١١٨

(٢) ماتلحن فيه العامة للكسائى ١٥٧ - ١٥٨

وهناك مسألتان فى غاية الأهمية بالنسبة لفهرسة الشعر ، لابد من التنبيه عليهما . أولاهما : بدعة فصل الرجز عن القصيد فى فهرس مستقل . فهذه البدعة تفترض فى كل باحث فى هذا الكتاب أو ذاك عن بيت من الشعر ، أنه عالم بفن العروض ، وأنه سيتجه مباشرة إلى الفهرس الذى يريد . ولكن هذا للأسف ليس متحققا فى جمهرة الباحثين فى العصر الحاضر ؛ ولذلك ترى مثل هذا الشخص الذى لايعرف الفرق بين الرجز وغيره ، مضطرًّا إلى مراجعة فهرسين فى حرف معين ، بدلا من مراجعة فهرس واحد .

والمسألة الثانية لايزال يجادلنى فيها بعض المحققين منذ فترة طويلة ؛ ذلك أننى أنادى بفهرسة كل بيت ورد فى الكتاب المحقق ، وعدم الاكتفاء بفهرسة البيت الأول من المقطوعة أو القصيدة التى أوردها المؤلف ، ولا أستثنى من ذلك إلا الدواوين الشعرية ، وقد درجت فى تحقيقاتى كلها منذ أول كتاب أخرجته على ذلك .

والفيصل الذى ذكرناه من قبل فى جودة الفهرس ورداءته ، هو الذى يتحكم فى مذهبى هذا ؛ ذلك لأن البيت الذى يطلبه القارىء للفهرس ، قد يكون البيت الثانى أو الثالث فى مقطوعة فَهْرَسَ منها المحقق البيت الأول فقط . والباحث العجلان هو الذى يكتفى فى هذه الحالة بعدم وجود البيت فى فهرس الكتاب ، غير أن الباحث المغامر هو الذى يفحص كل موضع ورد فيه بيت للشاعر من نفس الوزن والقافية فى الفهرس ، وهى مغامرة قد يئوب صاحبها بالفوز بما يريد .

وقد كنت ذات ليلة فى منزل الزميل الصديق الدكتور على فودة بالرياض المملكة العربية السعودية ، ورأيته مشغولا بالبحث عن البيت التالى فى كتاب يحققه :

لايكون العَيْرُ مُهْراً لايكون المُهْرُ مُهْرُ

فسألنى إن كنت أعرف له مصدراً ، فذكرت له أن هذا البيت كان محل جدل نحوى بين الكسائى واليزيدى فيما أتذكر ! وسألته إن كان يملك نسخة من : « مجالس العلماء » للزجاجى ، بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ؟ فسارع إليه يلتقطه من مكتبته العامرة ، وتلقفت الكتاب من يده ، ورحت أبحث فى فهرس الأشعار عن كلمة : « مهرُ » فلم أعثر عليها ولا على كلمة أخرى من البحر والروى ، ولكننى إذ كنت شبه متأكد من ورود هذا البيت فى « مجالس العلماء » ، رحت أجرب الكشف فى فهرس الأعلام عن « على بن حمزة الكسائى » ، وبعد لأى وجدت بيتنا المنشود ثانى بيتين هما :

مارأينا خَرَباً نَقَّرَ عنه البيضَ صَقْرُ
لايكون العَيْرُ مُهْراً لايكون ، المُهْرُ مُهْرُ

وقد استغرق منى هذا الجهد نصف ساعة ، وأنا أعبر تسعة وعشرين موضعا ذُكر فيها اسم الكسائى قبل أن أصل إلى ماأريد . وكان يمكن توفير هذا الجهد لو فهرس المحقق كلمة البيت الثانى أيضا . وقد ضللنى وزن البيت الذى أثبته المحقق ؛ إذ جعله « مجزوء الكامل » ، وهو فى الحقيقة من « مجزوء الرمل » ! فلم أغامر بالبحث فى هذا الموضع من الكتاب بادىء ذى بدء ؛ إذ لامجال للمغامرة مع اختلاف الوزن الثابت فى الفهرس !

وفهرس الأعلام يجعله بعض المحققين شاملا للشعراء كذلك ، وبعضهم يفرد للشعراء فهرسا خاصابهم . وفى هذا النوع من الفهارس يغلب على جمهرة المحققين استبعاد الألف واللام للتعريف ؛ فالعباس يذكر فى العين ، واليزيدى يذكر فى الياء . كما يغلب عليهم استبعاد كلمة :

« أبو » و « ابن » و « أم » ؛ فأبو عمرو بن العلاء يذكر فى العين ، وابن جنى يذكر فى الجيم ... وهكذا .

وقد يذكر العلم الواحد فى الكتاب بصور مختلفة ، فالشاعر « عمرو بن أحمر الباهلى » مثلا ، قد يذكر فى نفس الكتاب باسم : « ابن أحمر الباهلى » أو « ابن أحمر » . وهنا نجد جمهرة المحققين يذكرون أرقام صفحات النص مع إحدى هذه الصور ، ويحيل فى الصور الأخرى ؛ ففى مثالنا هذا تذكر أرقام الصفحات كلها عند « ابن أحمر » مثلا ، ويحال عليه عند « عمرو بن أحمر الباهلى » أو « ابن أحمر الباهلى » .

وتبعا لمقياس السرعة واليسر الذى تحدثنا عنه من قبل ، خطر لى أن أجرب ذكر أرقام الصفحات كلها أمام كل صورة من هذه الصور ، حتى أوفر على القارىء البحث فى أماكن مختلفة ، وأجعله يكتفى بأول صورة تخطر على باله من صور ورود هذا العلم أو ذاك فى الكتاب .

ومثل هذا يمكن أن يتبع فى فهارس القبائل ، والأماكن ، والكتب ، إن وجدت حاجة لاتباع هذا السبيل كذلك .

أما فهرس المراجع ، فإننى أرى فيه كل يوم ضروبا من البدع ، التى ماأنزل الله بها من سلطان ، فهى تُقَسَّم أحيانا على أيدى الباحثين والمحققين ، إلى مصادر ، ومراجع ، ومعاجم ، ودوريات ، ومقالات ، وماإلى ذلك . ومثل هذا التقسيم يفترض فى القارىء أنه يعرف سلفا نوع هذا المرجع أو ذاك بين هذه الأقسام المختلفة . وينسى من يسير على هذا المنهج أن اسم المرجع ربما لايعين القارىء فى بعض الأحيان على تحديد القسم الذى ينتمى هو إليه ؛ فقد يجهل بعض الناس أن « ديوان

الأدب » للفارابى ، و « أساس البلاغة » للزمخشرى ، معجمان من معاجم العربية ! ومن قبل ظن المسئولون فى هيئة كبيرة للثقافة فى مصر أن كتاب : « إصلاح المنطق » لابن السكيت ، كتاب فى منطق أرسطو ، فأرسلوا إلى أستاذنا الدكتور محمود قاسم رحمه الله ، ليكتب عنه مقالا فى مجلة : « تراث الإنسانية » .

فهذا التقسيم السابق للمراجع ، ضرب من العبث ينبغى التخلى عنه فى الكتب المحققة والمؤلفة ؛ لأن فيها تشتيتا لجهد القارئ الذى يضطره الأمر إلى الكشف عن الكتاب الواحد فى أكثر من قسم ؛ لأنه لم يستطع تحديد هويته من عنوانه . كما أن الدوريات لا حاجة بنا إلى فهرستها ؛ لأن الذى يهمنا فيها هو هذا المقال أو البحث الذى أفدنا فى عملنا ، فلتفهرس المقالة أو البحث ، ولتوضع فى مكانها من قائمة المراجع ، وعندئذ يقال إنها منشورة فى الدورية الفلانية ، أو مجلة كذا !

وإذا كنا ونحن نتحدث عن الهوامش أكدنا ضرورة أن يذكر المرجع باسمه هو لا باسم مؤلفه ، فإنه يترتب على ذلك أن تكون المداخل فى فهرس المراجع مرتبة على أسماء الكتب ، لا على أسماء المؤلفين .

وينبغى أن يحتوى هذا الفهرس على ذكر اسم الكتاب بالكامل ، وذكر اسم مؤلفه على ماشهر به ، وذكر اسم المحقق إن كان الكتاب محققا ، ورقم وجوده فى المكتبة التى يوجد بها إن كان مخطوطا ، كما يذكر مكان الطبع وتاريخه إن عرف ، فإن لم يعرف لطبعه تاريخ ، قيل : (بلا تاريخ) ، لكن ينبغى التثبت من ذلك أولا بمراجعة غلاف الكتاب فى أوله وآخره ، وصفحة العنوان ، وخاتمة المقدمة التى كتبها المؤلف أو المحقق ، والمكان الذى يذكر به عادة رقم الإيداع بدار الكتب . والله أعلم .

البَابُ الثالث

مَقالات في نقد تحقيق التراث

(١)

المزهر فى علوم اللغة للسيوطى (١)

يقوم تحقيق التراث ونشره فى العصر الحاضر ، على أسس علمية متعارف عليها . ولقد كنا قبل ربع قرن مضى نقنع بأن يقوم بعض الورّاقين بقراءة مخطوطة ما وطبعها بأغلاطها والتحريفات الموجودة بها دون فهم لها ، مع تذييل صفحاتها أحيانا ببعض التعليقات التافهة ، التى ينقلهانقلا من الحواشى والشروح ، كما كنا نقنع أيضا بأن يقوم ذلك الورّاق ، بإعادة طبع كتاب من الكتب الصفراء على ورق أبيض مصقول ، بلا تحقيق . أما اليوم ، وقد تغيرت أساليب التحقيق والنشر ، فإن عملا كهذا يثير سخريتنا ، ولا يطمئن له الباحث الحديث .

وكتاب « المزهر فى علوم اللغة » للسيوطى ، من أجلّ كتب اللغة وأنفعها . والسيوطى لم يذكر فى هذا الكتاب معلومات لم يُسبق إليها ، إلا نادراً ؛ ولذلك فإن أهمية هذا الكتاب تنحصر فى أنه نقل عن بعض الكتب المفقودة ، أو المخطوطة التى لم تمتدّ إليها يد التحقيق والنشر حتى الآن ؛ وهو لهذا – وحتى نعثر على تلك الكتب أو تطبع هذه

---

(١) لقد أرسلت هذه المقالة من ميونخ بألمانيا الغربية إلى مدير معهد المخطوطات العربية بالقاهرة فى مارس ١٩٦٠ م ؛ ليتفضل بنشرها فى مجلة المعهد ، ولكن المجاملات الشخصية لمحققى الكتاب من جانب ؛ ولأن الكاتب كان مغمورا آنذاك ، جعل مقالته تأخذ طريقها سريعا إلى سلة المهملات . وأنا حين أنشر هذه المقالة التى احتفظت بصورتها منذ ذلك التاريخ البعيد ، أعتذر الآن إلى السيد المدير ، والسادة المحققين رحمهم الله ، والكاتب الذى لم يعد مغمورا !

المخطوطات - المرجع الذى يتسنَّى لكل واحد من الدارسين الاطلاع عليه والإفادة منه .

ولقدْ قام بنشر هذا الكتاب حديثا ، جماعة من العلماء الأفاضل ، وهم الأساتذة : محمد أحمد جاد المولى ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى ، وطبع الكتاب بمطبعة دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى وشركاه) سنة ١٩٥٨ م .

وقد طبع هذا الكتاب من قبل ثلاث مرات : الأولى بالمطبعة الأميرية فى بولاق ، والثانية بمطبعة السعادة ، والثالثة بمطبعة صبيح بالقاهرة ، ونشرت هذه الطبعات السابقة خالية من الضبط ، والفهارس ، والتحقيق العلمى الدقيق ؛ ولذلك فرحنا كثيرا عندما علمنا أن الكتاب سيقوم بتحقيقه من جديد جماعةٌ من العلماء المشهود لهم بالكفاية والدراية فى تحقيق الكتب . ولكن عندما وصل الكتاب إلى أيدينا ، خابت آمالنا ، وهالنا أن الكتاب لم يُتَّبع فيه أيسر وسائل التحقيق والنشر . وهاكم بيان ذلك :

١ - تذكر قواعد تحقيقَ النصوص ونشرها ، المتعارف عليها بين علماء هذا الفن ، أننا « عندما نريد تحقيق مخطوط قديم ، فعلينا أول الأمر أن نسعى إلى معرفة نسخه العديدة ، التى قد توجد مبعثرة فى مكتبات العالم ، ماستطعنا إلى ذلك سبيلا . ويتم ذلك بالرجوع إلى كتاب بروكلمان GAL وذيوله . وإذا كان هذا الكتاب لم يتضمن كل شىء ، فمن المستحسن أن يرجع أيضا إلى فهارس المخطوطات العربية ، فى المكتبات التى لم يتح لبروكلمان الاطلاع عليها ، أو التى ظهرت بعد ذيوله ، فإذا عرفنا أماكن النسخ ، وجب دراستها دراسة أولى بواسطة

الفهارس ، واختيار النسخ التى يحتاج إليها ، ثم تصويرها ليكون بين أيدينا صور صحيحة عن الأصول ، خالية من تصحيف وتحريف جديدين . أما النسخ الّتى توجد فى مكتبات غير مفهرسة ، فتصور ثم تدرس [١] » .

وللأسف الشديد لم يقم محققو هذا الكتاب بالاطلاع على أية مخطوطة من مخطوطات هذا الكتاب الموجودة فى مصر وشتى بلاد العالم على كثرتها [٢] ، بل اكتفوا بعمل الوراق القديم ، وهو إعادة طبع الكتاب بالاعتماد على نسخه المطبوعة من قبل ، دون الرجوع إلى مخطوطاته . ومن المضحك حقا أن يقول ناشرو الكتاب فى مقدمتهم له : « رجعنا إلى دار الكتب ، نرجو إطلاعنا على نسخ الكتاب المخطوطة ، فأجابنا الثقات فيها أن المطبوعة الأميرية لاتختلف فى حرف واحد عن النسخ المخطوطة من الكتاب [٣] » .

فأية نسخ تلك التى يقصدها الثقات فى دار الكتب ؟ أهى النسخ الموجودة فى شتى المكتبات ؟ وهل اطلع الثقات على كل هذه النسخ ؟ أم أنهم يقصدون النسخ الموجودة فى دار الكتب المصرية ؟ وحتى هذه كان يجب أن يطلع عليها الناشرون !

---

(١) قواعد تحقيق النصوص ، للدكتور صلاح الدين المنجد – مجلة معهد المخطوطات العربية ٢/١ (نوفمبر ١٩٥٥م) ص ٣٢٢ كما نبه إلى ذلك مرارا أستاذى عبد السلام هارون فى محاضراته بكلية دار العلوم .

(٢) يذكر بروكلمان (GAL II 155 ; S II 194) أنه توجد من هذا الكتاب نسخ خطية فى كل من : برلين ، والمتحف البريطانى بلندن ، وليدن ، والموصل ، وباريس ، ومانشستر ، والاسكوريال ، واستانبول (سليم أغا ، وكوبريللى ، وآياصوفيا ، وينى جامع) ، ودمشق ، ورامبور ، وبنكيبور ، وفى بعض هذا المكتبات أكثر من نسخة .

(٣) الجزء الأول ، هامش صفحة (ب) .

٢ – ابتدع الناشرون بدعة جديدة لم نعرفها من قبل فى تحقيق النصوص ونشرها ، وهى تلك الإضافات الكثيرة إلى صلب النص من كتب أخرى [١] .

قد نفهم أن يضيف محقق الكتاب إلى نصه حرفا أو لفظا يقتضيه السياق ، ويضعه بين قوسين تنبيها على ذلك . أما أن ينقل المحقق إلى صلب النص عبارات وجملا كاملة من كتب أخرى ، دون حاجة إلى ذلك ، فهو مالا نستطيع تعليله . إن المحافظة على نص المؤلف كما كتبه ، من أقدس الواجبات فى التحقيق ، وإذا ارتأى الناشر أن تلك الإضافات مما يفيد الباحث فمكانها فى الهامش لافى صلب النص ، على أن تكون مختصرة . ويكفى أن يقال عندئذ : انظر كتاب كذا ، ففيه زيادة فى هذا الموضع .

٣ – يذكر ناشرو الكتاب أنهم بذلوا فى ضبط الكتاب ماستطاعوا من الجهد ، ثم قالوا : « أما مالم نهتد إلى ضبطه من الألفاظ ، أو مالم نستطع تحريره من العبارات – وهو قليل – فقد أشرنا إليه فى ذيل الصفحات [٢] » .

ولكننا نرى مع ذلك بعض العبارات غير المضبوطة ، مع وجود الحاجة الماسة إلى ضبطها ، وقد تركت دون إشارة إليها فى ذيل الصفحات الموجودة فيها . خذ مثلا لذلك قول السيوطى فى المزهر : « وقال أبو عبيد فى الغريب المصنف : لايعرف فى كلام العرب : فعليل ولا فعليل ، إنما

---

(١) انظر مثلا : الجزء الأول ، صفحات : ٥ ؛ ٦ ؛ ٧ ؛ ٩ ؛ ١٠ ؛ ١١ ؛ ١٢ ؛ ١٣ وغير ذلك كثير جدا .

(٢) الجزء الأول ، صفحة (ج) من المقدمة .

هو فعليل » ؛ فقد تركت هذه العبارة غير مضبوطة . ولو رجع الناشرون إلى مخطوطات الغريب المصنف – ومنها نسخة فى دار الكتب المصرية – لاستطاعوا ضبطها ، وصواب الضبط كما فى مخطوطات الغريب المصنف [١] : « لايعرف فى كلام العرب فُعْلِيل ولافَعْلِيل ، إنما هو فِعْلِيل » .

على أن ابن السكيت قد ضبطها فى كتابه : « إصلاح المنطق » فقال : « وماكان على مثال : فِعِّيل أو فِعْلِيل ، فهو مكسور الأول [٢] » فهل اطلع الناشرون على هذا الموضع من كتاب ابن السكيت ؟

٤ – وأدهى من ذلك وأمرّ أن الكتاب توجد به أحيانا بعض الألفاظ المضبوطة خطأ مع أن المؤلف نفسه قد ضبطها فى كلامه ؛ مثال ذلك قول السيوطى : « ومن أفراد أبى زكريا الفراء : قال أبو عبيد فى الغريب المصنف : قال الفراء : الثَّأْداء والدَّأْثاء : الأَمَة . والسَّحَناء : الهيئة ، على فَعَلاء بفتح العين ، ولم أسمع أحدا يقول ذلك غيره ، والمعروف عندنا بجزم العين [٣] » .

فمتقضى كلام المؤلف ضبط الهمزة بالفتح فى كلمتى : الثَّأْداء والدَّأْثاء [٤] ، ولكن محققى الكتاب ظنوا أن ضبط المؤلف يرجع إلى

---

(١) إننى أحقق فى الوقت الحاضر كتاب : « الغريب المصنف » وأعدّه للنشر . كما أننى أقوم بعمل دراسة وتحليل لهذا الكتاب ، لدرجة الدكتوراه ، تحت إشراف أستاذى بروفسور « شپيتالر » المستشرق الألمانى المعروف . والنص السابق فى المزهر ٢/٤٧

(٢) إصلاح المنطق ١/٢١٩

(٣) المزهر للسيوطى ١/١٣٢

(٤) ورد مثل ذلك عن الفراء أيضا فى لسان العرب (ثأد) ٤/٧٠ – ٧١

كلمة : « السَّحَناء » لاغير ؛ ولذلك ضبطوها وحدها بالفتح ، وتصرّفوا فى الكلمتين الباقيتين ، دون أن يرجعوا إلى كتاب أبى عبيد نفسه . والنص فى مخطوطاته كما يلى : « الفراء : السَّحَناء : الهيئة . والثَّأْداء : الأَمَة ، هذان على فَعَلاء بفتح العين . وقال غيره : هما على مثال : فَعْلاء بجزم العين . قال : والمعروف عندنا بجزم العين » .

٥ – ومن خطأ الضبط كذلك النص التالى فى المزهر : « وقال أبو زيد : امرأة سِمْعَنَّة نِظْرَنَّة ، وهى التى إذا تسمعت أو تبصرت فلم تر شيئا ، تظنَّت تظنّيا . وقال الأحمر أو غيره : سِمْعَنَّة نِظْرَنَّة (١) » .

والحقيقة أن رواية أبى زيد لهذا الموضع بضم الأول فى : سُمعنّة ونُظرنّه ، وذلك واضح جدا فى مخطوطات الغريب المصنف ، الموجودة بين يدىّ الآن . ولو اطلع الناشرون على نسخة دار الكتب من هذه المخطوطة ، لتجنبوا الزلل فى ضبط العبارة ، كما يوجد النص على الصواب كذلك فى الصحاح (سمع) ٣ / ١٢٣٣

٦ – وفى بعض الأحيان تصحح العبارة بالرجوع إلى مراجع ثانوية ، مع وجود المصدر الأصلى مطبوعا ؛ مثل : وفى الجمهرة : الخَطّ : سِيف البحرين وعُمان (٢) » . وفى هامش الصفحة نفسها : « فى الأصل : البحر . والتصحيح عن اللسان » ، وهذه طريقة غير مأمونة العاقبة .

---

(١) المزهر ٢/٢٦٠

(٢) المزهر ٤٢٨/١ والنص فى الجمهرة ٦٧/١ كما فى المزهر تماما ، وكان ينبغى الإشارة إليها فى هامش التحقيق !

٧ – ومما يؤسف له كذلك أن محققى الكتاب ، يُقِرُّون التحريف أحيانا ، ويُخَطِّئون المصادر الأخرى الصحيحة ؛ ففى نشرتهم للمزهر : « وأَبَزْتُ له وهَبَزْتُ له (١) » . وفى هامش الصفحة نفسها يعلق محققو الكتاب على ذلك بقولهم : « أَبَزَ لغةٌ فى هَبَزَ : إذا مات فجأة ، وليس فيما بين أيدينا من كتب اللغة : أَبَزَ له وهَبَزَ له . وفى الأمالى : أَنَزْتُ له وهَنَزْتُ له ، فهو تحريف » !

والواقع أن : « أَبَزْتُ له وهَبَزْتُ له » التى أبقى عليها الناشرون هى التحريف . والصحيح مايوجد فى الأمالى ؛ قال القالى : « ويقال : أَنَزْتُ له وهَنَزْتُ له (٢) » . والدليل على ذلك أن السيوطى نقل هذا الموضع من كتاب « الابدال » (الذى لم يره الناشرون) ليعقوب بن السكيت ، كما ذكر هو نفسه . وفى هذا الكتاب نقرأ : « وقد أَنَزْتُ له وهَنَزْتُ له (٣) .

وبذلك نرى أن ماأثبت فى نص الكتاب هو العبارة المحرفة للأسف !

٨ – وفى الكتاب كذلك بعض العبارات المكررة ، التى كان من الممكن إصلاحها ، لو اطلع محققو الكتاب على مخطوطاته المختلفة ؛ ففيه مثلا : « ويفنعل يرندج ، ويفنعل يرندج لغة (٤) » وفى موضع آخر : « وفعنلاً حبنطاً ، وفعنلاً حبنطاً (٥) ».

---

(١) المزهر ٤٦٢/١

(٢) أمالى القالى (طبعه دار الكتب) ٦٨/٢

(٣) القلب والإبدال لابن السكيت ٢٥ وقد أشار نولدكه (Zur Grammatik, S. 28, Anm. 5) إلى هذا التحريف فى كتاب المزهر .

(٤) المزهر ١٨/٢

(٥) المزهر ٢٠/٢

٩ – هذا ، ويحتوى الكتاب على بعض الأخطاء المطبعية ، التى كان يجب أن تصحح فى جدول خاص بذلك فى آخر كل جزء . ومن أمثلة ذلك : « وفى المرصع : ابنا سبات : هما رجلا [١] » وصحتها : « رجلان » . وفى موضع آخر : « أبو عبيدة » [٢] وصحتها : « أبو عبيد » ... وغير ذلك كثير كثير .

١٠ – وقد كنا نظن بعد هذا كله ، أن قيمة هذه الطبعة ، إنما تتحقق فى احتوائها على بعض الفهارس المنظمة للأعلام والكتب ، ولكنى عندما فحصت هذه الفهارس ، تبيّن لى أنها ليست جديرة بالثقة فيها ؛ فقد ذكر محققو الكتاب أرقام صفحات ليس فيها اسم الشخص أو الكتاب المنشود ، كما تركوا على العكس من ذلك أرقام صفحات ورد فيها اسم هذا الشخص أو ذاك الكتاب . وفيما يلى مثل واحد لأبى عبيد القاسم بن سلام ، وكتابه الغريب المصنف :

أولا : صفحات ليس فيها أبو عبيد : ٨٦/١ ؛ ٥٦٠/١ ؛ ١٢٨/٢ ؛ ١٢٩/٢ ؛ ١٥٣/٢ ؛ ١٧٠/٢ ؛ ١٨٣/٢ ؛ ٢١٨/٢ ؛ ٢٢٤/٢ ؛ ٢٣٦/٢ ؛ ٢٥٩/٢ ؛ ٣١٦/٢ ؛ ٣٢١/٢ ؛ ٣٣٠/٢

ثانيا : صفحات ذكر فيها أبو عبيد وليست فى الفهرس : ٩٦/١ ؛ ١٣٢/١ ؛ ٥٦٥/١ ؛ ١٢٦/٢ ؛ ٣٨٧/٢ ؛ ٣٩٢/٢

---

(١) المزهر ٥٢٢/١

(٢) المزهر ٣٥٦/٢

ثالثا : صفحات ليس فيها الغريب المصنف : ٢٧٣/١ ؛ ١٢٧/٢ ؛ ٢١٥/٢ ؛ ٢٤٠/٢

رابعا : صفحات ذكر فيها الغريب المصنف وليست فى الفهرست : ٢٨٣/١ ؛ ٥٥٩/١ ؛ ٥٦٤/١ ؛ ٥٦٥/١ ؛ ٦١٥/١ ؛ ١٢٨/٢ ؛ ١٢٩/٢ ؛ ٢١٤/٢ ؛ ٢٩٠/٢ ؛ ٣٢٠/٢ ؛ ٣٩٢/٢ ؛ ٣٩٦/٢ ؛ ٤٥٥/٢

وأخيرا فإن الكتاب ملىء بالجهد ، ولكنه للأسف جهد ضائع ؛ لأنه قائم على غير أساس من التحقيق العلمى الدقيق . ولست أغالى بعد هذا إذا قلت : إن كتاب المزهر – على الرغم من طبعته الحديثة الأنيقة ، والجهد الذى بذل فيه – فى حاجة إلى تحقيق من جديد .

رمضان عبد التواب

ميونخ فى ٢٥ / ٣ / ١٩٦٠ م

(٢)
حول لحن العوام لأبى بكر الزبيدى (١)

عندما نشرت فى العام الماضى كتاب « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى ، لم أدَّعِ أننى بلغت الذروة فى تحقيقه ؛ لأن مخطوطته – وهى الوحيدة الباقية لنا من الكتاب – كانت مصحفة ومحرفة غاية التصحيف والتحريف . وقد وصفها الدكتور عبد العزيز الأهوانى فى مجلة معهد المخطوطات ، بأنها « سقيمة مصحفة ، لاتصلح وحدها أصلا لنشر الكتاب » . ومع ذلك أقدمت على نشرها وتصحيح عباراتها ، بمقابلتها على الكثير من كتب لحن العامة الأخرى ، وقد بقى فيها بعض العبارات التى لم تكشف لى عن نفسها القناع . وقد ذكرت ذلك فى المقدمة التى نشرتها فى بداية الكتاب ، وقلت فيها : « وإذا كان القلم قد زلّ هنا أو هناك ، فما كان ذلك منى عن تقصير أو إهمال ، وماأدعى أننى أحرزت الكمال فى إقامة النص ، ولكننى اجتهدت طاقتى ، وماأشك فى أنه لاتزال توجد به بعض العثرات ، وإننى أرجو ممن يهتدى إلى خير مما اهتديت إليه ، أن يكتب به إلىّ ، فهدفنا جميعا هو الوصول إلى الصواب » .

---

(١) نشر هذا النقد فى مجلة : « المجلة » / السنة التاسعة / العدد ١٠٠ / إبريل (نيسان) ١٩٦٥ م . وعلى الرغم من أن الزميل الكريم الدكتور عبد العزيز مطر ، أفاد من بعض هذه الملاحظات فى نشره للكتاب مرتين : الأولى فى الكويت سنة ١٩٦٨ م ، والثانية فى القاهرة سنة ١٩٨١ م ، فإنه فى كلتا النشرتين ، لم يشر فى أى مكان منهما إلى نشرتى للكتاب سنة ١٩٦٤ م . وهذا مناف تماما للأمانة العلمية !

وفى عدد فبراير الماضى من مجلة : « المجلة » ، ظهر نقد للكتاب ، بقلم الزميل الدكتور عبد العزيز مطر . وبدلا من أن ينصفنى الزميل الناقد ، ويبرز الجهد الذى بذلته فى التحقيق ، راح ينكر هذا الجهد ، وأخذ يتصيد الأخطاء ، ويستعمل الكثير من العبارات التى لاتخلو من الهوى والغرض ، فكان النقد فى الواقع تجريحا ، ولم يكن نقد علميا خالصا .

ولم يشر الزميل فى نقده إلى شىء مهم ، وهو أنه جاءنى ذات يوم ، وهو يلهث ، عندما علم أننى أطبع الكتاب ، وذكر لى أنه يقوم بتحقيقه لينال به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم ، ورجانى أن أرجىء نشره حتى ينتهى هو من تحقيقه وتقديمه للجنة المناقشة ، فذكرت له أن المطبعة أو شكت على الانتهاء من طبعه ، ولكننى نزولا على رغبته ، وحرصا على مصلحته ، وإبقاء على الزمالة التى كنت أعتز بها ، سأرجىء تجليد الكتاب ، وعرضه فى المكتبات ، حتى ينتهى هو من المناقشة وينال الدرجة العلمية التى يريدها . وفعلا وفيت بعهدى له ، وانتهى الزميل من عمله بعد شهور ، وحضرت أنا المناقشة ، وكنت أحمل يومها ملازم الكتاب دون تجليد ، ورآها معى زميلى الأستاذ عبد الصبور شاهين المعيد بكلية دار العلوم ، ورآها كذلك بعض أساتذتى كالدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ عبد السلام هارون ، كما رآها الزميل مطر نفسه ، وشكرنى على وفائى بوعدى فى تأخير إصدار الكتاب ، كما شكرنى أيضا عندما أهديته نسخة من الكتاب بعد ظهوره .. واليوم ينسى الزميل هذا الجميل ، ويكتب مقالته النقدية المتحاملة ، التى إن دلت على شىء فإنما تدل على حقد دفين ونكران للجميل . وهو لايشير إلى هذا كله حتى يظهر أمام القراء بمظهر العالم الكبير ، الذى استطاع أن ينقد كتابا ككتاب « الزبيدى » بعد صدورة بمدة وجيزة !

على أننى لا أسلم له فى الكثير من المآخذ التى أخذها علىّ فى تحقيق الكتاب ، فهو مثلا يؤاخذنى على الأخطاء المطبعية التى وقعت فى الكتاب ، مثل ماجاء فى الملاحظات : ٥ ؛ ١٣ ؛ ١٧ ؛ ٢٠ ؛ ٣٢ ؛ ٣٣ ؛ ٣٦ ؛ ٤٣ ؛ ٦٩ من مقاله .

هذا إلى أنه يقرأ المخطوطة أحيانا قراءة خاطئة ، ويريد أن يلزمنى بما أخطأ هو فى قراءته ، وذلك مثل رقم ١٧ من مقاله ؛ ففى المخطوطة بخط واضح : « العايل » ، وهى تصحيف لكلمة : « الفاقد » ، وهو يريد أن يقرأها : « العليل » ؛ وبذلك تصبح العبارة لامعنى لها ؛ إذ إن صحة العبارة : « العُجُل جمع عَجُول ، وهى الفاقد لولدها » . والدليل على ذلك عبارة الصحاح واللسان (عجل) : « والعَجُول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها » . ثم مامعنى : « وهى العليل لولدها » كما يقرؤها الزميل ؟

ومن قراءته للمخطوطة كما يهوى ويحب : ماعلّق به فى رقم ٤٣ من أن الصواب كما فى المخطوطة : « القصاص » . والذى فى المخطوطة : « المقاص » . وقد سقط من النص كلمة : « صاحب » وهى موجودة فى كتاب : « تصحيح التصحيف » للصفدى ، الذى نقل العبارة من كتاب الزبيدى ، وفيه بخط واضح : « صاحب المَقَاصّ » ، وليس : « القصّاص » كما يدعى الزميل !

هذا إلى أن الزميل يدعى أننى لاأعرف من مصادر الحديث إلا : « الفائق » و « النهاية » ، وذلك قول بالباطل ، فهذا تحقيقى للكتاب يشهد بأننى رجعت إلى البخارى ومسلم والترمذى وغير ذلك من كتب الحديث .

وهو يبتر كلامى أحيانا على طريقة : « ويل للمصلين » ! مثل

ماعلّق به فى رقم ٥٦ من قوله : « للمرة الثالثة قال عن أحد الأحاديث : ليس فى الفائق والنهاية » . هكذا يسكت الزميل ولا يتمم كلامى الذى قلته ، وهو : « ليس فى الفائق والنهاية ، وهو فى صحيح مسلم ١٢١٣/٣ باب بيع القلادة فيها خرز وذهب » .

أما ادعاء الزميل أننى لم أرجع إلى كتاب : « تثقيف اللسان » وتأكيده ذلك بأننى – كما يقول هو : « أثبت رقم المخطوط نقلا عن بروكلمان ، فجاء هذا الرقم خطأ ؛ إذ إن بروكلمان قد أخطأ فيه وكتبه ١٧٥٣ وصحة هذا الرقم ١٧٢٥ كما جاء على الورقة الأولى للمخطوط » – فإننى أقول له : حاول أن تطلب صورة من مخطوطة هذا الكتاب من مكانه الذى يوجد به ، وهو مكتبة « مرادملا » باستانبول ، تحت الرقم الذى تظنه صوابا ، وهو ١٧٢٥ كما تدعى ، وأتحداك أن تصل إليك صورة من هذا الكتاب حقا ! إن الكتاب يوجد فى هذه المكتبة تحت رقم ١٧٥٣ كما ذكر بروكلمان ، وقد طلبته أنا منذ سنوات من مكتبة مرادملا تحت هذا الرقم ، ووصل إلى الكتاب . أما أنت فقد حصلت على نسخة مصورة من الكتاب من معهد المخطوطات ، وخدعك الرقم الذى يوجد على صفحة العنوان ، وهو رقم قديم غير الرقم الذى يوجد على جلد الكتاب بمكتبة مرادملا . وعندى خطاب المكتبة الذى يثبت ذلك ، كما أن عندى صورة المخطوط ، وقد وضعت عليه المكتبة الرقم الصحيح ١٧٥٣ عندما صورته لى .

وأما البيت الذى نسبه الزميل إلى العذافر الكندى ، فما أظن الأمر كان إلا وليد المصادفة ، حتى يعثر الزميل عليه فى مخطوطة « خلق

الإنسان » لثابت بن أبى ثابت [١] . وإلا فهل راجع الزميل كل المخطوطات العربية ، التى تمتلىء بها خزائن الكتب فى شتى بلاد العالم ؛ لكى ينسب الأبيات المجهولة القائل ؟ وهو نفسه قد ترك فى تحقيقه الكتاب بيتا لم ينسبه ، مع أنه منسوب لقائله ، لافى « خلق الإنسان » المخطوط ، بل فى « الأصمعيات » المطبوعة ، والتى يعرفها الجميع !

فلا داعى إذن للتهليل وقذف الناس بالحجارة ، وبيتك هكذا .. من زجاج ! نعم من زجاج . وهذا هو الدليل نسوقه فى هذه المقتطفات من المآخذ والأخطاء ، التى لايزال يزخر بها تحقيق الزميل الذى نال به درجة الدكتوراه ، لنفس الكتاب وهو : « لحن العوام » لأبى بكر الزبيدى . وقد انتهى الزميل من تحقيقه ونوقش فيه فى الوقت الذى كان كتابنا يجلد فى المطبعة ، استعدادا لعرضه فى المكتبات . ومن هذا التحقيق نسخة محفوظة بمكتبة كلية دار العلوم ، فليرجع إليها القارىء إن شاء . وقد أخذت عليه اللجنة التى ناقشته بعض هذه المآخذ (والأرقام الأولى لصفحات تحقيقه فى رسالته المخطوطة ، والثانية لصفحات تحقيقنا المنشور) :

٣٢=٤ : « ونشأوا الذرية » . صوابها كما فى المخطوط : « ونشوء الذرية » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٢=٥ : « وأوضح معالمه » . فى المخطوط بخط واضح : « وأوضح علله » وهو الصواب (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

---

(١) علمت بعد ذلك أن المرحوم الأستاذ عبد الستار فراج هو الذى دل الدكتور مطر على هذا الموضع من كتاب « خلق الإنسان » لثابت ، وكان رحمه الله قد أعده للنشر !

٣٢=٦: « نزيرا فيما بينه » . صوابه : « نزرا فيما ضمنه » كما فى المخطوطة . وانظر لرسم حرف « الراء » كلمة : « رأيت » فى السطر السابق فى المخطوطة !

٣٤=٧: « ووضعوه » . صوابها كما فى المخطوط : « أو وضعوه » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٤=٧: « الكثرة من الخلاصة » . صوابها : « الكثرة من الخاصة » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد).

٣٤=٨: « ويدع » . صوابها : « وندع » .

٣٧=١٢: [و] « أكثر المحدثين » . وضع الواو بين معقوفين ، مما يوهم أنها كانت ساقطة ، وهى فى المخطوطة (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٣٧=١٣: « وذلك غير مقبول » . صوابه كما فى المخطوط : « وذلك غير مقول » .

٤١=١٧: « تميم بن مقبل » . صوابه : « تميم بن أبى بن مقبل » . وفى المخطوط : « تميم بن أبى مقبل » ، فحذف كلمة ولم ينبه عليها (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٤٢=١٨: « وليس الإبزيم » . صوابه كما فى المخطوطة : « وليس بالإبزيم » .

٤٥=٢١: البيت فى ديوان رؤبة ق ٢٨ / ١٨ ص ٧٧ ولم يشر إلى ذلك الزميل .

٤٦=٢٢: أسقط الزميل جملة : « والوصواص البرقع » بعد أبيات الرجز ، وهى فى المخطوط (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٤٦=٢٣: نقل الزميل العبارة التالية من الأمالى : « وهذه امرأة تنتظر عيرا تقدم وزوجها فيها ، فنتفت بالخيط شعر وجهها فازينت له » ، وهى بعيدة فى بعض ألفاظها عن عبارة المخطوط ، ولم يشر الزميل إلى ذلك !

٤٧=٢٤: « وثبنت حنو النطع » . علق الزميل على هذا بقوله : « فى الأصل : وسب (بدون إعجام) حنى . ولم يكمل الرجز » . ومارأيه فى أن المخطوط فيه بخط واضح : « وبينت حنى النطع » بالاعجام ؟!

٤٩=٢٧: كتب الزميل بيت الرجز التالى هكذا : « بيضٌ بهاليلُ طِوالُ القَلَنْسِ » . وفى المخطوط بخط واضح : « ... طِوال القَلْسِ » والوزن يطلبه ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٤٩=٢٧: « وتقلسيت » صوابها كما فى المخطوطة : « وتقلنست » . والنص هنا منقول فى المزهر ٢ / ٩٣ عن الزبيدى ولم يعرفه الزميل (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٠=٣٠: « وهى الطرة والكبنة » . صوابها : « وهى الطُّرّة والكُفّة » ؛ لأن النص هنا منقول عن ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » ٢٠٣ / ٥ (طبعة ليدن) ، وعبارته هناك : « وطُرَّة الثوب وصَنِفَته وكُفَّته واحد ، وهو الجانب الذى ليس فيه هدب » ؛ فليس فى كلام ابن قتيبة كلمة : « الكبنة » التى جاء بها الزميل إطلاقا . ونص المخطوط هنا محرف ففيه : « وهى الطرة والكهنة » . وقد أغفل الزميل الإشارة إلى ذلك فى تحقيقه !

٥١=٣٠ : « وهو اسم لما يتفتت من كل شيء » . صوابه كما فى المخطوطة : « وهم اسم لما تفتت من كل شيء » .

٥١=٣١ : « مما تنحته أو تجتزئه » . صوابه : « أو تبريه » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٢=٣٣ : زاد الزميل عبارة : « وقال المتلمس » مع أنها ليست فى المخطوطة ، ولم يشر إلى ذلك .

٥٢=٣٤ : « وفى حديث عمر رضى الله عنه : فى خلايا النحل [وحمايتها] » . هكذا ينقص الزميل ويزيد فى نص المخطوطة حسبما شاء له الهوى . والصحيح الذى فى المخطوطة : « وفى حديث عمر حين سئل عن خلايا النحل : إنما هو ذباب غيث » . ومافعله الزميل ينافى الأمانة العلمية ، التى يتحدث عنها . كما أنه يرجع فى هذا الحديث إلى النهاية التى يعيب علينا الرجوع إليها !

٥٣=٣٤ : « الذبابة النكتة التى تكون فى إنسان العين ومنها البصر » . صوابه كما فى المخطوط : « ... فيها البصر » .

٥٣=٣٤ : « وقال أبو حاتم : العوام يقولون لواحدة الذباب ذبابة » . صوابها كما فى المخطوطة : « ... يقولون للذباب ذبابة » . وقد زاد الزميل على نص المخطوطة كلمة : « لواحدة » ولم ينبه على ذلك . والذى دعاه إلى هذا أنه يفهم « الذباب » على أنه جمع دائما . ولم يعرف أنه يأتى مفردا . انظر : اللسان (ذبب) ١ / ٣٦٨

٥٣=٣٤ : « وأنا أحسب الذى ذكره أبو على أن أبا عبيدة روى » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... أن أبا عبيد روى » . والنص

منقول هنا عن كتاب « الغريب المصنف » لأبى عبيد .
انظر تحقيقنا ص ٣٥ فى الهامش .

٥٣=٣٥ : « ويقولون كرناسة الدفتر » . وأنا أسأل الزميل عن معنى : « كرناسة الدفتر » ؟ ولا أنتظر جوابه ، لأن صحة العبارة : « ويقولون : كرناسة ، للدفتر » أى أنهم يسمون الدفتر « كرناسة » ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٤=٣٦ : « ... فوق بعض . ونظم [مكرس] إذا كان بين الخرزتين خرزة يخالف لونها » . وقد علق الزميل على كلمة : « مكرس » التى وضعها بين قوسين ، بقوله فى الهامش : « فى الأصل : ونظم مفصل . وماأثبتناه من اللسان ، والسياق يقتضيه . وأقول لزميلى : لاداعى لكل هذا ؛ قد سقط منك جزء من المخطوطة هنا ، فشوّه العبارة وأحوجك إلى هذا الاضطراب . وصواب العبارة كما فى المخطوطة . « ... فوق بعض . وقال يعقوب : يقال نظم مكرس إذا كان بعضه فوق بعض ، ونظم مفصل إذا كان بين الخرزتين خرزة تخالف لونهما » . وارجع فى ذلك النص الذى بترته وحرفته إلى كتاب « تهذيب الألفاظ » ٤ / ٦٥٧ فهو هنا مروى عن يعقوب (بن إسحاق السكيت) كما ترى ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٤=٣٧ : « ويقول » . صوابها : « ويقولون » كما فى المخطوطة . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٥=٣٨ : « [والحرشفة] من الأرض : الغليظة فى استواء » . وقد

علق الزميل على كلمة : « والحرشفة » التى زادها من عنده بقوله فى الهامش : « فى الأصل : فى النخل من الأرض . ولامعنى لها . وماأثبتناه من الصحاح (حرشف) ونسبه الجوهرى إلى أبى عمرو » . وصواب الكلمة التى لم يستطع الزميل أن يقرأها فحذفها ووضع مكانها كلمة أخرى : « والنعل من الأرض » وذلك لتفسير كلمة: « النعال » التى وردت فى بيت امرىء القيس ، السابق لهذا الكلام فى الكتاب ، وهو :

كأنهم حَرْشَفٌ مَبْثُوثبالقاعِ إذ تبرُقُ النِّعَالُ

(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٥=٣٨ : « ويقولون للذى يصب فيه الماء فى القِرب ، والزيت فى الزِّقاق : قمع » . وصحة العبارة : « ... فى الزقاق : قماء ، ويجمعونه : أقمية » . والنص هكذا أيضا فى الصفدى ، وهو منقول هناك عن الزبيدى . والذى أوقع الزميل فى الخطأ والاضطراب ، أن كلمة : « أقمية » توجد على هامش المخطوط بعلامة الإلحاق ، فلم ينقلها ، وحذف لذلك كلمة : « ويجمعونه » دون أن يشير إلى ذلك . فهل تلك هى الأمانة العلمية التى يتحدث عنها الزميل ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٥=٣٩ : علق الزميل على حديث : « ويل لأقماع القول » بأنه فى النهاية . وهو يعيب علينا الرجوع إليها !

٥٥=٣٩ : « ولا يعلمون به » صوابه : « ولا يعملون به » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٥=٣٩ : « إذ القمع الذى ... » . صوابه : « كالقمع الذى » ؛ ففى المخطوطة : « فالقمع » . وشتان بين : « إذ القمع » التى أثبتها الزميل ومافى المخطوطة ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٦=٤٠ : « يقال : رمدت عينه ترمد رمدا [فهو رمد ومرمود] وأرمد » . وقد علق الزميل على ما بين القوسين بقوله : « الزيادة من تصحيح التصحيف ١٧٢ » . والحقيقة : أن الذى نقص من المخطوط هو كلمة : « رمد » . أما كلمة : « مرمود » فهى موجودة هناك .

٥٦=٤٠ : « والعائر من الرمد مثل الساهر » . والصحيح : « والعائر هو : الرمد » . انظر الصحاح (عور) ٦ / ٢٩٣ ومن العجيب أن الزميل يذكر هنا كلمة : « الساهر » فى تحقيقه الذى حصل به على الدكتوراه ، وهى نفس الكلمة التى يأخذها علينا فى نقده المتحامل !

٥٧=٤١ : « عن [ابن] أبى النجود » . والذى فى المخطوطة بخط واضح : « عن أبى إسحاق » ، وهو : « أبو إسحاق السبيعى » المحدث المشهور . ومن العجيب أن الزميل يغير فى نص المخطوطة ، دون أن يدلل على صحة مايذهب إليه ، أو أن يشير إلى مافى المخطوطة . وهذا أضعف الإيمان !

٥٧=٤٢ : « وأنشد [لأبى وجزة] » . وصوابه : « وأنشد فى [الرمد] » . وقد حذف الزميل كلمة : « فى » الموجودة فى المخطوطة ، ووضع مكانها : [لأبى وجزة] دون أن ينبه على ذلك . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٥٧=٤٢ : « قال الشاعر » . صوابه كما فى المخطوط : « وقال الشاعر : (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد)

٥٩=٤٤ : « فشبه بذلك » . صوابه كما فى المخطوط : « شبه بذلك » .

٥٩=٤٥ : « افتريت فروا أى لبست » . صوابه كما فى المخطوط : « ... أى لبسته » .

٥٩=٤٥ : « قال العجاج : قَلْبَ الخُراسانىِّ فَرْوَ المُفْتَرِى » . رجع الزميل فى هذا البيت إلى اللسان فقط . والحقيقة أن البيت لرؤبة فى ديوانه ق ٢٢ / ٧٨ ص ٥٩ والزميل لم ير ديوان رؤبة !

٦٠=٤٥ : « بضَرْبٍ كآذانِ الفِراءِ فُضُولُهُ

[وطَعْنٍ كإيزاغِ المخاضِ تَبُورُهَا]

فقال أبو عمرو : [هى هذه] التى تجلس عليها » . ويعلق الزميل على مابين الأقواس بقوله : « الزيادة من الطبقات » ، وهو يعنى بهذا : طبقات النحويين واللغويين للزبيدى . ولكن مارأيه فى أن كلمة : « فضوله » وعبارة : « فقال أبو عمرو هى هذه » ليست كلها فى المخطوطة ، وأن وضع الأقواس بهذه الطريقة يوهم أن المخطوطة فيها ماليس فيها ؟! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٦١=٤٧ : « ويحمل فى التصغير والجمع » . صوابه كما فى المخطوطة : « ومحمله فى التصغير والجمع » .

٦٢=٤٨ : « وقال عمرو بن الأهتم : كأنّهن سُنُوف العَرْعَرِ السُّحُقِ .

يعنى : الطوال . والشقر أ [ى] الحمر » . ويعلق الزميل على كلمة : « الشّقر » بقوله فى الهامش : « كذا فى الأصل ، ولعل كلمة : الشقر جاءت فى الشطر الأول . والحقيقة أنه لاداعى لكل هذا ، فصواب العبارة : كأنّهنّ سُقوبُ العَرْعَرِ السُّحُقِ . يعنى : الطوال . والسقوب : الحمر » فمارأيك فى العبارة التى تأخذها علىّ عندما أقول : « كذا فى الأصل » ؟! إنك تستخدمها كذلك فى مكان يمكن للمبتدىء فى القراءة والكتابة أن يقرأ الكلمة الموجودة فى المخطوطة قراءة صحيحة ، وهى كلمة : « والسقوب » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٦٢=٤٩ : « ويقولون : سمعت الآذان » . صوابه كما فى المخطوطة : « .. سمعنا الآذان » .

٦٦=٥٢ : يرجع الزميل فى نص عن « أبى زيد » فى الكتاب ، إلى تاج العروس ، مع أنه موجود فى كتاب « النوادر » له ٢٥٩ / ٧ وترتبَ على ذلك بالطبع أن حرف فى النص ، فكتبه : « اجتماع الهمزتين فى جرائىء غير مأخوذ به ومفلج » . وصوابه : « ولا مفلح » كما فى النوادر لأبى زيد !

٦٧=٥٣ : « وجمعها فعاعيل » . صوابه كما فى المخطوطة : « وجمعه فعاعيل » .

٦٨=٥٤ : « والعرب تسمى كل قضيب لدن ناعم خيزران » . والصواب : « .. خيزرانا » ؛ لأنها مفعول ثان « لتسمى » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٦٨=٥٥ : « والخيزران أيضا : سكان المركب ، والكوثل أيضا » . وصواب العبارة كما فى المخطوط : « والخيزرانة ... » . وقد نسى الزميل أن كلمة : « الخيزرانة » وردت بعد ذلك فى بيت النابغة على سبيل الاستشهاد :

يظلُّ من خوفه الملّاحُ معتصماً
بالخَيْزُرَانةِ بعد الأَيْنِ والنَّجَدِ

(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٦٩=٥٦ : « وخمار وأخمرة » . صوابه كما فى المخطوطة : « وحمار وأحمرة » بالحاء . وانظر ص ٢١٢ / ٤ من تحقيقنا .

٧٠=٥٨ : « وقد سمع المعروك » . علق الزميل على ذلك بقوله : فى الأصل : المعزول » . والذى فى الأصل ، وهو الصواب : « وقد يجمع : العروك » ، بمعنى أن : « العَرَك » بمعنى : الملاحين ، قد تجمع على : « العروك » . ولما لم يفهم الزميل هذا الوجه ، غيّر فى الحديث الذى استشهد به الزبيدى بعد ذلك ، وهو : « ورُبع ماصاد عُروككم » ، فجعله : « وربع ماصاد عَرَكُكم » مخالفا بذلك مافى المخطوطة ، ولم ينبه على ماأحدث فيها من تغيير فى الهامش ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧١=٥٩ : « وإنما يقال لها شعارير لتفرعها » . والصحيح : « لزغبها » . راجع المخصص ١٢ : ٦ / ٦ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧٢=٥٩ : « ويقال [لمكان] زرعه : المَقْثَأة والمَقْثُؤة » . والصواب كما فى المخطوطة : « ويقال : المقثأة والمقثؤة » . ولا داعى لهذه الإضافة التى أضافها الزميل !

٧٢=٥٩ : « وأقتأ القوم [كثر عندهم القثاء] » لاداعى لهذه الإضافة . وانظر المخصص ١٢ / ٦

٧٣=٦٢ : « ويقال فى بعض الأمثال : ذهبوا أسرى [من] أنقد » . والصواب كما فى المخطوطة : « ذهبوا إسراء أنقد » ، وهو فى مجمع الأمثال للميدانى ١ / ١٨٧ وحياة الحيوان ٢ / ٢٠٩ برواية : « ذهبوا إسراء قنفذ » . وعلى ذلك فلا داعى لأن يعلق الزميل على هذا المثل ، بعد أن بدّل فيه وغيّر ؛ فيقول : « مجمع الأمثال ١ / ٣٦٧ وفيه غير هذا المثل : فلان بليل أنقد ، اجعلوا ليلكم ليل أنقد » . وهكذا ترى أيها الزميل من منا الذى يحرف الأمثال ، ثم ينعق بأعلى صوته : ياالضيعة التراث ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧٣=٦٢ : « والبَرَق فارسى معرب ، وكان أصله : بَرَه ، فعرّب » . والصواب كما فى المخطوطة : « وكان أصله : بَرَه ، فأعرب » ، وهى بمعنى : « عُرِّب » تماما ؛ ففى تاج العروس (عرب) ١ : ٣٧٧ / ١٣ : « وعربته العرب وأعربته : إذا تفوه به العرب على منهاجها » . ولما لم يعرف الزميل كلمة : « أعرب » بهذا المعنى ، غيّرها إلى : « عَرَّب » بلا إشارة إلى هذا على الإطلاق !

٧٤=٦٤ : « على مثال فعنلل . وحكم النون ... » . والصواب كما فى المخطوطة : « على مثال فعنلل ، وكذلك حكم النون » . فلماذا أسقطت كلمة : « وكذلك » ؟ أسقطت منك سهوا ، وأسقطت أنا كلمة : « لولدها » عمدا من عبارة : « وهى الفاقد لولدها » ؟!

٧٥=٦٥ : فى الأصل هنا كلمة لاتقرأ ، حذفها الزميل من تحقيقه ، ولم يشر إلى ذلك . فأين الأمانة العلمية ؟ انظر : تحقيقنا للكتاب ٦٥ هامش ٦ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧٦=٦٨ : « والكلية أيضا من القوس مابين العجز والطائف ... والعجز مقبض الرامى » . والصحيح الصواب : « العَجْس » فى الموضعين . انظر اللسان (عجس) ٨ / ٤ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٧٨=٧١ : « قال محمد : والصواب قَسطار ، وهم القساطرة . ويقال أيضا [للجهبذ] قَسْطَر » . والحق أنه لاداعى لكلمة : « للجهبذ » التى أضافها الزميل ؛ لأن المعنى : يقال أيضا : قَسْطَر إلى جانب : قَسْطار . والذى دعا الزميل إلى هذه الإضافة أنه ضبط : « قُِسطار » بضم القاف وكسرها ، جريا وراء المعرب للجواليقى ٢٦٣ فلم يعرف أن الزبيدى يقصد بكلمة : « قَسْطَر » هنا أنها رواية أخرى لكلمة « قَسْطَار » بفتح القاف .

٧٩=٧٤ : «وفى الحديث أن حذيفة قال لعمر رضى الله عنه : إنك تستعين بالرجل الذى فيه [فجور] ، فقال : [إنى لأستعين بالرجل لقوته] ثم أكون على قفانه » . وصواب العبارة كما فى المخطوطة : « ... إنك تستعين بالرجل الذى فيه ، فقال : إنى استعمله فأستعين بقوته ثم أكون على قفانه » ، ولا داعى لزيادة كلمة : « فجور » . انظر ماكتبناه عن ذلك فى تحقيقنا . هذا ، وفى المخطوطة :

« أبى استعطمه فأستعين بقوله » . ولما لم يهتد الزميل إلى وجه الصواب فيه ، حذفه ووضع بدلا منه : « إنى لأستعين بالرجل لقوته » وجعله بين قوسين ؛ ليوهم أنه زيادة ليست فى المخطوطة . وقد رجع الزميل فى هذا الحديث إلى « النهاية » التى يعيب علينا الرجوع إليها !

٨٠=٧٥ : « قال يعقوب : النَّئُور : شحمة يوقد تحتها ويكفأ عليها الطست أو السيطل تُذَرّ فى مغرز الإبرة ، فيبقى سواده ظاهرًا به » . هكذا نقل الزميل العبارة كما هى فى المخطوط ، ولم يلاحظ أن بها نقصا ، وصوابه : « ... أو السيطل [ثم يؤخذ دخانها فيعالج به الوشم] يذر فى مغرز الإبرة ... » . انظر الصحاح (نور) ٨٣٩/٢ وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى ٥/١٣٣ ؛ ١٤/١٣٤ وديوان جران العود ١/٢٥ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٨١=٨٦ : « ويقولون : الطيراز والبيلاد والثيمار والقيران » . والصواب الصحيح : « الطيراز والتيلاد والثيمار والطيحال » . والمخطوطة محرفة هنا ؛ ففيها : « الطبرار والتبلاد والتيمار والطيمال » . ولم يوفق الزميل فى العثور على وجه الصواب فى قراءتها ، فأبدل كلمة : « والطيمال » فجعلها : « والقيران » على مابعد مابينهما فى الرسم . وقد ترتب على ذلك أن أصبح بيت الأعشى الذى جاء بعد ذلك (٨٢ = ٧٨) :

فرميتُ غفلةَ عينهِ عن شاتِهِ
فأصبتُ حَبَّة قَلْبِها وطِحَالَها

لا محل له ولا علاقة له بما قبله ، إذ ليس فيه أية كلمة من الكلمات الأربع ، التى كتبها الزميل ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٨١=٧٧ : « مثل حسان وإزار » . صوابه : « مثل حمار وإزار » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٨٣=٧٩ : « وقال بعض الأعراب فى حكاية : لحم جزور سنمة فى غداة شبمة [فى قدور هزمة بمواس خذمة] » . وقد علق الزميل على ذلك بقوله : « فى الأصل : له موسى حده فى حز رسمه » . كما علق على مابين القوسين بقوله : « التكملة من الفائق واللسان » . وصواب العبارة كما يقرب من رسم المخطوطة : « وقال بعض الأعراب فى حكاية له : بموسى خذمة فى قدور رذمة فى غداة شبمة » . وانظر لذلك البيان والتبيين ٢٨٦/١ ؛ ٢٩٩/١

٨٧=٨٦ : « ويقولون للذى يدق به الوتد : منجم » . والصحيح : « ميجم » كما فى المخطوطة والصفدى . والدليل على ذلك قول الزبيدى بعد هذا (٨٧ = ٨٧) : « وأما الميجمة فحجر » . وقد كتبها الزميل : « وأما المنجمة ... » بالنون . وهو أحد المواضع التى أخذها علينا فى نقده المتحامل ، مع أنه قد أخطأ فيها كما ترى ! (صححها عند النشر ولم يشر إليها فى نقدنا هذا) .

٨٨=٨٨ : « وروى أبو على عن اللحيانى ... » النص فى الأمالى لأبى على القالى ٤٤/٢ ولم يشر إليه الزميل . وكذلك

الحال فى (٨٨ = ٨٩) : « حدثنا أبو على قال ... » ، فالنص فى الأمالى ٢٧٠/٢ ولم يعرفه الزميل أيضا . وقد ترتب على ذلك أن أخطأ فى سند الحديث متابعا فى ذلك المخطوطة ، فقال : « حدثنا أبو على ، قال حدثنا محمد بن القاسم ، قال : حدثنا محمد بن يونس الكديمى ، قال : حدثنا عمرو بن أزهر الواسطى ، عن أبان ، عن أنس ... » . والصواب : « ... الكديمى ، قال : حدثنا [إبراهيم بن زكريا البزاز ، قال : حدثنا] عمرو بن أزهر الواسطى ... » كما فى الأمالى . والدليل على صحة ذلك أن « الكديمى » توفى سنة ٢٨٦ هـ ، و« الواسطى » توفى سنة ١٤٦ هـ ، فبينهما مائة وأربعون عاما . ولا يمكن أن يروى أحدهما عن الآخر . والواسطة بينهما كمافى الأمالى هو : « إبراهيم بن زكريا البزاز » (صححها عند النشر ولم يشر إلى نقدى هذا) .

٨٩=٩٠ : « ومعناه ركوب الشيء . ومنه التكدس فى الدواب » . والصحيح كمافى الصفدى الذى نقل العبارة عن الزبيدى : « ومعناه ركوب الشيء [الشيء] . ومنه التكدس فى [سير] الدواب » .

٩٠=٩٢ : « وفُعال من باب الأدواء ، مثل : القلاب والنجار والبوال » . والصحيح : « ... مثل : القُلاب والنُّحاز والبُوال » . والنحاز : هو داء يأخذ الإبل فى رئاتها ، فتسعل سعالا شديدا . انظر الصحاح (نحز) ٨٩٥/٢

أما « النجار » التى أثبتها الزميل فمعناها : الأصل والحسب ، كما فى المعاجم . فهل الأصل والحسب من الأدواء ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٩٠=٩٢ : « والقَوَام قرحة فى أرساغ الدابة » . والصحيح كمافى المخطوطة بخط واضح : « ... قسوحة فى أرساغ الدابة » . والقسوحة : التصلب . انظر القاموس (قسح) ٢٤٣/١ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٩١=٩٤ : « وروى أبو بكر عن ابن الأعرابى » . صوابها كما فى المخطوط : « وروى أبو على عن ابن الأعرابى » .

٩٢=٩٥ : « ويقولون لجمع الإكاف أكفّة بالتشديد . قال محمد : والصواب : أكف مثل : إزار وأزر » . وقد علق الزميل على كلمة : « أكف » بقوله : « فى الأصل : أكفة » . ولكنه نسى أن يعلق على كلمة : « أزر » بأنها فى الأصل : « أزرة » ! والصحيح فى قراءة العبارة : « والصواب : آكفة ، مثل : إزار وآزرة » . ولكن لما كان الزميل لا يعرف فى جمع « الإزار » إلا كلمة : « الأزُر » صحف وحرف ، دون أن ينبه على ما الأصل ! وانظر اللسان (أزر) ٧٣/٥ ففيه : « والإزار معروف ... والجمع : آزرة ، مثل : حمار وأحمرة ، وأُزر ، مثل : حمار وحُمر » (صححها عند النشر ولم يشر إلى نقدى) .

٩٣=٩٧ : « والصَّقر ضرب الحجارة بالصاقور » . والصحيح : « ... قطع الحجارة » . وفى المخطوطة محرفا : « جمع الحجارة » . وقد أخذ الزميل كلمة : « ضرب » من الصفدى دون أن ينبه على مافى المخطوط .

٩٤=٩٨ : « ويقولون : فطأطىء لها تخطئك » . والصحيح كمافى المخطوطة : « تطأطأ لها تخطئك » . والمثل فى الميدانى ٩١/١ فمن منا الذى يحرف الأمثال ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٩٥=١٠٠ : « والصواب : قدوم . والجمع قدم » وليس فى المخطوطة عبارة : « والجمع قدم » ، فمن أين أتى بها الزميل ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٩٨=١٠٣ : كتب الزميل بيت الرجز التالى هكذا : « يُلْحِقُهُ بعادٍ ذات إرَمْ » . ومافى المخطوطة : « ألحته عاد ذات إرم » . والوزن غير مستقيم فى كل . ولم ينتبه إلى ذلك الزميل !

١٠٠=١٠٧ :« قال قابوس بن المنذر » . صوابه : « قال [أبو] قابوس [النعمان] بن المنذر . وانظر الصحاح (قبس) ٩٥٧/٢

١٠٣=١١٣ :« وأصله بالفارسية : سوذانه معرب » . والصحيح كما فى المخطوطة : « ... سودانه (بالدال المهملة) فعرب » .

١٠٣=١١٣ :« قال لبيد :

وكأنَّى مُلجمٌ سُوذانِقًا

نفحتْهُ شَمَلٌ فى يوم طَلّ »

علق الزميل على البيت بقوله : « كذا جاء الشطر الثانى فى البيت فى نسخة الأصل » . والذى فى نسخة الأصل : « لفحتها » !

١٠٦=١١٩ :[مُقَيَّرَةٌ رِدْفٌ] لآخِرةِ الرَّحْلِ . هكذا وضع الزميل كلمتين من هذا الشطر من الشعر بين قوسين مما يوهم عدم وجودهما فى المخطوطة ، مع أن كلمة : « ردف » توجد هناك ! (صححها عن النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٠=١٢٥ :« وسع منفقها » . صوابه كما فى المخطوطة : « وسع نيفقها » ؛ لأن العبارة سيقت للاستشهاد على كلمة : « نيفق » . أما « منفق » التى وردت فى الأساس وتاج العروس ، فهى رواية أخرى .

١١١=١٢٧ :يرجع الزميل فى حديثين هنا وفى (١١١ = ١٢٨) إلى النهاية ، مع أنه يعيب علينا ذلك !

١١٢=١٣٠ :« ويسمون به [ويقولون] للمسمى كذلك » . والصواب : « ويسمون به المسمى كذلك » . ولا داعى لإضافة كلمة : « ويقولون » .

١١٣=١٣٢ :« ويسمون به لوز الصنوبر » . والصواب كما فى المخطوطة : « ويسمى حَبُّه لوز الصنوبر » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٣=١٣٢ :« قال الشاعر » قبل بيت الشماخ ، ليست فى المخطوطة . وقد زادها الزميل ولم ينبه عليها !

١١٤=١٣٣ :« ترقوة والجمع التراقى ، بالتخفيف » . والصواب كما فى المخطوطة : « ترقوة بالتخفيف . والجمع : التراقى » .

١١٤=١٣٣ : « وزعم المبرد » . صوابه كما فى المخطوطة : « وزعم أبو العباس المبرد » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٥=١٣٤ : « إذا جمعت وصغرت » . صوابه كما فى المخطوط : « إذا جمعت أو صغرت » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٥=١٣٤ : « والحجة فى [حذفها] أنها وإن أتت [غير] زائدة ... » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... أنها وإن لم تك زائدة » .

١١٥=١٣٤ : « ثم يرتدعان فيحذف ... » . صوابه كما فى المخطوطة : « ثم يرتدعان ويحذف ... » بالواو لا بالفاء .

١١٦=١٣٥ : « ... أنهما جاء على همزة اشهيباب . واصْطَبْل على مثال سَفَرْجَل لازيادة فيها » . هكذا كتب الزميل العبارة : « جاء » بإفراد الفعل ، مع أن قبلها كلمة : « لأنهما » وهى تستلزم تثنية الفعل ، كما أنه جعل كلمة : « اصطبل » على مثال : « سفرجل » ، مخالفا بذلك المخطوط وأبسط قواعد الصرف . والحق أنه قد سقط منه جزء من المخطوط هنا ، بسبب مايسمى بانتقال النظر فى القراءة . وصحة العبارة : « لأنهما جاءا على همزة اشهيباب ، وهما أعجميان ، فضارعت الألف الثالثة [فيهما الياء فى] اشهيباب . واصطبل على مثال : جردحل لا زيادة فيه » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٦=١٣٦ :« ويقولون للحديدة التى يصلح بها الأرض » . صوابه كما فى المخطوطة : « يفلح بها الأرض » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٦=١٣٦ :« وجمعها سكك . ويقولون للسيف : صمصامة » . وقد أسقط الزميل هنا عبارة لم يفهمها ؛ لأنها مبتورة . وهى موجودة بتمامها فى كتاب الصفدى نقلا عن الزبيدى . وصحة العبارة : « وجمعها سكك [والعوام يفتحون ذلك كله] . والصواب كسره [كله] . ويقولون للسيف : صمصامة » . ومابين الأقواس من الصفدى . وهكذا يسقط الزميل عبارة : « والصواب كسره » من المخطوطة دون أن يشير إلى مافعل ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٧=١٣٨ :« ويقال : لا ضرر عليك ، ولا ضارورة ، ولا تضرّة » . صوابه كمافى المخطوطة : « ويقال : لا ضرر عليك ، ولا ضرار ، ولا ضارورة عليك ، ولا ضير » !

١١٨=١٣٩ :« تذعذع البناء وبناء متدعدع » . صوابه كمافى المخطوطة : « تذعذع البناء ، بالذال المعجمة ، وبناء متذعذع » (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١١٨=١٤٠ :أكمل الزميل بيت لبيد . والذى فى المخطوطة بعضه . ولم ينبه على مافعل . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٤٢=١٢٠ :« وقال يعقوب : بعض العرب يقول : الإجَّل ، فيبدل الياء جيما » . هذا النص موجود فى كتاب القلب والإبدال ليعقوب (بن إسحاق السكيت) ١/٢٩ ولم يعرفه الزميل !

١٤٣=١٢٠ :« قال محمد : والصواب : طبرزل باللام » . زاد الزميل كلمة : « باللام » هنا وهى ليست فى المخطوط . وبعده نص عن « أبى على » ، وهو فى الأمالى ٢/٤٣ ولم يشر إليه الزميل !

١٤٥=١٢١ :« نهى عن تقصيص البناء ، أى تبييضه بالقصة » . وهو تحريف فى نص الحديث ! وصوابه : « نهى عن تقصيص المقابر أى تبييضها بالقصة » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٤٩=١٢٣ : ذاكَ مما لَقِين من دَلَجِ اللَّيْـ

ـلِ وقول الحُداةِ باللَّيل هِيَّا

قال الزميل فى تعليقه على هذا البيت ، الذى نسبه الزبيدى للشماخ : « لم أجد هذا البيت فى ديوان الشماخ » . ولم يحاول أن يجهد نفسه بالبحث ليعرف قائل البيت ، ولو فى مخطوطة ثابت بن أبى ثابت فى « خلق الإنسان » التى وجد بها بيتا ، فهلل له وكبّر ! وأنا أوصيه بالرجوع إلى تحقيقنا ليعرف قائل البيت ومصادره . (عمل بالوصية عند النشر فأفاد ولم يشر) .

١٥٢=١٢٥ :« قال سليمان للزهرى : فقيه مليح » . صوابه كما فى

المخطوطة : « قال سليمان : الزهرى فقيه مليح » .
(صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٢٧=١٥٥ :« ويقال للوَذَحَةَ أيضا : عَتَكة ؛ يقال : ما أباليه عتكة » . هكذا « عتكة » بالتاء ! لقد حسبتك بعد أن قرأت مقالتك النقدية المتحاملة ، ضليعا فى الأمثال العربية ، حين رجعت فى مثل من الأمثال لا إلى الميدانى وهو فيه ، بل إلى كامل المبرد ! ولكنك للأسف تصحف هنا مثلا مشهورا ، وهو : « ما أباليه عَبَكَة » بالباء الموحدة . انظر مجمع الأمثال ١٥٨/٢ وجمهرة الأمثال ٢١٦/٢ وفصل المقال ١٨/٣١٦ واللسان (عبك) ٤٦٣/١٠ والصحاح (عبك) ١٥٩٨/٤ وانظر للعبكة بمعنى : الوذحة التاج (عبك) ١٥٨/٧ مثلا !

١٢٩=١٥٩ :« فار الشراب بقوته ودفع ثقله » . صوابها : « ثار الشراب بقوته ... » . وهذا أحد المواضع التى أخذتها علينا ، وأنتَ نفسك تخطىء فى قراءة المخطوطة هنا ، فتكتب : « ثقله » ، وفى مقالك تقترح : « بغليه » ! فقل لى بربك : أيهما الصواب فى نظرك ؟ مادمت لا ترضى عما اقترحناه نحن ، وهو : « ودفع بعضه » !

١٣٢=١٦٥ :« وقال الراجز : كأنّه كَوْدَنٌ يُوشَى بكُلَّاب » . صوابه : « وقال الراعى ... » فليس البيت السابق من الرجز أيها الزميل ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٣٦=١٧٢ : « لزموا مصفهم للجميع » . هنا سقط تكملته من كتاب الصفدى هكذا : « لزموا مَصَفَّهم [ومَصَافَّهم بالتشديد] للجميع . فهل رأيت الصفدى هنا ؟!

١٣٦=١٧٣ :تعيب علىَّ أننى تركت بعض الأبيات دون ذكر مصادرها . وهذا بيت لا تعرف أنت مصادره :

فَقُرَى العِرَاقِ مَقِيلُ يومٍ واحدٍ
والبَصْرَتانِ وواسطٌ تكْمِيلُه

فهو فى المخصص ٢٢٥/١٣ ؛ ٢٢٨/١٣ والغريب المصنف ٦/٣٧٠ (صححها عند النشر وذكر الموضع الأول فى التخريج) .

١٣٨=١٧٨ :« قال محمد : والصواب رباع منقوص على مثال لبان » . هكذا تخطىء أنت أيضا فى موضع من المواضع التى أخذتها علينا فى نقدك الحاقد . فقل لى بربك : من الذى دلَّك بعد ذلك على الصواب فى أدب ؟!

١٤١=١٨٣ :« وقد أوسع الرجل إيساعا » . صوابه كما فى المخطوطة : « وقد أوسع الرجل إيساعا : إذا استغنى » (صححها بعد النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٤١=١٨٣ :« قال الراجز : كأنَّه حَقِيبةٌ مَلْآى حَفَا » . وصوابه : « ... ملآى حتى » . وقد تابع الزميل هنا رسم المخطوطة ، ولم يفهم معنى البيت . انظر تحقيقنا هامش ٣ صفحة ١٨٣ وهذا أحد المواضع التى أخذتها عليه اللجنة ، فيما أذكر .

١٤٢=١٨٤ :« ويقولون [للعود : زَند ، فيفتحون] . قال محمد : والصواب : زَند » . كذا ضبط الزميل كلمة : « الزند » بفتح الزاى فى الموضعين ، فأين الخطأ الذى يقع فيه أهل الأندلس إذن ؟ لقد نقل الزميل هنا عبارة الصفدى المحرفة كما هى ، ولم يفطن للتناقض الذى وقع فيه !

١٤٥=١٨٩ :« وقرأت على [أبى على] فى كتاب : الأدب ، فى جماعة الحِدَأ : حدّان ، بتشديد الدال » . وصواب العبارة كما فى كتاب الصفدى : « وقرأت فى كتاب الأدب فى جماعة الحِدَأة : حِدَان [فردّ علىّ أبو] علىّ : حدّان ، بتشديد الدال » . فهل رأيت الصفدى فى هذا الموضع أيضا ؟!

١٤٦=١٩٢ :« ... ومقنع للذى يغطى به الرأس » . صوابه كما فى المخطوطة : « ومَقْنَع بالفتح للثوب الذى يُغطى به الرأس » .

١٤٧=١٩٢ :« ويقولون للدود الذى يغيب فى قشره ، ويتشاءم منه : حلزوم » . وصوابه كما فى المخطوط بخط واضح : « ... يغيب فى قشره ويتطلع منه » .

١٤٨=١٩٤ :« يقال : اصدق وازدق » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... أصدقاء وأزدقاء » .

١٤٨=١٩٥ :« تدرعت بالمدرعة » . صوابه كما فى المخطوطة : « تزدغت بالمزدغة » .

١٥١=٢٠٠ :« [وينصح] : يخاط ، يعنى : الفرند » . وقد علق الزميل على كلمة : « الفرند » بقوله : « فى الأصل

يعنى الأول » . إن صواب العبارة : « ... يعنى : الآل » . والآل هو السراب ، وهو مذكور فى ديوان ذى الرمة فى بيت سابق على البيت الذى ذكره الزبيدى قبل هذا الكلام . انظر ديوانه ق ١٠/٤٠ – ٤١ ص ٨٦ فأين الفرند من عبارة المخطوط ؟ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٥٤=٢٠٤ :« فإذا أخبرت عن نفسك [لم تقل] إنه فعل [بى] ذلك ، بل قلت : بعت » . وصواب العبارة كما جاء فى المخطوط : « فإذا أخبرتَ عن نفسك أنه فُعل ذلك بك ، قلت : بُعْتُ » . والذى أوقع الزميل فى هذا الاضطراب وتلك الحيرة ، أنه قرأ كلمة : « بك » فى المخطوطة : « بل » ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٥٥=٢٠٧ :« يعنى أنها بيضاء من أجل برد الوشاح » . هل يفهم الزميل معنى هذا الكلام ؟ إننى لا أنتظر جوابه ، فالعبارة الصحيحة هى : « يعنى أنها بيضاء [فهى تتجافى] من أجل برد الوشاح » . انظر تحقيقنا ص ٢٠٧ هامش ٢ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٥٧=٢١٠ :« وكذلك الوافى فى العروق ، وهو الذى لم يذهب الانتقاص بجزئه » . هل يفهم الزميل معنى هذا الكلام أيضا ؟ ولا انتظر جوابه كذلك ، فالعبارة الصحيحة هى : « وكذلك الوافى فى العروض » . انظر تحقيقنا

ص ٢١٠ هامش ٢ (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٥٩=٢١٢ :« وروى بعض مؤدبى العربية : آنية ملآى . وقال : ملآى إنما هو للجمع فأخطأ خطأ ثانيا ؛ لأن ملآى لمؤنث مفرد » . وصوابه كما فى المخطوطة بخط واضح : « ... آنية مَلًا . وقال : مَلًا إنما هو للجمع ، فأخطأ خطأ ثانيا ؛ لأن مَلًا ليس بشيء مقول » . وهكذا تكون الأمانة العلمية !

١٦٠=٢١٤ :« والحبلة صنف من الحلى » . صوابه : « والحُبْلَة : ضرب من الحُلِىّ » .

١٦٣=٢٢١ :« ... كالربيع والصيف . فأما قولهم ... » . صوابه كما فى المخطوطة : « كالربيع والصيف ، وليس بواقع على المطر . فأما قولهم ... » .

١٦٣=٢٢١ :« ... هكذا روى أبو عبيدة عن الأصمعى » . صوابه : « هكذا روي أبو عبيد عن الأصمعى » . وهذا أحد المواضع التى تابع فيها الزميل المخطوطة دون تمعن أو رجوع إلى مصادر الزبيدى ، فالنص فيه منقول عن « الغريب المصنف » لأبى عبيد ١٨/١١٥ ومن المعروف أيضا أن أبا عبيدة لا يروى عن الأصمعى شيئا ، والخصومة بينهما معروفة !

١٦٤=٢٢٣ :« قالتْ أُراهُ مُبْلَطًا لا شَيْءَ لَهْ » . علق الزميل على هذا البيت بقوله : « الأمالى ٢/٢٨٤ غير منسوب والتاج (بلط) » . وما رأيه فى أن البيت منسوب لصحير

ابن عمير فى قصيدة طويلة ، فى كتاب مشهور جدا ،
هو الأصمعيات ق ٢/٩٠ ص ٢٧٤ لافى خلق
الإنسان لثابت بن أبى ثابت ؟! وهو غير منسوب فى
جمهرة اللغة ٢٧/٣

١٦٤=٢٢٤ :« يقال : قرمد الحوض إذا ملطه » . صوابه كمافى
المخطوطة : « ... قرمد الحوض إذا لَطَّه » . وإن كنت
لاتعرف معنى : « لط الحوض » فارجع إلى اللسان
(لطط) ٢٩٦/٩ !

١٦٥=٢٢٥ :« وزعم العدبس الكنانى أن القراميد حجارة لها
نخاريب ، هى خروق ، يطبخ بها ويملط بها الحياض » .
كيف يطبخ بالحجارة أيها الزميل ؟ إن صواب العبارة :
« ... حجارة لها نخاريب ، وهى خروق ، تطبخ ويلطّ
بها الحياض » .

١٦٧=٢٢٠ :« قيل للشاب الناعم غرنوق » . صوابه كمافى المخطوط :
« قيل للشاب الغض الناعم ... »

١٦٨=٢٢٧ :« كأنه ملتف فى برد محبّرة » . صوابه كما فى المخطوطة :
« ... فى بُرْدِ حِبَرَة » . (صححها عند النشر ولم يشر
إلى هذا النقد) .

١٧٠=٢٣١ :« الكعب مابين المنجمين الغائصين فى باطن القدم » .
والصواب : « ... فى ظهر القدم » . ارجع إلى
الصفدى ، ولا تجعل الكعب فى باطن القدم ، فما قال
بذلك أحد !

١٧١=٢٣٢ :« ويقال : خنثت السقاء إذا أملته وكسرته » . وصوابه

كما فى المخطوطة : « ويقال : خَنَثَ السقاءُ وانخنثَ إذا مال وتكسّر » . فأين عبارتك من عبارة المخطوطة ؟!

١٧٢=٢٣٤ :« وحدّ له وقتا » . صوابه كما فى المخطوطة : « وحدّد له وقتا » .

١٧٣=٢٣٧ :« كأنَّ حَفِيفَ مَنْخِرِه إذا ما
كَتَمْنَ الرَّبْوَ كِيرٌ مُسْتَعَارُ

هذا على ما أعلمتك من الاستعارة ، والقرب النفسى » . صوابه : « ... الاستعارة . والربو : النَّفَس » . وكلمة : « الربو » المحرفة فى المخطوط ، توجد فى بيت بشر بن أبى خازم السابق لهذا الكلام . والزبيدى يفسرها هنا على عادته فى تفسير بعض الكلمات الصعبة فى الأبيات التى يستشهد بها . هذا إلى أنه لامعنى لعبارة : « القرب النفسى » ! والكلمة الثانية فى المخطوطة : « النفس » بلاياء فى آخرها . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٧٥=٢٤١ :« .. دون سائر الرياحين . والريحان ... » . صوابه كما فى المخطوطة : « ... دون سائر الرياحين . قال أبو بكر : والريحان ... » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

١٧٦=٢٤٢ :« قال أبو عبيدة » . صوابه كما فى المخطوطة : « قال أبو عبيد » . والنص فى الغريب المصنف له ١/٧٠

١٨٢=٢٥١ :فى الزيادات التى نقلها الزميل عن كتاب الصفدى : « ويقولون للطويل [اللسان] خلقة : أبظر » . وعلق

على كلمة : « اللسان » بقوله : « زيادة من المدخل » . ولكن مارأى الزميل فى أن هذه الكلمة فى كتاب الصفدى كذلك ، فهل رأى كتاب الصفدى بنفسه ؟

١٨٣=٢٥٤ : صحف الزميل اسم الشاعر : « حزيمة بن نهد » بالحاء المهملة ، فجعله : « خزيمة » بالخاء المعجمة . انظر سمط اللآلى ١ : ٧/٩٩ وتعليق الميمنى هناك ! (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٢١٤=٢٩٨ : « ويقولون لجمع الماء : مياة ، بالتاء ، حتى قال بعض شعرائهم المطبوعين :

فسماؤها بنجومها وسَحابها
ورياحها وبحارها ومياتها » .

وقد نسى الزميل أن ينقل تصحيح الزبيدى لهذا الخطأ من أخطاء عامة الأندلس وهو : « والصواب : أمواه للجمع الأقل ، ومياه للكثير » . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٢١٤=٢٩٩ : « والصواب أنه طلوع نجم من نجوم [المشرق] عند سقوط نجم آخر » . هكذا سقطت من الزميل كلمة ، فجعل مكانها كلمة أخرى . وصواب العبارة كما فى الصفدى : « ... نجم من نجوم المنازل ... » .

٢١٤=٢٩٩ : « وناء الرجل [بحمله] من هذا » . هكذا وضع الزميل كلمة : « بحمله » بين قوسين ، مما يوهم عدم وجودها فى كتاب الصفدى ، وهى فيه . (صححها عند النشر ولم يشر إلى هذا النقد) .

٢١٥=٣٠٠ :« مايندى للوتر » . لم يعرف الزميل الضليع فى الأمثال ! أنه مثل يوجد فى الميدانى ١٥١/٢ وإصلاح المنطق ١٧/٣٨٦ فصححه هكذا : « مايندى للتوتر » !

وأخيرا فإن الفقرات التالية من تحقيقنا منقولة عن الزبيدى فى كتاب الصفدى ونسيها الزميل :

٢٥١ – ٢٥٢ – ٢٥٦ – ٢٦٣ – ٢٦٤ – ٢٧٢ – ٢٨١ – ٢٨٤ – ٢٨٦ – ٢٨٨ – ٢٩٦ – ٣٠٠ – ٣٢٥ – ٣٢٩ – ٣٤٠ – ٣٤٥ – ٣٥٥ – ٣٦٤ – ٣٦٥ – ٣٦٦ – ٣٧٠ – ٣٧٨ – ٣٧٩ – ٣٨١ – ٣٨٧ – ٣٩٠ – ٤٠٣ – ٤٠٥ – ٤٠٧ – ٤٢٣

فهل يعدّ هذا من الدقة والأمانة العلمية ، اللذين يتحدث عنهما الزميل ؟!

* * *

وبعد ، فهذا قليل من كثير . وإنى أرجو ألا تؤثر هذه الأخطاء فى مكانة الزميل الدكتور « عبد العزيز مطر » عند عارفيه ، ولا فى الدرجة العلمية التى نالها بهذا التحقيق . فما أظن أن هذه الأخطاء ترجع إلى الجهل ، ولكن إلى الكسل !

* * *

(٣)
رسائل فى اللغة (١)

يقوّم تحقيق التراث ونشره فى العصر الحاضر على أسس علمية متعارف عليها ، وقد كنا قبل ربع قرن مضى ، نقنع بأن يقوم أحد الكتبية بقراءة مخطوطة ما ، وطبعها بأغلاطها ، والتحريفات الموجودة بها ، دون فهم لها مع تذييل صفحاتها أحيانا ببعض التعليقات التافهة ، التى ينقلها نقلا من الحواشي والشروح ، كما كنا نقنع أيضا بأن يقوم ذلك الكتبى ، بإعادة طبع كتاب من الكتب الصفراء ، على ورق أبيض مصقول دون تحقيق . أما اليوم ، وقد تغيرت أساليب التحقيق والنشر ، ونزلنا فى ميدان سباق مع المستشرقين ، الذى تعلمنا منهم الكثير فى هذا الفن ، فإن عملا كهذا يثير سخريتنا ، ولا يطمئن له الباحث الحديث .

وكتاب : « رسائل فى اللغة » الذى نشره الدكتور إبراهيم السامرائى ، يضم أربعة كتب مهمة فى نصوص اللغة ؛ أولها : كتاب : « خلق الإنسان » لأبى إسحاق الزجاج (المتوفى سنة ٣١٠ هـ) . وثانيها : كتاب « القول فى ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينها » لأبى على المرزوقى (المتوفى سنة ٤٢١ هـ) . وثالثها : كتاب « مايذكر ومايؤنث من الإنسان واللباس » لأبى موسى الحامض (المتوفى سنة ٣٠٥ هـ) . ورابعها : مقتطفات من كتاب « المسائل والأجوبة » لابن السيد البطليوسى (المتوفى سنة ٥٢١ هـ) .

---

(١) نشرت فى مجلة « الأقلام » العراقية (السنة الثانية / الجزء الثامن) إبريل ١٩٦٦ م .

وإذا كان تحقيق النصوص يحتاج عموما إلى بذل العناية فى إقامة النص ، وإصلاح خلله ، وتخريج شواهده وضبط أعلامه ، فإن هذه العناية تشتد إذا كان النص الذى نقوم بتحقيقه نصا لغويا ، فإننا مطالبون فى هذه الحالة بالتدقيق ، والوقوف أمام كل كلمة ، ومراجعة أكثر من مصدر للتحقق من صحتها ، وتقويم ما أصابها من تحريف أو تصحيف .

ولكن الأمر كان على العكس من ذلك فى تحقيق كتاب : « رسائل فى اللغة » ؛ إذ لم يبذل فيه الدكتور السامرائى جهدا يذكر ، بل تعجل فى إخراجه ونشره . ولسنا بذلك نحط من قيمة هذه النشرة ، أو نطعن فى قدرة الدكتور السامرائى ومكانته العلمية ، ولكنا نرى أنه تعجل ، ولو تريث ووقف عند كل نص يحاول فهمه ، ويعرضه على المصادر المختلفة ، لجاء عمله متقنا خاليا من التصحيف والتحريف .

وفيما يلى نماذج من المآخذ التى نأخذها على تحقيق كل كتاب من الكتب الأربعة التى نشرها الدكتور السامرائى فى مجموعته : « رسائل فى اللغة » :

* * *

فنلاحظ على الكتاب الأول ، وهو : « خلق الإنسان » للزجاج ، مايلى :

أولا : فى ترجمة « الزجاج » لم ير الدكتور السامرائى كتاب بروكلمان : « تاريخ الأدب العربى » GAL I 110 , SI 170 ولذلك فاته ذكر

كتبه المخطوطة التى ذكرها بروكلمان ، وهى : كتاب « سر النحو [1] » فى دار الكتب بالقاهرة ، و « الإبانة عن معانى بسم الله الرحمن الرحيم » فى مكتبة جوتا ، و « معانى القرآن » فى مكتبة نور عثمانية بتركيا وغيرها ، و« حروف المعانى » فى مكتبة لالى باستانبول ، و « الشجرة » فى القيروان .

كما أنه اعتمد فى الإحصائية التى عملها لكتب « خلق الإنسان » على كتاب : « المعجم العربى » للدكتور حسين نصار (صفحة ١٢٩ ومابعدها) دون أن يشير إلى ذلك ، فنقل عبارته بنصها مع بعض الاختصار أحيانا ، وأخطأ – تبعا لذلك – فيما أخطأ فيه الدكتور حسين نصار ؛ مثل ١/٣٠ = ٩/٦ : « وأبو زيد الكلابى » . وصوابه : « وأبو زياد الكلابى » .

ثانيا : لم يهتم الدكتور السامرائى بالترجمة للأعلام الواردة فى النص ، فصحف وحرف فى كثير من هذه الأعلام مثل ٣/٨ : « أخبرنا الشيخ أبو طاهر أحمد بن عبد الله بن سوّار المقرىء . وصوابه كما فى مخطوطة دار الكتب (٢٣٤ مجاميع) : « أبو طاهر أحمد بن على بن عبيد الله بن سوّار المقرىء » .

وانظر ترجمته فى طبقات القراء لابن الجزرى ٨٦/١ رقم ٣٩٠

ثالثا : يظهر أن الدكتور السامرائى لم يهتم كثيرا بإثبات الفروق بين نسخ خلق الإنسان ، أو لعله لم ير من هذه النسخ إلا أوراقها الثلاث

---

(١) تبين أن صحة اسم الكتاب هو : « شرح ماينصرف ومالا ينصرف » . وقد نشرته هدى قراعة بالقاهرة سنة ١٩٧١ م ، تحت اسم : « ماينصرف ومالا ينصرف » .

التى لم ينشر غيرها فى الكتاب كله ، وإلا فكيف يفسر خطؤه فى ذكر الرقم وعدد أوراق نسخة دار الكتب المصرية ؛ إذ ذكر أنها تحت « رقم ٣٣٤ وبعدد أوراقها ١٥ ورقة » . والصواب : « رقم ٢٣٤ مجاميع . وعدد أوراقها ١٣ ورقة » .

رابعا : سقط من النص كلمات وعبارات كاملة ، بسبب مايسمى « بانتقال النظر فى القراءة » وهو أن تقفز عين الناسخ من كلمة إلى أخرى مثلها تماما فى نفس السطر أو السطور التى بعده . ومن أمثلة ذلك :

٥/٢٢ : « وإذا أَلْقَى فيها (أى العين) إنسانٌ مايقذيها ويؤذيها ، قيل : قَذَى فلانٌ عين فلان تقذيةً » . والصواب كمافى مخطوطة دار الكتب : « ... قيل : قذى فلان عين فلان . وإذا أخرج منها القذى قيل : قذى فلان ... » .

٩/٢٤ : « وفى الأنف الخَنَس . وهو تأخره إلى الرأس » . والصواب كما فى مخطوطة دار الكتب : « وفى الأنف الذلف ، وهو قصره وصغره ، يقال : امرأة ذلفاء . وفى الأنف الخنس ... » .

٩/٢٥ : « يقال : جدع الله أنفه ، وعبد أكشم وأجدع » . والصواب : « ... جدع الله أنفه ، وكشم الله أنفه . وعبد أكشم وأجدع » ، كما فى مخطوطة دار الكتب .

٨/٢٦ : « والتحزيز الذى يكون فيها أول ماتنبت بتحديد » . والصواب كما فى مخطوطة دار الكتب : « والتحزيز الذى يكون فى أطراف الأسنان من الشباب الذى يكون فيها أول ماتنبت بتحديد » .

٣٢/ ٤ : « وفى العنق الصليفان ، وهما ناحيتاه عن يمين وشمال . وفى العنق الودجان » . والصواب : « ... عن يمين وشمال . واللديدان وهما صفحتا العنق . والسالفتان صحفتا العنق أيضا عن يمين وشمال . وفى العنق الودجان » ، كما فى مخطوطة دار الكتب .

٩/٣٧ : « والأنامل أطراف الأصابع الأولى من مفاصل كل الأصابع ، يقال لها : أطرة وجمعها أطر » . والصواب : « ... يقال لها الأنامل من اليدين والرجلين جميعا . والوترة التى حول الظفر يقال لها : أطرة ... » كما فى المخطوط .

١/٤٦ : « والعظمان اللذان فوق العانة » . والصواب كمافى المخطوطة : « والعظمان الشاخصان مما يلى الصلب ، يقال لهما : الغرابان . وفى الورك الخربة ، وهى خرق فى عرض الورك . والعظمان اللذان فوق العانة » .

خامسا : هناك عبارات وكلمات أخرى سقطت ، لا بسبب انتقال النظر ، بل بسبب التهاون والإهمال فى مقابلة النص ، والعناية بتصحيحه وضبطه . وقد استدركنا ذلك بعد أن قابلنا النص على مخطوطة دار الكتب ؛ مثل :

١٤/٨ : « وأنا أسمع ذلك فى شهر رمضان » . صوابه : « وأنا أسمع . وذلك فى شهر رمضان » .

١٧/٨ : « أبو محمد على بن عبد بن العباس » . صوابه : « أبو محمد على بن عبد الله بن العباس » .

٩/١٣ : « ومن الشعر الزمر رقة الشعر وقلته » . صوابه : « ومن الشعر الزمر وهو رقة الشعر وقلته » .

٦/١٩ : « يقال : أبلج وامرأة بلجاء » . صوابه : « يقال : رجل أبلج ، وامرأة بلجاء » .

٧/٢١ : « قال الأصمعى : القَبَل أشدّ من الحَوَل والكَمَه » . والصواب : « ... أشدّ من الحَوَل . قال : الحَوَل أن يكون فى إحدى العينين انقلاب ، والقَبَل أن تُقبل إحداهما على الأخرى . وفى العين : العَمَه والكَمَه » .

٨/٢٥ : « الفم جامع لجملة الشفتين والأسنان » . صوابه : « الفم اسم جامع ...» .

٢/٢٣ : « وفى العنق الجَيَد ، وهو طوله الوقص وهوداء » . صوابه : « ... وهو طوله . والوقص وهو داء » .

٥/٣٧ : « وهى الإبهام ثم الوسطى ثم البنصر وهى الصغرى » . صوابه : « وهى الابهام ثم السبّابة ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ، وهى الصغرى » .

٣/٤٠ : « وتسمى الخاصرة وهى طفطفة الجنب » . صوابه : « وتسمى الخاصرة الشاكلة ، وهى طفطفة الجنب » .

١/٤٥ : « والقهبلس وحرف الحشفة » . صوابه : « القهبلس والكمهدة وحرف الحشفة » .

١٥/٤٩: « ماخرج عن الجسد من الخنصر » . صوابه : « ماخرج عن الجسد من حد الخنصر » .

سادسا : هناك بعض التحريفات التى شوهت النص ، وأضرت به كثيرا ؛ مثل :

٤/١٤ : « والقزع واحدة قزعة » . والصواب : « والقزع واحده قزعة » بالهاء .

١/١٦ : « ويقال : أخذه بسبلته فجزه » . والصواب : « ويقال : أخذ بسبلته فجره » بالراء .

٦/١٦ : « وخبطها الشيب » . والصواب : « وخيطها الشيب » .

٤/١٩ : « وكانا سابقين » . والصواب : « وكانا سابغين » .

٢/٢٤ : « وما كان عن الأنف » . والصواب : « وماكان من الأنف » .

١١/٢٦: « وفى اللسان الشنب وهو يرودها » . والصواب : « وفى الأسنان الشنب وهو بردها » .

٢/٢٨ : « وفيها الروايل والواحد راوول » . والصواب : « وفيها الرواويل والواحد راوول » .

٥/٢٨ : « وفى الأضراس الدرد » . والصواب : « وفى الأضراس الدردر » .

٤/٣٣ : « والبتع شدق العنق » . والصواب : « والبتع شد العنق » .

١٠/٣٩: « والشراسيف مناط الضلوع » . والصواب : « والشراسيف مقاط الضلوع » .

٧/٤٢ : « تسمى السوداء » . والصواب : « تسمى السويداء » .

٢/٤٣ : « وهي أم العطام » . والصواب : « وهى أم الطعام » .

٧/٤٥ : « والأدان » . والصواب : « والأداف » .

١٥/٤٥: « وهو الذى يجد اللامس حسه » . والصواب : « وهو الذى يجد اللامس مسه » .

١٥/٤٨: « والساق مؤنثة . يقال : هما الساق » . والصواب : « ... يقال : هى الساق » .

* * *

أما كتاب : « القول فى ألفاظ الشمول والعموم » للمرزوقى ، فنلاحظ عليه مايلى :

أولا : فى ترجمة المرزوقى أهمل الدكتور السامرائى الرجوع إلى كتاب بروكلمان : « تاريخ الأدب العربى » **GALS I 502** واعتمد فى هذه الترجمة – فيما يبدو – على المقدمة التى صنعها الأستاذ عبد السلام هارون لشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ، وحدها ؛ ولذلك نجده يذكر – على غير عادته – المخطوط من كتب المرزوقى والمطبوع ، وأرقام المخطوطات وأماكنها ، وهو مافعله الأستاذ عبد السلام هارون بترتيبه وعبارته . وإذا كان الأستاذ عبد السلام هارون قد نسى كتابا للمرزوقى ، هو « غريب القرآن » ، الذى ذكر بروكلمان أن منه نسخة بالمدينة المنورة ، فلا نعجب بعد هذا إذا لم نعثر لاسم هذا الكتاب عند الدكتور السامرائى على أثر .

ثانيا : اعتمد الدكتور السامرائى فى نشر هذا الكتاب ، على نسخة المتحف العراقى ١٣٩٥ لغة وحدها ، مع أنه يعرف أن فى دار الكتب المصرية قطعة من هذا الكتاب برقم ٤١٤٠ أدب ، إلا أنه أهمل الرجوع إليها ، وقال : « وأكبر الظن أن قطعة دار الكتب المصرية ، لا تحوى إلا شيئا يسيرا من نص الكتاب ، وأن النساخ زادوا فيها القصائد الطويلة » . وقد استقى هذه المعلومات من فهارس دار الكتب . وهو وإن كان على حق فيما قاله ، إلا أن أمانة التحقيق كانت تستدعى أن يرى هذا الجزء اليسير أيضا ، لعله أن يقوِّم به ما اعوجّ من نص نسخة المتحف العراقى . وماأكثر هذا العوج فى صفحتين اثنتين ! ومن أمثلته :

٨/٧٤ : « ومنها مايفيد الشمول فى التذكير على وجه ، ويفيده فى التعريف على وجه » . والصواب : « ومنها مايفيد الشمول فى التنكير ... » كما فى قطعة دار الكتب .

١٥/٧٤ : « إذا وقع لغير صلة » . صوابه : « إذا وقع بغير صلة » كما فى قطعة دار الكتب .

١٦/٧٤ : « ومنه مايفارق ذلك الموضع ، وينتقل إلى غيره ، ويقترن فيه مايخصصه ويزيل الإبهام عنه ، ولا يفيد الشمول والعموم » . وصوابه – كما فى قطعة دار الكتب : « ... ويقترن به فيه مايخصصه ويزيل الإبهام عنه ، فلا يفيد الشمول والعموم » .

١٨/٧٤ : « وقد يقع مع اقتران المخصص الكثرة والشمول » . صوابه : « وقد يقع مع اقتران المخصص به مفيدا الكثرة والشمول » . كما فى قطعة دار الكتب .

٨/٨٥ : « هذا مالدى عنيد » . صوابه : « هذا مالدىّ عتيد » (سورة ق ٢٣/٥٠) .

١٢/٨٥ : « ويعبدون من دون الله مالا يملك رزقا من السموات والأرض شيئا » . وصواب الآية : « ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا » (سورة النحل ٧٣/١٦) .

ثالثا : لم يحاول الدكتور السامرائى أن يقابل النصوص بمصادرها المنقولة عنها . وترتب على ذلك خلط النصوص المنقولة بماليس منها من عبارات المرزوقى ؛ مثل (١٤/٩٣) : « وقال سيبويه : وهذا لفظه

الجمع بالألف والتاء ، والواو والنون ، لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره » . هكذا ! ولو راجع الدكتور السامرائى كتاب سيبويه (٢ : ٢٢/١٤١) لعرف أن عبارة : « وهذا لفظه » ليست من كلام سيبويه ، وإنما هى من كلام المرزوقى نفسه ، يريد من ورائها أنه ينقل العبارة من كتاب سيبويه بنصها .

* * *

وفى رسالة أبى موسى الحامض : « فيما يذكر وما يؤنث من الإنسان واللباس » ، نلاحظ مايلى :

أولا : اعتمد الدكتور السامرائى على مخطوطتين متأخرتين جدا ، بخط الشيخ طاهر السماوى سنة ١٣٣٢ هـ ، وترك مخطوطة الإسكوريال ١٧٠٥ وهى بخط الجواليقى ، العالم اللغوى المشهور المتوفى سنة ٥٣٩ هـ . وهناك ثلاث مخطوطات أخرى لم يعرفها ولم يشر إليها ، وهى مخطوطة بايزيد باستانبول ٣١٧٨ وعاطف أفندى باستانبول ٣٠٠٣ ودار الكتب المصرية ٢ مجاميع ش .

ثانيا : ترجم لأبى موسى الحامض ترجمة هزيلة فى سطور . ولم ير من مصادر ترجمته : الفهرست لابن النديم ، والأنساب للسمعانى ، واللباب لابن الأثير ، ومسالك الأبصار للعمرى ، والمنتظم لابن الجوزى ، والبداية والنهاية لابن كثير ، وبغية الوعاة للسيوطى ، وتلخيص إنباه الرواة لابن مكتوم ، وطبقات النحويين لابن شهبة ، والنجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ، وكشف الظنون لحاجى خليفة .

ثالثا : لم يترجم للأعلام الواردة بالنص ؛ ولذلك أبقى على التحريف الموجود بالمخطوطتين ؛ مثل (٤/١٠٥) : « أبو الحسن المبارك ابن عبد الجبار بن أحمد الصيرفى » . وصحتها : « أبو الحسين ... » . وانظر ترجمته فى تاريخ ابن الأثير ١٥٤/١٠ ؛ ومثل (٩/١٠٥) : « عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى » . وصوابه : « عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى » . وانظر ترجمته فى تاريخ بغداد ٢٨٩/١٠

رابعا : لم ينسب الدكتور السامرائى الأبيات التى لم ينسبها الحامض إلى أصحابها ، مع شهرتها ، وورودها فى كثير من المصادر المعروفة ؛ وذلك مثل (١٥/١٠٥) : « وقال الشاعر : والعين بالإثمد الحارى مكحول » ، فلم يعرف الدكتور المحقق أن هذا عجز بيت من شواهد كتاب سيبويه ٢٤٠/١ لطفيل الغنوى . وتمامه :

إذ هِيَ أحْوَى من الرِّبْعيّ حاجبه　　والعينُ بالإثمِدِ الحارِيِّ مكحولُ

وهو فى ديوان طفيل الغنوى ق ٣/٥ ص ٤٩ وشرح الشواهد للشنتمرى ٢٤٠/١ والمذكر والمؤنث للفراء ١٢/١٧ والمخصص ٨٠/١٦ وعجزه فى المخصص ٨٠/١٦ ؛ ٨١/١٦

وكذلك مثل (٢/١٠٦) : « قال الشاعر :

أتتنى لسانُ بنى عامرٍ　　فجلَّتْ أحاديثُها عن نُكُرْ »

لم يعرف المحقق أن هذا البيت مطلع مفضلية مشهورة للمرقش الأكبر فى المفضليات ق ١/٥٢ ص ٢٣٥ وهو فى جمهرة الأمثال ١٣٦/١ وأمثال المفضل الضبى ٥٩ والأغانى ٣٤/٦ والمذكر والمؤنث للفراء ٩/١٣ والمخصص ١٢/١٧

وكذلك مثل (٩/١٠٦) : « وأنشد : ماحملت عاتقى سيفى » . هكذا كتب الدكتور السامرائى هذا الشعر ، ولم يعرف أنه من بيتين هما :

لَا صُلْحَ بينى فاعلموه ولا　　بينكم ماحملتْ عاتِقِى
سيفى وماكنّا بِنَجْدٍ وما　　قَرْقَرَ قُمْرُ الوَادِ بالشّاهِقِ

والبيتان لأبى عامر جد العباس بن مرداس فى اللسان (قمر) ١١٥/٥ (عتق) ٢٣٨/١٠ وله أو لأنس بن العباس بن مرداس فى شرح شواهد المغنى ١٠/٢٠٥ وينسبان لأبى الربيس التغلبى فى اللسان (ودى) ٣٨٤/١٥ وبدون نسبة فى المخصص ١٣/١٧ وإصلاح المنطق ٣٦٢ والمقاييس ٢٢٢/٤ والصحاح (قمر) ٧٩٩/٢ واللسان (يدى) ٤٢٠/١٥ والمذكر والمؤنث للفراء ٣/١٥ والأول غير منسوب كذلك فى المخصص ١٥٩/١ والمحكم ١٠١/١ .

خامسا : سقط من النص كلمات وعبارات بسبب « انتقال النظر فى القراءة » . ولست أدرى إن كان ذلك قد حدث فى المخطوطتين اللتين اعتمد عليهما الدكتور السامرائى ، أم أن انتقال النظر قد حدث منه هو عند نسخ الرسالة لتحقيقها ؟ وكان من الواجب أن ينتبه الدكتور إلى أن النص غير مستقيم فى بعض الأحيان ، فيراجع أصوله ، أو يطلب مخطوطات الكتاب التى لم يرها ، أو ينبه إلى اضطراب العبارة ، وهذا أضعف الإيمان ! ومن أمثلة ذلك :

١٤/١٠٥ : « الرأس ذكر والهامة أنثى ، وربما ذكرت . وفيها علل فى تذكيرها . وقال الشاعر : والعين بالإثمد الحارىّ مكحول » ؛ إذ ليس فى هذا الشاهد ذكر للرأس أو الهامة . وصواب العبارة – كما فى مخطوطة الجواليقى :

« الرأس ذكر ، والهامة أنثى ، والدماغ ذكر ، والأذن أنثى ، والعين أنثى ، وربما ذكرت . وفيها علل فى تذكيرها . قال الشاعر : والعين بالإثمد الحارىّ مكحول » . وهكذا نرى بعد تصحيح العبارة ، أن البيت شاهد على تذكير العين التى ورد ذكرها فى النص .

١٠٦/٥ : « القَمَحْدُوَة (فى النص : القحدوة ، تحريف) أنثى وذكر » . وصواب العبارة – كما فى مخطوطة الجواليقى : « القمحدوة أنثى ، والعنق أنثى وذكر » .

١٠٧/٢ : « الضلع أنثى . الكرش أنثى » . وصوابه كما فى مخطوطة الجواليقى : « الضلع أنثى . الرئة أنثى . الكرش أنثى » .

١٠٧/٥ : « الأخمص ذكر . العرقوب ذكر » . وصوابه كما فى مخطوطة الجواليقى : « الأخمص ذكر . الكعب ذكر . العرقوب ذكر » .

سادسا : وقع فى النص فيما عدا ذلك بعض التصحيفات التى لم يتنبه لها الدكتور إبراهيم السامرائى وهى :

١٠٥/٢٠ : « والوضبة أنثى » . صوابها : « الوجنة أنثى » .

١٠٦/٦ : « يقال ساعدٌ عَبْلٌ إذا كان ممتلئا » . صوابه : « يقال : ساعدٌ غَيْلٌ ، إذا كان ممتلئا » . إذ إن مخطوطة الجواليقى فيها بخط واضح : « غَيْل » . هذا إلى أن المعاجم العربية تصف الساعد الممتلىء بالغَيْل . أما العَبْل فهو الذراع الضخم ؛ ففى الصحاح (غيل) ١٧٨٧/٥ : « والغَيْل أيضا الساعد الريّان الممتلىء » . وفى مادة (عبل) ١٧٥٦/٥ : « رجل عبل الذراعين أى ضخمهما » .

٤/١٠٧ : « وهو مابين القلب والدبر » . صوابه : « وهو مابين القبل والدبر » .

١/١٠٨ : « عن أبى عبيدة » . صوابه : « عن أبى عبيد » كما فى مخطوطة الجواليقى . والنص موجود فى كتاب : « الغريب المصنف » لأبى عبيد القاسم بن سلام (١٢/٣٦٠ من تحقيقنا) . وهذا دليل قاطع على صحة نص مخطوطة الجواليقى هنا أيضا.

سابعا : ترك الدكتور السامرائى من نص الرسالة جزءا فى خاتمتها ، بحجة أنه ليس مما يمت إلى التذكير والتأنيث بصلة ، مع أنها عبارة عن فوائد لغوية مهمة كتبها الحامض ؛ بدليل وجودها فى كل النسخ المخطوطة ، وعلى رأسها نسخة الجواليقى ، كما أنها مروية فى كل النسخ عن الحامض . وكان الواجب إثباتها أداء للأمانة فى التحقيق .

* * *

وفى كتاب : « المسائل والأجوبة » ، للبطليوسى ، نلاحظ الملاحظات التالية :

أولا : لم ينشر الدكتور السامرائى إلا قدرا ضئيلا من هذا الكتاب القيم ، الذى « يتناول – كما يقول الدكتور السامرائى – ماينيف على مائة مسألة ، ومادة الكتاب تتضمن مسائل فى النحو واللغة والأدب والتفسير والأصول » . ولسنا ندرى ، لماذا حرمنا الناشر من النص الكامل لهذا الكتاب العظيم ؟ وما الفائدة فى أن ينشر منه جزءًا يسيرًا ؟ ألكى يزداد به حجم « رسائل فى اللغة » فحسب ؟

ثانيا : اعتمد الدكتور فى نشرته على مخطوطة حسن حسنى الصمادحى - من علماء تونس - وحدها ، وهى حديثة الخط ، نسخت عام ١٢٩٩ هـ ، بخط محمد الطيب بن إبراهيم الرياحى التونسى . ومع أن لهذا الكتاب نسختين أخريين ، واحدة فى الإسكوريال برقم ١٥١٨ والأخرى فى جامع القرويين برقم ١٢٤٠ فقد أهملهما الدكتور السامرائى تماما ، بحجة أنه يختار مسائل يسيرة ، وأن النسخة التونسية واضحة ؛ فيقول (١١٢/١٨) : « ولما كنت قد اخترت من هذا الكتاب الضخم مسائل يسيرة ، ولما كانت نسختى التونسية جيدة واضحة ، فلم أر بى حاجة كبيرة للتوفر على إحدى النسختين الأخريين » ! وسيرى الدكتور السامرائى من ملاحظاتنا هنا أن حاجته إلى هاتين النسختين كانت ضرورة واجبة ، لو أنه توقف أمام النص محاولا فهمه ، ولم يخدعه حسن خط النسخة التونسية !

ثالثا : وعلى الرغم من أنه فى ترجمته للبطليوسى (١١٢/١٨) يزعم أنه رأى كتاب بروكلمان ، فإنه لم يعرف أن بعض الكتب التى ذكرها للبطليوسى ، لا يزال مخطوطا ، مثل : كتاب المثلث [١] وشرح سقط الزند للمعرى [٢] ، والحروف الخمسة [٣] ، والحلل فى شرح أبيات الجمل [٤] . كما أنه لم يعرف للبطليوسى كتابا آخر مخطوطا هو : « الاسم

---

(١) نشره محققا الدكتور صلاح مهدى الفرطوسى فى بغداد ١٩٨١ - ١٩٨٢ م .

(٢) نشر ضمن « شروح سقط الزند » للمعرى ، بالقاهرة ١٩٤٥ م .

(٣) نشره محققا الدكتور حمزة النشرتى ، باسم : « ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة » بالقاهرة ١٩٨٣ م .

(٤) نشره محققا الدكتور مصطفى إمام بالقاهرة ١٩٧٩ م .

والمسمى » . وكل ذلك ذكره بروكلمان فى كتابه : « تاريخ الأدب العربى » GALS I 177, 452, 785 .

رابعا : وبلغ من تسرع الدكتور السامرائى ، وعدم تدقيقه فى البحث ، أن يدّعى فى تعليقه (١٥٢ هامش ١) على أبيات ذكر البطليوسى أن أبا تمام أنشدها فى الحماسة لرجل من فقعس ، أنه « لم ترد الأبيات فى حماسة أبى تمام إلى أىٍّ من الفقعسيِّين » ! والأبيات هى (بعد إصلاح تحريفها) :

وذَوِى ضِبابٍ مظهرين عداوةً — قَرْحَى القلوب مُعاوِدِى الإفنادِ
ناسيتُهمْ بغضاءَهم وتركتُهُمْ — وهُمُ إذا ذُكِرَ الصديقُ أعادِى
كيما أُعِدَّهُمُ لأَبْعَدَ منهمُ — ولقد يُجَاءُ إلى ذَوِى الأحقادِ

وهى موجودة فى حماسة أبى تمام ٢٢٩/١ رقم ٥٧ من شرح المرزوقى ، لا كما يدعى الدكتور من أنها غير موجودة .

وفى نفس الصفحة من كتاب : « المسائل والأجوبة » (١١/١٥٢) يوجد النص التالى : « وقال ربيعة بن مفرغ ، فى نحو من هذا الشعر ، أنشده أبو تمام :

وكم من حاملٍ لى ضَبَّ ضِغْنٍ — بعيد قلبه حلو اللسانِ
ولكنى وَصَلْتُ الحبلَ منه — مواصلةً بحبلِ أبى بَيَانِ

وبدلا من أن يبحث الدكتور فى حماسة أبى تمام عن هذا الشعر — وهو هناك « لربيعة بن مقروم » فى الحماسية رقم ٤٠٧ من شرح المرزوقى ١٣٥/٣ — علّق فى الهامش على ربيعة بن مفرغ (المحرفة) بقوله : « الصحيح هو : يزيد بن زياد بن ربيعة بن مفرغ . انظر : الخزانة ٢١٢/٢ إرشاد الأريب ٢٩٧/٧ الشعر والشعراء ٢١٩ » ، فأكثر الدكتور من ذكر مصادر ترجمة « ابن مفرغ » ، ولم يدر أنه تحريف : « ابن مقروم » !

خامسا : ومقابلة النصوص بمصادرها مما يستهين به الدكتور السامرائى تماما ، فيقع لذلك فى سلسلة طويلة من الأخطاء والتحريفات ، فمثلا (١٥٦/١٤) فى نص نقله البطليوسى عن ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » : « وإذا اجتمعت الضأن والمعز وكثرتا ، قيل لهما ثلاثلة » . ولو رجع الدكتور إلى أدب الكاتب (٦٥/١٥) ، لعرف أن الصواب : « ثلة » لا « ثلاثلة » . وانظر : المعاجم (ثلل) .

وفى نفس الصفحة من كتاب المسائل والأجوبة (١٥٦/١٥) : « وذكر من تكلم فى الأمثال أن العرب تقول فى أمثالها : لا أفعل فى ذلك معزى الفزر حتى تجتمع معزى الفزر » . ولو رجع الدكتور السامرائى إلى كتب الأمثال ، كمجمع الأمثال للميدانى ١٠٨/٢ وجمهرة الأمثال للعسكرى ٣٦٠/١ وأمثال المفضل الضبى ٩/٢٢ وفصل المقال لأبى عبيد البكرى ١١٩ ؛ ٤٠١ لعرف أن هذا المثل يقال بطريقتين ، وأن صواب العبارة : « لا أفعل ذلك معزى الفزر ، أو : حتى تجتمع معزى الفزر » . وقد ترتب على إهماله لكتب الأمثال هنا وقوعه فى الأخطاء التالية :

١٥٦/١٨ : « فقال له هبيرة » . صوابه : « فقال لابنه هبيرة » . وانظر مع كتب الأمثال ، كلام البطليوسى بعد ذلك (١٥٧/٩) .

١٥٦/١٩ : « والله لا أرعاها من حسل » . صوابه : « والله لا أرعاها سنّ حسل » .

١٥٦/٢٠ : « والله لا أسرحها العرة للفتى هبيرة » . صوابه : « والله لا أسرحها ألوة الفتى هبيرة » .

١٥٧/٣ : « فاتهمها الناس » . صوابه : « فانتهبها الناس » .

٣/١٥٧ : « وذكر أبو عبيدة عن ابن الكلبى » . صوابه : « وذكر أبو عبيد عن ابن الكلبى » . انظر : فصل المقال ١١٩

٥/١٥٧ : « قد انقلب المعزى ... » . صوابه : « قد أنهب المعزى » .

٢/١٦٨=٦/١٥٧ : « شبيب بن البرماء » . صوابه : « شبيب بن البرصاء » .

ومن أمثلة إهمال مقابلة النصوص بمصادرها ، ومايننتج عن ذلك من الإبقاء على تحريف المخطوطة ، ماورد فى (١٢/١٣٩) من قوله : « والثانى أن سيبويه إذا تكلم فى الشواذ فى كتابه ، فمن عادته فى كثير منها قوله : « ورُبّ شىء هكذا » ، يريد أنه قليل نادر ، كقوله فى باب (ماوقد) فى بيت الفرزدق ... وهذا لا يكاد يعرف كما « لات حين (بدون ضبط) مناص » و « رُبّ شىء » هكذا . وهو كقول بعضهم : هذه ملحقة جديدة فى القلة » .

وصواب هذا النص بعد مقابلتنا إياه بكتاب سيبويه (٢٩/١) هكذا : « ... فى باب (ما وتقديم خبرها) فى بيت الفرزدق ... وهذا لايكاد يعرف ، كما أن « لات حينُ (بضم النون) مناص » لايكاد يعرف . ورب شىء هكذا . وهو كقول بعضهم : هذه ملحفة (بالفاء) ... » .

سادسا : فى النص فيما عدا ذلك الكثير من التصحيفات والتحريفات التى سببها التهاون وعدم الدقة فى التحقيق ؛ مثل :

٥/١٣١ : « فلو كنت ظبيا » . صوابه : « فلو كنت ضبيا » . أى من قبيلة ضبة .

١٠/١٣٨ : « ابن حنيى » . صوابه : « ابن جنى » .
٢/١٣٩ : « المصنف » . صوابه : « المنصف » .
١١/١٤٠ : « لا أن » . صوابه : « لأن » .
١٧/١٤٠ : « ياغافل » . صوابه : « ياعاقل » . وانظر كذلك (١٥/١٥٣) ففيه الصواب .
١٩/١٤٠ : « عن قول شعيب » . صوابه : « عن قوم شعيب » .
٣/١٤٣ : « وربما خان الأمير » . صوابه : « وربماخان الأمين » .
١١/١٤٤ : « وإنما أراد هاج بين حبه وحبها من الحرب » . صوابه : « وإنما أراد ماهاج بين حيه وحيها من الحرب » .
١٢/١٥٠ : « لا يكون لا بما كثر » . صوابه : « لا يكون إلّا بما كثر » .
١٩/١٥٢ : « بشاجية » . صوابه : « بساجية » . والمقطوعة فى الأمالى (٢/٦٠) .
١٨/١٥٣ : « كل بطل قتل زيد » . صوابه : « كم بطل قتل زيد ! ».

* * *

وبعد ، فليس التحقيق أنِ نذيل الصفحات بتراجم المشهورين من الشعراء ، من أمثال : قيس بن زهير ، وأعشى باهلة ، وحاتم طيئ ، وصخر أخى الخنساء ، وعدى بن زيد ، والأغلب العجلى ، وأبى كبير الهذلى ، والعجاج ، ونترك نص المخطوطة محرفا مشوها ، فنزيد بذلك نسخ المخطوطات نسخة جديدة !

* * *

(٤)
نور القبس المختصر من المقتبس للمرزبانى [١]

تزخر المكتبة العربية بالكثير من كتب التراجم والطبقات ، التى تذكر لنا طرفا من أخبار علماء العربية فى القرون الغابرة ، فى شتى فنون المعرفة العربية ، فوصلت إلينا كتب كثيرة فى أخبار النحويين واللغويين ، والشعراء ، والفقهاء ، والمحدثين ، والمفسرين ، والقرّاء ، والقضاة ، والأطباء ، وغيرهم .

وكتاب : « المقتبس » للمرزبانى ، أحد هذه الكتب الجليلة الفائدة ، فى تراجم اللغويين والنحويين العرب .

أما مؤلفه فهو أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد المرزبانى الخراسانى الأصل . والمرزبانى نسبة إلى بعض أجداده ، وكان اسمه : « المرزبان » . ويقول ابن خلكان : « وهذا الاسم لايطلق عند العجم إلا على الرجل المقدم العظيم القدر . وتفسيره بالعربية : حافظ الحد » .

وقد ولد المرزبانى فى جمادى الآخرة سنة ٢٩٧ هـ ، وتوفى سنة ٣٧٨ هـ . وكان معاصرا لابن النديم ، صاحب كتاب : « الفهرست » المشهور . وقد ترجم له ابن النديم فى كتابه هذا (١٩٦ - ١٩٩) ووصفه بأنه راوية صادق اللهجة واسع المعرفة بالروايات كثير السماع » ، كما نبه على معاصرته له بقوله : « ويحيا إلى وقتنا هذا وهو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، ونسأل الله له العافية والبقاء بمنه وكرمه » .

---

(١) نشر فى مجلة : « المجلة » / السنة الحادية عشرة / العدد ١٢١ / يناير (كانون الثانى) ١٩٦٧ م .

وقد صنف المرزبانى الكثير من الكتب الضخمة ، وحبّر بقلمه آلاف الصفحات فى شتى فنون المعرفة العربية . وقد أحصى ابن النديم فى الفهرست (١٩٦ - ١٩٩) والقفطى فى إنباه الرواة (١٨٢/٣ - ١٨٤) وياقوت فى معجم الأدباء (٢٦٩/١٨ - ٢٧٢) أوراق كتبه التى ألفها ، فبلغت حوالى ٤٧٠٠٠ ورقة .

ونذكر فيمايلى أسماء هذه الكتب ، بعد أن رتبناها ترتيبا أبجديا ؛ لندل بذلك على مبلغ علم المرزبانى ، ومدى ماقدمه إلى اللغة العربية من غذاء ، لا تزال تعيش عليه حتى الآن :

١ - (١٠٠ - ورقة) أخبار أبى تمام .
٢ - (٥٠٠ ورقة) أخبار أبى حنيفة النعمان بن ثابت .
٣ - (١٠٠ ورقة) أخبار أبى عبد الله بن حمزة العلوى .
٤ - (١٠٠ ورقة) أخبار أبى مسلم صاحب الدعوة .
٥ - (٢٠٠ ورقة) أخبار الأولاد والزوجات والأهل .
٦ - (٥٠٠ ورقة) أخبار البرامكة .
٧ - (١٠٠ ورقة) أخبار شعبة بن الحجاج .
٨ - (٢٠٠ ورقة) أخبار عبد الصمد بن المعذل .
٩ - (١٠٠ ورقة) أخبار المحتضرين .
١٠ - (١٠٠ ورقة) أخبار ملوك كندة .
١١ - (١٠٠ ورقة) أخبار من تمثل بالأشعار .
١٢ - (٢٠٠ ورقة) الأزمنة فى ذكر الفصول الأربعة .
١٣ - (١٠٠ ورقة) أشعار تنسب إلى الجن .
١٤ - (٢٠٠ ورقة) أشعار الخلفاء .

١٥ - (٥٠٠ ورقة) أشعار النساء .

١٦ - (٥٠٠ ورقة) الأنوار والثمار .

١٧ - (١٥٠ ورقة) الأوائل .

١٨ - (٤٠٠ ورقة) التسليم والزيارة .

١٩ - (٣٠٠ ورقة) التعازى .

٢٠ - (٣٠٠٠ ورقة) تلقيح العقول .

٢١ - (٥٠٠ ورقة) التهانى .

٢٢ - (٢٠٠ ورقة) حب الدنيا .

٢٣ - (٢٠٠ ورقة) الدعاء .

٢٤ - (٢٠٠ ورقة) ذم الحجاب .

٢٥ - (٥٠٠ ورقة) ذم الدنيا .

٢٦ - (٣٠٠٠ ورقة) الرائق فى أخبار الغناء والأصوات .

٢٧ - (٣٠٠٠ ورقة) الرياض فى أخبار المتيمين والعاشقين .

٢٨ - (٢٠٠ ورقة) الزهد وأخبار الزهاد .

٢٩ - (٣٠٠ ورقة) الشباب والشيب .

٣٠ - (٢٠٠ ورقة) شعر حاتم الطائى .

٣١ - (٣٠٠٠ ورقة) الشعر وصناعته .

٣٢ - (٤٠٠ ورقة) العيادة .

٣٣ - (١٠٠ ورقة) الفَرَج .

٣٤ - (٣٠٠ ورقة) المتوج فى العدل وحسن السيرة .

٣٥ - (٥٠٠ ورقة) المدبج فى الولائم والدعوات .

٣٦ - (٥٠٠ ورقة) المراثى .

٣٧ - (١٠٠٠ ورقة) المرشد فى أخبار المتكلمين .

٣٨ – (٣٠٠ ورقة) المزخرف فى الإخوان والأصحاب .
٣٩ – (٣٠٠ ورقة) المستطرف فى نوادر الحمقى .
٤٠ – (١٠٠٠ ورقة) المستنير فى أخبار الشعراء والمحدثين .
٤١ – (١٥٠٠ ورقة) المشرف فى آداب النبى ﷺ .
٤٢ – (١٠٠٠ ورقة) المعجم فى أسماء الشعراء .
٤٣ – (٢٠٠ ورقة) المعلى فى فضائل القرآن .
٤٤ – (٣٠٠ ورقة) المغازى .
٤٥ – (٦٠٠ ورقة) المفصل فى البيان والفصاحة .
٤٦ – (٥٠٠٠ ورقة) المفيد فى أخبار المقلين من الشعراء .
٤٧ – (٣٠٠٠ ورقة) المقتبس فى أخبار النحويين واللغويين .
٤٨ – (٣٠٠ ورقة) المنير فى التوبة والعمل الصالح .
٤٩ – (٥٠٠ ورقة) المواعظ وذكر الموت .
٥٠ – (٥٠٠ ورقة) الموثق فى أخبار الشعراء المشهورين .
٥١ – (٣٠٠ ورقة) الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء .
٥٢ – (٢٠٠ ورقة) نسخ العهود إلى القضاة .
٥٣ – (٣٠٠ ورقة) الهدايا .

ولم يبق لنا من هذه المؤلفات الكثيرة ، والأوراق العديدة ، سوى كتاب واحد [١] ، وبقايا ثلاثة كتب أخرى . أما الكتاب فهو :

---

(١) هناك كتابان مطبوعان ينسبان إليه ، ولم تذكرهما الكتب التى رجعت إليها فى الإحصاء السابق ؛ أولهما : أخبار السيد الحميرى ، حققه محمد هادى الأمينى ، ونشره فى النجف سنة ١٩٦٥ م . والثانى : أخبار شعراء الشيعة ، حققه محمد هادى الأمينى ، ونشره فى النجف سنة ١٩٦٨ م وهو مذكور ضمن مؤلفات المرزبانى فى الوافى بالوفيات للصفدى ٤/٢٣٧

« الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء » ، وصف فيه المرزبانى ما أنكره العلماء على بعض الشعراء فى أشعارهم من الكسر ، واللحن ، والسناد ، والإيطاء ، والإقواء ، وهلهلة النسج ، وغير ذلك من عيوب الشعر . وطبع هذا الكتاب مرتين ، الأولى : فى المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٤٣ هـ . والثانية : بعناية على محمد البجاوى بالقاهرة سنة ١٩٦٥ م .

وأما بقايا الكتب الثلاثة فهى :

١ — معجم الشعراء : وقد وصفه ابن النديم بقوله فى الفهرست (٩/١٩٨) : « ذكر فيه الشعراء على حروف المعجم ، بدأ بمن أول اسمه ألف إلى حرف الياء . وفيه خمسة آلاف اسم ، وفيه من شعر كل واحد منهم أبيات يسيرة من مشهور شعره » .

ولم يبق لنا من هذا الكتاب الضخم إلا قطعة صغيرة من آخره ، بها ترجمة نحو ألف شاعر ، تبدأ بحرف العين ، وتنتهى بحرف الياء ، وقد سقطت منها أحرف الغين والنون والواو كذلك . وطبعت هذه القطعة مرتين ، الأولى : بتحقيق المستشرق « كرنكو » سنة ١٣٥٤ هـ . والثانية : بتحقيق عبد الستار فراج سنة ١٩٦٠ م .

٢ — أشعار النساء : ومنه قطعة مخطوطة بدار الكتب المصرية [١] .

---

(١) حققها تلميذنا سالم عياد ، وحصل بها على درجة الماجستير من جامعة عين شمس سنة ١٩٧٣ م تحت إشرافى ، كما نشرها الدكتور سامى مكى العانى وهلال ناجى فى بغداد سنة ١٩٧٦ م .

٣ – المقتبس فى أخبار النحويين واللغويين . وقد سبق أن عرفنا أنه كان يقع فى ٣٠٠٠ ورقة . وذكر القفطى فى إنباه الرواة (١٨٠/٣) أن المرزبانى « وإن لم يتخصص بعلمى النحو واللغة ، فقد ألف فى أخبار جامعيها ، ومصنفيها ، والمتصدرين لإفادتها كتابا كبيرا أسماه : « المقتبس » يقارب العشرين مجلدا ، ورد فى أثنائه من المسائل النحوية والألفاظ اللغوية ، مايعد به من أكبر أهله » .

ولم يصل إلينا من هذا الكتاب الضخم إلا منتخبات منه فى صورة كتابين ، أحدهما يسمى : « نور القبس المختصر من المقتبس » اختصار أبى المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ اليغمورى ، المتوفى سنة ٦٧٣ هـ (انظر : النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٢٤٧/٧) . وثانيهما يسمى : « المختار » لمن يدعى : « على بن حسن » . ولم يصل إلينا منه إلا جزؤه الأول .

والكتاب الأول : « نورالقبس » هو الذى يعنينا بالتحدث عن نشرته فى هذه الصفحات .

أما محققه ، فهو المستشرق الألمانى : « رودلف زلهايم » ، رئيس معهد اللغات الشرقية بجامعة فرانكفورت . وله عناية كبيرة بالتراث العربى ، ويعدّ الآن تحقيقا لكتاب : « فصل المقال » لأبى عبيد البكرى ، و« مجمع الأمثال » للميدانى . كما نشر دراسة قيمة عن الأمثال العربية ، باللغة الألمانية ، ترجمناها بإذن منه إلى العربية ، وستظهر فى القريب العاجل إن شاء الله تعالى [١] .

---

(١) نشرناها بعد ذلك فى بيروت سنة ١٩٧١ م .

وقدم المحقق لكتاب : « نور القبس » بتوطئة باللغتين العربية والألمانية ، ذكر فيها شيئا عن المرزبانى وكتابه : « المقتبس » ، ثم قال : « ونحن لانعرف (المقتبس) إلا عن طريق كتابين انتخبامنه ، هما : (المختصر) وهو كتابنا المنشور هنا ، و(المختار) . وقد وصل إلينا هذان الأثران بنسختين لاغير . وبين المختصر والمقتبس كتاب ثالث ، هو : (المنتخب) . ومن هذا الكتاب الأخير انتخب صاحب المختصر كتابه ، لا عن الأصل » .

وبعد هذا ترجم المحقق لصاحب المختصر ، وهو : « الحافظ اليغمورى » ، ووصف مخطوطة الكتاب ، ثم تحدث عن « المختار » لعلى ابن حسن ومخطوطته ، ووازن بين المقتبس والمختصر والمختار . ثم تحدث أخيرا عن عمله فى تحقيق الكتاب .

ويلى بعد ذلك نص الكتاب ، ويبدأ بمقدمة قصيرة للحافظ اليغمورى ، وفصل فى الحث على تعلم العلم وتقويم اللسان ، وابتداء أمر النحو ومن تكلم فيه . ثم ينقسم الكتاب بعد ذلك إلى أقسام كبيرة ؛ الأول : فى أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل البصرة ، وبه ٥٩ ترجمة . والثانى : فى رواة الكوفة وعلمائها وقرائها ، وبه ٣٠ ترجمة . والثالث : فى أخبار العلماء والنحاة والرواة من أهل بغداد ، وبه ٣٢ ترجمة . والرابع : فى ذكر النسابين ، وبه أربع ترجمات .

ومن تصفح كتاب « نور القبس » عرف أن كتاب « المقتبس » للمرزبانى ، يمتاز على غيره من كتب التراجم الأخرى ، فى أنه يهتم بنقل بنقل أقوال العلماء – الذين يترجم لهم – فى النحو واللغة ، أكثر من اهتمامه بنقل أخبارهم ؛ ففى ترجمة الخليل بن أحمد مثلا ، نعرف رأى

الخليل فى تسميته بحور الشعر بأسمائها المعروفة لنا اليوم . يقول المرزبانى (٧/٧١) :

« سأل الأخفش الخليل : لم سميت الطويل طويلا ؟ قال : لأنه تمت أجزاؤه . قال : فالبسيط ؟ قال : لأنه انبسط عن مدى الطويل . قال : فالمديد ؟ قال : لتمدّد سباعيه حول خماسيّه . قال : فالوافر ؟ قال : لوفارة الأجزاء وتدابوتد . قال : فالكامل ؟ قال : لأن فيه ثلاثين حركة لم تجتمع فى غيره . قال : فالرجز ؟ قال : لاضطرابه كاضطراب قوائم الناقة الرجزاء . قال : فالرمل ؟ قال : لأنه يشبه رمل الحصير يضم بعضه إلى بعض . قال : فالهزج ؟ قال : لأنه يضطرب شبه هزج الصوت . قال : فالسريع ؟ قال : لأنه يسرع على اللسان . قال : فالمنسرح ؟ قال : لانسراحه وسهولته . قال : فالخفيف ؟ قال : لأنه أخف السباعيات . قال : فالمقتضب ؟ قال : لأنه اقتضب من الشعر لقلته . قال : فالمضارع ؟ قال : لأنه ضارع المقتضب . قال : فالمجتث ؟ قال : لأنه اجتث ، أى قطع من طول دِائرته . قال : فالمتقارب ؟ قال : لتقارب أجزائه وأنها خماسية كلها يشبه بعضها بعضا » .

وكان كتاب « المقتبس » للمرزبانى ، منهلا عذبا أفاد منه مؤلفو كتب التراجم الذين أتوا بعده ، كالقفطى فى « إنباه الرواة على أنباه النحاة » ، وياقوت فى « معجم الأدباء » .

وقد بذل المحقق جهدا كبيرا فى تحقيق الكتاب ، وضبطه بالشكل ، كما ذيله بعدة فهارس للأعلام ، والأمم والقبائل ، والفِرَق ، والأماكن والبلدان ، وأيام العرب ، والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ،

والحكم والأمثال والأقوال ، والأشعار ، والكتب ، ومراجع التحقيق . كما وعد المحقق بإخراج جزء آخر يشرح به الكتاب ، ويدل على مصادر ترجمة النحويين الموجودين به ، ويخرج شواهده ونصوصه .

ويعد عمل المحقق فى هذا الكتاب مثالا من أمثلة الأمانة العلمية الفائقة . غير أن العمل المتقن لايخلو من الهفوات ، وإن كان يشفع لها اجتهاد المحقق ، فالمجتهد المخطىء لا يُحرم من الأجر .

وفيمايلى بعض الملاحظات التى يتضمن معظمها تصحيح بعض الأخطاء المطبعية ، التى وقعت فى هذه النشرة الممتازة :

١٦/٥ : (من المقدمة) : « أخبرنا الخ (!) الصالح أبو بكر » . صوابه : « أخبرنا الشيخ ... » .

٢١/٢١ : (من المقدمة) : « كلما كان النص غامصا » . صوابه : « ... غامضا » .

٢٩/٣ : (من المقدمة) : « الأخبار المشابة الواردة فى المختصر » . صوابه : « الأخبار المشابهة ... » .

٤/٢١ : « فقال له أبو الأسود : إذا رأيتنى قد فتحت فمى بحرف ، فانقط نقطة على أعلاه ، إذا ضممت فمى فانقط نقطة بين يدى الحرف » . صوابه : « وإذا ضممت ... » .

٧/١٥ : « فألقى إلىّ صحيفة فيها الكلام كله : اسم وفعل وحرف » . صوابه : « فألقى إلىّ صحيفة فيها : الكلام كله اسم وفعل وحرف » بتغيير مكان النقطتين .

٩/٢٢ : « ماكنت أحب ألاتعلم » . صوابه : « ماكنت أحب إلا أن تعلم » .

٣/١٢ : « ليس شيء أعزُّ من العِلْم » برفع « أعز » . وصوابه بالنصب على خبر ليس .

١٠/١٨ : « فقلت تعلَّم أن صُرْمَك جاهرًا
وَوَصْلَك عنه شقّةٌ مُتقارِبُ »

بضم الصاد فى : « صُرمك » . وصوابه بالفتح .

٥/٢٢ : « مادعاك إلى نشر هذا ذكره » . صوابه : « ... نشر هذا وذكره » .

١٧/٣٠ : « إذا ما صَدَقْتُهُمُ خِفْتُهُمُ
ويَرْضَوْن منّى بأن يُكْذَبُوا »

بضم الميم فى : « خفتهم » . وصوابه تسكينها من أجل الوزن .

١٠/٣١ : « كان لبيدٌ مُجْبَرًا والأعشى عدليًّا » بفتح الباء فى : « مجبرا » . والصواب كسرها . و« المجبِر » هو القائل بمذهب الجبرية . وانظر أمالى المرتضى ٢١/١

٦/٤٠ : « أما أنه يُعجِب ذكورُ الرجال » بضم الراء من كلمة : « ذكور » . وصوابه فتحها .

١٤/٤٣ : « ولما توفيت امرأة الهذلى وبلغ ذلك المنصور فأمر الربيع ... » . وصواب العبارة : « ولما توفيت امرأة الهذلى بلغ ذلك المنصور فأمر الربيع ... » . أو لعل صوابها : « ولما توفيت امرأة الهذلى وبلغ ذلك المنصور أمر الربيع ... » .

٦/٥٢ : « ومَنْ يصنع المعروفَ فى غير أهله
يُلاقِى الذى لاقى مُجيرُ أُمِّ عَامِرِ »

بقطع الهمزة فى كلمة : « أم » . وصوابه : « مجيرُ ٱمٍّ عامرٍ » بهمزة الوصل من أجل الوزن .

٦٩/٣٩ : « ما أسمجَ النسكَ بسآل وأقبحَ البخلَ بذى المالِ
وأقبح الثروةَ مالم تكن عند أخى جُودٍ وإفضالِ
والحِرْصَ من شر أداة الفتى لا خير فى الحرص على حالِ »

بفتح الصاد فى كلمة : « الحرص » . والصواب ضمها ؛ لأن « الحرص » هنا مبتدأ ، خبره الجار والمجرور الآتى بعد ، وليس معطوفا على « الثروة » !

٧٤/١٣ : « فإن أهديتَ فاكهةً وكبشًا
وعشرَ دجائجَ بَعَثُوا بنَعْلِ »

بفتح الجيم الثانية فى : « دجائج » . والصواب : كسرها مع التنوين ، لضرورة الوزن .

١٠٠/٣ : « ثم تجارينا الحديث » . صوابه : « تجاذبنا » .

١١٣/٨ : « لخبزٌ باثُبيت عليه لحمٌ
أحبُّ إلىّ من صوتِ القرآنِ »

بالهمز فى : « القرآن » . والصواب : « القران » بتسهيل الهمز ؛ لأجل الوزن .

١٢٢/١٨ : « وبنو تميم يقولون : قد خَلَّق (بالفتح والتشديد فى اللام) الثوبُ . ويقولون أيضا بالتخفيف : خَلِقَ (بفتح الخاء وكسر اللام) . وهو كثير فى كلامهم ، وإنما يخففون فى فَعَلَ (بفتح الفاء والعين) وفَعِلَ (بفتح الفاء وكسر العين) ولا يخففون فى فَعُلَ (بفتح الفاء وضم العين) .

وصواب العبارة فيما يبدو : « وبنو تميم يقولون : قد خَلقُ (بفتح الخاء وضم اللام) الثوبُ . ويقولون أيضا بالتخفيف : خَلْقَ (بفتح الخاء وسكون اللام) ... » فالمراد بالتخفيف هنا التسكين ، لا مقابل التشديد . انظر فى خَلُق وأخلق : الأفعال لابن القوطية (١٩/٣٢) ونوادر أبى مسجل (٢ : ٢/٦٣) . وانظر للغة تميم فى تسكين الوسط للتخفيف : شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذى (١ : ٤/٤٠) .

١٣/١٢٤ : « وله أربع وتسعين سنة » . صوابه : « أربع وتسعون » .

١٠/١٥٩ : « فخرجت إليه عجوز شهيرة » . صوابه : « ... عجوز شهبرة » . انظر الصحاح (شهبر) ٧٠٥/٢

١٠/١٥٩ : « وما نحن بلاق أحدا من الأعراب أفصح منه » . وفى نسخة المختار من المقتبس : « نلاقى » . والصواب هو الأخير حتى يتطابق المبتدأ والخبر من ناحية العدد .

٢٠/٢١١ : « إنه حلف » بالحاء المهملة . صوابه : « جلف » بالجيم المعجمة .

٤/٢٤١ : « أن الملائكة لم تستحى من قولهم : لا علم لنا » . وفى التصويبات والاستدراكات : « تستح » . ولا داعى لهذا التصويب ؛ إذ يمكن أن تقرأ : « لم تَسْتَحْيِ » على أن تكون فعلا مضارعا مجزوما من الماضى : « استحيا » . وانظر فى الكتاب نفسه صفحة ١١/٣٣٠ ففيها : « فاستحييت منه » .

٧/٢٨٨ : « قال ثعلب : إنما أدخل سيبويه العماد فى قوله : فإذا هو إياها ... » والظاهر أن صواب العبارة : « قال ثعلب : إنما أدخل الكسائى العماد ... » ؛ إذ الكلام الآتى بعد ذلك مما يتفق ووجهة نظر الكسائى لاسيبويه .

١٤/٣٠٩ : « وكان يَنْهِى ... » بكسر الهاء . وصوابه بفتحها .

٣/٣١٥ : « فيه (أى فى الغريب المصنف) خمسة وأربعون حديثا ، لا أصل لها ، أتى فيها أبو عبيد عن أبى عبيدة معمر بن المثنى » . والظاهر أن هنا كلاما ساقطا عن « غريب الحديث » لأبى عبيد ؛ فإن الضمير فى عبارة : « فيه خمسة وأربعون حديثا ... » يعود بلاشك إلى « غريب الحديث » لا إلى « الغريب المصنف » !

١٦/٣١٩ : « من علماء بغداد أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت مؤدبا لولد المتوكل » . وصواب العبارة : « كان مؤدبا ... » .

١٥/٣٣٠ : « فنادانى ابن أبى خميصة القيم : عليهم إياك إياك » . والصواب : « ... القيم عليهم : إياك إياك » بتغيير موضع النقطتين .

١٧/٣٣٦ : « فلما فرغ من وداعه » بكسر الواو . والصواب : فتحها .

١٤/٣٣٩ : « مفننا فى الآداب » . يبدو أن صوابها : « مفتيا » . انظر فى الكتاب نفسه ٨/٣١٥

١١/٣٥٠ : « إذا فى الصبى خلقان » . صوابه : « إذا كان فى الصبى خلقان » .

١٣/٣٥٠ : « اجتمعت الحكماء أن رأس الحكمة ... » . صوابه : « ... على أن رأس الحكمة » .

* * *

(٥)

كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى (١)

لا يجهل أحد من الدارسين ، المكانة العلمية للخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥ هـ) ؛ فقد طبقت شهرته الآفاق ، وعرفه المهتمون بالدراسات العربية ، مبدعا لألوان من العلم والمعرفة ، لم يسبق بها من قبل . ويكفيه فخرا أنه استنبط المقاييس الموسيقية التى يخضع لها الشعر العربى ، فى بحوره وأوزانه المختلفة .

كما يعرف العلماء عن الخليل بن أحمد كذلك ، أنه كان أول من وضع رموز الشكل ، أو الحركات التى نعرفها اليوم فى ضبط الكتابة العربية ؛ فقد روى أبو الحسن بن كيسان ، عن محمد بن يزيد المبرد ، أنه قال : « الشكل الذى فى الكتب من عمل الخليل ، وهو مأخوذ من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصورة فى أعلى الحرف ، لئلا يلتبس بالواو المكتوبة ، والكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف » (انظر : المحكم للدانى ٧/٨) .

وتذكر المراجع التى ترجمت للخليل بن أحمد ، أنه ألف الكتب التالية : الإيقاع ، والجمل ، والشواهد ، والعروض ، والعوامل ، والعين ، وفائت العين ، والمعمى ، والنغم ، والنقط والشكل . وقد فقدت كلها – فيما أعرف – عدا كتاب العين الذى نتحدث عن نشرته اليوم . وينسب

---

(١) نشرت فى مجلة : « الأقلام العراقية » (السنة الرابعة / الجزء الثانى) أكتوبر ١٩٦٩ م .

للخليل بن أحمد كذلك رسالة فى « الحروف » ، منها مخطوطات عدة . وقد جمعناها وحققناها وقدمناها للنشر.[١]

أمّا كتاب « العين » ، فيعد أقدم المعاجم العربية ، التى ترتب المادة اللغوية على حسب المخارج الصوتية ، ونظام التقاليبات ، إن لم يكن أقدم المعاجم العربية على وجه الإطلاق . وتنحصر طريقة كتاب العين فى أنه رتبت فيه الكلمات على حسب مخارج الأصوات من الحلق ، على النحو التالى : (ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز / ط د ت / ظ ذ ث / ر ل ن / ف ب م / و ا ى) .

وقد رمز إليها أحد الشعراء بأوائل كلمات هذه الأبيات :

عن حزن هجر خريدة غناجة   قلبى كواه جوى شديد ضرار
صحبى سيبتدئون زجرى طلبا   دهشى تطلب ظالم ذى ثار
رغما لذى نصحى فؤادى بالهوى   متلهب وذوى الملام يمارى

ويقسم الخليل كل حرف من هذه الحروف إلى الثنائى المضاعف ، والثلاثى الصحيح ، والثلاثى المعتل ، واللفيف المفروق والمقرون ، والرباعى والخماسى .

وهو يتبع فى كل قسم من هذه الأقسام ، مايسمى بطريقة : « التقاليب » ، فمثلا فى باب العين من الثنائى ، يذكر : عق وقع ، وعك وكع ، وعج وجع ... الخ . وفى الثلاثى الصحيح من باب العين والجيم والراء مثلا ، يذكر : رجع ، ورعج ، وعجر ، وعرج ، وجعر ، وجرع .

---

(١) نشرناها بالقاهرة سنة ١٩٦٩ م . ثم نشرناها فى مجموعة : « ثلاثة كتب فى الحروف » بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م .

وحين لا تكون كل تقاليب المادة الواحدة مستعملة فى العربية ، فإن الخليل يذكر المستعمل ويهمل ماعداه ؛ مثل قوله فى باب العين والجيم واللام :« عجل ، وعلج ، وجعل ، وجلع ، ولعج مستعملات » . وهذا معناه أن التقليب : « لجع » غير مستعمل ؛ ولهذا سكت عنه الخليل .

ويعنى كل هذا بعبارة أخرى أن باب العين مثلا ، وهو أول مابدئ به الكتاب ، يضم جميع الكلمات التى تتضمن حرف العين فى أى موضع منها ، ثم يليه باب الحاء ، الذى يضم جميع الكلمات المشتملة على حرف الحاء فى أى موضع منها ، مع استبعاد الكلمات التى فيها حرف العين ، حتى لايحدث تكرار ؛ لأنها ذكرت من قبل فى باب العين . ثم يلى ذلك باب الهاء ، مشتملا على الكلمات التى دخلتها الهاء ، عدا مايشتمل منها على عين أو حاء ... وهكذا ، حتى إذا وصلنا إلى نهاية الكتاب ، وجدنا باب الميم مثلا ، لايكاد يعدو صفحة أو صفحتين ، فى حين أن باب العين مثلا ، وهو الباب الأول ، باب ضخم جدا ، بل إنه أضخم أبواب الكتاب .

وقد أثر ترتيب كتاب العين على هذا النحو ، فى تصنيف المعاجم العربية ، لعدة قرون طويلة ، بعد الخليل بن أحمد ؛ فقد أثر فى « البارع » لأبى على القالى (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ) ، و « تهذيب اللغة » للأزهرى (المتوفى سنة ٣٧٠ هـ) ، و « المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة » لابن سيدة الأندلسى (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ) ، وغيرها .

غير أن صعوبة الكشف عن الكلمة المطلوبة فى أمثال هذه المعاجم ، كانت السبب فى عدول بعض اللغويين عنها فمما بعد ، واتجاههم إلى التأليف فى المعاجم العربية ، على الطريقة الأبجدية المعروفة

لنا ، وذلك على حسب الأصل الأخير مع مراعاة الأصل الأول للكلمة أيضا ، كما فى « الصحاح » للجوهرى (المتوفى حوالى سنة ٤٠٠ هـ) ، و « لسان العرب » لابن منظور الإفريقى (المتوفى سنة ٧١١ هـ) ، و « القاموس المحيط » للفيروزابادى (المتوفى سنة ٨١٧ هـ) . أو على حسب الأصل الأول والثانى للكلمة ، كمافى « أساس البلاغة » للزمخشرى (المتوفى سنة ٥٣٨ هـ) ، و« المصباح المنير » للفيومى (المتوفى سنة ٧٧٠ هـ) وغيرهما .

ذلك هو كتاب « العين » للخليل بن أحمد ، نابغة عصره ، وعبقرى زمانه ، أما محققه فهو الزميل الفاضل الدكتور عبد الله درويش ، الأستاذ المساعد بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة . وإليه يرجع فضل اكتشاف مخطوطات كتاب العين ، وتنبيه الدارسين إلى العثور على هذا الكنز اللغوى العظيم ، فصنف كتابه : « المعاجم العربية » فى عام ١٩٥٦ م ، وبشرنا فيه بعثوره على مخطوطتين للكتاب ، واحدة فى العراق ، والأخرى فى ألمانيا ، ثم علم بوجود نسخة ثالثة بالعراق كذلك ، فسافر إليها عام ١٩٥٩ م ، وقام بتصويرها . وكان الأب « أنستاس الكرملى » قد نشر فى عام ١٩١٤ م قطعة من كتاب العين ، معتمدا على ثلاث مخطوطات فى : النجف وكر بلاء والكاظمية ، بالعراق . وكان ينوى إكمال نشر الكتاب ، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى ، قطعت العمل ، كما ضاعت المخطوطات التى اعتمد عليها ، وأصبح الجزء المطبوع عزيز المنال نادر الوجود ؛ لذلك كانت فرحتنا كبيرة بمشروع الزميل الدكتور عبد الله درويش ، وقيامه بتحقيق كتاب العين ونشره . وقد لقى مشروعه هذا ترحيبا من الدوائر المهتمة بنشر التراث العربى فى مصر والعالم العربى كذلك ، غير أن تنفيذ النشر كانت تقوم فى سبيله العقبات لسبب

أو لآخر ، حتى أتيح لكتاب العين أخيرا أن ينال من رعاية المجمع العلمى العراقى ماهو جدير به ، فخرج الجزء الأول من ذلك الكتاب الجليل، وطبع فى مطبعة العانى ببغداد عام ١٩٦٧ م ، ويقع فى ٣٧٦ صفحة من القطع المتوسط ، استغرقت المقدمة منها ٤٧ صفحة ، استعان المحقق فى تأليفها بجزء كبير من كتابه : « المعاجم العربية » ، وعالج فيها الخلاف حول نسبة كتاب العين إلى الخليل ، كما درس فيها طريقة الكتاب ، ووصف المخطوطات التى اعتمد عليها ، وهى :

١ – مخطوطة بغداد ، كتبت فى ٢٩ صفر سنة ١٣٥٥ هـ ، بخط محمد بن الشيخ طاهر السماوى .

٢ – مخطوطة توبنجن ، بألمانيا ، كتبت فى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٤٦ هـ ، بخط محمد على بن عبد الحسين الإصفهانى الكاظمى .

٣ – مخطوطة الكاظمية ، بالعراق ، كتبت سنة ١٠٥٤هـ ، بخط إبراهيم الإصفهانى .

وهناك نسخة رابعة (١) من كتاب العين ، لم يذكرها المحقق ولم يرها . وهى مخطوطة : « مكتبة ملك » بطهران ، كتبت فى عام ١٠٩٢ هـ ، بخط على القهبانى (انظر : مجلة معهد المخطوطات ٧٦/٦ رقم ٥٣٤٨) .

---

(١) هناك نسخة خامسة فى مكتبة مجلس النواب الإيرانى برقم (٦٨١٣) . انظر : مجلة « الإخاء » الطهرانية / العدد ٣٧٠ السنة ١٥(١٩٧٥/٢/٢٢م) ص ١٠ مقالة بعنوان : « كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدى من المخطوطات النادرة فى إيران بقلم الأستاذ صالح الشهرستانى » كتبت سنة ١٠٨٧ هـ ، يوم الثلاثاء ٢٠ ذى الحجة بقلم ابن محمد يوسف مرتضى قلى أفشار .

وقد ذيل هذا الجزء الأول ، بفهرس للمواد اللغوية ، استغرق ست صفحات . ويعدّ عمل المحقق فى هذا الكتاب عملا مشكورا ، وجهدا مضنيا فى التحقيق والتتبع ، غير أن العمل الجيد لايخلو من الهفوات . وفيما يلى ملاحظاتنا على تحقيق هذا الجزء ، مع تصحيح مافيه من الأخطاء . وقد استعنت – لتوثيق التصحيح – بمصورة مخطوطة الكاظمية لكتاب العين ، تلك المصورة التى تحتفظ بها مكتبة كلية دار العلوم .

١٩/٤ : أبو عمرو بن العلاء عربى الأصل ، وليس من الموالى . انظر : غاية النهاية ٢٨٨/١

٦/٧ : المستشرق الألمانى اسمه : « برويْنلش » Bräunlich لا « براونلش » كما ذكر المحقق هنا وفى ٦/٢٥ ؛ ١٦/٢٦ ؛ ٢٠/٢٦ ؛ ١/٣١ كما أن اسم المستشرق الذى نشر قسما من « تهذيب اللغة » عام ١٩٢٠ م ، هو : « تسترستين » Zetterstèen لا « زوترستين » كما ذكر المحقق فى صفحة ٨٦ هامش ٦ ، وكذلك اسم المستشرق الذى حقق ديوان « القطامى » ونشره : « بارت » Barth لا « بيرت » كما ذكر المحقق فى صفحة ٩٦ هامش !

٢/١٥ : « الخزرنجى » . صوابها : « الخارزنجى » بالألف والراء قبل الزاى . وهو أحمد بن محمد أبو حامد الخارزنجى البشتى . انظر : إنباه الرواة ١٠٧/١ وتهذيب اللغة ٣٢/١ وليس هذا خطأ مطبعيا ؛ لأنه تكرر فى ٤/١٥ كما يوجد فى كتاب « المعاجم العربية » ١١/٥٦ ؛ ١٣/٥٦

٥/٢١ : قول المحقق : « ولكن إذا رجعنا إلى كتب الطبقات ،

نجدها تذكر للزبيدى كتابا تحت اسم : « الاستدراك » ، بجانب كتابه : « مختصر العين » ، ولكن هذا الاستدراك لا علاقة له بالعين ، وإنما هو استدراك على أبنية سيبويه » . هذا القول غير مسلّم تماما ؛ فإن كتب الطبقات لم تذكر للزبيدى كتابا باسم الاستدراك ، بل ذكرت له كتاب : « الأبنية » . ذكر ذلك كل من جذوة المقتبس ٤٣ وبغية الملتمس ٥٦ وإنباه الرواة ١٠٨/٣ وإشارة التعيين ٤٧ ب وتلخيص ابن مكتوم ٢٠٢ والبلغة ٢١٨ والأنساب ٢٧١ أ . ويسمى الكتاب : « أبنية سيبويه » فى كل من معجم الأدباء ١٨٠/١٨ والوافى بالوفيات ٣٥١/٢ وبغية الوعاة ٨٥/١ وروضات الجنات ٦٨٦ كمايسمى : « أبنية سيبويه وشرحها والزيادة عليها » فى : المحمدون من الشعراء ٢٠٩ ويسمى : « الأبنية فى النحو » فى يتيمة الدهر ٤٠٩/١ ووفيات الأعيان ٥١٤/١ وشذرات الذهب ٩٤/٣ وكشف الظنون ٥ . وقد طبع هذا الكتاب باسم : « الاستدراك على سيبويه فى كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذبا » بتحقيق المستشرق « جويدى » فى روما ١٨٩٠ م (وانظر فى كل ذلك : مقدمة تحقيقنا لكتاب لحن العوام للزبيدى ٢٦ - ٢٧) .

٢٣ (هامش) = المعاجم العربية ٦٥ (هامش) : « الفهرس » لابن النديم صوابه : « الفهرست » .

١٦/٢٩ = (المعاجم العربية ١٥/٧٠) : « كتاب الخليل للأصمعى » . صوابه : « كتاب الخيل للأصمعى » .

٥١ (..هامش) : « النسخة الأخيرة » . صوابها : « الصفحة الأخيرة » .

٦/٥٢ : « أراد أن يعرف به العرب فى أشعارها » . كذا فى المخطوط أيضا . وفى تهذيب اللغة ٥٢/١ : « أراد أن يعرف بذلك ماتكلمت به العرب » .

١٢/٥٢ : « ذواقه أيها » . صوابه كما فى المخطوط : « ذواقه إياها » . وانظر : تهذيب اللغة ٤١/١

٤/٥٦ : « جاءت سواكن وخلفها السكون ؛ مثل : بأيد وبأدم فى آخر الكلمة » . كذا فى المخطوط أيضا .

ولعل صوابه مافى تهذيب اللغة ٤٢/١ نقلا عن العين : « جاءت سواكن ، وخلقتها السكون ، مثل ياء يدى ، وياء دمى فى آخر الكلمة » .

٨/٥٧ (= ١/٦٠) : « الذَّلَق » بفتح الذال واللام . صوابه : « الذُّلْق » بضم الذال وتسكين اللام .

١٨/٥٧ : (= ١٢/٦٥) : « ذليقة » . كذا فى المخطوط أيضا . ولعل الصواب : « ذلقية » .

٣/٥٩ : « حروف الذلك » . صوابه كما فى المخطوط : « حروف الذلق » .

٩/٥٩ : « القسطوس » . صوابها : « العسطوس » . انظر : تهذيب اللغة ٤٥/١ ؛ ٦٤/٢

١/٦٠ : « عَرَيْنَ » بفتح العين والراء . صوابه : « عَرِينَ » بفتح العين وكسر الراء .

٦/٦١ : « فكأنهم ضموا إلى : د هـ ، د ق » . صوابه كما فى المخطوط : « فكأنهم ضموا : د هـ إلى : دق » . وانظر : تهذيب اللغة ١/٤٦

١٧/٦٣ : بيت العجاج : « ولو أنخنا ... » فى ديوانه ق ٩/٢٠ ص ١٤

١٠/٦٤ : « لها أحياز ومخارج » . صوابه كما فى المخطوط : « ... ومدارج » . وانظر : تهذيب اللغة ١/٤٨

٧/٦٧ : زاد المحقق كلمة : [الصحيحين] ، وقال عنها فى الهامش : « زيادة للإيضاح » . والمنهج السليم فى التحقيق أن نص المؤلف واجب الاحترام ، ولا يزاد فيه إلا مالابد منه حتما . أما الإيضاح فمكانه فى الهامش !

٨/٦٨ : « معانيقى » . صوابها كما فى المخطوط : « معانقى » ، وإلا انكسر وزن البيت .

٦٨ (هامش ١) : عبارة : « وفى الصحاح : عنق » تابعة فى الواقع للهامش رقم ٢

٢/٧١ : « العقيقية » . صوابها : « العقيقة » . وبيت « عدى بن زيد » فى ديوانه ق ٢٢/٤ ص ٤٤ ومقاييس اللغة ٤/٤ وصوابه : « صَخِب » بكسر الصاد لا بتسكينها .

٨/٧٥ : « والعُكَّة : رملة حيث طلعت عليها الشمس » . صواب العبارة كما فى المخطوط : « ... رملة حميت عليها الشمس » . وانظر : مقاييس اللغة ٤/١٠

٧٦ / هامش ٧ : البيت كله فى تاج العروس (كعع) ٥/٤٩٥

٩/٧٦ : « قال : كعكعته بالرجم والبجّة » .. صوابه كما فى

المخطوط : « كعكعته بالرَّجْم والتَّنَجُّهِ » . وهو لرؤبة فى ديوانه ق ٣٣/٥٨ ص ١٦٦ وعلى ذلك فلا داعى لتعليق المحقق على كلمة : « البجّة » بقوله فى الهامش : « بجّه بالرمح : طعنه » !

٨/٧٧ : « قال ورقة بن نوفل :

ولَوْ جَافَى الذى كرِهَتْ قريشٌ
وإن عَجِتْ بمكَّتها عجيجا »

صوابه كمافى المخطوط :

وُلُوجًا فى الذى كرِهَتْ قريشٌ
وإن عَجَّتْ بمكّتها عجيجا

والبيت من قصيدة لورقة بن نوفل فى سيرة ابن هشام ١٩٢/١ وقبله قوله :

فياليتى إذا ماكان ذاكُمْ
شهدتُ فكنتُ أوَّلَهم وُلُوجَا

١٦/٧٩ : « وذ ضواح » . صوابها كمافى المخطوط : « ولا ضواح » .

٢/٨١ : بيت الفرزدق ليس فى ديوانه . وهو منسوب إليه فى مادة (عشش) من الصحاح واللسان وتهذيب اللغة ٧١/١ وغير منسوب فى المقاييس ٤٧/٤ والمعانى الكبير ٣١٩/١

١٠/٨١ : « عَشِّ ولا تَغْتَرّ » . هو مثل من الأمثال العربية ، يوجد فى مجمع الأمثال للميدانى ٣١١/١ وأمثال ابن رفاعة ٧/٧٦ . هذا ولم يهتم المحقق بتخريج الأمثال التى وردت فى كتاب العين مثل (٨/٩٥) : « لا تَعِظْنِى وتَعَظْعَظْ » .

وهو يروى : « تَعِظِينى وتَعَظْعَظِى » فى الميدانى ١٠٩/٢ وفصل المقال ١٣/٢٤٤ ومادة (عظعظ) من الصحاح ١١٧٤/٣ واللسان ٣٢٦/٩ وتهذيب اللغة ٩٧/١ ومثل (٤/١٧١) : « بيضة العُقْر » . وهو فى الميدانى ٦٣/١ وأمثال ابن رفاعة ١٧/٤٧ وجمهرة العسكرى ٢٢٤/١ وفصل المقال ٣/٣٤٥ ومثل (٧/١٧٤) : « استأصل الله عِرْقاتهم » . وهو فى الميدانى ٤١/١ ومثل (١٠/١٧٧) : « استنَّت الفِصال حتى القَرْعَى » . وهو فى الميدانى ٢٢٥/١ وجمهرة العسكرى ١٠٨/١ وأمثال ابن رفاعة ٨/٣٠ وفصل المقال ١١/٣١٨وإصلاح المنطق ١٢/٤٣ ومثل (٧/٢٠١) : « أذلُّ من فَقْعٍ بِقاعٍ » . وهو يروى : « أذل من فقع بقرقرة » فى الميدانى ١٩١/١ وجمهرة العسكرى ٤٦٩/١ وأمثال ابن رفاعة ١٤/٩ وفصل المقال ١٩/٣٤٥ ومثل (١٧/٢١٠) : « المُلْكُ عَقِيم » . وهو فى الميدانى ١٧٧/٢ وأمثال ابن رفاعة ١٣/٣٩ ومثل (١٠/٢٦٠) : « أفْلَتَ بجُرَيْعَة الذَّقَن » . وهو فى الميدانى ١١/٢ وجمهرة العسكرى ١١٥/١ وأمثال ابن رفاعة ١/٣١ وغير ذلك .

١/٨٢ : « يمطون عن شعاع غير مودن » . صوابه كما فى المخطوط : « يَمُطّون عن شَعْشَاعٍ غير مُوَدَّنِ » .

١٢/٨٤ : « قال رؤبة » . صوابه كما فى المخطوط : « قال ذو الرمة » وعلى ذلك فلا داعى لتعليق المحقق بقوله فى الهامش : « هذا البيت ليس فى ديوان رؤبة » ؛ إذ لم يقل بذلك

أحد ، فضلا عن أنه ليس من الرجز . وهو ينسب فى المقاييس ٤٧/٤ إلى ذى الرمة كذلك . وقال عنه محققه الأستاذ عبد السلام هارون فى الهامش : « البيت لم يرد فى ديوان ذى الرمة ، ولا فى ملحقات ديوانه ، ولم أجد له مرجعا » !

٢/٨٦ : « العَسُوس هى التى إذا أثيرت للحلب مشت ساعة ثم طوفت حلبت درّت » . لعل صواب العبارة : « ... ثم طوفت ، فإذا حلبت دَرَّت » . انظر : المحكم لابن سيدة ٣٠/١

٩/٨٦ : « وعن عمر أن الشهر قد تسعسع » . صوابه : (إنّ) بكسر الهمزة . انظر : النهاية لابن الأثير ٣٦٨/٢ وبهذه المناسبة لم يهتم المحقق بتخريج الأحاديث التى وردت فى كتاب العين . وفيما يلى تخريج طائفة منها فى النهاية لابن الأثير :

« كانت الكعبة خشعة على الماء فدحيت منها الأرض » ١٤/١٢٩ = النهاية ٣٤/٢

« خلع ربقة الإسلام من عنقه » ٦/١٣٧ = النهاية ١٩٠/٢

« أخنع الأسماء إلى الله من تسمى باسم ملك الأملاك » ٧/١٣٩ = النهاية ٨٤/٢

« النخاعة فى المسجد خطيئة » ١/١٤٠ = النهاية ٣٣/٥

« لا تنخعوا الذبيحة ، ولاتفرسوا ، ودعوا الذبيحة حتى تجب ، فإذا وجبت فكلوا » ٤/١٤٠ = النهاية ٣٣/٥

« أنخع الأسماء إلى الله من يتسمى بملك الملوك » ٧/١٤٠
= النهاية ٥/٣٣
« ونهى عن القزَع » ٢/١٥٢ = النهاية ٤/٥٩
« ليس لِعِرْقٍ ظالمٍ حقّ » ٦/١٧٥ = النهاية ٣/٢١٩
« بئس المالُ القُلَعَة » ١٩/١٨٩ = النهاية ٤/١٠٢ ...
الخ الخ !

٨٧/٥ : « عز الشيء جاء عز مع كل شيء إذا قل » . صوابه كما فى المخطوط : « عز الشيء - جامع فى كل شيء - إذا قلّ » .

٩٨/١ : « بينهما » . صوابه كما فى المخطوط : « بينها » ؛ لئلا ينكسر وزن البيت .

٩٨/١١ : « الطعام » . صوابه كما فى المخطوط : « الفطام » . وانظر : تهذيب اللغة ١/١٠٣ والمحكم ١/٤٢

٩٨/١٤ : « قال الأخل » . صوابه كما فى المخطوط : « قال الأخطل » .

١٠٣ (هامش ٤) : « إن لنامكنه . معنة مغنة » . صوابه : « إن لنا لكَنَّة . مِعَنَّة مِفَنّة » .

١٠٤/١٠ : « وربيعة تجعل مكان الفاء شينا » . صوابه : « وربيعة تجعل مكان الكاف شينا » . وفى المخطوط : « وربيعة تقول فى موضع الكاف المكسورة شينا » . ولم يشر المحقق إلى هذا الفرق بين النسخ المخطوطة .

١٠٤ / هامش ٧ : « قال ازئدة » . صوابه : « قال زائدة » .

١١٠/٩ : « يشاء م بها » . صوابه كما فى المخطوط : « يتشاءم بها » . وانظر : تهذيب اللغة ١/١٢٦

١١/١١٠ : « إذا عُرِق » بضم العين . صوابه كما فى المخطوط وكل مصادر البيت : « عَرِقَ » بفتح العين .

١٧/١١١ : « عَرّام » : لغوى لم يترجم له المحقق . وهو عرّام بن الأصبغ السلمي ، صاحب كتاب : « أسماء جبال تهامة » الذى نشره الأستاذ عبد السلام هارون فى مجموعته الثانية من « نوادر المخطوطات » عام ١٩٥٦ م . وانظر ترجمته فى مقدمة ذلك الكتاب .

٣/١١٢ : « الضرير » من اللغويين الذين لم يترجم لهم المحقق . وهو : أبو سعيد الضرير أحمد بن خالد . انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٣٠٥/١

١١٤ (هامش ١) : علق المحقق على البيت التالى بقوله : « الرجز فى اللسان (عضه) » . والبيت ليس من الرجز ، وإنما هو من المتقارب ، وهو :

أعوذ بربِّى من النافثات ومن عَضهِ العاضِهِ المُعْضِهِ

١١٤ (هامش ٢) : الشاعر اسمه : « هميان بن قحافة » ، لا : « هيمان » . انظر ترجمته فى المؤتلف والمختلف ٣٠٤

١١٧ (هامش ٣) : شطر الرجز بيت قائم بنفسه ؛ يقول ابن جنى فى كتابه المنصف ٦٦/١ : « ماكان من الرجز على ثلاثة أجزاء ، فهو بيت كامل وليس بنصف بيت » . فلاداعى لأن يقال هنا : « وعجز البيت : عفت عوافيه وطال قدمه » ، بل يقال فى هذه الحالة : « والبيت الذى بعده » . كما لايصح الحديث عن بيتى الرجز على أنهما بيت واحد مثل ٨٨ هامش ٩ : « البيت فى ديوان العجاج » ؛ بل

يقال : « البيتان فى ديوان العجاج » . وكذلك ١٩١
هامش ١ ؛ ١١٢ هامش ٧

١٢٢ (بهامش ٥) : « هيرع » . صوابه : « هرع » . وقوله فى هذا الموضع : « وأما اللسان فقد نقل مافى المحكم ومافى القاموس ، فهو سهو لايجوز ممن ألف فى المعاجم العربية ، وهو يعلم أن القاموس متأخر عن اللسان فى الظهور ، فمؤلفه : الفيروزابادى ، ولد عام ٧٢٩ هـ ، فى حين توفى ابن منظور صاحب اللسان عام ٧١١ هـ .

١٠/١٢٤ : بيتا عمرو بن معديكرب الزبيدى :

كَم من أخٍ لىَ ماجِدٍ بوَّأتُه بيدىَّ لَحْدَا
ما إنْ جَزِعتُ ولا هَلَعْـ ـتُ ولا يَرُدُّ بكاىَ رُشْدَا

من قصيدة حماسية . انظر : شرح المرزوقى لحماسة أبى تمام رقم ٣٤ جـ ١/١٧٤ - ١٨١

٧/١٢٦ : « أبو سعيد » لم يترجم له . وهو أبو سعيد الضرير ، السابق الذكر هنا .

١٣٢ (هامش ٣) : « أما ديوان المعمرين ص ٨ » . لايوجد كتاب بهذا الاسم - فيما أعرف - وإنما هو : « كتاب المعمرين » لأبى حاتم السجستانى . والبيت فيه فى صفحة ٧ من نشرة جولدتسيهر ، وصفحة ١١ من نشرة عبد المنعم عامر . أما صفحة ٨ التى ذكرها المحقق ، فهى خطأ تابع فيه المقاييس ٢/١٦١ هامش رقم ٤

١١/١٣٣ : « الختوع ركوب الظيمة » . صوابه كمافى المخطوط : « ركوب الظلمة » . وانظر : تهذيب اللغة ١/١٦٠

١٣٤ (هامش ١) : سقط مطلع قصيدة العجاج ، وهى :
طاف الخيالان فهاجا سقما

١٣٧ (هامش ٤) : لم يسقط البيت من ديوان امرىء القيس ، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – كما يقول المحقق – بل هو فيه فى أربعة أبيات فى صفحة ٣٧٢ من زيادات الطوسى والسكرى وأبى سعيد الضرير وابن الأنبارى والزوزنى والقرشى فى المعلقة . هذا إلى أن الديوان لم يطبع فى دار الكتب – كما يذكر المحقق – بل فى دار المعارف .

١٣٧ (هامش ٧) : توضع عبارة : « والبيت فى اللسان : خلع » على رأس هوامش صفحة ١٣٨ تحت رقم ٨ أما رقما ٨ و ٩ فى هوامش صفحة ١٣٨ فهما فى الواقع حاشية واحدة ، حقهما أن يوضعا جميعا تحت رقم ٩

٢/١٣٨ : « مخلولوق » . صوابه كمافى المخطوط : « مخلولق » . وإلا انكسر البيت

٨/١٣٨ : « والخيعل مقلوب » . صوابه كمافى المخطوط : « الخيلع والخيعل مقلوب » .

١٦/١٤١ : « مششيته » . صوابها : « مشيته » .

١٢/١٤٢ : سقط من الكتاب بيت رؤبة : جَدْباء فكَّت أسر القعوش . وهو فى المخطوط بدون نسبة .

١٣/١٤٢ : « يصف سنة جدباء بارة » . صوابها كمافى المخطوط : « باردة » .

١٠/١٤٧ : « أى بيوت الذباب من شدة تهيقه » . صوابه كما فى المخطوط : « أى يموت الذباب من شدة نهيقه » .

٣٦/١٤٧ : « العذات » . صوابها : « العذاب » .

١٣/١٤٨ : بيت الحارث بن وعلة الجرمى يوجد فى أساس البلاغة (صقع) غير منسوب .

٦/١٤٩ : « ععف » . صوابها : « فَعَفَّ » .

١٧/١٤٩ : البيت : « تَقعَّس العِزُّ بنا فاقعنسسا » للعجاج فى ديوانه ق ٩٦/١٦ ص ٣٣

١٥١ (هامش ٦) : قال المحقق : « ديوان ذى الرمة » وسكت . والصواب أن يقال : « ديوان ذى الرمة ق ٩٣/١ ص ٢٤» .

٢/١٥٤ : « فى كفه جشأ » . صوابها كما فى المخطوط : « جشء » . وكذلك : « يعنى بالجشأ » . صوابه : « بالجشء » .

٥/١٥٤ : البيت :

يُقَطِّعُهُـــنَّ بتقرِيبِـــه ويَأْوِى إلى حُضُرٍ مُلْهِبِ

للنابغة الجعدى فى ديوانه ق ١٦/٢ ص ١٧
وينسب إلى أبى الخشناء كذلك فى المحكم ٩٢/١

٢/١٥٨ : « قال أبو جندب » . والصواب أن البيت لأبى خراش الهذلى فى ديوان الهذليين ١١٩/٣ وهو غير منسوب فى مخطوطة الكاظمية ، ولم يشر إلى ذلك المحقق .

٤/١٦٠ : « ولها عنا » . صوابه : « ولها غِنَى » .

١٦٠ (هامش ٥) : قوله : « الأصمعيات ط والرواية فيه : لكن قعيدة بيتها ... ولها جنا . وهكذا فى المقاييس . وفى المحكم : ولها عنا ، مثل ماهنا » . هذه العبارة فيها نقص كما يبدو ، بعد الحرف ط ، الذى يريد به المحقق ذكر طبعه الأصمعيات . والحقيقة أن رواية الأصمعيات لاتختلف عن رواية كتاب العين . ولكن الذى يختلف هو رواية المقاييس ، كما أن الذى فى الأصمعيات والمحكم هو : « ولها غنى » . أما رواية : « عنا » فهى تحريف بكل تأكيد .

١٦٠ (هامش ٦) : قوله : « هذه العبارة من س وبعدها : قال عبد الله بن أوفى ... الخ » . فى رأيى أن عبارة نسخة (س) وهى مطبوعة الأب أنستاس الكرملى ، إما أن تحترم كلها ، فتوضع فى صلب النص بين قوسين معقوفين ، وإما ألا تحترم فيشار إليها فى الهامش . أمّا أن تنصّف فيوضع جزء منها فى صلب النص ، والباقى فى الحاشية ، فهذا أمر يخالف المنهج العلمى للتحقيق .

١٥/١٦٥ : قال الكميت :

ولم يَدْقَعُوا عندما نَابَهُمْ
لِوَقْعِ الحُروب ولم يَخْجَلُوا

لم يخرج المحقق هذا البيت ، وهو فى المقاييس ٢٤٧/٢ ؛ ٢٩٠/٢ واللسان (خجل – دقع) وتهذيب اللغة ٢٠٧/١ والمحكم ٩٩/١

٥/١٦٦ : « ولا يقال : عاتق إلا أن ينوى فعله الغابر ، فيقال : عاتق غدا » . هكذا فى المخطوط كذلك . ولعل صوابه :

« إلا أن ينوى فعله القابل » ، ففى المقاييس ٤/٢١٩ :
« ولا يقال : عاتق فى موضع عتيق ، إلا أن تنوى فعله
فى قابل ، فتقول : عاتق غدا » .

٦/١٦٧ : « تككون » . صوابها : « تكون » .

٥/١٦٨ : « الكباشة » . صوابها : « الكباسة » .

١٤/١٧١ : بيت أوس بن مغراء فى المقاييس ٤/٩٤

١٨/١٧٥ : « قال الشماخ :

ماإنْ يَزَال لها شأوٌ يُقَدِّمُهَا
مجَرَّدٌ مثلُ طَوْد العِرْق مَجْدُولُ »

نسب البيت للشماخ كذلك فى تهذيب اللغة ١/٢٢٨ ولسان العرب (عرق) ١٢/١٢١ وليس فى ديوانه

١٨/١٧٦ : « يعدى » . صوابه : « يعنى » .

٥/١٨٠ : قوله : « والرقع : الهجاء . يقال : رقعه رقعا شديدا ، إذا هجاه . قال :

فلا تقعدَنَّ على زَخَّةٍ
وبالغيث والأرواحِ كُلِّ مُشَهَّدُ

ويروى : وجدا وخيفا . البيت لأبى كبير الهذلى » .
هذا هو نص كتاب العين . وقد علّق المحقق على كلمة : « قال » بما يأتى فى الهامش : « البيت فى الصحاح منسوب إلى صخر الغى . ورواية الشطر الثانى : وتضمر فى القلب وجدا وخيفا » . ولم يلاحظ المحقق أن صدر البيت من وزن المتقارب وعجزه من وزن الطويل ، وأن هذا العجز هو نفسه عجز البيت السابق فى الكتاب ، لأمية بن أبى الصلت ، كما لم يلاحظ أن البيت بهذه الصورة لا شاهد فيه على : « الرقع » بمعنى الهجاء . وصواب البيت كما فى المخطوطة :

فلا تقعدنَّ على زَخَّةٍ
وتضمر فى القلب رَقْعاً وَخِيفَا

وهو لصخر الغى فى ديوان الهذليين ١/٢٩٩ ولم يلاحظ أن عبارة : « البيت لأبى كبير الهذلى » قلقة فى مكانها . ولعلها حاشية مضافة إلى صلب النص ، من ناسخ أراد نسبة البيت إلى قائله ، فأخطأ فى هذه النسبة .

١٨١/٨ : « قال دغفل » . الذى فى المخطوط : « قال » لاغير .

١٨١/١٠ : قال دغفل :

بلسان سؤول وقلب عقول

هكذا كتب المحقق هذا الكلام ، كما لو كان شطر شعر ، وماهو بالشعر . وإنما كلام منثور ، قاله دغفل النسابة لمعاوية حين سأله عن أشياء فخبره بها ، فقال له معاوية : بم علمت ؟ قال : بلسان سَئُول وقلب عَقُول . انظر : مجمع الأمثال للميدانى ٢/٢٠٣ والمزهر ١/٥٠٤

١٨١/١٩ (= ٣٦٦/٨) : « قيس بن الرقيات » . المعروف فى اسم هذا الشاعر : « ابن قيس الرقيات » وهو الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيات المشهور . انظر ترجمته فى الشعر والشعراء ١/٥٣٩

١٨٢/١٢ : « قال :

أخا الحرب لبَّاساً إليها جِلالَها
وليس بولَّاج الخوالِف أَعْقَلَا

لم يخرج المحقق هذا البيت ، وهو من شواهد النحو المشهورة ، وقائله : القلاخ بن حزن المنقرى . انظر كتاب سيبويه ١/٥٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٠

١٦/١٨٢ : « كأنها تقلع رجليها من ضمرة » . صوابه كما فى المخطوط : « من صخرة » . انظر : المقاييس ٧٣/٤

١/١٨٣ : « قال النابغة » . الصواب أن البيت لأحيحة بن الجلاح ، كما فى اللسان (عقل) ٤٩٢/١٣ والمقاييس ٧٠/٤ والأغانى ٥٠/١٥ وهو غير منسوب فى كل من تهذيب اللغة ٢٤١/١ والمحكم ١٢٠/١

٢٣/١٨٣ : البيت لجرير فى ديوانه ص ٤٩١ ومعجم ما استعجم ٩١٣/٣

٨/١٨٥ : « أحبتها » . صوابه : « أحببتها » .

١٨٩ (هامش ٣٥) : ينتهى هذا الهامش عند كلمة : « سواء اليم » . ويبدأ بعده هامش ٣٦ بعبارة : « نسبه المحكم ... » .

٣٩/١٩٠ هامش : « اسم من » . صوابه : « اسم مرة » .

١٤/١٩٢ : البيت : « ولدنا بنى العنقاء ... الخ » لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٣٧١

٢٠/١٩٢ : البيت : إذا مرضت منها عناق ... الخ » لجميل بثينة فى ديوانه ص ١٣٦ و« بسكنة » . صوابها : « بسكينة » .

١٠/١٩٣ : رغم حرص المحقق على تخريج الآيات القرآنية ، فقد نسى هنا أن يخرج آية : « القانع والمعتر » ، وهى من سورة الحج آية ٣٦ كما نسى فى صفحة ١٢/٣٣٨ أن يخرج آية : « فتيمموا صعيدا طيبا » . وهى من سورة النساء آية ٤٣ والمائدة آية ٦

٢/١٩٥ : « نقع الماء فى منقعة ، السيلُ ينقع » برفع السيل . والصواب كما فى المخطوط : « ... فى منقعةِ السَّيل » بالإضافة .

٨/١٩٦ : « قال الشويعر ، واسمه عبد العزى :

فهنَّ بهِمْ ضَوامِرُ فى عَجَاجٍ
يُثِرْنَ النَّقْعَ أمثال السَّراحِى

قال الليث : قلت للخليل : ما السراحى ؟ قال : أراد الذئاب ، ولكنه حذف من السرحان الألف والنون ، فجمعه على سراحى » . هذه هى عبارة كتاب العين كما فى مخطوطاته المختلفة ، وفيها وهم من الخليل . والصواب أن يقال : حذف من السراحين النون للقافية ، فصارت : السراحى » .

٦/٢١٦ : البيت : « وهن لدى الأدوار ... » فى تهذيب اللغة ٢٩٧/١ واللسان (عكس) ٢١/٨

١٢/٢١٦ : « رشا » . صوابها كما فى المخطوط : « رشحا » .

٢١٦ (هامش ١) : يقول المحقق معلقا على بيت شعر للراعى : « نسبه المرزبانى فى المؤتلف ص ٣٧٤ لمنظور بن مرثد الأسدى » . ولست أدرى أين يوجد ذلك ؟ فللمرزبانى معجم الشعراء ، كما أن المؤتلف للآمدى . وكلاهما لا يوجد به البيت ، لا فى نشرة كرنكو ص ٣٧٤ ولا فى نشرة عبد الستار فراج لمعجم الشعراء ص ٢٨١

٩/٢١٧ : « إذا نالت يدك فمن بينكم وبينهم إحنة » . صوابه كما فى المخطوط : « ... ممن بينكم » .

٧/٢١٨ : « إذا شيء متعسفا » . صوابه كما فى المخطوط : « إذا مشى متعسفا » .

١٠/٢١٩ : « سمد » . صوابه كما فى المخطوط : « سمن » .

٥/٢٢٠ : « دعك الأديم والثوب وحموه » . صوابه كما فى المخطوط : « ... والثوب ونحوه » .

٨/٢٢٧ : بيت أبى زبيد فى الحيوان للجاحظ ٢٣٢/٥ واللسان (كرع) ١٨٢/١٠ وتهذيب اللغة ٣١٠/١

٢٢٩/ هامش ٤ : « ف ٣٩ » . صوابها : « ق ٣٩ » .

٢٢٩/ هامش ٥ : « ص ٤٧ » صوابها : « ص ٦٧ » و « أرسلت » . صوابها : « أرست » .

٢٣٠/ هامش ٢ : « وقد نسبه فى المقاييس للأعشى (عكن) . وفى الهامش :

إليها وإن فاته شبعة   تأتّى لأخرى عظيم العُكَنْ » .

ولعل صواب العبارة أن يقال : « وقد نسبه فى المقاييس (عكن) للأعشى . وروايته فيه :

إليها وإن فاته شبعة   تأتّى لأخرى عظيم العُكَنْ

وفى الهامش : البيت مما لم يرو فى ديوان الأعشى ولا ملحقات ديوانه » .

٥/٢٣٣ : « قال العجاج يصف حميرا وفحلا . قال العجاج » . والصواب كمافى المخطوط : حذف عبارة : « قال العجاج » الثانية .

٨/٢٣٥ : بيت مزاحم العقيلى فى ديوانه ص ٣١ وتهذيب اللغة ٣٢٣/١ واللسان (عكب) ١١٧/٢ ومقاييس اللغة ١٠٥/٤ غير منسوب فى الأخير .

٦/٢٣٦ : المراد « بالأعشى » هنا : « الأعشى النهشلى » . وهو الأسود بن يعفر نفسه . انظر : المؤتلف للآمدى ١٦/٣ وعلى ذلك فلا داعى لتعليق المحقق فى الهامش بقوله :

« فى شعراء النصرانية أنه للأسود بن يعفر » ؛ لأن الأعشى والأسود بن يعفر شخص واحد كما ذكرنا .

٣/٢٣٧ : الرجز فى تهذيب اللغة ٣٢٦/١ واللسان (كبع) ١٧٩/١٠

٢٣٨ (هامش ٣) : « بدل العكوم » . صوابها : « بدل الحرور » .

٨/٢٣٩ : « والكعام : شىء يحمل فى فم البعير » . صوابه كما فى المخطوط : « شىء يجعل فى فم البعير » .

١٢/٢٣٩ : « والكعم ق شىء من الأوعية » يحذف حرف : « ق » .

١١/٢٤١ : « على شجعات لاشحاب ولا عصل » . صوابه كما فى المخطوط : « لاشخات » . وهو عجز بيت لذى الرمة ق ١٣/٦٤ ص ٤٨٦ وهو :

وحَلْى الشَّوَى منها إذا حُلِّيت به
على قصبات لاشخات ولا عصل

٤/٢٤٣ : « وكذلك اضطجع . وأصل هذه الطاء تاء ، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا : اتضجع » . صوابه كما فى المخطوط : « ... أن يقولوا : اضتجع » .

٥/٢٤٤ : عبارة : « لصها بطل وتمرها دقل ... » تروى عن بلاد السند فى البيان للجاحظ ٢٨٥/١ وفى هامش العين : « الدقل : أردأ الثمر ... » . وصوابه : « ... التمر » .

١١/٢٤٥ : بيت العجاج : « منها عجاساء إذا ما التحمت » . صوابه كما فى المخطوطة : « التجّت » وهو كذلك فى ديوانه ق ٣١/٣ ص ٦

١٨/٢٤٥ : بيت العجاج : « ليس بجعسوس ولا جشعم » . صوابه

كما فى المخطوطة : « بجعشم » . وهو كذلك فى ديوانه ق ٣٠/٣٥ ص ٥٩

١/٢٤٧ : الرجز لأبى النجم العجلى فى مقاييس اللغة ٢٣٣/٤

٢/٢٥٠ : البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ص ٦٢

٨/٢٥٠ : « أبو ليلى » . لعله : أبو ليلى المجاشعى ، أو أبو ليلى الغنوى ، من فصحاء الأعراب ، الذين ذكرهم المرزبانى فى خاتمة كتابه : معجم الشعراء ٥١٣/٩

٢٥١ : اشطب الهامش رقم (١٠) الأول ، فهو مكرر وناقص .

٢/٢٥٤ : تكملة العنوان : « ج ر ع مستعملات » كما فى المخطوط .

١٦/٢٥٤ : قائل البيت : « سألتها عن ذاك ... » هو حسان بن ثابت . انظر ديوانه ص ٣٣٠

١٣/٢٥٥ : بيت حميد بن ثور الهلالى فى ديوانه ص ٣٤

١/٢٥٨ : « هَنِيدة » بفتح الهاء وكسر النون . صوابها : « هُنَيدة » بضم الهاء وفتح النون .

٩/٢٥٨ : « والعرج من الإبل » . صوابه كمافى المخطوط : « والعرج فى الإبل » . وانظر : تهذيب اللغة ٣٥٧/١

١٨/٢٥٨ : « والنصريح : حبسك مطيتك مقيما على رفقتيك » . صوابه كمافى المخطوط : « والتعريج ... رفقتك » . وانظر : تهذيب اللغة ٣٥٧/١

١/٢٥٩ : « ياحادير » . صوابه كمافى المخطوط : « ياجارتى » ، وكما فى ديوان ذى الرمة ص ٧١

٧/٢٥٩ : « الجعرمايبس فى الدير » . صوابه كمافى المخطوط : « ... فى الدبر » .

١٠/٢٥٩ : البيت : « دعت كندة » فى المحكم ١٨٩/١ بدون نسبة .

١٢/٢٥٩ : « المكثرة جعرها » . صوابه كما فى المخطوط : « لكثرة جعرها » .

١٨/٢٥٩ : سقط عنوان المادة (جرع) ، كما سقط من عنوان الباب (ص ٢/٢٥٤) كما نبهنا على ذلك من قبل ، وهو فى المخطوط .

١٤/٢٦٠ : بيت مهلهل : « ملنا على وائل ... » فى المحكم ١٩٠/١

٣/٢٦٣ : « والعلج من الرجال : الشديد القتال والفطاح » . صوابها كما فى المخطوط : « والنطاح » . وفى المحكم ١٩٧/١ : « والعلج : الشديد من الرجال قتالا ونطاحا » .

١٥/٢٦٤ : « قال : بمكتمن من لاعج الحزن واتن » . هو عجز بيت للطرماح فى ملحق ديوانه ٨/٤٧ وصدره فيه : « عواسف أوساط الجفون يسقنها » . والبيت منسوب للطرماح كذلك فى اللسان (كمن) ٢٤١/١٧ والأساس (عسف) ٣٠١

٩/٢٦٧ : بيت ذى الرمة : « كأن القوم ... » فى ملحق ديوانه ص ٦٧٢

٤/٢٧٥ : « وعجم التمر : نواة » . صوابه كما فى المخطوط : « وعجم التمر : نواته » .

١٢/٢٧٦ : « ولا يقال رجل أعجم ، وناقة عجماء : مسنّة » . صوابه كما فى المخطوط : « ولا يقال رجل أجعم . وناقة جعماء : مسنة » . والمادة مادة (جعم) لا (عجم) .

٣/٢٧٧ : « والجِماع : ماجمع عددا فهو جَمَاعةٌ . كما تقول : لجماع الخباء أَخْبِيَتُه . وجماع كذا » . الذى فى المخطوط : « ... فهو جماعة . كما تقول لجماع الخباء أخبية . وجماع كذا » . ولعل صواب العبارة : « ... فهو جِماعُهُ . كما تقول : جماع الخباء أخبية . وجماع كذا [كذا] » . انظر : تهذيب اللغة ٤٠٠/١

٢/٢٧٨ : بيت ذى الرمة فى ملحق ديوانه ٣٠ ص ٦٦٥ وهو فى الواقع ملفق من صدر لخفاف بن ندبة ، وعجز لطرفة ابن العبد . انظر تعليق الشنقيطى على البيت ، فى هامش المخصص لابن سيدة ١٠/١١ – ١١

١٠/٢٧٨ : البيت : « إذا استجمعَتْ للمرء ... » فى تاج العروس (جمع) ٣٠٨/٥

٢٧٨ هامش ١٨ : « بيه » . صوابها : « فيه » .

١٣/٢٨٠ : الرجز فى ثلاثة أبيات فى لسان العرب (شسع) ٤٦/١٠ وتهذيب اللغة ٤٠٣/١

١٥/٢٨٣ : « والمتشعث فى العروض فى الضرب الخفيف : ماصار فى آخره مكان فاعلن مفعولن ، كقول سلامة :

وكأنَّ ريقَتَها إذا نَبَّهْتَهَا   صَهْبَاءُ عَتَّقها لِشُرْبٍ ساقِ

هكذا فى المخطوط كذلك . ويلاحظ على هذه العبارة عدة أمور ، أولا : كلمة : « المتشعث » . صوابها : « المُشَعَّث » . والتشعيث – كما تذكر كتب العروض – حذف أول الوتد المجموع من عروض بحر الخفيف والمجتث ، أو بمعنى آخر ذهاب عين :

« فاعلاتن » فيبقى : « فالاتن » ، وينقل فى التقطيع إلى : « مفعولن » . والتشعيث : علة تجرى مَجْرَى الزحاف فى أنه لا يلتزم فى القصيدة (انظر : الإقناع فى العروض وتخريج القوافى للصاحب بن عباد ص ١٨/٦٢ ؛ ١٤/٦٨ ؛ ٨/٨٦ وانظر كذلك : العقد الفريد ٤٣٦/٥ ؛ ٤٧٠/٥ والمحكم لابن سيدة ٢١٩/١) . وإذا كان الأمر كذلك ، فإن عبارة : « ماصار فى آخره مكان فاعلن مفعولن » ينبغى إصلاحها إلى : « مكان فاعلاتن مفعولن » . أما البيت الذى ساقه الخليل شاهدا على هذه القاعدة العروضية ، وهو بيت سلامة (بن جندل) ، فإنه للأسف ليس من بحر الخفيف ، وإنما هو من بحر الكامل . والقصيدة كلها فى ديوان سلامة بن جندل ص ١٨٠ – ١٨٣ من بحر الكامل . وقد كنا نظن أن فى كتاب العين سقطا أو تحريفا فى هذا الموضع ، غير أننا وجدنا العبارة بنصها (باستثناء : المتشعث ، التى كتبت صحيحة : المشعث) فى كتاب تهذيب اللغة للأزهرى ٤٠٦/١ مروية عن الليث ، وهو يقصد كتاب العين بالطبع . وقد فات أستاذنا عبد السلام هارون – محقق الجزء الأول من تهذيب اللغة – التعليق على هذه العبارة ، أو ملاحظة مافيها من أمور مخالفة لما اصطلح عليه العروضيون ، كما فات محقق العين . ومن العجيب أن يرد مثل ذلك عن الخليل بن أحمد مؤسس فن العروض

ومكتشف قواعده . وقد ذكر فى موضع آخر من كتاب العين شيئا يخالف مااصطلح عليه الكثير من العروضيين من بعده ، فى قوله (١٧/١٣٧) : « والمخلّع من الشعر ضرب من البسيط يحذف من أجزائه ، كما قال أسود بن يعفر :

ماذا وقوفى على رسم عفا　　مخلولق دارس مستعجم

قلت للخليل : ماذا تقول فى المخلّع ؟ قال : المخلّع من العروض : ضرب من البسيط ، وأورده » . هذا ماورد فى العين بشأن مخلع البسيط . ونلاحظ فى الشاهد الذى أورده أنه على وزن : « مستفعلن فاعلن مستفعلن » ، وهذا هو مجزوء البسيط ، لا مخلّع البسيط الذى يأتى على وزن : « مستفعلن فاعلن فعولن » . وقد تنبه إلى ذلك محقق العين فى هذا الموضع ، غير أنه تلمس العذر للخليل بقوله فى الهامش : « ولعل الخليل كان يطلق اسم المخلّع على كل مجزوء من البسيط . ويؤيد هذا ماعرف من أن التعميم فى تعريف المخلّع من رأى الزمخشرى » .

١٧/٢٩٢ : البيتان ليسا للعجاج كما ذكر الخليل ، وإنما هما لرؤبة فى ديوان ق ٤٥/١٩٧ - ١٩٨ ص ١٢٦ وهما فى اللسان (عرش) ٢٠٦/٨ لرؤبة كذلك .

١٠/٣٠١ : « قال :

أمحمولٌ على النعش الهمامُ

هذا عجز بيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (أهلورت) ق ١/٢٨ ص ٢٩ وصدره فيه :

أَلَمْ أُقْسِمْ عليكَ لَتُخْبِرَنِّى

٦/٣٠٣ : بيت العجاج : « دواخِسًا فى الأرض إلا شَعَفَا » فى ديوانه ق ٦/٣٥ ص ٨٢

١/٣٠٤ : « استشفقت » . صوابها كما فى المخطوط : « استشفعت » . و « شفعٍ لى إليه عشفعه فى » . صوابه كما فى المخطوط : « ... فشفَّعه فىَّ » .

١٤/٣٠٤ : بيت الأحوص : « كأن من لامنى ... » فى أساس البلاغة ٢٣٨ وتهذيب اللغة ٤٣٧/١

١٤/٣٠٥ : « أنول » . صوابها كما فى المخطوط : « أنزل » . وبيت أبى النجم فى الطرائف الأدبية ٥٨

١٠/٣٠٦ : « وامرأة أى كريهة ريح الفم » . صوابه كما فى المخطوط : « وامرأة بشعة أى كريهة ... » .

٥/٣١١ : « البيت : « كلمع برق ... » فى تهذيب اللغة ٤٥٠/١ مع مصادر أخرى فى هامشه .

٢/٣١٢ : « ع ض د ق » . الصواب : حذف القاف .

٦/٣١٧ : البيت : « ترى الريش ... » فى تهذيب اللغة ٤٦٠/١ وينسب لأبى دواد فى المقاييس ٢٧١/٤ وليس فى ديوانه .

٨/٣١٩ : « أى عرض له سيىء » . صوابه كما فى المخطوط : « ... له شىء » .

٣١٩ (هامش ٢١) : « ونموه » . صوابه : « ونحوه » .

٦/٣٢١ : « أبو الغريف الغنوى » . صوابه كما فى المخطوط : « أبو العتريف الغنوى » . وهو من فصحاء الأعراب الذين ذكرهم المرزبانى فى خاتمة كتابه : معجم الشعراء ٧/٥١٢

٧/٣٢٩ : « جعيس » . صوابه كما فى المخطوط : « جعس » . انظر كتاب العين ١٧/٢٤٥ والمحكم ٢٥٥/١

١٠/٣٣٠ : ليس البيت للعجاج كما ذكر الخليل ، وإنما هو لرؤبة فى ديوانه ق ٤٨/٣٣ ص ٨٩ وفيه : « تمطو العتاق » .

٥/٣٣٣ : « الهذلى » هو : أبو خراش الهذلى . وبيته فى ديوان الهذليين ١١٩١/٣

٦/٣٣٥ : البيت : « رب عضم ... » فى تهذيب اللغة ٤٩١/١ مع مصادر أخرى فى هامشه .

١١/٣٣٧ : هذا السطر مكرر مع السطر التاسع من الصفحة نفسها . ومكانه فى المخطوط : « والصعود أيضا بمنزلة الكئود من عقبة وارتكاب مشقة ما » .

١٢/٣٤٠ : « حلقاء » . صوابها كما فى المخطوط : « خلقاء » . أما تعليق المحقق على البيت فى هامش ٢٢ بقوله : « ديوان ذى الرمة ص ١٠٥ برواية وحيا بدل وهيا » فهو وهم ؛ إذ لا وجود للبيت فى ديوان ذى الرمة . والبيت فى الحقيقة للأعشى الكبير فى ديوانه ق ٣/١٣ ص ١٠١ والرواية فيه : « وهيا » لا « وحيا » . وقد ورد البيت فى العين (٤/٣٧٠) مرة أخرى ، وفيه : « خلفاء » محرفة . غير أن المحقق عرف هناك أنه للأعشى !

٣٤١٠/٧ : هذا السطر مكرر مع السطر الثالث عشر من الصفحة نفسها . ومكانه فى المخطوط : « والصدع : نبات الأرض ؛ لأنه يصدع الأرض ، والأرض » . وبقية العبارة فى السطر الثامن : « تتصدع عنه » . والعبارة كلها بالنص عن الليث فى تهذيب اللغة ٢/٥

٣٤٢/١١ : « بلاد زاد » . صوابها كما فى المخطوط : « بلازاد » .

٣٤٤/٢ : بيت العجاج : « عصارة الجزء الذى تحلّبا » فى ديوانه ق ٣٤/٢ ص ٧٤

٣٤٤/٢١ : بيت عدى بن زيد : « لو بغير الماء ... » فى ديوانه ١٧/٥ ص ٩٣

٣٤٨/٨ : « وهد عقد » . صوابه : « وهو عقد » .

٣٤٨/١٨ : « الاضطراع » . صوابها : « الاصطراع » بالصاد المهملة .

٣٤٩/١ : « القول يصرعون » . صوابه كما فى المخطوط : « القوم يصرعون » .

٣٤٩/١٣ : « مصرّ غاية » . صوابه كما فى المخطوط : « مصرع غاية » .

٣٥٠/٧ : « والمضأد المشوى فوق الجمر » . صوابه كما فى المخطوط : « والمُفْأَد ... » . وانظر : تهذيب اللغة ٢/٢١ واللسان (فأد) ٤/٣٢٤

٣٥٠/١٢ : « النغض » . صوابه كما فى المخطوط : « النَّفْض » . انظر : تهذيب اللغة ٢/٢٢

٣٥٠/١٦ : « الصَّعَر : ميل فى العنق فى الوجه » . صوابه كما فى المخطوط : « ... ميل فى العنق وانقلاب فى الوجه » . وانظر : تهذيب اللغة ٢/٢٧

١٧/٣٥٠ : « من كبير » . صوابه فى المخطوط : « من كِبْر » . وانظر تهذيب اللغة ٢٧/٢

٢٠/٣٥١ : « وضربته فما اصعنرر : إذا استدار الوجع مكانه وتقبّض » . صواب العبارة كما فى المخطوط : « ضربته فاصعنرر : إذا استدار من الوجع مكانه وتقبض » . وانظر : تهذيب اللغة ٢٧/٢

١٤/٣٥٤ : الشطر : « على شناخ ... » فى تهذيب اللغة ٢٨/٢ بدون نسبة .

١١/٣٥٥ : الشطر : « أدليت دلوى ... » فى تهذيب اللغة ٣٦/٢ بدون نسبة .

٩/٣٥٦ : البيت : « إن الصنيعة ... » ينسب للهذيل الأشجعى فى معجم الشعراء للمرزبانى ١٤/٤٥٨ وهو فى الكامل للمبرد ١٣٨/١ بدون نسبة .

٨/٣٥٧ : « ترنوة » . صوابها كما فى المخطوط : « قرنوة » . انظر : تهذيب اللغة ٣٥/٢ واللسان (قرن) ٢١٩/١٧

١/٣٥٩ : البيت : « من كل مشياح ... » فى تهذيب اللغة ٤٢/٢ بدون نسبة وباختلاف فى الرواية .

٨/٣٦١ : « بالضاد بضعت بضعا » . صوابه كما فى المخطوط : « بالصاد بصعت بصعا » بالمهملة .

١٧/٣٦٢ : صحة عجز بيت الراعى كما فى المخطوط : « عليها إذا ماأجدب الناس إصبعا » . وهو فى ديوانه ص ١٨٥

٣٦٢ (هامش ٧) : يعلق المحقق على البيت :

أغرُّ كلون البَدْرِ فى كل مَوْكبٍ
من الناس نُعْمَى يحتذِيها وإصْبَعُ

فيقول : « ديوان لبيد ط بيروت ص ٣٣٧ وفى التاج : قال الصاغانى : الرجز ليس للبيد ، ولكنه له ، كما قال الليث » . والحقيقة أن هذه التعليقة لاتخص هذا البيت ؛ لأنه ليس للبيد ، كما أنه ليس من الرجز . ولعل المحقق يقصد التعليق على كلام آخر ، ثابت فى غير نسخة الكاظمية ، غير أنه سقط من المطبوع . والدليل على هذا مافى التاج (صبع) ٤٠٨/٥ من قوله : « ونقله الليث أيضا فقال : يقال : هذا إصبع على التذكير فى بعض اللغات . وأنشد للبيد رضى الله عنه :

من يمدد-الله عليه أصبعا   بالخير والشر بأى أولعا

وقال الصاغانى : ليس الرجز للبيد . قلت : الرجز للبيد ، كما قاله الليث » .

٢/٣٦٣ : « ويبة » . صوابها : « دُوَيَّة » .

٦/٣٦٨ : صحة البيت كما فى المخطوط : « باست امرىء » لا « باست أمه » ، حتى يستقيم الوزن .

١/٣٦٩ : « جميعا » . صوابها : « جميما » . وقد سقط بعد بيت ذى الرمة النص التالى ، وهو فى المخطوط : « وكلاب صمع الكعوب ، أى صغارها . والصُّمعان من الريش مايُراش به السهم من الظهار ، وهو أجوده وأفضله » .

٤/٣٦٩ : « مغارته » . صوابها كما فى المخطوط : « منارته » .

١٣/٣٧٠ : « العِصام : القَرْيَة أو الإدارة » . صوابه كما فى المخطوط : « ... القِرْبَة أو الإداوة » .

* * *

وبعد ، فإذا كان ما أوردناه أخطاء تعدّ ، فإنه حتم علينا أن ننوه بالجهد القيم ، الذى بذله الأخ الزميل الدكتور عبد الله ، فى إخراج هذا الكنز الثمين إلى عالم النور ، وما عاناه فى البحث عن مخطوطاته ، ومراجعتها ومقابلة بعضها ببعض ، وإقامة نصها على نحو جعل الاستفادة منه مرجوة ومأمولة . وليس من شك فى أن المهتمين بالتراث العربى فى أنحاء الدنيا ينتظرون أن تتاح للزميل المحقق الفرصة ، لإخراج بقية أجزاء هذا الكتاب الجليل ، لتأخذ مكانها فى المكتبة العربية محققة ومجلوة ، على النحو الذى يحقق النفع ، ويفيد الدارسين ، وفقنا الله جميعا إلى الصواب .

* * *

(٦)
رسائل فى النحو واللغة (١)

نَشطت حركة إحياء التراث العربى فى السنوات الأخيرة ، نشاطا يبشر بالخير ؛ إذ نفضت غبار الزمن عن عدد كبير من المخطوطات ، التى ظلت مطمورة فى خزائن الكتب أمدًا طويلا ، حتى نهضت الأمة العربية هذه النهضة المباركة ، فى بعث تراثها وإحيائه من جديد ؛ لتستمد منه أمل المستقبل وعدة الحاضر .

وقد أسهم العراق الشقيق فى هذه الحركة بنصيب عظيم ، وبه من الهيئات العلمية المختلفة التى تساعد المحققين مساعدات سخية ، تعينهم على النشر ، كالمجمع العلمى العراقى ، ووزارة الإعلام ، وجامعة بغداد وغيرها .

والكتاب الذى نتناوله بالحديث عنه هنا ، هو الكتاب الحادى عشر فى سلسلة كتب التراث ، التى تصدرها مديرية الثقافة العامة بوزارة الإعلام بالعراق ، وهو عبارة عن مجموعة قيمة ، تضم ثلاث رسائل فى النحو واللغة ، هى : كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس ، وكتاب الحدود فى النحو للرمانى ، وكتاب منازل الحروف للرمانى كذلك . وهذه الكتب غاية فى الأهمية بالنسبة للدراسات اللغوية والنحوية ؛ ولذا فإن الجهد الذى يبذل فى تحقيقها وإقامة نصوصها جهد غير ضائع . وقد بذل المحققان الدكتور مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكونى ،

---

(١) نشرت فى مجلة « الأقلام » العراقية (السنة السابعة / الجزء العاشر) يونية ١٩٧١ م .

جهدا كبيرا فى التحقيق والمقابلة ، غير أنهما تعجلا فى نشر تلك المجموعة الثمينة ، ففاتهما لذلك الشيء الكثير .

والملاحظات التالية لاتدعى أنها برأت النص من كل خطأ وشائبة ، كما أنها لا تحط من قيمة هذه النشرة . والعمل الجيد هو الذى يستحق دائما الوقوف عنده والاهتمام به . وفيما يلى ملاحظاتنا على تحقيق هذه الرسائل :

أولا : فى ترجمة كل من ابن فارس والرمانى ، لم يجد المحققان حرجا فى نقل هذه الترجمة ، من بعض المصادر الحديثة ، دون تمحيص ؛ فقد نقلا ترجمة ابن فارس مثلا ، عما كتبه عنه الدكتور فيصل دبدوب ، فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (نيسان ١٩٦٧ م) ٢٣٦/٤٢ ومابعدها ، وقالا (ص ١١) : « فقد كفانا الدكتور دبدوب مئونة التعمق فى حياته وآثاره » . كما اقتبسا ترجمة الرمانى ، من مقدمة كتاب : ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن – تحقيق الاستاذين : محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام . ومادرى المحققان أن الدكتور فيصل دبدوب لخص ترجمته لابن فارس مما كتبه الأستاذ عبد السلام هارون ، فى مقدمة نشرته لكتاب المقاييس (بلا إشارة إلى مصدره هذا) . وقد نتج عن ذلك أنهما لم يلاحظا خطأ وقع فيه الدكتور فيصل ، حين خلط – وهو ينقل – بين كتاب الشيات (الثياب) والحلىّ ، وكتاب الصاحبى فى فقه اللغة ، فجعلهما كتابا واحدا ، كما لم يلاحظا أن هذه الترجمة – وهى منقولة مما كتبه الأستاذ عبد السلام هارون فى مقدمة نشرته لكتاب المقاييس – قد مضى عليها أكثر من عشرين عاما (كتبت فى شعبان من سنة ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م) ، وأنه قد نشر من مؤلفات ابن فارس أشياء

كثيرة ، بعد أن كتب الأستاذ عبد السلام هارون هذه المقدمة ، فقد نشر كمال مصطفى كتاب الإتباع والمزاوجة فى رمضان من عام ١٣٦٦ هـ / يولية ١٩٤٧ م ، بعد أن نشره رودلف برونو سنة ١٩٠٦ م ، كما نشر الدكتور فيصل دبدوب نفسه رسالة خلق الإنسان = مقالة فى أسماء أعضاء الإنسان ، فى دمشق سنة ١٩٦٧ م ، ونشر الدكتور حسين على محفوظ كتاب فتيا فقيه العرب ، فى دمشق ١٩٥٨ م ، ونشر الأستاذ عبد السلام هارون كتاب النيروز فى سلسلة نوادر المخطوطات – المجلد الثانى (ص ١٨ – ٢٥) بالقاهرة سنة ١٩٥٤ م ، وكان قد اكتشف كتابا آخر جديدا لابن فارس ، هو كتاب أبيات الاستشهاد ، ونشره فى سلسلة نوادر المخطوطات كذلك – المجلد الأول (١٣٧ – ١٦١) بالقاهرة سنة ١٩٥١ ، كما نشرت أنا لابن فارس : كتاب المذكر والمؤنث بالقاهرة فى سنة ١٩٦٩ م ، وكتاب الثلاثة بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م [١] – هذه النشرات كلها كان يجب أن يشار إليها ، لا أن يكتفى بالنقل من ترجمة مضى عليها كل هذا الزمان الطويل . وإذا كان الأستاذ عبد السلام هارون قد فاتته الإشارة إلى بعض كتب ابن فارس ، فإننا لا نعجب حين لا نجد لهذه الكتب أثرا فى ترجمة فيصل دبدوب ، ومن وثق فيه فنقل عنه ؛ مثل كتاب الأمالى (الذى ذكره ياقوت فى معجم البلدان ٣٧٥/١) ، وفضل الصلاة على النبى ﷺ (الذى ذكر فى كشف الظنون ١٢٧٩ وهدية العارفين ٦٦/١) ،

---

(١) نشرت أنا بعد ذلك كتاب : « ذم الخطأ فى الشعر » بالقاهرة سنة ١٩٨٠ م ، وكذلك كتاب : « الفرق » بالقاهرة سنة ١٩٨٢ م . وهناك كتب أخرى نشرت لابن فارس ؛ انظر مقدمة تحقيقنا لكتابه : الفرق (ص ٢٣ – ٣٧) .

والمحصّل فى النحو (الذى ذكر فى كشف الظنون ١٦١٥ وهدية العارفين ٦٩/١) ومحنة الأريب ، والوجوه والنظائر (اللذين ذكرا فى هدية العارفين ٦٩/١) .

ثانيا : رجع المحققان فى تحقيق هذه الرسائل إلى مخطوطتين ، لم يصفاهما ، وصفا مفصلا . وكل الذى نعرفه عنهما أن إحداهما نسخت فى بغداد ، قبل أكثر من ثلاثين عاما ، وأن الثانية كانت فى خزانة الأستاذ ميخائيل عواد . وهناك نسخة ثالثة من هذه الرسائل لم يعرفاها ، وهى محفوظة بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم ٥٢٣ لغة ، وهى مكتوبة فى عام ١٣٤٥ هـ ، ومراجعتها كانت ضرورية ، لتصحيح كثير من الأوهام التى وقعا فيها ، كما سيتبين ذلك مما يلى :

١١/١٨ : « وغَوَتِ السَّخلة » . صوابها كما فى مخطوطة التيمورية : « وغَوِيَت » ، فلا داعى لتعجب الناشرين من وجود الصواب فى المقاييس !

٥/٢٣ : « وبغت المرأة تبغى بَغْياً » . صوابه كما فى المخطوط : « وبغت المرأة تبغى بِغَاءً » .

٨/٤٢ : « المحسن : هو المتقبل فى نفس الحكم » . صوابه كما فى المخطوط : « الحَسَنُ هو المُتَقَبَّل فى نفس الحكيم » ، تماما كما تمنى المحققان فى الهامش بكلمة : « لعل » !

١٢/٤٥ : « أحد التى لا تكون إلا فى النفى هى التى تكون لإتمام [الحكم] العام على الجملة والتفصيل » . صوابه كما فى المخطوط : « ... التى تكون لأعم العام » ، ولا داعى لزيادة كلمة : « الحكم » والتعليق عليها فى الهامش بقولهما : « زيادة اقتضاها المعنى والسياق ، ولعلها كانت فأغفلها الناسخ » .

١٦/٤٧ : « المحذوف هو الذى يدل عليه ماقبله من الكلام دلالة تضمين » . صوابه كما فى المخطوط : « المحذوف الذى يبينه ماقبله من الكلام ، هو الذى يدل عليه دلالة تضمين » .

١/٤٨ : « ولا يعمل فى لفظ المعطوف » . صوابه كمافى المخطوط : « ... المعطوف عليه » . وهو ماتمناه المحققان فى الهامش .

١٠/٤٨ : « ولأى لأنه معرب » . صوابه كما فى المخطوط : « ولا أى » ، كما قال المحققان : « لعل الأصل : ولا أى » .

١٦/٥٢ : « قول الحاكم : أَلِى عليك كذا وكذا ، يعنى مايدعيه خصمك » ؟ صوابه كمافى المخطوط : « ... أله عليك » ، تماما كما يطلب المحققان فى الهامش .

١٥/٥٩ : « وجاء [نحو] ماتفعلُ تُجَازَ عليه » . صوابه كمافى المخطوط : « وجزاءٌ نحو ... » .

١٣/٦١ : « أُصِّدت سيرا » . صوابه كمافى المخطوط : « أُصَعِّد سيرا » ، فلا داعى لقول الناشرين فى الهامش : « كذا ورد ، ولعل الأصل : أُصَدِّر . ومنه صَدَّر الفرس أى تقدم الخيل بصدره ، وبرز برأسه وسبق ... الخ » ! هذا إلى أنه كان من الممكن البحث عن بيت الشعر الذى وردت فيه هذه الكلمة ، فى المصادر وتصحيحها منها . وسنذكر مصادر البيت بعد هذا .

٧/٧٤ : « من جهة أنه [نطق] بأَمَّا شَاكاً » . صوابه كما فى المخطوط : « من جهة أنك تبتدىء بأَمَّا شَاكاً » . ولاداعى لإضافة كلمة : « نطق » وعدها زيادة اقتضاها السياق !

٢٠/٧٦ : « الفرق بين أَنْ وإنْ هو [كما لو] كان بين لَوْ وإنْ »
صوابها كما فى المخطوط : « هو كالفرق بين لَوْ وإنْ »
وليست هناك زيادة يقتضيها السياق كما فى هامش
الناشرين .

١٥/٧٧ : « على بن موسى » . صوابه كما فى المخطوط : « على بن
عيسى » ، وهو الرمانى صاحب الكتاب . ولو عرف
المحققان ذلك ، ما احتاجا إلى أن يقولا فى الهامش : « يظهر
لنا أنه الشيخ على بن موسى الذى ذكره الخطيب البغدادى
فى تاريخه (ج ١٢ ص ١١٣) قال : على بن موسى بن
إسحاق أبو الحسن . يعرف بابن الرزاز ... الخ » .

ثالثا : هناك أخطاء أخرى ، كشفت عنها المخطوطة التيمورية ،
غير أننى لم أعدها فيما سبق ؛ لسكوت الناشرين عليها ،
ولعلها من أخطاء الطبع ، أو من أخطائهما فى النقل ؛ وهى :

١/١٩ : « وصَفَقْتُ له فى البيعة إذا ضربتُ يدى على يده » .
صوابه كما فى المخطوط : « ... ضربتَ يدك على يده » ؛
ففى لحن العوام للزبيدى ١/١٩٨ عن أحمد بن يحيى
(ثعلب) : « إذا فسَّرْتَ فِعْلَكَ بأىْ رددتَه على
نفسك ، وإذا فسرته بإذا رددته على المخاطب . وانظر :
مغنى اللبيب ١ : ١/١٧٧ والأشباه والنظائر ٢ :
٢٠/١١٥

٧/٢٠ : « وتقول : نحا ينحو إذا راد ، وانحنى عليه إذا مال
عليه » . صوابه كافى المخطوط : « إذا أراد ، وأنحى
عليه ... » . وانظر : اللسان (نحا) .

/٣١ : « وتقول : هما شَرْج ، وواحد شَرَج العَيْبَة متحرك » . صوابه كما فى المخطوط : « ... شَرْج واحد ، وشَرَج العيبة ... » .

٥/٤١ : « المؤنث الكائن بعلامة التأنيث فى اللفظ والتقدير » . صوابه كما فى المخطوط : « ... فى اللفظ أو التقدير » .

١٥/٤٥ : « فأما أحد التى تقع فى الإيجاب فمعنى واحد » . صوابه كما فى المخطوط : « ... فبمعنى واحد » .

١٩/٤٧ : « فأما زيدا مررت به » . صوابه كما فى المخطوط : « فأما أزيدا ... » .

٥/٤٩ : « دلّ علىَ ما ألفى على ما ألقى » . صوابه كما فى المخطوط : « دل ما أُبْقى على ما أُلْقى » .

٤/٥٢ : « فكلهم يصير » . صوابه كما فى المخطوط ومصادر البيت : « فكلكم » .

٦/٥٢ : « الألفات أحد عشر ألفا : الأصل نحو : أتى أمر الله » . صوابه كما فى المخطوط : « الألفات : أحد عشر : ألف الأصل ... » .

٩/٥٧ : « لأنها تمنع عليها هاء التأنيث ، كما تمنع على حمراء وصفراء » . صوابه كما فى المخطوط : « لأنها تمتنع ... كما تمتنع ... » .

٩/٦٠ : « جحود : ماهذا بشرا » . صوابه كما فى المخطوط : « جحود نحو : ماهذا بشرا » .

١٨/٦٨ : « نهشل ومجاشع » . صوابه كما فى المخطوط ومصادر البيت : « نهشل أو مجاشع » .

٥/٧٠ : « وعلىّ هذا قبيلة » . صوابه كما فى المخطوط : « وعلىّ هنا قبيلة » .

٢/٢٣ : « سمعا » . صوابه كما فى المخطوط ومصادر البيت : « مِسْمَعَا » .

رابعا : هناك كلمات وعبارات سقطت من النص ، بسبب مايسمى بانتقال النظر فى بعض الأحيان ؛ مثل :

٧/١٨ : « وعليت علاء » . وفى المخطوط : « وعليت فى المكارم علاء » .

٥/٢٥ : « فهو بادن وبدين » . وفى المخطوط : « فهو بادن إذا ضخم وبدين » .

١١/٤٧ : « الإضافة الحقيقية : ماكان اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال » . والصواب كما فى المخطوط : « ... ماكان اللفظ على الإضافة والمعنى عليها ، والإضافة اللفظية : ماكان اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال » .

٩/٦٠ : « نحو ماهذا بشرا . أهل الحجاز ينصبون بها الخبر » . وفى المخطوط : « ... بشرا ، وما أنتم إلا بشر . أهل الحجاز ... » .

١٢/٧٤ : « فالابتداء نحو قولك : إن زيدا منطلق . وكذا قياس ماتصرف من القول » . صوابه كما فى المخطوط : « ... منطلق ، ولا يجوز الفتح فى الابتداء أصلا ، وأما الحكاية بعد القول ، نحو : قلت : إن زيدا لمنطلق . وكذا قياس ... » .

٢٠/٧٦ : « فى أنَّ والآخر للمستأنف » . وصوابه كما فى المخطوط : « فى أنَّ أحدهما للماضى والآخر للمستأنف » .

٦/٧٧ : « وإنما المعنى : أنت طالق ، وليست (أنْ) بشرط ، إنما هى علة لوقوع الأمر [كأن يقول أنتِ طالقٌ أنْ كَلَّمْتِ زيدا] » . وصوابه كما فى المخطوط : « وإنما المعنى أنت طالق لأن دخلت الدار ، فدخول الدار قد وقع ، وبيّن أنه طلقها من أجل ماقد وقع ، وليست أن بشرط ... » ولا داعى للجملة التى زادها المحققان بين معقوفين ، وقالا عنها فى الهامش : « زيادة اقتضاها السياق ، ولعل الأصل غيّر هذا ، ولكنا لم نجد بُدًّا منه » !

خامسا : وهناك أخطاء فى المخطوطات كلها (وكذا فى التيمورية) ولم يتنبه لها المحققان . ومن أمثلة ذلك :

١٢/١٥ : « وكَمَسَ الودك يَكْمِس إذا جمد » . كذا فى المخطوطات ، وقد عبر المحققان عن شكهما فى صحة النص ، بوضع علامة الاستفهام ، وعندهما حق ، فالصواب : « وجَمَسَ الوَدَكُ يَجْمُس » . انظر : اللسان (جمس) ٣٤١/٧

١/٢١ : « وأفرد فلان إذا سكت مغلوبا » كذا بالفاء . والصواب : « وأقرد » بالقاف ؛ ففى اللسان (قرد) ٣٤٩/٤ : « وأَقْرَدَ الرجلُ : ذلّ وخضع . وقيل : سكت عن عِيّ » .

٧/٢٢ : « وقضأته بالحناء » . كذا فى المخطوطات . وقد بحث

المحققان عن هذا التركيب فى اللسان والتاج فلم يجداه ، وعندهما حق ؛ لأن النص محرف عن : « وحنأته بالحِنّاء » . انظر : اللسان (حنأ) ١/٥٥

٣/٢٧ : « لامهل حتى تلحقى بعيسى » . كذا فى المخطوطات ، وصوابه : « لامهل حتى تلحقى بعنسى » . وهو بيت من الرجز ، انظر مصادره فى لحن العوام للزبيدى ٥/٢٧ وزد عليها الخصائص لابن جنى ٧٠/٢ ؛ ١٢٠/٢ وكتاب سيبويه ٦٠/٢ والمقتضب للمبرد ١٨٨/١

سادسا : ومن مظاهر عدم فهم عبارات الكتاب ، ومحاولة تصحيحها ، أو الاعتراض عليها ، مايلى :

١٢/٤٣ : « والعِلْم الذى لا يتعدّى إلى مفعولين ماعدا العِلْم » . قال المحققان عن ذلك فى الهامش : « كذا ورد » ! والعبارة – فيما أرى – صحيحة ، لأن الرمانى يقصد أن « العِلْم » يعبر عنه بكلمات كثيرة ، مثل : عَلِمَ ، وعَرَفَ ، ودَرَى ... الخ ، وأن ماعدا « علم » منها لا يتعدى إلى مفعولين .

٨/٥٤ : « هرقت وأرقت الماء بدل من الهمزة » . وقد علق المحققان على كلمة : « الماء » بقولهم فى الهامش : « فى الأصل : الهاء ، وهو تصحيف » . والحق أن ما أثبتاه هو التصحيف ، وأن الصواب كما فى المخطوطات : « الهاء بدل من الهمزة » ، يعنى أن الهاء فى : « هرقت » بدل من الهمزة فى : « أرقت ، وإلا ظلت عبارة : « بدل الهمزة » بلا معنى !

٨/٧١ : « وتدخل (إنْ) على الجملة لتعقدها بجملة أخرى نحو قولك : إن قَدِم زيدٌ خرج عمرو . وكان الأصل : قَدِمَ زيد ، خرج عمرو ، فهى تدخل على خبرين يصح أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر ، فعقدتهما (إنْ) عقد الخبر الواحد ، فصار الصدق فى جملته أو الكذب . وقد علّق المحققان على عبارة : « فعقدتهما إنْ » بقولهما فى الهامش : « الظاهر أنّ (إنْ) هذه زائدة » ، وماهى بزائدة . وقد نقلت الجملة كاملة ؛ لكى يرى القارىء أنها فى محلها تماما .

سابعا : هناك تحريفات وقعت فى الآيات القرآنية ؛ مثل :

١/٥٢ : « فالتقطه آل فرعون ليكون عدوا وحزنا » . صوابه : « ... ليكون لهم ... » وهو كذلك فى المخطوط .

١٦/٦٠ : « فيما نقضهم ميثاقهم » . صوابه : « فبما نقضهم ... » .

٤/٧٦ : « أم خير من هذا الذى هو مهين » . صوابه : « أم أنا خير ... » ، وهو كذلك فى المخطوط .

ثامنا : لم يهتم المحققان بترجمة كثير من الأعلام الواردة فى الكتاب ، وبعضها مما يشكل ؛ مثل : « علىّ » الواردة فى النص التالى (١/٢٥) : « وسمعت عليًّا يقول : سمعت ثعلبا يقول : سمعت ابن الأعرابى » ؛ فهو : « علىّ بن إبراهيم بن سَلَمة القطّان » . وقد ذكرته المصادر التالية على أنه من شيوخ ابن فارس : معجم الأدباء ٨٢/٤ ونزهة الألباء ٣٢٠ وبغية الوعاة ٣٥٢/١ وطبقات المفسرين للسيوطى ٤ وقد روى عنه ابن فارس كثيرا فى كتابيه : المقاييس والمجمل ، بهذا السند نفسه

تاسعا : لم يهتم المحققان كثيرا بتخريج الشواهد الشعرية . ولو فعلا ذلك بشكل مطرد ، لسلم النص من التحريف والتصحيف ، اللذين ابتلى بهما ؛ بسبب جهل النساخ وقد رأينا بعض ذلك فيما مضى . وفيما يلى تخريج طائفة كبيرة من الشواهد الشعرية ، فيما تحت يدى من المصادر :

٦/١٥ : البيت لنهار بن توسعة فى الصداقة والصديق لأبى حيان التوحيدى ١٥/١٢٩

٢٤/٢٠ : البيت فى ديوان المتلمس ق ٨/٤ ص ١٧٨ وشعراء النصرانية قبل الإسلام ٣٣٣ وأدب الكاتب ٥/٣٧٧ والاقتضاب ٢/٣٧٧ واللسان (لوح) ٤٢٢/٣ (ضرم) ٢٤٨/١٥

١٣/٢١ : البيت فى ديوان النابغة الذبيانى (تحقيق شكرى فيصل) ق ١١/٧ ص ٨٣

١٢/٢٢ : البيت بلا نسبة فى اللسان (سلا) ١١٩/١٩

٨/٢٤ : البيت للقحيف العقيلى فى النوادر لأبى زيد ١٦/٢٠٨ والمعانى الكبير ١٠٩٥/٢ والصحاح (مهر) ٨٢١/٢ وهو غير منسوب فى المخصص ١٨/٤ واللسان (مهر) ٣٤/٧ وأساس البلاغة ٤٠٧/٢

١٤/٢٥ : عرف المحققان من المقاييس (سكر) ٨٩/٣ أن البيت لأوس بن حجر . وهو فى ديوانه ٢/١٧ ص ٣٤ والصحاح (سكر) ٦٨٨/٢ والاقتضاب ٧/٤١٢ وهو غير منسوب فى المخصص ٧٨/٩ ومجاز القرآن ٣٦٣/١

٢/٢٩ : البيت لحميد (بن ثور الهلالى) فى ديوانه ق ٣٣/١

ص ١٤ وقد اكتفى ابن فارس بقوله : « قال حميد » .
وقال عنه المحققان فى الهامش : « سبقت الإشارة إليه
وهو حميد الأرقط » ! ولو نظرا فى ديوان حميد بن ثور ،
ولم يتوهما أن البيت لحميد الأرقط ، لأصلحا التحريف
الموجود فى البيت : « غيلا موشحا » . وصوابه : « غيلا
موشما » وهو كذلك فى مخطوط التيمورية .

١٣/٣٠ : البيت للنابغة (الذبيانى) فى قواعد الشعر لثعلب ٣/٣٩
وانظر مصادر أخرى فى هامشه .

٣/٣٣ : البيت للمثقب العبدى فى ديوانه ق ٢٣/١ ص ١١

٣/٤٥ : عجز بيت لرجل من مذحج فى كتاب سيبويه ٣٥٢/١
وصدره : « هذا لعمركم الصغار بعينه » .
وانظر الخلاف فى اسم قائله فى شرح شواهد
المغنى ٣١١ وذيل سمط اللآلى ٤١

٩/٥١ : البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٦٨٠/٢ وشرح شواهد
المغنى ٣٢٣

١١/٥١ : البيت لمهلهل (بن ربيعة) فى كتاب سيبويه ٣١٨/١

١٣/٥١ : ينسب البيت للحارث بن حلزة فى اللسان (لوم)
٣٧/١٦ والصواب أنه لعبد الله بن مسلم بن جندب
الهذلى ، فى ديوان الهذليين ٩١٠/٢

٤/٥٢ : ينسب البيت لعلى بن أبى طالب فى خزانة الأدب
١٦٤/٤ والدرر اللوامع للشنقيطى ٣١/٢ وصحة
البيت : « فكلكم يصير » كما سبق أن نبهنا إلى ذلك .

١/٥٣ : البيت لجرير فى ديوانه ص ٩٨ وشرح شواهد المغنى ١٥

١٠/٥٤ : البيتان فى شرح الفصيح للهروى ١٥/١٠ وفيه : « هرق لها » .

٦/٥٥ : مطلع معلقة زهير بن أبى سلمى فى شرح القصائد السبع الطوال ٢٣٧ وديوانه ص ٤

١٢/٥٥ : البيت لامرىء القيس من معلقته فى شرح القصائد السبع الطوال ٦٦ وديوانه ق ٣٨/١ ص ١٧ واللسان (سرع) ١٧/١٠

٣/٥٦ : البيت لأبى النجم العجلى فى اللسان (عمم) ٣١٩/١٥ وفيه : « يا ابنة » .

٢٣/٥٦ : البيت للأضبط بن قريع السعدى فى الحماسة البصرية ٣/٢ وشرح شواهد المغنى ١٥٥

٧/٦١ : البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه ق ٢١/٢٩ وكتاب سيبويه ٢٧٠/١

٩/٦١ : زد على حاشية المحققين : اللسان (علق) ٣٤/١٢ (فنن) ٢٠٥/١٧

١٣/٦١ : البيتان فى اللسان (صعد) ٣٩/٤ لعبد الله بن همام السلولى ، وكتاب سيبويه ٤٣٢/١ وفيهما : « أُصَعِّدُ سيرا فى البلاد وأُفْرِعُ » ، فصحح أوهام النساخ !

١٦/٦١ : البيت للعباس بن مرداس فى كتاب سيبويه ١٤٨/١

١/٦٣ : ينسب لحسان بن ثابت فى كتاب سيبويه ٤٣٥/١ ولعبد الرحمن بن حسان فى نوادر أبى زيد ٣١ وغير منسوب فى الخصائص ٢٨١/٢

٧/٦٣ : ينسب لعمرو بن لأى فى معجم الشعراء للمرزبانى ٢٤ وفيه : « يارب » .

١٤/٦٣ : البيت فى ديوان الفرزدق ص ٨٧٠ وكتاب سيبويه ١/٤٠٤ باختلاف فى الرواية .

٧/٦٤ : ينسب البيت لشمر بن الحارث الضبى فى اللسان (من) ٣٠٩/١٧ وهو غير منسوب فى كتاب سيبويه ١/٤٠٢ واللسان (حسد) ١٢٦/٤ (أنس) ٣٠٨/٧ هذا ، وقد كتب فوق البيت رقم (٧٦) وهو فى الحقيقة للآية التالية : « أمَّن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما » .

١٢/٦٤ : البيت لعلقمة بن عبدة فى ديوانه (أهلورت) ق ٢/١٣ ص ١١١ واللسان (أمم) ٣٠٣/١٤ وكتاب سيبويه ٤٨٧/١ وفى الجميع : « لم يقض عبرته ... البين مشكوم » ، فصحح أوهام النساخ ! وقد قال عنه المحققان فى الهامش : « هذا ولم نجده فى المغنى ، فى بحث (من) ولا فى (أم) !

١٤/٦٦ : البيت للأعشى فى كتاب سيبويه ٢٨٢/١ ؛ ١/٤٤٠ ؛ ١/٤٨٠ ؛ ١٢٣/٢ وهو فى ديوانه ق ٣٨/٦ ص ٥٩ باختلاف فى الرواية .

٤/٦٨ : البيت لفروة بن مسيك فى كتاب سيبويه ٤٧٥/١ ؛ ٢ /٣٠٥ وشرح شواهد المغنى ٣٠٥/٢

١٧/٦٨ : للفرزدق فى ديوانه ص ٥١٨ وكتاب سيبويه ٤١٣/١ وشرح شواهد المغنى ٣ ؛ ١٣٠ وصوابه : « نهشل أو مجاشع » كما سبق أن نبهنا إلى ذلك .

٣/٧٠ : البيت لمالك بن خالد الخناعى الهذلى فى ديوان الهذليين ٤٤٧/١ وكتاب سيبويه ١٢٤/١

١/٧٣ : للمرار الأسدى فى كتاب سيبويه ١/٩٩ وفيه : « أولى » . وقد عثر عليه المحققان فى الأشمونى كذلك .

* * *

وأخيرا فإن من يرجع فى تحقيقاته إلى أمهات المعاجم العربية ، كاللسان والتاج ، ويعرفهما جيدا ، لايصح له أن يرجع إلى « مختار الصحاح » إلا إذا انفرد هذا المختار بما يستحق به أن يذكر !

وبعد ، فما أظن أن الأستاذ الجليل ، والعالم الكبير ، المرحوم الدكتور مصطفى جواد ، قد شارك بالفعل فى تحقيق هذه الرسائل ؛ لأننى أجلّه عن أن يقع فيما وقعت فيه هذه النشرة من أخطاء ، تسموعنها مكانته العلمية ، وقدره المحفوظ بين علماء هذا الجيل .

(٧)
شعر عمرو بن أحمر الباهلى (١)

نشّطت حركة جمع الشعر العربى فى السنوات الأخيرة ، نشاطا لم تعهده اللغة العربية ، منذ أن انقضى العصر الأول ، عصر جامعى الدواوين الشعرية ، من أمثال أبى عمرو الشيبانى ، والأصمعى ، ومحمد ابن حبيب ، وابن الأعرابى ، والطوسى ، والسكرى ، وابن السكيت ، وغيرهم .

فقد هبت فى عصرنا الحديث ريح طيبة ، أيقظت الناس من سباتهم ، بعد رقدة طالت ، فتفتحت عيونهم على تراث آبائهم وأجدادهم ؛ ليستمدوا منه عظمة الماضى ، وعدة الحاضر ، وأمل المستقبل ، فهبوا ينشرون مخطوطات الدواوين ، التى طالت رقدتها فى خزائن الكتب ، فى شتى بلاد العالم ، أو ينقبون عن هذا الشعر فى صفحات تراثنا الضخم ، مطبوعه ومخطوطه .

وقد ظهرت فى الأعوام الأخيرة ، عشرات الدواوين الشعرية للشعراء القدامى ، فى العراق وسوريا ولبنان ومصر ، وأسهم فى جمع شعر هؤلاء الشعراء ، طائفة من علمائنا الغيورين على تراثنا ، والمعنيين بأمره ، ومن هؤلاء العلماء الدكتور حسين عطوان ، الذى شارك من قبل فى جمع شعر « إبراهيم بن هَرْمَةَ القرشى » آخر من يحتج بشعرهم من القدماء .

---

(١) نشرت فى مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (المجلد ٤٧/ الجزء الثانى) إبريل ١٩٧٢ م . وقد آثرت أن أنشر هنا الأصل الذى أرسلت به آنذاك إلى المجلة ، قبل أن تمتد إليه يد التحرير هناك بالتغيير والتعديل !

واليوم يتحف الدكتور عطوان المكتبة العربية ، بديوان جديد فى جمعه ، لعمرو بن أحمر الباهلى ، أحد الشعراء المخضرمين ، ممن ملأ الاحتجاج بشعرهم كتب اللغة والأدب العربى . ولاشك فى أن جهد الدكتور عطوان فى إخراج هذه الدواوين جهد مشكور ، يستحق عليه كل ثناء وتقدير . ولقد كان من الممكن أن يكون عمله فى هذه الدواوين وغيرها ، عملا نهائيا ونموذجا يحتذى ، لو أنه لم يتعجل فى إخراجها ، وصبر على تقليب صفحات تراثنا الضخم ، ووقف وقفة المتأنى أمام شعر الشاعر ، حتى لايخلطه بغيره ، أو يفوته منه قدر كبير ، ولو أنه تريث ولم يتعجل ، لجاء عمله – كما قلت – نموذجا يحتذى ، ولكن هيهات ! ففى نشرته لشعر ابن أحمر كثير من المآخذ التى نشير إلى أهمها فيما يلى :

أولا : تسببت العجلة فى نسيان الدكتور عطوان أن يرقم قصائد الديوان وأبياته ، فكان من الصعب متابعة التخريج الذى وضعه فى نهاية الديوان ، قبل أن أجرى قلمى فى صفحات هذا الديوان ، مرقما القصائد والأبيات !

ثانيا : أدت العجلة كذلك إلى أن فات جامع الديوان كثير من الأبيات ، التى تنسب صراحة إلى ابن أحمر الباهلى ، وبعضها فى مصادر رآها الدكتور عطوان ، ونقل منها شعراً لابن أحمر ، غير أنه كان يقلب صفحات المصادر فى عجلة ، ففاته أكثر من أربعين بيتا لابن أحمر . وفيما يلى بعض هذه الأبيات :

١ – حتى صَلِيتُ بدَ فَّاعٍ له زَجَلٌ ... يُوَاضِحُ الشَّدَّ والتقريبَ والخَبَبَا

[يزاد فى القصيدة الخامسة ، من أساس البلاغة ١ / ٢٧٥ واللسان ٩ / ٤٤٢ وتهذيب اللغة ٢ / ٢٨٨] .

٢ – فلا تبعَد فقد بَعِدَتْ وضاعتْ   قِلاصُ العَقْلِ بعد بنى حَبيبِ

[يزاد فى القصيدة الثامنة ، من الإبل للأصمعى ٩٣] .

٣ – ضُيماً وِسادِى فإنّ الليلَ قد بَرَدَا   وإنَّ من كاد يرجُو النومَ قد هَجَدَا

٤ – لما على الجانب الوحشىِّ مرتفقٌ   ولا على الظهر مالم تجعلا سَنَدَا

[هما مطلع القصيدة التاسعة ، فى كتاب من اسمه عمرو ، لابن الجراح ص ٢١] .

٥ – أمستْ تَخَيَّرُ فى الأشياع أَيَّهُمُ   تَرْضَى وأمسيتُ بَوًّا نائياً جَسَدَا

[يزاد فى القصيدة التاسعة ، من الأمثال لأبى عكرمة ١١٤] .

٦ – بأنَّا سقطنا من وليدٍ خلافَهُمُ   ومن أَنَسٍ فى أُمِّ فَأْرٍ مُسَبَّدِ

[يزاد فى القصيدة رقم ١١ من الأضداد لأبى حاتم ٩١ والأضداد لأبى الطيب ٣٥١/١ وهو بلا نسبة فى اللسان ١٨٥/٤] .

٧ – لم تدرِ مابَرْدُ الشِّتاء وجَدْبُه   ومضت عقاربُهُ ولم تتحدَّدِ

[يزاد فى القصيدة رقم ١٢ من الأنواء لابن قتيبة ١١٩ وتاج العروس ٢٠٤/١] .

٨ – فعدا بَسْرَيةٍ من يلوحُ قميصُهُ   بين الفَدَافِدِ والفضاء الأَجْرَدِ

[يزاد فى القصيدة رقم ١٢ من الأضداد لأبى الطيب ١٦٣/١] .

٩ – ولَرُبَّ مثلك قد رشدتُ بغَيِّهِ   وإخالُ صاحبَ غَيَّةٍ لم يرشُدِ

[يزاد فى القصيدة رقم ١٢ من لسان العرب ١٣ / ٢٤١] .

١٠ –فإن أشلى رِعاؤُكِ أَمَّ سَقْبٍ   فلا تُشْلِنَّها إلّا نَهارَا

[يزاد فى القصيدة رقم ١٧ من شرح المفضليات لابن الأنبارى ٢٧٧] .

١١ –فإن يك فى كيل اليمامة عُسرةٌ   فما كيلُ مَيَّافارقين بأعْسَرَا

[يزاد فى القصيدة رقم ١٨ من المعرب للجواليقى ٣٢٢ وهو بلا نسبة فى معجم البلدان ٤ / ٧٠٣ ومعجم مااستعجم ١٢٨٦ وثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ٣٩] .

١٢- صددتُ صدوداً عن جَبَابِرِ حاطبٍ
صدودَ ابنِ كسرى عن صدود ابن قيصرا

[يزاد فى القصيدة رقم ١٨ من جامع الشواهد ٣٥٨]

١٣-وقلت له لما قضى جُلَّ ماقضى وطار خِبَاءٌ فوقَنا فتَجَوَّرَا

[يزاد فى القصيدة رقم ١٨ من أساس البلاغة ١٤١/١] .

١٤-ماأُمُّ غُفْرٍ فى القِلالة لم يَمْسَسْ حَشَاها قبله غُفْرُ

[يزاد فى القصيدة رقم ١٩ من لسان العرب ٨٣/١٤ وتاج العروس ٨٧/٨ والوحوش للأصمعى ٢٠] .

١٥-الفاضلُ العادلُ الهادى نقيبتُه والمستناءُ إذا مايَقْحَطُ المطرُ

[يزاد فى القصيدة رقم ٢٠ من لسان العرب ١٧٠/١ وتاج العروس ١٣٠/١ وتهذيب اللغة ٥٣٧/١٥] .

١٦- دَعْ ماتقادَمَ من عهد الشباب فقد
وَلَّى الشبابُ وزاد الشَّيْبُ والزَّعَرُ

[يزاد فى القصيدة رقم ٢٠ من الإبدال لأبى الطيب ٣١٧/٢ وهو بلا نسبة فى المخصص ٦٩/١].

١٧-حالت وحِيلَ بها وغيَّرها سَهْكُ المَلَا وتقادُمُ الدَّهرِ

[يزاد فى القصيدة رقم ٢٢ من الأمثال لأبى عكرمة ٥٤] .

١٨-وازدادت الأشباحُ أخيلةً وتَعَلَّلَ الحِرْباءُ بالنَّفْرِ

[يزاد فى القصيدة رقم ٢٢ من الزينة لأبى حاتم الرازى ١٨٨/٢ وتأويل مشكل القرآن ٨٩ والأزمنة للمرزوقى ٢٤١/٢ والقرطين ١١٦/٢]

١٩–فيظلُّ دفَّاه له حَرَساً ويظلُّ يُلْجِئُه إلى النَّحْرِ

[يزاد فى القصيدة رقم ٢٢ من لسان العرب ٣٩٨/٦ وتاج العروس ٤٨٨/٣].

٢٠–وسِرْنَ الليلَ والبَرْدَيْنِ حتى إذا أظْهَرْنَ رَفَّعن الجِلالا

[يزاد فى القصيدة رقم ٣٣ من المثنى لأبى الطيب ٥٨ والحروف لابن السكيت ٥٣] .

٢١–نَوَاجٍ يتَّخذن الليل خِدْراً ولايَعْدِلْنَ من مَيَلٍ جِلالَا

[يزاد فى القصيدة رقم ٣٣ من الجيم لأبى عمرو الشيبانى ١٦٤/١ وعجزه فى لسان العرب ١٣ / ١٨٢ وشرح المفضليات لابن الأنبارى ٢١٦] .

٢٢– فما الشمسُ تبدو يومَ غَيْمٍ فأشرقتْ
به شامَةُ العنقاءِ فالنِّيرُ فالذَّبْلُ

٢٣–بَدَا حاجبٌ منها وضنّت بحاجبٍ بأحسنَ منها يوم زانَ بها الحِقْلُ

[يزادان فى القصيدة رقم ٣٦ من المحكم لابن سيدة ١/٣ وتاج العروس ٢٨٢/٧] .

٢٤–المطعمون إذا ريح الشِّتا اشتكرتْ والطاعنون إذا مااسْتَلْحَمَ البَطَلُ

[يزاد فى القصيدة رقم ٣٧ من لسان العرب ٩٦/٦ وتاج العروس ٣١٣/٣ وتهذيب اللغة ١٥/١٠] .

٢٥–مستبشر الوجه بالأصناف مقتبلٌ لاهَيَّـانٌ ولافى رأيـه زَلَـلُ

[يزاد فى القصيدة رقم ٣٧ من المنصف لابن جنى ١٦/٢ وتاج العروس ٣٣٩/٦] .

٢٦–إنَّ امرأً أمسيتَ تحتِلُ ظُلمهُ حَبِيلُ بَرَاجٍ غيرُ أحرج جافلِ
[يزاد فى القصيدة رقم ٣٩ من الجيم لأبى عمرو الشيبانى ١/١٦٣] .

٢٧–معارف تلوِى بالفؤاد وإن تَقُلْ لها بَيِّنِى لى حاجةً لم تَكَلَّمِ
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٠ من نقد الشعر لقدامة بن جعفر ٦٦] .

٢٨–إلى غير ديوان ولا بَعْد شامت ولا عائد تُجْدِى علينا بدرهمِ
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٠ من الأضداد لأبى الطيب ١ / ١٧٣] .

٢٩–غدتْ جاراتُها وغدتْ تَهادَى بِرَهْنٍ لم يكن يُعطى رَهِينَا
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٣ من شرح المفضليات لابن الأنبارى ٦٦٦] .

٣٠–يُلَفِّفُهـا بديـاجٍ وخَـزٍّ ليَجْلُوَهـا فتأتِلِـقُ العُيُونـا
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٣ من لسان العرب ١١ / ٢٨٨ وتاج العروس ٦ / ٢٨١ والزينة لأبى حاتم الرازى ٢/١٤٨ والجماهر للبيرونى ١٣٢] .

٣١–رأى من دونها الغَوَّاصُ هَوْلًا هَرَاكِلَـةً وحِيتَانـاً ونُونـا
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٣ من الصحاح ٥ / ١٨٤٩ ولسان العرب ١٤/٢١٩ وتاج العروس ٨/١٦٧ والجماهر للبيرونى ١٤٣ وتهذيب اللغة ٦/٥٠٧] .

٣٢–هُمُ كانوا اليَدَ اليُمنى وكانوا قوامَ الظَّهر والدِّرْعَ الحَصِينا
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٣ من لسان العرب ١٦/٢٧٥ وتاج العروس ٩/١٧٩ والمحكم ٣/١١٠] .

٣٣–لَقُوا أُمَّ اللُّهَيْم فجهّزتهم غَشُوم الوِرْدِ نَكْنِيها المنَوُنَا
[يزاد فى القصيدة رقم ٥٣ من لسان العرب ١٧/٣٠٥].

* * *

كما فات جامع الديوان بعض أبيات مفردة لابن أحمر الباهلى ، لم ترد لها قصائد فى الديوان ؛ مثل :

١- فليتَ أميرَنا وعُزِلْتَ عنا مُخَضَّبَةً أناملُها كَعَابُ

[فى المذكر والمؤنث للفراء ٦٢ ومختصر المذكر والمؤنث للمفضل ابن سلمة ٥٠ وعبث الوليد ٨٨] .

٢- كِنانيَّةٌ أوتادُ أطنابِ بيتها أراكٌ إذا صافت به المردشقّحا

[فى لسان العرب ٣٢٩/٣ وتاج العروس ١٧٢/٢ والمحكم لابن سيدة ٣٩١/٢ وبلا نسبة فى اللسان ٤٠٩/٤ وتاج العروس ٥٠٠/٢ والنبات لأبى حنيفة ٨ وينسب لابن هرمة فى النبات لأبى حنيفة ١٠ وليس فى ديوانه] .

٣- كأنَّ دَوِيَّ الحَلْىْ تحت ثيابها دَوِيُّ السَّفَى لاقى الرِّياح الزَّعَازِعَا

٤- جُمانٌ وياقوتٌ كأنّ فُصُوصَهُ وَقُودُ الفَضَازان الجيوبَ الرَّوَادِعَا

[فى الجماهر للبيرونى ١١٢] .

٥- لَقِحْنَ على حُولٍ وصادَفْنَ سلوةً من العِيسِ حتى سَقْبُهُنَّ مُمَتَّعُ

[فى الإبل للأصمعى ٦٩ والصحاح ١٦٧٩/٤ عن نسخة . وهو بلا نسبة فى لسان العرب ٢٠١/١٣ وتاج العروس ٢٩٧/٧] .

٦- ألم تَرَ أن المجرمين أصابَهُمْ صواقعُ لابَلْ هُنَّ فوق الصَّواقِعِ

[فى لسان العرب ٦٩/١٠ وتاج العروس ٤١٤/٥] .

* * *

ثالثا : لم يقتصر الأمر على أن فات جامعَ ديوان ابن أحمر شعرٌ كثير له كما رأينا ، بل لقد تسببت العجلة فى أن خلط الدكتور عطوان شعر ابن أحمر بشعر غيره ، بسبب عدم الدراية بأسلوب العرب فى التقديم للشعر أحيانا ، أو بسبب الاغترار بالخطأ الناجم عن التصحيف والتحريف ، اللذين ابتليت بهما الكتابة العربية منذ القديم ، أحيانا أخرى .

وفى بعض الأحيان نتج هذا الخلط ، بسبب عدم الوقفة المتأنية فى دراسة شعر ابن أحمر ، والوقوف على خصائصه . وفيما يلى بعض الأمثلة لذلك :

١ - الأبيات الثلاثة (٥ - ٦ - ٧) فى القصيدة رقم ١٦ نسبت فى معجم البلدان (٣ / ٢٥٥) مصدرها الوحيد فى الديوان ، إلى ابن حمراء ، وليس إلى ابن أحمر !

٢ - عبارة : « وقال » بعد بيت لشاعر ما ، لاتعنى دائما عند المؤلفين العرب ، أن ما يأتى بعدها من شعر ، قد قاله الشاعر المذكور من قبل ؛ وعندئذ لابد من التثبت من الأمر ، وهو ما لم يفعله الدكتور عطوان ، فوضع فى ديوان ابن أحمر شعرا مشهوراً للحطيئة وامرئ القيس ، وغيرهما ؛ مثل (رقم ٢ ص ٣٩) :

إذا نزل الشتاءُ بدار قومٍ   تَجَنَّبَ جارَ بيتِهمُ الشتاءُ

فهذا البيت لم ينسبه فى اللسان ٥٦/٢٠ بل قال : « ومثله قوله » ، أى قول القائل ، كما هى العادة فى كثير من الكتب القديمة . والبيت للحطيئة فى ديوانه ٢١/٣٤ ص ١٠٢ .

وكذلك مثل (رقم ٩/١٨ ص ٨١) :

تقطِّعُ غِيطاناً كأنّ متونَها إذا ظهرتْ تُكْسَى مُلاءً مُنَشَّرَا

فقد ورد قبله فى اللسان ١٠١/١١ عبارة : « قال » ، وبعد عبارة :« وروى سلمة أن الفراء أنشده لابن أحمر :

سَقْياً لحلوان ذى الكُروم وما صُنِّف من تينه ومن عِنَبِهْ »

فظن الدكتور عطوان أن إنشاد الفراء يرجع إلى البيت السابق . ولو واصل القراءة لوجد بعده مايلى : « أنشده الفراء : صُنِّف ، ورواه غيره : صَنَّف » ، ولعرف أن البيت الذى ينسب لابن أحمر (والصواب أنه لابن قيس الرقيات . وانظر ديوان ابن أحمر ص ١٧٩) هو : « سَقْياً لحلوان .. » . أما البيت السابق : « تقطع غيطانا ... » فإنه لامرىء القيس فى ديوانه ق ٤ / ٢٦ ص ٦٣

ومثل ذلك : البيت الذى بعده (رقم ١٨/ ١٠ ص ٨١) ، ولم يَعْرِف منه إلا العَجُز ، وهو :

.... ومال لقنوان من البُسر أحمرا

فقد فهم الدكتور عطوان من عبارة الأزمنة للمرزوقى ٢٩٧/١ : « ومثله من الحال قوله » أن الشطر السابق لابن أحمر ؛ لأنه سبق بشعر لابن أحمر . والحقيقة أن البيت لامرىء القيس كذلك فى ديوانه ق ٦/٤ ص ٥٧ وصدره : « سوامق جَبَّار أثيث فروعه » . وأن المرزوقى كان يقصد بعبارة : « قوله » : قولَ القائل ، كما هى العادة .

ومثل ذلك : (رقم ٥٤ ص ١٦٦) :

كأنْ لم يكن منا الفِراضُ مَظِنَّةً ولم يُمْسِ يوماً ملكُها بيمينى

فلم ينسبه فى اللسان ٧١/٩ إلى ابن أحمر ، وإنما قال : « وأما قوله أنشد ابن الأعرابى » . أى قول القائل . والبيت من قطعة فى ثمانية أبيات ، لأبى شافع العامرى فى معجم البلدان (فراض) ٨٦٥/٣

٣ - كثيرا ماتحرف عبارة : « قال الآخر » فى المخطوطات والمطبوعات ، فتتحول إلى : « قال ابن أحمر » . ولولا العجلة لفطن جامع الديوان إلى هذا . ولذلك أمثلة كثيرة منها (رقم ٢٤ ص ١١٦) :

قد جعلتْ مَىٌّ على الطِّرارِ
خَمْسَ بَنَاتٍ قانىءِ الأظفارِ

فلم ينسب هذا الرجز إلى ابن أحمر إلا فى شرح العكبرى لديوان المتنبى ٢/٢١٦ ويبدو أن مافيه ليس إلا تحريفا لعبارة : « وقال الآخر » فى كتاب سيبويه ٢/١٧٧ والشنتمرى ٢/٢٠٢ ومثل ذلك أيضا : (رقم ٣٠ ص ١٢٣) :

بمنزلةٍ لايشتكى السُّلَّ أهلُها وعَيْشٍ كَمَلْسِ السَّابِرِىِّ رقيقِ

فلم يُنسب هذا البيت إلى ابن أحمر إلا فى اللسان ١٣/٣٦٣ فى قوله : « ومثله قول ابن أحمر » ، وهو تحريف : « ومثله قول الآخر » كما فى تاج العروس ٧/٣٧٨

ومثل ذلك أيضا : (رقم ٥١ ص ١٥٤) :

نَوِّلى قبل نَأْىِ دارِى جُمانا وصِلِينا كما زعمتِ تَلَانَا

فالظاهر أن عبارة : « وقال ابن أحمر » فى خزانة الأدب ٢/١٤٩ إنما هى تحريف لعبارة : « وقال الآخر » ؛ فإن البيت لجميل بثينة فى ديوانه ص ٢٢٩ واللسان ١٦/٢٢٢

٤ - وفى بعض الأحيان تحرف كلمة : « مزاحم » ، فتصير : « ابن أحمر » . وهذا هو السر فى اختلاط شعر ابن أحمر ، بشعر مزاحم ابن الحارث العقيلى ؛ مثل : (رقم ٤٠ ص ١٣٩) :

فلما تجلَّى ماتجلَّى من الدُّجى وشَمَّرَ صَعْلٌ كالخيال المُخَيَّلِ

فقد حرف : « مزاحم » إلى « ابن أحمر » فى اللسان ١٣/٢٤٥ والبيت فى ديوان مزاحم بن الحارث العقيلى ق ١ / ٧٢ ص ١٠

وقد حدث مثل هذا فى بيت (رقم ٦٨ ص ١٨٦) نسب إلى ابن أحمر فى اللسان ١٠/٣٥٥ وإلى مزاحم العقيلى فى تاج العروس ٦/٤٦ وقد فطن إلى هذا الدكتور عطوان ، فوضعه فى قسم : « ماينسب إليه وإلى غيره » ، غير أنه لم يشر إلى أنه فى ديوان مزاحم ق ٢/٢٣ ص ١٨

٥ – وأشنع من هذا كله ، أن يجهل دارس للأدب العربى ، معنى عبارة : « فقال متمثلا » ، فيظن أن الشعر لهذا القائل ، وهو إنما تمثل به من كلام غيره ؛ مثل : (رقم ٣١ ص ١٢٣) :

خُذَا وَجْهَ هَرْشَى أو قفاها فإنّه ... كِلَا جانبى هَرْشَى لهنَّ طرِيقُ

فقد ضلّ جامع الديوان هنا حين قرأ فى حديث أبى العلاء المعرى (رسالة الغفران ٢٤٠) عن عمرو بن أحمر ، قوله : « فيقول عمرو متمثلا » ، فظن أن البيت له ، وماخطر ذلك على بال المعرى ؛ فإن البيت لعَقِيل بن عُلَّفة فى معِجم البلدان (هرشى) ٤/٩٦١

٦ – وهناك بعض أبيات نسبت إلى ابن أحمر وهماً من القدامى ، ولو دقق جامع الديوان واستقصى مصادره ، لوضعها فى الشعر الذى ينسب إليه وإلى غيره ، ولم يدسّها دسًّا بين الشعر الموثوق بروايته لابن أحمر ؛ مثل : (رقم ٣٥ ص ١٣٢) :

سَوَاسٍ كأسنانِ الحمار فلا تَرَى ... لِذِى شَيْبَةٍ منهم على ناشىءٍ فَضْلَا

فلم ينسب هذا البيت إلى ابن أحمر إلا فى ثمار القلوب ص ٢٩٧ وَهْماً من الثعالبى . والحقيقة أن البيت لكثير عزة فى ديوانه (تحقيق

إحسان عباس) ق ٢٤/٧٦ ص ٣٨٤ واللسان ١٣٥/١٩ ومثل ذلك أيضا : (رقم ٣٨ ص ١٣٧) :

وتغيّر القمرُ المنير لموته   والشمسُ قد كادت عليه تأفُلُ

فقد نسب هذا البيت خطأ لابن أحمر فى جمهرة أشعار العرب ٢٣ وهو فى الواقع لكعب بن مالك الأنصارى فى ديوانه ق ٥٢ / ١١ ص ٢٦١ من قصيدة له فى بكاء قتلى مؤتة ، وهو له كذلك فى الإتقان للسيوطى ١٢٨/١ ومثل ذلك أيضا : (رقم ٤١ ص ١٤٠) :

ولا مكلّلة راح الشمالُ بها   فى ناحرات سِرَارٍ بعد إهلالِ

فقد نسب خطأ إلى ابن أحمر فى الأنواء لابن قتيبة ١٨١ والأزمنة للمرزوقى ٣٤٩/٢ وهو فى الحقيقة للفرزدق فى ديوانه ص ٦١٣ وعجزه للفرزدق كذلك فى الأزمنة للمرزوقى ٢٨٥/١

٧ – أما القطعة رقم ٢١ (ص ١٠٩ – ١١٠) التى رواها الوشاء فى الموشى ٢٥ لابن أحمر ، والتى تبدأ بقوله :

عَذَّبنى ربى ذو الجلال بالنار   إن هام قلبى بذات إسوار
ولاتعشَّقْتُ قينةً أبداً   حتى ترانى رهينَ أحجار

فلست أظن أن هذا الشعر يقوله : « عمرو بن أحمر الباهلى » ، الذى يمتلىء شعره بالجزل من الألفاظ ، والرائق المعجب من الأساليب . ولست أدرى ، فلعل الوشاء حين نسب هذه القصيدة إلى من يدعى « ابن أحمر » ، إنما كان يعنى شخصا آخر ، ولعله عنى ذلك الشخص الذى ذكره الجاحظ بين أصحاب النوادر والظرفاء ، حين قال فى البخلاء (١٥/٧) : « ولو أن رجلا ألزق نادرة بأبى الحارث جُمَّين ، والهيثم بن مطهر ، وبمزبد ، وابن أحمر ، ثم كانت باردة ، لجرت على أحسن

مايكون » . ولست أدرى كيف دخل على الدكتور عطوان أن تكون هذه القصيدة السهلة الألفاظ ، لابن أحمر الباهلى ، وقد قال مرة فى هامش ص ١٨٢ فى شعر أصعب من هذه القصيدة : « ونشك فى نسبة هذه الأبيات إلى ابن أحمر ؛ لسهولتها ، خلافا لشعره كله » ؟!

* * *

رابعا : وضع جامع الديوان أبياتا كثيرة لابن أحمر فى غير قصائدها ، بعد أن غيرّ فى حركة رويّها فى بعض الأحيان ؛ فمن أمثله ذلك : (رقم ٤٢ ص ١٤٠) :

حَلُّوا الربيعَ فلما أن تجلّلهم يومٌ من القيظِ حامِى الوَدْقِ مُعْتَدِلِ

هكذا رواه الدكتور عطوان ، بكسر اللام من : « معتذل » وجعله قطعة قائمة بذاتها . وصواب روايته بضم اللام : « معتذلُ » ويكون هو البيت الرابع عشر فى القصيدة رقم ٣٧ ص ١٣٣ .

ومثل ذلك : (رقم ٤٩ ص ١٤٤) :

فورَّطهم وَسْطَ البَيَاضِ كأنَّهم على الشرفِ الأقصى الضراء اللوازمُ

هذا البيت تابع للقطعة رقم ٤٨ فقد ذكره البكرى فى معجم ماستعجم ١/٢٨٧ بعد البيت الثانى فيها ، وهو :

ومنّا الذى يحمى بمهجة نفسه بنى عامرٍ يومَ الملوكِ القماقِمِ

ولست أدرى ، ماالذى دعا الدكتور عطوان إلى إفراده عن أخيه بقطعة مستقلة ؟ أهو الخوف من الإقواء ، وقد جمع فى رقم ٢٥ ص ١١٧ بين ثلاثة أبيات ، روى كل واحد منها فى مصادر مختلفة ، وأحدها مكسور الراء فى القافية ، والآخران مضموما الراء ؟

ومثل ذلك أيضا : (رقم ٣٣/٥٠ ص ١٥٤) :

أَرَى ناقِتى حَنَّتْ بليلٍ وشاقها غناءٌ كَنَوحْ الأعجم المتوائِم

فقد وضعه الدكتور عطوان فى آخر قصيدة ، مطلعها :

ألم تَرِمِ الأطلالُ من حول جعشم مع الظّاعن المستلحق المتقسّمِ

ثم قال عنه فى الهامش : « المتوائم : المتناسب . ويلاحظ اختلاف القافية فى هذا البيت عن قوافى الأبيات السابقة ، ونرجح أنه من قصيدة أخرى » ! إن الأمر ليس فى حاجة إلى حيرة ؛ فالبيت تابع مرة أخرى للقطعة رقم ٤٨ السابقة ، ولكن العجلة هى السبب !

خامسا : وهناك العشوائية فى ترتيب أبيات القصائد ؛ فمن المعروف أن الشاعر العربى درج إلا فى القليل من القصائد على التصريع فى أول القصيدة . وهذا منهج أشار إليه نقاد الشعر من العرب القدامى ، وشاع بين جمهرة الدارسين للشعر العربى ، أفيليق بعد هذا أن نفتتح قصيدة بهذا البيت الناقص (رقم ١٨ ص ٧٩) :

... ... وصادفَتْ نعيماً وميداناً من العَيْشِ أَخْضَرَا

وفى داخل القصيدة (البيت ٢٦) نضع هذا البيت المصرّع :

ألا قَلَّ خيرُ الدهر كيف تغيَّرَا فأصبح يَرْمِي الناسَ عن قَرْنِ أَعْفَرَا

ألا يمكن أن يكون هذا هو المطلع ؟!

على أن هذا البيت الناقص ، إنما أثبته الدكتور عطوان بصورته هذه ؛ لأنه لم يستقص مصادره ، ولم يقلبها تقليبا جيدا ؛ فمن الملاحظ مثلا أنه كثيرا مافاته البحث فى تاج العروس ، عما يقابل ماوجده فى لسان العرب منسوبا لابن أحمر ، ولو فعل ذلك لعلم أن هذا البيت ، رواه صاحب التاج ٥٠٨/٢ كاملا ، وهو فيه :

أإن خَضَمَتْ ريقَ الشباب وصادفتْ
نعيماً وميداناً من العيشِ أخْضرا

* * *

سادسا : أما تخريج الأبيات ، فهو مضطرب أشد الاضطراب ، فإذا أردت أن تعرف مصدر بيت من أبيات القصيدة ، فعليك مراجعة تخريج أبيات القصيدة كلها . هذا إلى الخطف الواضح من كل مصدر بعض مافيه من شعر ابن أحمر ، وإهمال الباقى . كما أن الدكتور عطوان قد أهمل الرجوع إلى كثير من المصادر التى تمتلىء بشعر ابن أحمر ، وقد وضح ذلك فى قصور تخريجه للأبيات فى آخر الديوان ؛ فمثلا (رقم ٧) خرّجه (ص ١٩٤) فى المعانى الكبير ٨٢١ وكنز الحفاظ ٤٣١ (بلا نسبة ، ولم يشر إلى ذلك . وهناك عشرات المواضع المماثلة لهذا) والمستقصى ٢ / ٢٢٢ واللسان ١١١/١٢ (هذا هو الصواب وليس ١١١/١١) وعجزه فى اللسان ١٨٥/٤

هذه هى المواضع التى ذكرها جامع الديوان لتخريج هذا البيت . ويمكن أن نزيد نحن عليه مايلى : (تاج العروس ٧/٧ ؛ ٣٥٥/٨ وجمهرة اللغة ٣٨٤/٢ والمحكم ١٠٨/١ وتهذيب اللغة ٢٢٦/١ وغريب الحديث لأبى عبيد ٢٨٨/٣ وهو بلا نسبة فى مقاييس اللغة ٢٨٤/٤ والمخصص ١٥٠/١٢ واللسان ١٥ / ٢١١ وتهذيب اللغة ٣٢٨/١١ وعجزه بلا نسبة كذلك فى الإتباع لابن فارس ٢) .

ومثل ذلك مايمكن أن نزيده فى مراجع البيت الثالث من القصيدة التاسعة (ص ١٩٥) من (الأضداد لأبى الطيب ٦٧٧/٢ والمزهر للسيوطى ٣٣٨/٢ والفصول والغايات ٤١٠ والمحكم لابن سيدة ٢٣٥/٢ والتنبيهات على أغاليط الرواة ٨٤ وغير ذلك) .

هذا إلى أننى أعرف مثلا ، للبيت الثانى عشر من القصيدة رقم ٥٣ سبعة وثلاثين مصدراً ، لم يعرف منها جامع الديوان سوى سبعة عشر مرجعا . أما البيت الرابع عشر من هذه القصيدة ، فله عندى من المصادر اثنان وخمسون ، وهى لم تتجاوز اثنى عشر مصدرا عند جامع الديوان . وغير ذلك كثير ... كثير !

* * *

تلك هى جملة الملاحظات ، وأعود فأكرر هنا أن ماقام ويقوم به الدكتور عطوان ، من جمع الشعر القديم ونشره ، نافع ومفيد ، غير أن الفائدة تكون كبيرة حقا ، لو لم يكن الطابع الغالب على هذه الأعمال هو العجلة . وقديما قالوا : « فى التأنى السلامة ، وفى العجلة الندامة » !

* * *

(٨)
مايجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى (١)

كتاب : « مايجوز للشاعر فى الضرورة » للقزاز القيروانى ، طبع من قبل مرتين ، لايفصل بينهما إلا عامان اثنان فقط ، أولاهما فى تونس سنة ١٩٧١ م ، بتحقيق « المنجى الكعبى » ، والثانية فى الإسكندرية سنة ١٩٧٣ م ، بتحقيق الأستاذين : « الدكتور محمد زغلول سلام » و « الدكتور محمد مصطفى هدارة » .

ومع مافى هاتين النشرتين من جهد كبير ، فى التحقيق ، والتخريج ، والضبط ، والتعليق ، والفهرسة ، لم تَخْلُ واحدة منهما من الأوهام ، التى تطمس فى بعض الأحيان مقصود المؤلف . ولست أقصد بتصحيح هذه الأوهام هنا ، إلى الغض من قيمة هاتين النشرتين ، أو إلى الطعن فى مكانة المحققين ، وإنما العلم حلقات متصلة ، يكمل بعضها بعضا . والكمال المطلق لله وحده .

وسنتناول فى البداية أوهام الطبعة التونسية بالتصحيح ، مع الإشارة إلى مايماثلها فى طبعة الإسكندرية ، ثم نتحدث عما انفردت به هذه الأخيرة من الأوهام . وللكتاب ثلاث مخطوطات :

الأولى : وهى الأم ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ١٨٣٠ أدب . ورمزها هنا : (ك) .

---

(١) نشر هذا النقد فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء ٤٤) نوفمبر ١٩٧٩ م . كما نشر فى مقدمة تحقيقنا لكتاب القزاز القيروانى ، بالاشتراك مع الزميل الدكتور صلاح الدين الهادى ، بالقاهرة سنة ١٩٨١ م .

والثانية : منقولة عن الأم ، بالمكتبة التيمورية ، تحت رقم ٣٢٦ أدب تيمور . ورمزها هنا : (ت).

والثالثة : نسخة سقيمة جدا ، منقولة عن الأصل كذلك ، بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٥١٥٧ أدب ، بخط النساخ المعروف بالبرنس ، ورمزها هنا : (س) .

١ - أخطاء فى القراءة :

٢/٢٣ : « وبه نستعين » . هذه العبارة لا وجود لها فى ت . وتقرأ فى : ك س بوضوح : « وبه أستعين » .

٢/٢٤ : « لعله أن ينبه عليه ، أعاد نظره رجع » . صوابه كما فى المخطوطات كلها : « لعله إن نُبِّه عليه ، أو أعاد نظره فيه رجع » .

٨/٢٤ : « فى الغلس » . الصواب : « فى غلس » .

١٢/٢٧ : « رمح أضمأ ... وقناة ظمأى » . صوابه : « رمح أظمى ... وقناة ظمياء » . وهما من : « الظمى بمعنى : السواد .

١٨/٢٨ : « الياء فى آخره » . صوابه كما فى المخطوطات : « الياء من آخره » .

١٢/٣١ : = الإسكندرية ١١/٤٠ : « وليس للأول فيه تفجع » . صوابه كما فى المخطوطات : « وليس الأول ... » .

٤/٣٢ : « لايجوز » . صوابه : « ولايجوز » .

٦/٣٢ : « فإنه ملتبس » . صوابه : « فإنه يلتبس » . وقد ورد الصواب فى ٣٢ / ١٥

٨/٣٤ : « وإنما هذا أشد » . صوابه : « وإنما هو أشد » !

١٠/٣٤ : « فى الأصول العربية » . صوابه : « فى أصول العربية » !
١٩/٣٥ : « واقتصرت عليه » . صوابه : « فاقتصرت عليه » .
١٨/٣٨ : « تلاحم » . صوابه : « تلاحى » .
٧/٤٣ : « اضطراب مأأضره » . قال عنها فى الهامش : « موضع كلمة مطموسة ، لعلها : أضره » . والصواب كما هو واضح فى المخطوطات : « اضطراب مآخيره » !
٤/٤٥ : الإسكندرية ٧/٦١ : « تتوخ » . صوابه : « تسوخ » .
٨/٤٥ : « ينتضينا » بالضاد ، وصوابه بالصاد المهملة ، وكذلك فى ٩/٤٥ بدليل قوله بعد ذلك : « يأخذ بعضهن بنواصى بعض » .
٩/٤٧ : « من العويص » . صوابه : « فى العويص » .
١٧/٤٨ : « الماء المالح » . صوابه : « الماء الملح » .
١٢/٤٩ : « تبيتنّ » . صوابه : « يبيتنّ » .
١٧/٤٩ : « يتذاكرون الشعر » . صوابه : « يذكرون الشعر » .
١٨/٤٩ : « عرفتمونى » . صوابه : « أعرفتمونى ؟ » بهمزة الاستفهام .
٩/٥٠ : « طَيَّر عن أثوابه الشَّرَرَا » . صوابه : طُيِّر عن أثوابه الشَّرَرُ » بالبناء للمجهول .
١/٥٦ : « لمن كان مولديًّا » . صوابه : « لمن كان مولَّداً » .
٣/٥٦ : « ولا شعر به » . صوابه : « ولا يشعر به » .
٧/٦٠ : « قوادم الأكواد » . صوابه : « قوادم الأكوار » بالراء .
٥/٦١ : « وحجر الذى تركوه » . صوابه : « وحجة الذين تركوه » !

١٥/٦١ : « وذلك أن العرب » . صوابه : « وذاك »

٨/٦٣ : « القواف » . صوابه : « القوافى » ، والا انكسر البيت .
وصحح السطر العاشر كذلك .

٢/٦٦ : « يريد أجدب » . صوابه : « يريد أخصب » .

١٧/٦٧ : « بمعرفة » . صوابه : « بالمعرفة » .

٨/٦٨ : « فكذا أنشد » . صوابه : « وكذا أنشد » بالواو .

١٤/٦٩ : « بجعل أيتهما » . صوابه : « بجعل أيهما » .

٦/٧٢ : « فمعنى الآخر » . والصواب : « الأخير » .

١٠/٧٢ : « لأن البيت » . صوابه : « لأن الموت » .

١٢/٧٣ : « ماسارق » . صوابه : « ياسارق » .

١٣/٧٦ : «فى حلقكم عظما » . صوابه : « فى حلقكم عظم » بالرفع !!

١٤/٧٦ : « فى حلوقهم » . صوابه : « فى حلوقكم » .

٥/٧٧ : « لأن المعنى واحد » . الصواب : « المعى » واحد الأمعاء !

٨/٧٩ : « حذف وأقام » . صوابه : « فحذف وأقام » .

١٢/٨٣ : « قول الشاعر » . صوابه كما فى المخطوطات : « قول الآخر » !

١٦/٨٦ : « إذا كانت الحركات » . صوابه : « إذ كانت » .

٢/٨٧ : « يجارينى الهوى ... غولا تغولا » . صوابه : « يُجازِينَ الهوى ... غُولا تغوَّل » .

٧/٨٧ : « منزلة السالم » . صوابه : « بمنزلة السالم » .

١٨/٨٨ : « بالفضا » . صوابه : « بالغضا » بالغين .

٩٤/١٣ : « اجتروا » . صوابه : « اجترءوا » ، من الجرأة . ولاداعى لتعليق المحقق على ذلك التحريف بقوله : « اجتروا ، أى : جروا » !

١٠٢/١٣ : « فلم يكن » . صوابها : « فلم يمكن » .

١١٣/١٥ : الإسكندرية ١٤٨/٢ : « صعدة ثابتة » . صوابه : « صعدة نابتة » !

١١٧/١٢ : « فحذف من الوصل ، كما يحذف من الوقف » . صوابه : « فحذف فى الوصل ، كما يحذف فى الوقف » .

١١٧ هامش ٢ : الإسكندرية ١٥٢ هامش ٢ : « مالك بن خريم الهمذانى » . صوابه : « مالك بن حريم الهمدانى » . وانظر فى تحقيق هذا الاسم ماكتبه عبد السلام هارون ، فى هامش الحماسة بشرح المرزوقى ١١٧١/٣ والأصمعيات ٥٦

١١٨/٣ : « مقطع الحزام » . صوابه : « يقطع الحزام » .

١٢١/١١ : « مشبه لما » . صوابه : « مُشَبَّه بما » .

١٢٢/١٢ : « وإنما يريد » . صوابه : « فإنما يريد » .

١٢٤/١٠ : « لأنه يريد الشيب ، أى ذاب خضابه » ، وهو تحريف عجيب . والصواب فيه كما فى مخطوطات الكتاب : « لأنه يريد النسب ، أى ذات خضاب » . وفى نشرة الإسكندرية ١٦٢/٣ تحريف « النسب » إلى : « الشيب » كذلك !

١٢٥/٨ : « سماءة وسماوة » . صوابه : « سماءة أو سماوة » .

١٢٨/١٥ : « العجور » . صوابه : « الفجور » .

١٢٨/١٨ : « كما يقول فى مارمت » ، وهو تحريف غريب . صوابه : « كما قال فى رمى رمت » !

١٨/١٢٩ : « لبست أثؤبا » . صوابه : « لبست أثوبا » بدون همزة !
١٦/١٣٢ : « إن بخلوا » . صوابه : « أى بخلوا » .
١/١٣٥ ..: « مخلدة » . صوابه : « يخلده » .
٣/١٣٦ : « ولا عمرو ، وجاز » . صوابه : « ولاعمرو ، جاز » .
١/١٣٧ : « لأن المعنى منع العموم » . صوابه : « لأن المعنى معنى العموم » .
١٤/١٣٧ : « فكأنها لاتكون » . صوابه : « مكانها لأنها لاتكون » . وهو تحريف عجيب !
٤/١٣٨ = الإسكندرية ٤/١٨٠ : « تصغيرهم لأصل » . وصوابه : « تصغيرهم الأصيل » .
٥/١٣٨ = الإسكندرية ٥/١٨٠ : « إصال » . صوابه : « آصال » .
٤/١٤٠ : « وماأشبهها » . صوابه : « وماأشبههما » .
١٤/١٤٢ : « مستحيل أن تسقط . ونوّنا بما لايلزم » . صوابه : « فمستحيل أن تسقط ويؤتى بما لايلزم » . وفى نشرة الإسكندرية ٩/١٨٥ حرفت تحريفا آخر هو : « ومستحيل أن تسقط وقوفا بما لايلزم » .
٣/١٤٦ : « للبجاد » . صوابه : « البجاد » .
١٢/١٤٩ : « متفائل » . صوابه : « متضائل » .
١٠/١٥٤ : « يرى العين » . صوابه : « ترى العين » .
٤/١٥٨ : « الإنديا » . صوابه : « إلا ندايا ».
١٢/١٥٨ : « العطاء إناء والشفاء . وهذا من أقبح الضرورة عندهم » . صوابه : « العظاء ، وإباء ، والشفاء . وهذا من أقبح ضرورة عندهم » .

٢/١٦٥ : « النونات » المحرفة فى المخطوطات إلى : « النونان » ، غيّرها المحقق إلى : « النونين » !

١،٣/١٦٦ : « يجرى عبرة العين » . صوابه كما فى المخطوطات : « يثنى عبرة العين » !

٣/١٦٨ : (فإذا وصل قال : « من نا ؟ » هذا فى كل الوجوه) . وهذا تحريف عجيب وسوء فهم للنص . والصواب كما فى المخطوطات : (فإذا وصل قال : « من ياهذا ؟ » فى كل الوجوه) !!

١٠/١٦٩ : « قول الشاعر » . صوابه : « قول الآخر » !

١٢/١٧٢ : « مللناه بجل » . صوابه : « مللنا ذا بجل » !

١٠/١٧٤ : « وكذا لايجوز » . صوابه : « كما لايجوز » .

١٢/١٧٤ : « وإنما أجازوا » . صوابه : « وأجازوا » .

٣/١٧٩ : « حاضلا » . هذا من خلط الشمال الإفريقى بين الضاد والظاء : « حاظلا » !

١٨/١٧٩ : « ولايكون حرف المجازاة إلا وما بعده » . صوابه كما فى المخطوطات : « ولايكون حرف المجازاة إلا والفعل بعده » . وقد سقطت (إلا) من نشرة الإسكندرية ١٤/٢٢٨

٥/١٨٢ : « إلى حيث هذا البيت » . كذا فى : س . أما ك ت ففيهما : « إلى جنب ... » . وهو الصواب !

١١/١٨٢ : « وإن شرا فشا » . صوابه كما فى المخطوطات : « وإن شرًّافا » .

١٢/١٨٢ : « إلا أن تشا » . صوابه كما فى المخطوطات : « إلا أن تا » .

٢/١٨٤ : « إلى مابينهما . صوابه : « إلى مابينهما » .

مااانفردت به نشرة الإسكندرية من أخطاء القراءة :

٣/٤٢ : « يمنع من ذلك الأمر لأن البيت » . صوابه كما فى المخطوطات : « ... من ذلك ألا ترى أن البيت » .

٥/٤٧ : « لم يثلم » . الذى فى المخطوطات : « لم يكلم » .

١/٥٤ : « ركبت إليه » . صوابه كما فى المخطوطات : « رتكت إليه » .

٥/٥٨ : « يحملن الحزم » . صوابه : « لحمل الحزم » .

٧/٦١ : « وهذا من قبيح ماتوصف به الخيل » . صوابه : « وهذا من أقبح ... » .

٧/٦٦ : « والنجانب » تحريف لكلمة : « والنجائب » .

٢/٦٧ : « الصعيرية » تحريف لكلمة : « الصيعرية » .

٧/٧٠ : « ولايذكرونى » . الذى فى المخطوطات : « ولايذكروننى » .

٤/٧١ : « ابن مخرمة » تحريف غريب ، وصوابه كما فى المخطوطات : « ابن منجوف » .

٢/٧٦ : « وتوقد » . فى المخطوطات كلها : « ويوقدن » ، وهو أمر واجب الاتباع مادام صحيحا .

١/٧٧ : « وافتكاكه » . صوابه كما فى المخطوطات : « وافتقاده » . ولا داعى للحاشية التى قال فيها المحققان : « لانظن الافتكاك هنا بمعنى الإطلاق من القيد ، ولكن يقصد تشبيهه بالناقة المتفككة ، إذا أقربت فاسترخى صلواها ، وعظم ضرعها ، ودنا نتاجها ، شبهت بالشىء يفك فيتفكك ، أى يتزايل وينفرج » !!

٨/٧٧ : « ولم يتصور » . صوابه كما فى المخطوطات : « ولم يُصَوَّر » بالبناء للمجهول .

١٥/٧٨ : « الغراب » . فى المخطوطات كلها : « الغداف » . وهو صواب واجب الاتباع !

١٠/٨٤ : « واتقتهما بسواكن » . صوابه كما فى المخطوطات : « وأبقتهما سواكن » .

٣/٨٧ : « للمتنين » . صوابه : « للمنتنين » .

٦/٨٧ : « وكذا هذا » . صوابه : « فكذا هذا » .

١١/٨٧ : « على الدوادى » . صوابه : « على الذُّوَّاد » . وهو المقصود بما فى رسم المخطوط !

٣/٨٩ : « بناء إرزنّ » . صوابه كما فى المخطوطات والمعاجم : « بناء إرزبّ » .

٦/٩٣ : « ويرفع متساكر وجنون » . صوابه كما فى المخطوطات : « ويرفع متساكرا وجنونا » .

١١/٩٣ : « ورفع ابن المراغة » . صوابه كما فى المخطوطات : « ويرفع ... » . ومثل ذلك فى ٩٤/ ١ – ٢

١/٩٦ : « على ماذكرناه » . صوابه كما فى المخطوطات : « على ماذكرنا » .

٧/١٠٣ : « فيكون معناه » . صوابه كما فى المخطوطات : « فيكون المعنى » .

١٤/١٠٣ : « فجعل الدرهم » . صوابه كما فى المخطوطات : « فجعلوا الدرهم » .

١٧/١١٤ : « فما أجراه » . صوابه : « فمما أجراه » .

٦/١١٥ : « نعيليا » هنا وفى شرح البيت تصحيف : « يعيليا » كما فى المخطوطات ومصادر البيت !

١/١٢٥ : « يحركها » . صوابه : « يحركه » .

٣/١٢٩ : « الضاربون » . صوابه : « الضاربوه » .

٧/١٣٩ : « إن طال » . صوابه : « إذطال » .

٥/١٥٣ : « لانفتاح جنبيه » . تحريف غريب ، صوابه كما فى المخطوطات : « لانتفاج » !

٤/١٥٥ : « يريد النيق » . صوابه : « بالنيق » .

٨/١٥٧ : « أن تصف الاسم » . صوابه : « أن يضيف الاسم » .

١٢/١٥٩ : « والذى يحتج به سيبويه » . صوابه كما فى المخطوطات : « والذى يحتج به لسيبويه » . وشتان مابين العبارتين !

٧/١٦١ : « فإما رأى » . صوابه : « فإماترى » .

١/١٦٣ : « وهو جمع سماء أو سماوة » . صوابه : « وهو جمع سماءة أو سماوة » .

٤/١٦٤ : « وقهوس وقهوت » تحريف غريب جدا . وصوابه كما فى المخطوطات : « قربوس وقربوت » !

٤/١٦٥ : « مقعبة » . صوابه : « مثعبة » .

٩/١٦٥ : « فذحلى دون ذحلك فى الرجال » . فى المخطوطات : « ورحلى دون رحلك فى الرحال » !

٣/١٦٦ : « كما ذكرنا » . صوابه : « لما ذكرنا » .

٢/١٦٨ : « فأجازوا » . صوابه : « فأجاز » .

٢/١٦٩ : « لأن الضمة » . صوابه كما فى المخطوطات : « لأن الضم » .

٢/١٧٦ : « قال معناه » . صوابه : « قالوا معناه » .

١٣/١٨١ = ١٨١ /١٥ : « ترقص عامله » . صوابه كما فى المخطوطات : « ترفضّ » . وانظر المعاجم !

٣/١٨٢ : « ولانعق » . صوابه : « ولانغق » بالغين المعجمة ، وكذلك مابعده .

٥/١٨٣ : « غيرها أخو عانات » . صوابه : « تخيّرها أخو عانات » .

١٠/١٨٣ : « هذاك بينى » . صوابه : « أهداك بينى » .

٣/١٨٥ : « الحذف والقصر » تحريف غريب . وصوابه : « الحذف والتغيير » !

١/١٨٩ : « فأدخل مثل على الكاف » . صوابه : « فأدخل مثلا على الكاف » .

٨/١٩٠ : « للحجر » . صوابه : « للجحر » .

٦/١٩٣ : « لصنيعينا » . صوابه : « لصنيعين » .

٨/١٩٤ : « يجزىء » . صوابه : « يجترىء » .

١٥/٢٠٤ : « المخففة » . صوابه : « المحققة » .

٨/٢٠٥ = ٩/٢٠٥ : « ولا أختبى » . صوابه كما فى المخطوطات ومصادر البيت : « أختتى » !

٢/٢٠٧ : « ولذا زعموا » . صوابه : « وكذا زعموا » .

٥/٢٠٨ : « أزد تنوفة » تحريف غريب . صوابه كما فى المخطوطات ومصادر البيت : « أزد شنوءة » !

٥/٢١٦ : « ويجوز مع مع » . صوابه : « ويجوزمع ما » .

٣/٢٢٤ : « أنا تميجّ » . صوابه كما فى المخطوطات : « تميمج أنا » .

٢/٢٣١ : « فى الكفاية عن الحديث » . صوابه : « فى الكناية ... » .

٥/٢٣٤ : « أجزأوا » . صوابه : « اجتزءوا » .

٩/٢٣٥ : « وكان على » تحريف عجيب . وصوابه : « وجاء به على » .

٤/٢٣٦ : « هكذا » . صوابه : « كهذا » !

٨/٢٣٧ : « وألزم أباها الألف فى الأب » تحريف غريب . صوابه : « وألزم الألف فى أباها » !

١/٢٤٠ : « حرف المحققان : « ناء » إلى : « مأى » ، وقالا عنها فى الهامش : « مأى بمعنى : بالغ ، ومأى الشجر : طلع وأورق » ، مع أن القزاز يتحدث فى هذا الموضع عن القلب المكانى فى : نأى وناء !

* * *

٢ – أخطاء الضبط والإملاء :

٥/٢٤ : « الهجومَ » بالنصب . والصواب بالرفع ؛ لأنه اسم ليس ، وهو مؤخر عن خبرها !

١٠/٣٢ : « وحَكَى » بالبناء للمعلوم . وصوابه : « حُكِيَ » بالبناء للمجهول .

١٨/٣٤ : « سقى الرياضِ » بكسر الضاد . والصواب فتحها ؛ فالشاهد يدور حول هذا الأمر الغريب . وضبطها المحقق على الصواب فى ٥/٣٥

١/٣٩ : « انْشُدْ » بهمزة الوصل وضم الشين . وصوابه: « أَنْشِدْ » بهمزة القطع وكسر الشين .

٢/٣٩ : « بسَحْرة » بفتح السين . والصواب : بضمها .

٣/٤٠ = الإسكندرية ١/٥٣ : « وثمودا فما أبقى » بتنوين (ثمود) وهو خطأ !

٩/٤١ : « الرَّحِىّ يطحن » بكسر الحاء وتشديد الياء . والصواب : « الرَّحَى تطحن » بالقصر !

١٨/٤٢ : « الخُزُما » بضم الزاى ، والصواب فتحها . ومثل ذلك فى ٣/٤٣

٥/٤٤ : « أخنسَ » بفتح السين . والصواب ضمها .

١٣/٤٧ : « شجر المَقْل » بفتح الميم . والصواب ضمها .

١٢/٤٨ : « السريع السُّوق » بضم السين . والصواب فتحها .

٥/٥٨ : « أو طاءًا » . صوابه الاملائى بدون الألف الأخيرة .

١١/٥٨ : « الفُرشاط » بضم الفاء . والصواب بكسرها . وكذلك الحال فى : « بفيشة » بكسر الفاء . وصوابه الفتح .

١١/٦٦ : « امرئى القيس » . صوابه الإملائى : « امرىء القيس » !

١٧/٦٧ : « يبتدئى المتكلم » . صوابه الإملائى : « يبتدىء المتكلم » !

١٣/٧٠ : « فَقْدَ » بفتح الدال . والصواب : ضمها .

٧/٧٤ : « المِيس » بكسر الميم . والصواب : فتحها .

٥/٧٨ : « خُلالته » بضم الخاء . والصواب : فتحها .

١٠/٧٩ : « إذا حَمِلت » بكسر الميم . والصواب : فتحها .

١٥/٧٩ : « وتمدّ ثَنْىَ » بفتح الثاء . والصواب : كسرها .

١١/٩٠ : « كِمنها ض » بكسر الميم . والصواب : ضمها .

١٤/٩١ : « العِشَق » بفتح الشين . والصواب : سكونها .

٤/١٠٢ = ٥/١٠٢ : « ممسكوا » . صوابها الإملائى : « ممسكو » بلا ألف .

٣/١٠٦ : « تقطيطُ » بضم الآخر . والصواب : الفتح .
٥/١١٨ = ٩/١٨٨ = الإسكندرية ٨/١٥٣ ؛ ١/١٥٤ :
" « صوءر » . صوابها الإملائى : « صوأر » .
١١/١٢٤ : تكررت كلمة : « عفراء » مرتين فى البيت بالنصب . والصواب رفعها .
٤/١٣٣ = الإسكندرية ٣/١٧٣ : « بنات أَلِبَّة » بكسر اللام وفتح الباء . والصواب بضم اللام وكسر الباء .
١١/١٤٢ : « أفعلُهْ » بضم اللام . والصواب فتحها ، كما نص القزاز على ذلك .
١٤/١٤٤ : « قَتْلَ » بالنصب . والصواب بالرفع نائب فاعل للفعل : (زُيِّنَ) .
٨/١٥١ : « خِصْرًا » بكسر الخاء . والصواب بالفتح . ومثل ذلك فى ١٠/١٥١ فى (الخِصْر) .
٤/١٥٨ : « سمَعَه » بفتح العين . والصواب ضمها .
٩/١٥٩ : « ولا يُرْهَب » بضم الياء . والصواب فتحها .
٩/١٦٤ : « كالثَّغام » بفتح الثاء . والصواب ضمها .
٩/١٦٥ : « شَعْرَهُ » بفتح الراء . والصواب ضمها .
٣/١٦٦ : « كلُّ » بضم اللام . والصواب فتحها .
٨/١٨١ : « وظباءًا . صوابه الإملائى بحذف الألف الأخيرة .

مانفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٧/٨١ : « السَّبِط » بفتح السين وكسر الباء . والصواب ضمهما معا .

٣/٩٦ : « ضمير زَيدٌ » برفع زيد . والصواب جرّه !
١/٩٧ : « الوحشُ » بضم الشين . والصواب فتحها .
٢/٩٧ : « سواقطَ » بفتح الطاء . والصواب ضمها .
٥/١٠٤ : « سَلّى » بفتح السين . والصواب كسرها .
٦/١٩٦ : « وتكسوا » . صوابها الإملائى : « وتكسو » بغير الألف .

* * *

٣ - أوهام فى المخطوطات لم تصحح :

٤/٢٧ = ١٤/٢٧ = الإسكندرية ١/٣٥ : « مخلقة » . كذا فى ك ت . وهو تصحيف ، صوابه كما فى ديوان أبى تمام ٣ / ٨٩ : « مخلفة » .

٢٠/٢٩ = الإسكندرية ٩/٣٨ : « كأنه جمع ليلات » . كذا فى ك س . والصواب : « ليلاة » كما فى ت . وانظر : اللسان (ليل) ١٢٩/١٤

٥/٣٢ = الإسكندرية ٥/٤١ : « ولايجوز : رَجُلُ ، وأنت تريد يارجلُ ، ولا هذا ، وأنت تريد : ياهذا ، إلا أنهم جعلوا (يا) عوضا مما حذفوا » . كذا فى جميع النسخ : « إلا أنهم » ، وهو خطأ ظاهر ، صوابه : « لأنهم » ؛ إذ المراد أن (يا) عوض من الفعل (أنادى) المحذوف . انظر شرح ابن يعيش ١٥/٢ وكان ينبغى التنبيه على ذلك ! وفى التونسية فى هذا الموضع « إلا أنهم جعلوا (ياء) عِوَضاً » ، وهو زيادة تحريف !

٥/٦٥ = الإسكندرية ٢/٨٨ : « ويجوز للشاعر أن يفعل فى الوقف » . كذا فى ك س ، وهو خطأ ، صوابه : « أن يثقّل » . وقد أبقى المحققون على هذا التحريف ؛ مع أن القزاز يقول بعد ذلك بصراحة (٧/٦٥) : « فثقّل اللام » ، كما يقول (١٣/٦٥) : « ولكن ثقله فى الوقف » .

٦/٩٩ = الإسكندرية ٧/١٣٠ : تابع المحققون هنا النسخ كلها فى عبارة : « أنك لاتخفف الشيء بالحذف منه » ، بزيادة : (لا) ، وهو خطأ ظاهر .

٤/١٠٣ = الإسكندرية ٢/١٣٥ : « قال عمارة بن بلال بن جرير » . هكذا فى المخطوطات كلها ، وهو وهم يجب أن يصحح ؛ فالرجل اسمه : « عمارة [بن عَقِيل] بن بلال بن جرير » . انظر : الأعلام للزركلى ١٣٩/٥

٢/١٣٠ : « لأن الضمير فى الياء » . تابع المحقق هنا مخطوط س ، وهو تحريف . والصواب ما فى ك ت : « لأن الضم » . وفى نشرة الإسكندرية ٢/١٦٩ : « لأن الضمة » تحريف آخر !

١٣/١٣٣ = الإسكندرية ١/١٧٤ : فى جميع المخطوطات : « قد ماتراه » . والصواب : « قرما .... » . ولم يفطن إلى ذلك المحققون !

١٨/١٣٥ : « رأيت ختور العام » . هكذا فى جميع المخطوطات ، وهو تحريف . والصواب : « ختون العام » كما فى المذكر والمؤنث للفراء ٥٩ وتهذيب اللغة ٣٠١/٧ واللسان

(ختن) ٢٩٦/١٦ وفى نشرة الإسكندرية ١٠/١٧٧ صححت الكلمة إلى : « حيون » بناء على ما فى لسان العرب (حيض) ٤١٢/٨ وهو تحريف آخر .

١٦/١٣٩ = الإسكندرية ٦/١٨٢ : « والفعول فيه متعديا » . كذا فى جميع المخطوطات ، وهو تحريف . ولعل الصواب : « والفعُول فيما كان متعديا » . وقد حرفت فى نشرة الإسكندرية تحريفا آخر إلى : « المفعول » ، مع أن الحديث عن المصادر مثل : قَعَدَ قُعوداً !!

٨/١٥٤ : فى المخطوطات كلها : « وأكل حاله » وهو تحريف أبقى عليه المحقق . وصوابه : « وواكل حاله » . أما نشرة الإسكندرية ٤/٢٠٠ فقد غيرت العبارة إلى : « وأمل حاله » وهو خطأ كذلك !

٢/١٧٠ = الإسكندرية ٧/٢١٧ : يجب أن تزاد كلمة : « عليه » فى قوله : « تقديم واو العطف على المعطوف [عليه] » . وهى ليست فى المخطوطات كلها ؛ لأن المؤلف يعالج هنا مسألة تقديم واو العطف على المعطوف عليه ، ولم يتنبه لذلك المحققون !

١/١٨١ = الإسكندرية ٦/٢٣٠ فى المخطوطات كلها : « فأضمر الهاء مع إنَّ ؛ لأنها يجوز أن تقع على (مَنْ) للشرط » ، وهو خطأ كبير ، لم يفطن إليه المحققون ؛ لأن معنى كلام القزاز أن (إنَّ) الناسخة لاتعمل فى (مَنْ) الشرطية . وصواب العبارة : « ... لأنها [لا] يجوز » ، بزيادة (لا) لزوما » .

١٦/١٨١ = الإسكندرية ٨/٢٣١ : « وزعم سيبويه عن الخليل أنه وجد فى أشعار العرب لاجواب لها » . وقد سقطت من المخطوطات كلها كلمة : (رُبَّ) ، وهى فى كتاب سيبويه ، وكان ينبغى زيادتها على النحو التالى : « ... فى أشعار العرب [رُبَّ] لاجواب لها » !

٣/١٨٢ = الإسكندرية ١١/٢٣١ : « لأنه لما حذف رُبَّ » . هنا سقطت فى جميع المخطوطات كلمة : « جواب » التى وردت فى كلام القزاز بعد ذلك . وصواب العبارة : « لأنه لما حذف [جواب] رب » .

ماانفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

١١/٥١ : « وكلا القولين البيتين » . كلمة : « القولين » هنا لامعنى لها ، وقد كانت فى ك ثم ضُرِبَ عليها ، غير أن المحققيْن لم يتنبها لذلك . وقد تنبهت لذلك نسخة ت فتركت الكلمة !!

٦/٨٥ : البيت : « هجوت زبان ثمت جئت معتذرا ... الخ » ورد هكذا فى كِ ت ، وهو تحريف يخل بالوزن ويكسر البيت . والصواب : « ثم جئت » . ولم يفطن إلى هذا المحققان ، كما أنهما قالا فى الهامش : إن البيت غير منسوب لأحد . والذى فى معجم الأدباء (١٥٨/١١) أن البيت قاله اللغوى المشهور أبو عمرو بن العلاء ، فى قصة له مع الفرزدق .

٣/١٥٨ : « الذين » . كذا فى جميع المخطوطات . والصواب : « اللَّذَين » ، وهو يشير إلى قول الشاعر : « ... إن عَمَّىَّ اللذا » . وكان ينبغى تصحيح هذا الوهم !

٤ – ترك أوهام المؤلف بلا تعليق :

٢٩/٩ = الإسكندرية ٣٧/١٥ : حذف القزاز الفاء بعد (أمّا) في قوله : « وأما قولهم إن العرب لم تجاوز في العدّ : رُباع ، ادّعاء منهم » . ولم يفطن المحققون إلى شذوذ حذف الفاء في جواب « أمّا » في هذه العبارة . والصواب أنه لاتحذف الفاء في جوابها إلا لضرورة . انظر : مغنى اللبيب ١/٥٦ وحزانة الأدب ٤/٥٥١

٣٠/٦ = الإسكندرية ٣٩/٤ : « وأُخِذَ عليه في قوله » . كذا في جميع النسخ ، ولعل القزاز ضمن الفعل : « أُخِذَ » معنى : « طُعِنَ » . وكان الأمر في حاجة إلى تعليق من المحققين !

٧٥/٣ = الإسكندرية ١٠٠/١١ : « ففرق بين أخوا وبين من » . لم يلاحظ المحققون هنا وهم القزاز في تكرار « بين » مع الاسم الظاهر ، وهو لحن عند اللغويين . انظر : درة الغواص ٣٦

* * *

٥ – سقوط الكلمات والعبارات أو زيادتها بلا مبرر :

٢٦/١٧ : « وهذا ذكره النحويون » . صوابه : « وهذا [قد] ذكره النحويون » ، كما في المخطوطات .

٢٩/٥ : « وذلك اثنين اثنين » . سقط هنا ومن طبعة الإسكندرية ٣٧/١١ سطر كامل !! وصواب النص كما في المخطوطات : « وذلك [إذا قال : جاءني القوم مثنى مثنى ، كان معدولا عن اثنين ، يؤدى عن معنى] اثنين اثنين » .

٣/٤٠ : « وقال قيس بن عبادة » . صوابه كما فى المخطوطات : « قيس [بن سعد] بن عبادة »

١٢/٥٥ : سقط هنا بين بيتى النابغة عبارة : [ثم قال فيها] وهى فى المخطوطات .

١٦/٥٥ : ومثل ذلك حدث هنا حيث سقطت عبارة : [ثم قال فيها] وهى فى المخطوطات .

٢/٥٨ : سقطت عبارة [ثم قال] بين البيت الأول والثانى ، وكذلك بين الثانى والثالث ، وهى فى المخطوطات .

٨/٧٢ : « اسما كقوله » . صوابه « اسما [للجنس] كقوله » .

١٤/٧٦ : وضع المحقق عبارة : [فى حلوقكم يريد] بين معقوفين ، وقال عنها فى الهامش : « زيادة يقتضيها السياق » . والصحيح أن هذا النص فى المخطوطات بالفعل ، ولا داعى للقول بزيادته .

١٤/٨١ : « أى أنزل على محمد » . صوابه : « أى [بما] أنزل ... » كما فى المخطوطات .

٨/٨٤ : « لقد ولدت » . صوابه كما فى المخطوطات : « [و] لقد ولدت » .

١٩/٨٤ : « شيخى واحتج » . صوابه كما فى المخطوطات : « شيخى [فى مجمع].واحتج » .

١٠/٨٩ : « كأنه سكت فيه » . صوابه كما فى المخطوطات : « كأنه [موضع] سكت فيه » .

١٤/٨٩ : « فقطع الألف اتسع » . صوابه كما فى المخطوطات : « فقطع الألف [من] اتسع » .

١/٩١ : « فكَّه فكاً » . صوابه كما فى المخطوطات : « فكّه [يفكّه] فكاً » .

٩١/٩١-١١ : « فلما حركه بحركة الجيم » . صوابه كما فى المخطوطات : « فلما حَرَّكَهُ [حَرَّكَه] بحركة الجيم » .

١٤/٩٧ : « مثل المضمر » . سقط هنا سطر كامل . وصواب العبارة كما فى المخطوطات : « مثل [قولهم : هؤلاء الضاربو زيداً ، فإذا أضمروا قالوا : الضاربوه ، فوصلوا] المضمر » .

١/١٠٢ : « فحذف عندهم اضطراراً » . صوابه كما فى المخطوطات : « فحذف [النون] عندهم اضطرارٌ » .

٤/١١٢ : « ومنه قول الشاعر » . حدث للمحقق هنا انتقال نظر ، من « قول الشاعر » هذه ، إلى : « قول الشاعر » بعد سبعة أسطر ، فسقطت من نشرته تلك الأسطر ، ولم يفطن إلى أن بيت الشعر التالى ، لا شاهد فيه على المسألة ، التى يناقشها القزاز ، وهى مسألة العدد !

١٦/١٢٢ : « وإن خريفَ » . صوابه كما فى المخطوطات : « وإنْ [مِنْ] خريف » .

١٧/١٣٤ : « وإذ يقول يوم القيامة » . صوابه كما فى المخطوطات : « وإذ يقول [الله] يوم القيامة » .

١٣/١٤٢ : « لأن الفتحة يجب أن تكون » . سقط سطر بسبب انتقال النظر . والصواب كما فى المخطوطات : « لأن الفتحة [من جنس الألف ، وهذا يفسد عند سائر الناس ؛ لأن الفتحة] يجب أن تكون » .

١١/١٤٤ : بعد البيت : « ليبك يزيد .. الخ » سقط السطر التالى ، وهو فى المخطوطات : « [فرفع يزيد ؛ لأنه اسم مالم يسمّ فاعله ، ورفع ضارع ومختبط بالمعنى] لأنه لما قال ... » الخ .

١٧/١٦٢ : « أعطيت وقيل » . صوابه كما فى المخطوطات : « أعطيت [حركته] وقيل » .

٧/١٦٤ : « وذلك لأنه إذا اجتمع نونان ، حذف إحداهما استخفافا » . زاد المحقق هنا كلمة : « إذا » وهى ليست فى المخطوطة ، ولم يشر إلى ذلك ، كما أنه حرّف : « فحذف » الموجودة فى المخطوطات إلى : « حذف » . وصواب العبارة كلها بعد تعديل يسير فى الكلمة الأخيرة : « وذلك لأنه اجتمع نونان ، فحذفت ، إحداهما استخفافا » .

١٧/١٦٥ : « وإنما هو [يريد] قول ابن حذيم » . زاد المحقق كلمة : [يريد] ، ودل بهذا على عدم فهم المعنى المراد . والصواب أن تزاد كلمة : [فى] مكانها . وقد أراح محققا نشرة الإسكندرية أنفسهما ، وحذفا من النص كلمة : « قول » ، مع وجودها فى المخطوطات كلها ، فصارت العبارة عندهما : « وإنما هو ابن حذيم » !

٨/١٦٨ : « ورواه قوم : أتوا نارى » . صوابه كما فى المخطوطات : « رواه قوم [هنا] : أتوا نارى » . وقد حرف فى نشرة الإسكندرية إلى : « ورواه قوم هكذا .... » .

١١/١٦٨ : « لأنه وصل ها هنا » . صوابه كما فى المخطوطات : « لأنه [لا] وصل ها هنا » !

٧/١٦٩ : « فقلت هذا لها » . صوابه كما فى المخطوطات : « فقلت [لها] هذا لها » .

٨/١٦٩ = الإسكندرية ١٣/٢١٦ : « فقلت لها هذا وهذا ليا » . صوابه كما فى المخطوطات : « فقلت لها : هذا [لها] وهذا ليا » .

٥/١٧٩ : « وإذا قلت هذا صاحبها » سقط هنا سطر كامل ؛ بسبب انتقال النظر . وهو فى المخطوطات ، وصواب العبارة : « وإذا قلت [هذا ذو الجمة ، تريد صاحبها ، فإذا أضمرت قلت] :هذا صاحبها » .

٩/١٨٧ : « بما قد شرحته فى كتاب على وجهه » . سقطت من المحقق هنا كلمة : « الحروف » . وصواب العبارة : « فى كتاب [الحروف » على وجهه » .وبدل أن يراجع المخطوطات جيدا علق فى الهامش قائلا : « يغلب على الظن أن المؤلف يشير هنا إلى كتابه (الحروف) » !

٨/١٨٨ : « ويجوز له قلب هذا المعنى » . زاد المحقق كلمة : « المعنى » فى هذا النص ، دون إشارة إلى ذلك ، مع أنها لاداعى لها ، وليست فى المخطوطات .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٥/٣٧ : « فحذف الياء من آخره » . صوابه كما فى المخطوطات : « فحذف [هذا] الياء من آخره » .

٩/٩٠ : « وتعرية وأجر » . صوابه كما فى المخطوطات : « وتعرية [نسيت] وأجر » .

١٠١/٦ : « وأفضل فحذف » . صوابه كما فى المخطوطات : « وأفضل [من ثم] فحذف » .
١٠٧/٩ : « هنا مسالمة يريد » . صوابه فى المخطوطات : « هنا مسالِمَة [كما أنها مسالَمَة] يريد » . والسبب فى هذا السقط انتقال النظر .
١١٦/٦ : « معار فأجراه » . صوابه كما فى المخطوطات : « معار [فاخرات] فأجراه » .
١٢٤/٩ : « بالألف بعدما » . صوابه كما فى المخطوطات : « بالألف [واللام] بعدما » .
١٢٨/٨ : « الرواية الدنانير » . صوابه كما فى المخطوطات : « الرواية [نفى] الدنانير » .
١٣٧/١ : « والعطموس الحسنة » . صوابه كما فى المخطوطات : « والعطموس [الناقة] الحسنة » .
١٣٨/٤ : « وأسهل من حذف الإعراب » . صوابه كما فى المخطوطات : « وأسهل من [هذا] حذف الإعراب » .

* * *

٦ – أخطاء عامة :

٣٢ هامش ١٩ : علق المحقق على بيت فى مشطور الرجز للعجاج ، وهو : « جارى لاتستنكرى عذيرى » بقوله فى الهامش : « عجزه : سيرى وإشفاق على بعيرى » . وما درى أن شطر الرجز بيت قائم بنفسه فى مشطور الأراجيز ، وهو المثلث منه ، فلا عجز فيه ولا صدر . قال ابن جنى فى

كتابه المنصف ٦٦/١ : « ماكان من الرجز على ثلاثة أجزاء ، فهو بيت كامل وليس بنصف بيت » . وتقول نشرة الإسكندرية عن مثل هذه الحالات : « وتمام البيت » (انظر مثلا : الهامش الثانى من صفحة ٤١ والأول والثالث من صفحة ٥٩ والأول من صفحة ٦٦ وغير ذلك كثير) ، وهى عبارة مبهمة قد نفهم منها أيضا معنى : « وعجز البيت » ؛ بدليل تحدثها عن بيتين من مشطور الرجز ، لأبى محمد الفقعسى (فى ص ٨٢) على أنهما بيت واحد . ومثل ذلك فى هامش ٩٥ تقول : « البيت للأغلب » وهما بيتان . وأوضح من هذا ما فى الهامش الأول من صفحة ٨٨ ففيه : « صدر البيت » ! وغير ذلك كثير جدا ، وهذا من الأوهام الشائعة فى تحقيق التراث !

١/١٠٤ = الإسكندرية ١/١٣٦ : (ومثله حذف أنْ أيضا بعد « يُوشِكُ » مَنْ « فَعَلَ أن يُفعل به ») . هكذا وضع المحققون فى النشرتين علامات التنصيص ، وهو سوء فهم لما قصده القزاز . والصواب أن توضع علامات التنصيص كما يلى : (ومثله : حذف أنْ بعد : « يُوشِك مَنْ فَعَلَ أن يُفعلَ به ») ، أى يقال : يوشك مَنْ فَعَل يُفْعَل به ، كما فى الشاهد الذى جاء بعد ذلك فى النص !

١٢/١٤٨ = الإسكندرية ١٢/١٩٢ : من مسائل الكتاب التى كانت تحتاج إلى تعليق يوضحها : قول القزاز هنا : « ونصب تسلم لأنه جواب بالواو ... ونصبه بإضمار (أَنْ)

ويسميه الكوفيون : الصرف » ؛ فإن مذهب الكوفيين أن ناصب الفعل بعد الواو والفاء وثم وأو ، بعد النفى والاستفهام ، ليس هو (أنْ) مقدرة ، كما يذهب البصريون ، وإنما هو الصرف ، أى الخلاف ؛ لأن الفعل الثانى مخالف للأول ، ومصروف عنه ، فى مثل : « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » مثلا . انظر : معانى القرآن للفراء ٢٣٥/١ ومدرسة الكوفة ٢٩٦ .

١٨٧ هامش ٤ : نسب المحقق البيت : « سأجزيك خذلانا ... » الخ ، فى هامشه إلى حصين بن همام المرى ! ولسنا ندرى علام اعتمد فى هذه النسبة ؟ فمرجعه الوحيد المثبت فى هذا الموضع هو اللسان ٣١/١١ وهو لم ينسبه إلى أحد . والصواب أن هذا البيت لِلَّعِين المنقرى فى اللسان (رمى) ٢٩٤/١٨ ولم يعرف محققا نشرة الإسكندرية هذه النسبة كذلك .

ما انفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٥٢ هامش ١ : « نزهة الألبا » بالقصر . صوابه : « الألباء » بالمد ؛ فليس هناك داعٍ من دواعى القصر ، كالسجع مثلا فى نحو : « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » !

٦/٦٢ : « أبعدى ظلى من ظلك أحمل حملى وحملك » . هكذا وضع هذا القول للعرب موضع بيت الشعر . وقد نسبه المحققان فى فهارس الكتاب ص ٢٧٦ إلى أبى نواس زوراً وبهتانا . وانظر تخريج هذا القول فى : شرح المفضليات لابن الأنبارى ١٢٥ والشعر والشعراء ٦٩٨/٢ .

٧٣/٥ : « وقد كان من حقها أن يتلقاها بالرحب » . أصل العبارة : « وما كان من حقها ... » . ويبدو أن (ما) هذه ، لم تفهم ، فاستبدل بها المحققان : (قد) . و (ما) فى أصل العبارة موصولة بمعنى : (الذى) . وقد فطن إلى هذا محقق النشرة التونسية ٥١

٧٩/٢ : تصحيح المخطوطة دون إشارة إلى أصل مافيها ، هو الطابع العام لنشرة الإسكندرية . ومن أمثلة ذلك ماحدث هنا ؛ إذ كان فى المخطوطات كلها : « لايجوز لمن كان مولديًّا هذا » ، فصححها المحققان إلى : « .... لمن كان مولدا هذا » ، دون إشارة إلى الأصل . وأحيانا يكون التصحيح والتغيير ؛ بسبب الفهم الخاطىء للنص ، كما حدث فى ٧٩/٦ : « مأخوذ من قوى الحبل ، وهت طاقاته ، التى يفتل عليها » . والصواب كما فى المخطوطات : « وهى طاقاته » . وفى ٨٤/٤ غير المحققان : « يامطر السلام » إلى : « يامطر سلام » دون إشارة . وفى ١٢٩/١١ وضعت عبارة : (كقولك مائة) بين قوسين ؛ ليفهم منلك أنها تكملة من المحققين . والحقيقة أن كلمة : « مائة » موجودة فى المخطوطة ، وقبلها كلمة مطموسة ، وقبلها كلمة : « إذا » . ولعل مكان الكلمة المطموسة كلمة : « قال » ، لتصبح العبارة كلها : « إذا قال مائة » . وفى ١٣٠/٦ زاد المحققان عبارة : « مد المقصور » . ومع لزوم هذه الزيادة ، فإن الواجب كان يحتم عليهما الإشارة

إلى خلو المخطوطات منها . وفى ٦/١٩٩ وضع المحققان عبارة : (أدناه الخطوب) بين قوسين ، وقالا فى الهامش : « نقص فى الأصل والزيادة من خزانة الأدب » . ولست أدرى كيف نقص هذا وهو موجود فى المخطوطات ، وصحته : « أبعده الخطوب » ؟! وفى ٦/٢٠٠ : « لايرى الناس » هى برواية المصادر لبيت الشعر . والذى فى المخطوطات كلها : « لاترى العين » . واحترام النص واجب !

٨/١٧٩ : غير المحققان قافية البيتين من الإطلاق إلى التقييد ، دون داع لذلك !

١٧٩ هامش ١ : تابع المحققان بعض المصادر فى الخلط بين أسماء الشعراء ، فَنَسبَا تبعاً لها بيتا لأبى كاهل النمر بن تولب اليشكرى ، وذلك خطأ نبه عليه البغدادى فى شرح شواهد الشافية ٤/٤٤٦

* * *

٧ - تغيير النص عمداً :

١/٣١ : فى قول عروة بن حزام :

وَامَرْحَبَاهُ بحمار عَفراءْ
إذا أتى قَرَّبْتُه لما شَاءْ
من الشَّعير والحشيش والمَاءْ

غير المحقق القوافى فجعلها : « أعفرا / شا / والما » ليتابع مافى ديوان المتنبى بشرح العكبرى بلا داعٍ ، وهذا

لايجوز . وفى نشرة الإسكندرية ١/٤٠ حرفت القوافى إلى : « عفراه / شاه / والماه » !

١٢/٣٩ : « وقد أخذ على الشعراء هذا ، وأمثاله كثير » . فى ك : « كثيراً » ، وهو الصواب ، وقد غيّره المحقق متابعا فى ذلك أوهام س ت !

٧/٦٥ : فى جميع مخطوطات الكتاب بوضوح : « هذا شىء يفعله العربى » ، وغيّره المحقق إلى : « وهذا شىء تفعله العرب » بلا سبب ظاهر !

ماانفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٦/١٤١ : فى كل المخطوطات : « إذا أسقطت هاء فى الترخيم » ، وجعلها المحققان : « إذا أسقطت فى الترخيم حرفا » بلا داع أو إشارة !

٥/٢٢٠ : فى كل المخطوطات : « بجل » ، جعلها المحققان : « بخل » ، وقالا فى الهامش : « وبخل لامعنى له ، وهو محرف فى الغالب وأصله بخل » . ولو راجعا المعاجم لعرفا أن كلمة « بجل » بمعنى : « حسب » أليق بالمقام هنا !

* * *

٨ - أوهام التخريجات ونقصها :

٢٨ هامش ٢ : قال المحقق عن بيت الشعر :

[منت لك أن تلاقينى المنايا]

أُحادَ أُحادَ فى الشهر الحرامِ

إنه لمجهول . والصواب أنه لعمرو ذى الكلب الهذلى فى ديوان الهذليين ٥٧٠ والإبل للأصمعى ٧٩ كما روى صدر هذا البيت : « هنت أن تلاقينا المنايا » . وهو بهذه الصورة مختل الوزن !

١٢/٣٧ : لم يعلق المحقق على قول القزاز : « وكقول بعض المُحدَثِين : قَصَّر جرير ... الخ » ، مع أن الأمر يحتاج إلى بيان أن هذا المحدث الذى يبين تقصير جرير فى بعض أشعاره ، هو أبو العباس الناشىء الأكبر ، الذى ألف كتابا فى تفضيل شعره على شعر الفحول ، مثل جرير وغيره ، وسماه : « تفضيل الشعر » . انظر : العمدة لابن رشيق ١٣٤/١

١/٣٨ : البيت : « لاشيء أعجب ... » الخ . لم يعرف المحقق أنه لأبى العباس الناشىء الأكبر ، فى العمدة لابن رشيق ١٣٥/١

١٦/٣٨ = ٢٥٠ /١٦ = الإسكندرية ٨/٥٠ : قال القزاز : « حدثنا أبو على الحسن بن إبراهيم الآمدى » ، فظن المحققون أنه : « الحسن بن بشر الآمدى » صاحب الموازنة ! مع أنه شخص آخر ، يروى عن على بن سليمان الأخفش هنا ، كما روى عنه إصلاح المنطق لابن السكيت . وانظر : إنباه الرواة ٨٨/١ ومعجم الأدباء ٢٧٠/٣

٦/٤٤ = الإسكندرية ٢/٦٠ : لم يخرج المحققون المثل : « أعز من الكبريت الأحمر » ، وهو فى مجمع الأمثال ٣٣٠/١

والمستقصى ١/٢٤٥ وجمهرة الأمثال للعسكرى ٢/٣٣ والألفاظ الكتابية ٣٢٤ والصداقة والصديق ٣٨٥

١٠/٤٤ = الإسكندرية ٦/٦٠ : بيت الشاعر :

وأنت سيِّدُها المذكور قد علمتْ
ذاك العمائمُ يومَ الخندقِ السُّودُ

في نشرة تونس : « هذا بيت محفوظ ، لكن شذ عنى تخريجه » . وفى نشرة الإسكندرية : « لم نعثر على البيت فى المصادر التى بين أيدينا » ! والبيت لا وجود له إلا فى أمثال أبى عكرمة ٥١ فقط !!

٧/٤٥ : بيت المرار العدوى ، لم يخرجه المحقق ، وهو فى المفضليْات ق ٧/١٤ ص ٢٥ والأزمنة والأمكنة للمرزوقى ٢/٣٣٥ والشعر والشعراء ٢/٦٩٨

١١/٤٥ : قول العرب : « قالت نخلة لأخرى : أبعدى ظلى من ظلك أحمل حملى وحملك » . لم يخرجه المحقق ، وهو فى شرح المفضليات لابن الأنبارى ١٢٥ والشعر والشعراء ٢/٦٩٨ إلى جانب أنه حرف إلى : « أحمد حملى » !

١/١٤٦ : بيت أبى زبيد ، لم يخرجه المحقق ، وهو فى ديوانه ق ٣/٢٢ ص ٨٠ والشعر والشعراء ٢/٨٠١ والصناعتين ١١٨ والحيوان للجاحظ ٤/٤٥٧

١٣/٤٦ : قول الشاعر : « كأن نيرانهم ... » الخ ، لم يعرف المحقق أنه لأبى محمد المكى فى سمط اللآلى ١/٤٤٣ ومعجم البلدان ٤/٩٦١ كما ينسب إلى عيسى بن جعفر فى معجم الشعراء ١٠٠ وللأحمر فى الشعر والشعراء ٢/٨٠٢

٤/٤٨ : لم يخرج المحقق المثل العربى : « استنوق الجمل » ؛ وهو فى مجمع الأمثال ٢٧/٢ وجمهرة الأمثال ٥٤/١ وفصل المقال ١٦٢ والمستقصى ١٥٨/١ والموشح ١١٠ وحياة الحيوان للدميرى ٣٠١/٢ وأمثال المفضل الصبى ٨٢

٢/٤٩ : بيت أبى النجم : « صلب العصا جافٍ عن التغزّل » فى لاميته المشهورة فى الطرائف الأدبية رقم ١٦٨ ص ٧٠ ولا يعرفها المحقق !

٢٠/٥٠ : البيت : « أبكى وقد ذهب الفؤاد ... » الخ . قال عنه المحقق : « لم ندر قائله » ؛ لأنه لم يتعب نفسه فى البحث عنه ، وهو لمسلم بن الوليد (صريع الغوانى) فى ديوانه ق ٣/٢٣ ص ١٨٤

١٤/٥٢ : بيتا أبى النجم فى لاميته المشهورة فى الطرائف الأدبية رقم ٩٢/٩١ ص ٦٤

٢/٥٣ : « فوردت قبل تبين الألوان » . لم يعرف المحقق أنه عجز بيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ق ٩/١٦ ص ٤١ وصدره فيه : « فقدرت للورد المغلس غدوة » . كما حرفه إلى : « فَوَرَدْنَ » !

١٥/٥٦ : بيت الشاعر : « إنى كبرت ... » الخ . قال عنه المحقق : « لم يعلم قائله » ، ولم يعرف أنه لحميد (بن ثور الهلالى) فى الشعر والشعراء ٩٦/١ والقوافى للتنوخى ٦٧

٢/٥٧ : البيت : « أفبعد مقتل مالك ... » الخ . لم يعرف المحقق

أنه للربيع بن زياد العبسى ، فى النقائض ٨٩/١ وشعراء النصرانية ٧٩٢ وسيرة ابن هشام ٢٨٧/١ وأمالى المرتضى ٢١١/١ وحماسة البحترى ٣٨ والمعانى الكبير ٨٩٧/٢ وغير ذلك كثير جدا .

١١/٦١ : « ياعديا لقلبك المهتاج » . لم يعرف المحقق أنه صدر بيت لأبى دواد الإيادى فى ديوانه ق ١/١٤ ص ٢٩٨ والأغانى ٣٧٢/١٦ وعجزه فيهما : « أن عفا رسم منزل بالنباج » . وقالت عنه نشرة الإسكندرية (هامش ٨٤) : « وهو غير منسوب لأحد ، ولاتمام له » !

٦٤ هامش ٣ : قال المحقق عن ثلاثة أبيات من الرجز ، أولها : « ماكان إلّا طلق الإهماد » : فى هامشه : « غير معرو » . وهى لرؤبة بن العجاج فى ملحق ديوانه ص ١٧٣ ولسان العرب (همد) ٤٤٩/٤ والأضداد لابن السكيت ١٨٣ وغير ذلك .

٧٢ هامش ٣ = الإسكندرية ٩٨ هامش ١ : عزا المحققون بيتى الرجز :

رُبَّ ابنِ عمٍّ لِسُلَيْمَى مشمعلّ
طبّاخ ساعات الكَرَى زادَ الكسل

إلى الشماخ بن ضرار الذبيانى . وهما فى الحقيقة لجبّار بن جَزْء بن ضرار فى ديوان عمه الشماخ بن ضرار ص ٣٨٩ - ٣٩٠

١٩/٧٩ : بيتا الرجز : « كأن أهدام النسيل ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنهما لأبى النجم العجلى من لاميته المشهورة فى الطرائف الأدبية ص ٦٦ وتهذيب الألفاظ ٣٦١

٣/٨٠ : بيتا الرجز : « ولو ترى إذ جبتى ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنهما لرؤبة بن العجاج فى ملحق ديوانه ص ١٨٠ والدرر اللوامع ٢/١٤٠ ولسان العرب (طوق) ١٢/١٠٣

١٣/٨١ = الإسكندرية ١٠٨/١٠ : لم يعرف المحققون أن بيت الرجز : « ومؤمن بما على محمد » لعاصم بن ثابت ، وهو فى ضمن خمسة أبيات فى سيرة ابن هشام ٣/١٧٠

٨١ هامش ١ : قال المحقق فى تعليق على كلام لسيبويه : « لايوجد هذا التعليق لسيبويه فى كتابه طبع بولاق » . وهذا بسبب التسرع والعجلة ؛ فالنص فى كتاب سيبويه (بولاق) ١/١٤٥ فى السطر الرابع . أما نشرة الإسكندرية ١٠٧/ ٨ فلم تحاول تخريج كلام سيبويه فى هذا الموضع فى كتابه !

٧/٨٢ : البيت : « وقالوا ترابى ... » إلخ . لم يخرجه المحقق ، وهو فى شرح شواهد الشافية ٤/١٨ وشرح مقصورة ابن دريد للتبريزى ١٠٦ ورسالة الغفران ٣١٢ وأمثال أبى عكرمة ١٢٨ وعبث الوليد ٢٢٥ والدرر اللوامع ٢/٢١٧

١١/٨٢ = الإسكندرية ١٠٩/١٤ : البيت : « أعكرم أنت الأصل ... » الخ . لم يعرف المحققون أنه للأخطل فى ديوانه ٢١٥

١٢/٨٤ = الإسكندرية ١١٢/٧ : لم يخرج المحققون قراءة الحسن البصرى : « وما تنزّلت به الشياطون » ؛ وهى فى تفسير القرطبى ١٣/١٤٢ وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٥ والمحتسب ٢/١٣٣ ومعانى القرآن ٢/٢٨٥

٤/٨٦ : البيت : « وإلى ابن أم أناس ... » الخ . لم يعرف المحقق أنه لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ق ١١/٣١ ص ١١٥ واللسان (زحف) ٣٠/١١

١٨/٨٨ : البيت : « ألا تلك جارتنا ... » الخ . لم يخرجه المحقق ، وهو فى اللسان (رأى) ٥/١٩ وتهذيب اللغة ٣١٩/١٥

٥/٩١ : بيت الرجز : « وشفّها اللوح بمأزُول ضَيَقْ » . لم يعرف المحقق أنه لرؤبة فى ديوانه ق ٤٢/٤٠ ص ١٠٥ والاقتضاب ٤٠٦ والوساطة ٨ وتفسير الطبرى ٢٣/٨

٨/٩٢ : بيتا الرجز : « حتى إذا مالم أجد ... » إلخ . لم يخرجهما المحقق ، وهما فى المحتسب ٨٨/٢ والتوجيه للفارقى ١٥٥ والموشح ١٥١

٧/٩٦ : بيت الرجز : « دعاء حمامات يجاوبها حمى » . لم يخرجه المحقق ، وهو فى العقد الفريد ٣٥٥/٥

١٤/٩٦ : البيت : « وإننى حيثما يثنى ... » الخ . لم يعرف المحقق أنه ينسب لابن هرمة فى تاج العروس (شرى) ١٩٧/١٠ وشرح القصائد السبع للزوزنى ١٨٤ وعنهما فى ملحق ديوانه ق ٢/١٤١ ص ٢٣٩

١/٩٩ : بيتا الرجز : « أنعت عيرا ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنهما للأعور بن براء الكلبى فى معجم البلدان ٤٧٨/٢

١٦/١٠١ : البيت : « لنا أَعْنُزٌ لُبْن ... » إلخ لم يخرجه المحقق ، وهو فى شرح الحماسة للمرزوقى ٨٠ والخصائص ٤٣٠/٢ وخزانة الأدب ٣٥٦/٣ وشرح شواهد الشافية ١٥٩/٤ والممتع فى التصريف ٥٢٧/٢ وشرح القصائد السبع ٣٠٥

٣/١٠٢ = الإسكندرية ١١/١٣٣ : البيت : « ولقد يغنى بها ... » إلخ . سكتت عن تخريجه نشرة تونس . أما نشرة الإسكندرية ففى هامشها : « لم نعثر على البيت فيما بين أيدينا من مصادر » !! والبيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ق ٣/٤٣ ص ١١٥ وخزانة الأدب ٢٣٧/٣ والخصائص ٢٥٥/٢ وشعراء النصرانية ٦١٢ والمنصف ٦٦/١ وكلها مصادر فى متناول اليد !

٧/١٠٥ = الإسكندرية ١٠/١٣٧ : بيتا الرجز : « إذا اعوججن قلت ... » إلخ . لم يعرف المحققون أنهما لأبى نخيلة فى شرح شواهد الشافية ٢٢٥/٤ وقد حسبتهما نشرة الإسكندرية – على عادتها – بيتا واحداً ، فقال المحققان فى الهامش : « البيت فى الموشح ١٥٠ غير منسوب لأحد » !

١٢/١٠٦ : لم يعرف المحقق أن البيتين : « كم قد ذكرتك ... » إلخ ، لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ١٢٤ وأمالى القالى ٩٩/١

٦/١٠٨ : البيت : « وكادت فزارة ... » الخ . لم يعرف المحقق أنه لعوف بن عطية بن الخرع فى المفضليات ق ٢٩/١٢٤ ص ٨٤٤

١/١١٨ = الإسكندرية ٤/١٥٣ : البيت « على كل ذى ميعة .... » إلخ . لم يعرف المحققون أنه لبشر بن أبى خازم فى ديوانه ق ١٣/٣٩ ص ١٨٨ والصناعتين ١١١ والخيل لأبى عبيدة ٣٢ والشعر والشعراء ٢٧٠/١ والمعانى الكبير ١٣٨/١

١١/١٢٤ = الإسكندرية ٥/١٦٢ : البيت : « عشية لاعفراء .... » إلخ . قال عنه محقق التونسية فى الهامش : « شذ عنى تحقيق هذا البيت » ! وقال محققا نشرة الإسكندرية : « وهو غير منسوب لأحد » . وهو لعروة بن حزام العذرى فى ديوانه ق ٢/١٠ ص ٣٠ وخزانة الأدب ٥٣٤/١

٩/١٢٨ : البيت « لعمرك ماأخشى التصعلك ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنه لزيد الخيل الطائى فى ديوانه ق ٨/٢٥ ص ٦٢ ونوادر أبى زيد ٦٨ وتفسير الطبرى ٦٨/١١

١٢/١٢٨ : البيت : « لزجرت قلبا لايريع ... اخ » . لم يعرف المحقق أنه لطفيل الغنوى فى سيبويه والشنتمرى ٢٩١/٢

٨/١٢٩ : البيت : « كيف أصبحت ... » إلخ . لم يخرجه المحقق ، وهو فى همع الهوامع ١٤٠/١ والدرر اللوامع ١٩٣/١ والخصائص ٢٩٠/١

٨/١٣٠ : بيت الرجز : « إن مع اليوم أخاه غدوا » . لم يعرف المحقق أنه ينسب لرؤية فى المحاسن والمساوىء للبيهقى ١٢٣/٢ وجمهرة اللغة ٢٤٥/٣ والمأثور عن أبى العميثل ٥٦

٧/١٣١ : البيت : « وخير الأمر مااستقبلت ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنه للقطامى فى ديوانه ق ٢٤/١٣ ص ٤٠ وشرح الحماسة للمروزقى ١٣٥ وحماسة البحترى ٢٣٩ وأمالى ابن الشجرى ١٤١/٢ وسيبويه والشنتمرى ٢٤٤/٢ وخزانة الأدب ٣٩٢/١

١٠/١٣١ : البيت : « وإن شئتم تعاودنا عوادا » . لم يعرف المحقق أنه

عجز بيت ينسب لشقيق بن جَزْء الباهلى ، فى فرحة الأديب للأسود الغندجانى ٤٩ وانظر الخصائص ٢٤١/٢ وصدر البيت هو : « فإما تشكروا المعروف منا » . وقد حرف المحقق العجز ، فجعله : « وإن يشتم تعاوذنا عواذا » .

١٢/١٣٣ : بيتا الرجز : « وهو يلوّى خطوه مفاحجا ... » إلخ . لم يعرف المحقق أنهما لهميان بن قحافة السعدى ، من جيميته التى نشرها الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، فى الجزء ٢٧ (فبراير ١٩٧١م) .

٨/١٣٥ : لم يخرج المحقق بيت مزاحم العقيلى ، وهو فى ديوانه ق ٢/٢ ص ١٥ والمخصص ١٦٠/١٦ وغيرهما .

١٧/١٣٦ : البيت : « فكلهم حاشاك ... » إلخ . لم يخرجه المحقق ، وهو معانى القرآن للفراء ١٤٠/١

١/١٣٩ = الإسكندرية ١٠/١٨١ : البيتان : « إلى الله أشكر ... » إلخ . قال عنهما محقق النشرة التونسية : « لقد شذعنى تحقيق هذين البيتين » ! كما قال محققا نشرة الإسكندرية : « لم نعثر على البيتين فيما بين أيدينا من مصادر » !! والحقيقة : أن البيتين للشمردل بن شريك اليربوعى ، فيما هو مشهور من المصادر ، كالأغانى ١١٩/١٢ وأمالى اليزيدى ٣٢ والحماسة البصرية ٢٢٤/١

١٠/١٤٠ = الإسكندرية ١/١٨٣ : البيت : « فإن تَصِلُوا ماقَرَّب الله ... » إلخ . لم تتحدث عنه النشرة التونسية بشىء . وقال

محققا نشرة الإسكندرية : « لم نعثر على البيت » ! وهو في ضمن ثلاثة أبيات في نوادر أبي زيد ١٥٧ لعمرو بن البراء من بني عبد الله بن كلاب .

١٠/١٤١ : البيت : « أمسلمتي للموت ... » إلخ . قال عنه المحقق : « هذا البيت لم يقع لي تخريجه » . وهو لمجنون ليلى في ديوانه ٤١ والأغاني ٢/٤٤ على خلاف في الرواية فيهما .

٤/١٤٦ = الإسكندرية ٣/١٩٠ : البيت : « كأنها ضربت قدام ... » إلخ ، لم ينسبه المحققون ، وهو لذي الرمة في ديوانه ٢٤/٩ ص ٧٥ ولسان العرب (حمش) ١٧٦/٨

١/١٤٧ : البيتان : « وسط بفرقتها ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنهما لأبي صفوان الأسدي ، في ضمن قصيدة طويلة ، في أمالي القالي ٢٤٠/٢ وانظر لمصادرها هامش سمط اللآلي ٨٦٥/٢

١٨/١٤٧ : البيت : « لئن تك قد ضاقت ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه للكميت بن معروف في خزانة الأدب ٢٢٠/٤ ومعاني القرآن ١٣١/٢

١١/١٤٩ : البيت : « كما امرؤ في معشر ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق ، وهو بلانسبة في معاني القرآن ٦٨/١ ؛ ١٧٦/١ وخزانة الأدب ٥٣٦/٤ والدرر اللوامع ٢٢٠/٢

١٤/١٤٩ : البيت : « وحدثت أن إنما ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ٤١/٢ ؛ ٢٠٧/٢ وهمع الهوامع ١٣٥/١ والدرر اللوامع ١١٣/١

١٥٠/٥ : البيت : « إذا ماشَاءُ ضَرُّوا ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق ، وهو فى مغنى اللبيب ٥٥٢/٢ وشرح شواهد المغنى ٣٠٣ والإنصاف ٢٣٥ ومعانى القرآن ٩١/١ وإيضاح الوقف والابتداء ٢٧٣/١ والدرر اللوامع ٣٤/١

١٥١/٨ : البيت : « وتكسو المجن الرخو ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لذى الرمة فى ديوانه ق ١٥/٥٢ ص ٣٩٢ وتأويل مشكل القرآن ١٥٠

١٥١/١٤ : البيت : « فصبحته كلاب الغوث ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه للراعى النميرى فى ديوانه ق ٣/٥٥ ص ٥٨ وتأويل مشكل القرآن ١٥١ والمعانى الكبير ٧٤٢/٢ وأمالى المرتضى ٢١٦/١

١٥٢/٢ : البيت : « أسلمته فى دمشق ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ق ٧/١٧ ص ٥٣ وتأويل مشكل القرآن ١٥٢ والأضداد لابن الأنبارى ١٠١

١٥٢/٨ : بيتا الرجز : « بت أعشيها بعضب ... » إلخ ، لم يخرجهما المحقق ، وهما فى خزانة الأدب ٣٤٥/٢ والعينى على هامش الخزانة ١٧٤/٤ ومعانى القرآن للفراء ٢١٣/١ والمحكم ٢٠٧/٢ وأمالى ابن الشجرى ١٦٧/٢ واللسان (عشا) ٢٩٢/١٩

١٥٥/١٢ : بيتا الرجز : « قال لها هل لك ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنهما للأغلب العجلى فى خزانة الأدب ٢٥٧/٢ – ٢٥٨

١٥٥/١٥ = الإسكندرية ٢٠٢/١ : لم يخرج المحققون قراءة الأعمش

في قوله تعالى : « وماأنتم بمصرخيِّ » بكسر الياء المشددة ، وهي في التيسير للداني ١٣٤ ومعاني القرآن للفراء ٢/٧٥ وتفسير القرطبي ٩ / ٣٥٧

٦/١٦٥ : بيتا الرجز : « صبحن من كاظمة ... » إلخ ، لم يخرجهما المحقق ، وهما في العقد الفريد ٤/٣٥٧ وخزانة الأدب ٢/٢٣٢ والكامل للمبرد ٣/٢٠٤ والخصائص ٢/٤٥٢ وجمهرة اللغة ٣/٥٠٣ وتأويل مشكل القرآن ١٥٤ والمزهر ٢/٥٠١

٩/١٦٥ : البيت : « أرى الخطفى بذ الفرزدق ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه للصلتان العبدي في تأويل مشكل القرآن ١٥٤ والشعر والشعراء ١/٥٠١ وأمالي القالي ٢/١٤٣

٣/١٦٦ : البيت : « ونسج سليم ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق ٥/٢٣ ص ٧١ وهو مع مصادر أخرى في الحروف لابن السكيت ٤١

١٢/١٦٦ : البيت : « فظلُّوا ومنهم دَمْعُه ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لذي الرمة في ديوانه ق ٦٤ / ٧ ص ٤٨٥ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٧١

١٦/١٦٦ : البيتان : « لو قلت مافي قومها ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنهما لأبي الأسود الحماني في شرح ابن يعيش ٣/٥٩ ؛ ٣/٦١ كما ينسبان إلى حكيم بن معيّة في خزانة الأدب ٢/٣١١

١/١٦٩ : البيت : « من يُثْقَفَنْ منهم ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، كما في خزانة الأدب ٤/٥٦٥ والدرر اللوامع ٢/١٠٠

١٣/١٧٤ : البيت : « فإياك إياك المراء ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه للفضل بن عبد الرحمن القرشي فى معجم الشعراء للمرزبانى ١٧٩ وخزانة الأدب ١/٤٦٥ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدى ٥٠

٥/١٧٧ : البيت : « فما أبالى إذا ماكنت ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق ، وهو بلا نسبة فى خزانة الأدب ٢/٤٠٥ ودرة الغواص ٦٧ وشرح شواهد المغنى ٢٨٥ وشمس العلوم ٤٦/١

١٤/١٨٢ : بيتا الرجز : « نادوهم أن ألجموا ... » إلخ ، لم يخرجهما المحقق ، وهما بلا نسبة فى شرح شواهد الشافية ٤/٢٦٤ والوساطة ٤٦٣ والعمدة ١/٢١٣ وتفسير القرطبى ١٥٦/١

٤/١٨٣ : البيت : « جرىء متى يظلم ... » إلخ ، لم يعرف المحقق أنه لزهير بن أبى سلمى ، من معلقته المشهورة فى شرح القصائد السبع ٢٧٩ وديوانه ٢٤

٤/١٨٩ : البيت : « تجلد لاتقل هؤلاء ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق . وقال عنه محققا نشرة الإسكندرية ٢٢٩ هامش ٣ : « لم نعثر على البيت فيما بين أيدينا من مصادر » . والبيت فى خزانة الأدب ٢ / ٤٧٠ وشرح ابن يعيش ١٣٦/٣ والبحر المحيط ١/١٣٨ وكلها مصادر معروفة متداولة !!

١١/١٨٩ : البيت : « سنثنى عليه بالذى ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق ، وهو بلا نسبة فى شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ٥٣٢

١٩٠/٧ : البيت : « بُوَيْزِلُ أعوام أذاعت ... » إلخ ، لم يخرجه المحقق ، وهو بلا نسبة فى القلب والإبدال لابن السكيت ٦٠ وتهذيب الألفاظ ٥٩٠

١٩٠/١٠ : أبيات الرجز الأربعة ، لم يخرجها المحقق . وقال عنها محققا نشرة الإسكندرية ٢٤١ إنهما لم يعثرا عليها . والأولان فى الإبدال لأبى الطيب ٢/٢١٨ والثالث ومعه آخر فى الإبدال لأبى الطيب ٢/٣٢٦ كذلك .

ماانفردت به نشرة الإسكندرية من ذلك :

٣٦ هامش ١ : قال المحققان فى التعليق على البيت : « وشر المنايا ميت ... » إلخ ، فى الهامش : « وهو منسوب فى سيبويه للحطيئة ، ولكنه غير موجود فى ديوانه » . والصواب أن البيت فى ديوان الحطيئة (ص ٤٥) بتحقيق نعمان أمين طه وهى الطبعة التى يرجع إليها المحققان فى نشرتهما دائما .

٨٠/٥ : البيتان : « كأن عيونهن ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنهما لعبيد بن الأبرص فى ديوانه ١٣٣ - ١٣٤ والقوافى للتنوخى ١٣١ والحور العين ٩٩ وعبث الوليد ١٧٦ أما المصادر التى ذكراها فى الهامش ، فإنها لم تنسب البيت لقائل .

١٠٧/٢ : مانسبه القزاز إلى سيبويه فى هذا الموضع من تعليق على البيت ، ليس فى كتابه ، ولم يشر المحققان إلى ذلك . ومثل ذلك ١٠٧/٨ لم يشر المحققان إلى أن كلام سيبويه هنا فى كتابه ١/١٤٥

١٠/١١٢ : البيت : « وماكان حصن ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أن البيت للعباس بن مرداس السلمى فى ديوانه ق ٦/٢٥ ص ٨٤ مصادر أخرى فى هامشه .

٣/١١٨ : البيت : « ولا يبادر فى الشتاء ... » إلخ ، قال عنه المحققان فى الهامش : « البيت أنشده ابن برى غير منسوب لأحد » . وقد ذكر البغدادى فى شرح شواهد الشافية ١٨٧/٤ أن ابن عصفور نسب البيت للبيد العامرى .

١٠/١٢٥ : البيت الذى قال عنه المحققان فى الهامش : « وهو غير منسوب » ، ينسب لحسان بن ثابت ، أو لأبى طالب بن عبد المطلب ، أو للأعشى فى خزانة الأدب ١٢٩/٣ والدرر اللوامع ٧١/٢

٣/١٣١ : البيت : « قفاؤك أحسن ... » إلخ : شغل المحققان عن نسبته وتكملته ، بالحديث عن (القفا) واللغات فى قصره ومده . والبيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ١٨٢ والعقد الفريد ٣٥٦/٥

٦/١٤٤ : البيت : « إن ابن حارث ... » إلخ ، قال عنه المحققان : « وهو غير منسوب » ، ولم يعرفا أنه لأوس بن حبناء التميمى ، فى سيبويه والشنتمرى ٣٤٣/١ وأمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ والدرر اللوامع ١٥٧/١

١٢/١٤٤ : البيت : « أبو حنش يؤرقنى ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنه لابن أحمر الباهلى ، فى أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ؛ ٩٢/٢ والحماسة البصرية ٢٦٣/١ وسيبويه والشنتمرى ٣٤٣/١ وغير ذلك .

٨/١٥٩ : البيت : « سقته الرواعد ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنه للنمر بن تولب فى ديوانه ق ١٥/٣٨ ص ١٠٤ وسيبويه والشنتمرى ١٣٥/١ وخزانة الأدب ٤٣٤/٤ ومجاز القرآن ٢٣٠/٢

٦/١٦٣ : البيت : « فإن كلابا هذه ... » إلخ ، قال عنه المحققان فى الهامش : « وهو غير منسوب لأحد » . والصواب أنه للنواح الكلابى فى العينى على هامش الخزانة ٤٨٤/٤ والدرر الدوامع ٢٠٤/٢ وللأعور بن براء الكلابى فى الأشباه والنظائر ٣ / ٥١

٥/١٧٣ : بيتا الرجز : « إنّ بَنِىَّ لَلِئامٌ ... » إلخ ، قال عنهما المحققان فى الهامش : « غير منسوب لأحد » . وهما ينسبان للعجاج فى التنبيهات على أغاليط الرواة ٢٣٧ وشرح القصائد السبع ١٧١ وليسا فى ديوانه .

٥/١٧٧ : الرجز : « قد أصبحت بالأمس ... » إلخ . قال عنه المحققان فى الهامش : « لم نجده فى المصادر التى بين أيدينا » ، وبين أيديهما هذا الرجز فى خزانة الأدب ٣٤٠/٣ !!

٩/١٩٢ : فلا يدعنى قومى ... » إلخ ، قال عنه المحققان فى الهامش : « والبيت غير منسوب لأحد » . وهو لقيس بن زهير بن جذيمة العبسى فى سيبويه والشنتمرى ٤٧١/١ والدرر اللوامع ١٠/٢

٤/٢٠٥ : البيت : « راحت بمسلمة البغال ... » إلخ ، قال عنه المحققان : « غير منسوب لأحد » . والبيت للفرزدق فى ديوانه ٥٠٨ والعمدة ١٥٢/١ والمقتضب ١٦٧/١ والكامل للمبرد ١٠٠/٢ والاقتضاب ٢٣٠

٨/٢١٨ : البيت : « ألا يانخلة ... » إلخ ، لم يعرف المحققان أنه للأحوص بن محمد الأنصارى فى خزانة الأدب ١٩٢/١ ؛ ٣١٢/١ وشرح شواهد المغنى ٢٦٣ والدرر اللوامع ١٤٨/١

* * *

وبعد ، فإن هذه التعليقات لم تطل على هذا النحو ، إلا بدافع الحرص على إكمال النقص فى هاتين النشرتين ، لذلك الكتاب الجليل ، حتى يكتمل النفع به . والله من وراء القصد .

* * *

فهرس مصادر الكتاب

١ – الآثار الباقية عن القرون الخالية ، للبيروني – نشر إدوارد سخاو – ليبزج ١٩٢٣ م .
٢ – الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي – تحقيق الدكتور عز الدين التنوخي – دمشق ١٩٦٠ م .
٣ – الإبل ، للأصمعي (ضمن كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي) تحقيق هفنر – ليبزج ١٩٠٥ م .
٤ – إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للبنا الدمياطي – القاهرة ١٣١٧ هـ .
٥ – الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي – نشر محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٦٧ م .
٦ – أدب الكاتب ، لابن قتيبة الدينوري – تحقيق جرونرت – ليدن ١٩٠٠ م .
٧ – أدب الكتاب ، للصولي – تصحيح محمد بهجة الأثري – القاهرة ١٣٤١ هـ .
٨ – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي – تحقيق مرجليوث – ليدن / لندن ١٩٠٧ – ١٩٢٦ م (مااستفدته من طبعة أحمد فريد رفاعي أشرت إليه تحت : معجم الأدباء) .
٩ – الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقي – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٣٢ هـ .
١٠ – أساس البلاغة ، للزمخشري – القاهرة ١٩٢٢ م .
١١ – إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ، لأبي المحاسن عبد الباقي اليمني – مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦١٢ تاريخ .
١٢ – الأشباه والنظائر في القرآن الكريم ، لمقاتل بن سليمان البلخي – تحقيق الدكتور عبد الله شحاتة – القاهرة ١٩٧٥ م .
١٣ – الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .
١٤ – الاشتقاق ، للأصمعي – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادي – القاهرة ١٩٨٠ م .
١٥ – أصل الخط العربي وتطوره حتى نهاية العصر الأموي – لسهيلة ياسين الجبوري – بغداد ١٩٧٧ م .
١٦ – إصلاح المنطق ، لابن السكيت – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٥٦ م .

١٧ – الأصمعيات ، للأصمعى – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٥٦ م .

١٨ – أصول النحو ، لابن السراج – تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى – بغداد ١٩٧٣ م .

١٩ – أصول نقد النصوص ونشر الكتب ، لبرجشتراسر – إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدى البكرى – القاهرة ١٩٦٩ م .

٢٠ – الأضداد فى كلام العرب ، لأبى الطيب اللغوى – تحقيق الدكتور عزة حسن – دمشق ١٩٦٣ م .

٢١ – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه – القاهرة ١٩٤١ م .

٢٢ – الأعلام ، لخير الدين الزركلى – القاهرة ١٩٥٤ – ١٩٥٩ م .

٢٣ – الأغانى ، لأبى الفرج الإصفهانى – بولاق ١٢٨٥ هـ .

٢٤ – الأغانى ، لأبى الفرج الأصفهانى – دار الكتب المصرية ١٩٢٧ – ١٩٦٢ م .

٢٥ – الاقتراح فى علم أصول النحو ، للسيوطى – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩ هـ .

٢٦ – الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، للبطليوسى – نشر عبد الله البستانى – بيروت ١٩٠١م .

٢٧ – الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، للبطليوسى – نشر الدكتور حامد عبد المجيد – القاهرة ١٩٨١ – ١٩٨٣ م .

٢٨ – الإقناع فى العروض وتخريج القوافى – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – بغداد ١٩٦٠ م .

٢٩ – الألفاظ الفارسية المعربة ، للسيد أدى شير – بيروت ١٩٠٨ م .

٣٠ – الألفاظ الكتابية ، لعبد الرحمن بن عيسى الهمذانى – القاهرة ١٩٢٢ م .

٣١ – الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع ، للقاضى عياض – تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة ١٩٧٠ م .

٣٢ – أمالى الزجاجى – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٣٨٢ هـ .

٣٣ – الأمالى ، لابن الشجرى – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٩ هـ .

٣٤ – أمالى الشريف المرتضى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٤ م .

٣٥ – الأمالى ، لأبى على القالى – بولاق ١٣٢٤ هـ .

٣٦ – الأمالى ، لأبى على القالى – دار الكتب بالقاهرة ١٩٢٦ م .

٣٧ – الأمالى ، لليزيدى – حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٤٨ م .
٣٨ – الأمثال = كتاب الأمثال ، لزيد بن رفاعة – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .
٣٩ – الأمثال ، لأبى عكرمة الضبى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – دمشق ١٩٧٤ م .
٤٠ – الأمثال ، لأبى فيد مؤرج بن عمرو السدوسى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٧١ م .
٤١ – أمثال العرب ، للمفضل الضبى – مطبعة الجوائب باستانبول ١٣٠٠ هـ .
٤٢ – الأمثال العربية القديمة ، مع اعتناء خاص بكتاب الأمثال لأبى عبيد – تأليف المستشرق الألمانى رودلف زلهايم – ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب – بيروت ١٩٧١ م .
٤٣ – الإملاء والترقيم فى الكتابة العربية ، لعبد العليم إبراهيم – القاهرة ١٩٧٥ م .
٤٤ – الأموال ، لأبى عبيد القاسم بن سلام – تصحيح محمد حامد الفقى – القاهرة ١٣٥٣ هـ .
٤٥ – إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٠ – ١٩٧٣ م .
٤٦ – الأنساب ، للسمعانى – نشره مصورا مرجليوث – ليدن/لندن ١٩١٢ م .
٤٧ – الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات بن الأنبارى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٥٣ م .
٤٨ – الأنواء فى مواسم العرب ، لابن قتيبة الدينورى – حيدرآباد الدكن بالهند ١٩٥٦ م .
٤٩ – الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى – القاهرة ١٩٥٩ م .
٥٠ – إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر بن الأنبارى – تحقيق محيى الدين رمضان – دمشق ١٩٧١ م .
٥١ – البئر ، لابن الأعرابى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٧٠ م .
٥٢ – البحر المحيط = تفسير أبى حيان الأندلسى – القاهرة ١٣٢٨ هـ .
٥٣ – البحوث اللغوية فى الروض الأنف ، للدكتور حامد شعبان – القاهرة ١٩٨٤ م .
٥٤ – البخلاء ، لأبى عمرو الجاحظ – تحقيق الدكتور طه الحاجرى – القاهرة ١٩٦٣ م .

٥٥ – البرهان فى علوم القرآن ، للزركشى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٧ – ١٩٥٨ م .
٥٦ – بغية الملتمس فى تاريخ رجال أهل الأندلس ، للضبى – مجريط ١٨٨٤ م .
٥٧ – بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٥ م .
٥٨ – البلغة فى تاريخ أئمة اللغة ، للفيروزابادى – تحقيق محمد المصرى – دمشق ١٩٧٢ م .
٥٩ – البلغة فى الفرق بين المذكر والمؤنث ، لأبى البركات بن الأنبارى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – مطبوعات مركز تحقيق التراث بالقاهرة ١٩٧٠ م .
٦٠ – البيان والتبيين ، لأبى عمرو الجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٤٨ – ١٩٥٠ م .
٦١ – تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة – تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة ١٩٥٤ م .
٦٢ – تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدى – القاهرة ١٣٠٦ هـ .
٦٣ – تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، للخطيب البغدادى – القاهرة ١٩٣١ م .
٦٤ – تاريخ التراث العربى ، لفؤاد سزگين – ترجمة الدكتور فهمى أبو الفضل والدكتور محمود حجازى – القاهرة ١٩٧٠ م .
٦٥ – تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ، لحفنى ناصف – القاهرة ١٩٥٨ م .
٦٦ – تاريخ الأدب العربى ، لكارل بروكلمان – ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار والدكتور رمضان عبد التواب والدكتور السيد يعقوب بكر – القاهرة ١٩٥٩ – ١٩٧٧ م .
٦٧ – تحقيق التراث العربى : منهجه وتطوره ، للدكتور عبد المجيد دياب – القاهرة ١٩٨٣ م .
٦٨ – تحقيق النصوص ونشرها ، لعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٧٧ م .
٦٩ – تذكرة الحفاظ ، للذهبى – حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٥٥ – ١٩٥٧ م .
٧٠ – تصحيح الفصيح ، لابن درستويه – تحقيق عبد الله الجبورى – بغداد ١٩٧٥ م .
٧١ – التطور النحوى للغة العربية ، للمستشرق الألمانى برجشتراسر – أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٢ م .
٧٢ – تفسير الطبرى – القاهرة ١٣٢١ هـ .

٧٣ – تفسير القرطبى = الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبى – القاهرة ١٩٦٧ م .
٧٤ – التقفية فى اللغة ، للبندنيجى – تحقيق الدكتور خليل إبراهيم العطيه – بغداد ١٩٧٦ م .
٧٥ – تلخيص أخبار النحويين المذكورين فى كتاب الإنباه ، لابن مكتوم – مخطوط بدار الكتب المصرية ٢٠٦٩ تاريخ تيمور .
٧٦ – التمام فى تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكرى ، لابن جنى – تحقيق أحمد ناجى القيسى وآخرين – بغداد ١٩٦٢ م .
٧٧ – التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة الأصفهانى – تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين – بغداد ١٩٦٧ م .
٧٨ – التنبيهات على أغاليط الرواة ، لعلى بن حمزة البصرى – تحقيق عبد العزيز الميمنى – القاهرة ١٩٦٧ م .
٧٩ – تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت – نشر لويس شيخو – بيروت ١٨٩٥ م .
٨٠ – تهذيب الألفاظ العامية ، للشيخ محمد على الدسوقى – القاهرة ١٩١٣ م .
٨١ – تهذيب اللغة ، لأبى منصور الأزهرى – تحقيق عبد السلام هارون وآخرين – القاهرة ١٩٦٤ – ١٩٦٧ م .
٨٢ – توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، للفارقى – تحقيق سعيد الأفغانى – دمشق ١٩٥٨ م .
٨٣ – التوطئة ، لأبى على الشلوبينى – تحقيق يوسف أحمد المطوع – القاهرة ١٩٧٣ م .
٨٤ – التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى – استانبول ١٩٣٠ م .
٨٥ – ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن ، للرمانى والخطابى وعبد القاهر – تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام – القاهرة دار المعارف (بلاتاريخ) .
٨٦ – ثلاثة كتب فى الحروف ، للخليل بن أحمد وابن السكيت والرازى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٢ م .
٨٧ – ثلاثة كتب فى الأضداد ، للأصمعى وابن السكيت وأبى حاتم – نشر هفنر – بيروت ١٩١٣ م .
٨٨ – الثلاثة ، لابن فارس – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٧٠ م .
٨٩ – ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب ، للثعالبى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٦٥ م .

٩٠ - الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير ، للسيوطى - القاهرة ١٩٥٤ م .
٩١ - جذوة المقتبس فى ذكر ولاة الأندلس ، للحميدى - تحقيق محمد بن تاويت الطنجى - القاهرة ١٣٧١ هـ .
٩٢ - الجماهر فى معرفة الجواهر ، للبيرونى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٥ هـ .
٩٣ - جمهرة الأمثال ، لأبى هلال العسكرى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش - بالقاهرة ١٩٦٤ م .
٩٤ - جمهرة اللغة ، لابن دريد الأزدى - تحقيق كرنكو - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٤٤ - ١٣٥١ هـ .
٩٥ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى - تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل - حلب ١٩٧٣ م
٩٦ - الجيم ، لأبى عمرو الشيبانى - تحقيق إبراهيم الإبيارى وآخرين - القاهرة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ م .
٩٧ - جيمية هميان بن قحافة السعدى فى وصف الإبل - جمعها وحققها الدكتور رمضان عبد التواب - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (الجزء ٢٧) فبراير ١٩٧١ م .
٩٨ - حروف التاج وعلامات الترقيم ومواضع استعمالها - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣١ م .
٩٩ - الحروف التى يتكلم بها فى غير موضعها ، لابن السكيت - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
١٠٠ - الحلل فى شرح أبيات الجمل ، للبطليوسى - تحقيق الدكتور مصطفى إمام - القاهرة ١٩٧٩ م .
١٠١ - الحماسة ، للبحترى - نشر كمال مصطفى - القاهرة ١٩٢٩ م .
١٠٢ - الحماسة البصرية ، لصدر الدين بن أبى الفرج البصرى - تحقيق الدكتور مختار الدين أحمد - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ م .
١٠٣ - الحور العين ، لنشوان بن سعيد الحميرى - تحقيق كمال مصطفى - القاهرة ١٩٤٨ م .
١٠٤ - حواشى ابن برى = التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح ، لابن برى - تحقيق مصطفى حجازى - القاهرة ١٩٨٠ م .
١٠٥ - حياة الحيوان الكبرى ، للدميرى - القاهرة ١٩٦٥ م .

١٠٦ – الحيوان ، لأبى عمرو الجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٣٨ – ١٩٤٥ م .

١٠٧ – خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادى – بولاق ١٢٩٩ هـ .

١٠٨ – الخصائص ، لابن جنى – تحقيق محمد على النجار – دار الكتب المصرية ١٩٥٢ – ١٩٥٦ م .

١٠٩ – خلق الإنسان ، لثابت بن أبى ثابت – تحقيق عبد الستار فراج – الكويت ١٩٦٥ م .

١١٠ – الخيل ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى – حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٨ هـ .

١١١ – الدارس فى تاريخ المدارس ، للنعيمى – تحقيق جعفر الحنى – دمشق ١٩٤٨ م .

١١٢ – دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح – بيروت ١٩٧٠ م .

١١٣ – الدر النضيد فى أدب المفيد والمستفيد ، لبدر الدين الغزى – نشر الدكتور محمد الخولى بمجلة معهد المخطاطات (الجزء العاشر) القاهرة ١٩٦٤ م .

١١٤ – الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة ، لحمزة الإصفهانى – تحقيق عبد المجيد قطامش – القاهرة ١٩٧١ – ١٩٧٢ م .

١١٥ – الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطى – القاهرة ١٣٢٨ هـ .

١١٦ – دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية ، لفتحى الخولى – جدة ١٩٧٣ م .

١١٧ – ديوان الأخطل – نشر أنطون صالحانى – بيروت ١٨٩١ م .

١١٨ – ديوان الأعشى الكبير – شرح وتعليق الدكتور محمد حسين – القاهرة ١٩٥٠ م .

١١٩ – ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥٨ م .

١٢٠ – ديوان أمية بن أبى الصلت – تحقيق شولتهس – ليبزج ١٩١١ م .

١٢١ – ديوان أوس بن حجر – تحقيق محمد يوسف نجم – بيروت ١٩٦٠ م .

١٢٢ – ديوان بشر بن أبى خازم – تحقيق الدكتور عزة حسن – دمشق ١٩٦٠ م .

١٢٣ – ديوان جران العود النميرى – مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣١ م .

١٢٤ – ديوان جرير بن عطية الخطفى – نشر عبد الله إسماعيل الصاوى – القاهرة ١٣٥٣ هـ .

١٢٥ – ديوان جميل شعر الحب العذرى – تحقيق حسين نصار – القاهرة (بلا تاريخ) .

١٢٦ - ديوان حسان بن ثابت - نشر عبد الرحمن البرقوقى - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٩ م .

١٢٧ - ديوان الحطيئة - نشر نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .

١٢٨ - ديوان حميد بن ثور الهلالى - صنعة عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٥١ م .

١٢٩ - ديوان رؤبة بن العجاج - تحقيق أهلورت - ليبزج ١٩٠٣ م

١٣٠ - ديوان الراعى = شعر الراعى النميرى وأخباره - جمع ناصر الحانى - دمشق ١٩٦٤ م .

١٣١ - ديوان ذى الرمة - تحقيق كارليل هنرى هيس - كمبردج ١٩١٩ م .

١٣٢ - ديوان أبى زبيد الطائى - تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى - بغداد ١٩٦٧ م .

١٣٣ - ديوان زهير بن أبى سلمى بشرح ثعلب - القاهرة ١٩٤٤ م .

١٣٤ - ديوان زيد الخيل الطائى - تحقيق الدكتور نورى حمودى القيسى - النجف الأشرف ١٩٦٨ م .

١٣٥ - ديوان سلامة بن جندل السعدى - نشر الأب لويس شيخو اليسوعى بمجلة المشرق (السنة الثالثة عشرة) بيروت ١٩١٠ م .

١٣٦ - ديوان الشماخ بن ضرار الذبيانى - تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٦٨ م .

١٣٧ - ديوان صريع الغوانى مسلم بن الوليد - تحقيق الدكتور سامى الدهان - القاهرة ١٩٥٧ م .

١٣٨ - ديوان طرفه بن العبد (ضمن كتاب العقد الثمين) تحقيق أهلورت - لندن ١٨٧٠ م .

١٣٩ - ديوان الطرماح - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .

١٤٠ - ديوان طفيل الغنوى - نشر كرنكو - لندن ١٩٢٧ م .

١٤١ - ديوان العباس بن مرداس السلمى - جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى - بغداد ١٩٦٨ م .

١٤٢ - ديوان عبيد بن الأبرص - تحقيق الدكتور حسين نصار - القاهرة ١٩٥٧ م .

١٤٣ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٥٨ م .

١٤٤ - ديوان العجاج والزفيات - نشر أهلورت - برلين ١٩٠٣ م .
١٤٥ - ديوان عدى بن زيد العبادى - تحقيق محمد جبار المعيبد - بغداد ١٩٦٥ م .
١٤٦ - ديوان عروة بن حزام - تحقيق إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - بغداد ١٩٦٦ م .
١٤٧ - ديوان علقمة بن عبدة - تحقيق لطفى الصقال ودرية الخطيب - حلب ١٩٦٩ م .
١٤٨ - ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، بشرح محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة ١٩٦٥ م .
١٤٩ - ديوان عمرو بن قميئة - تحقيق حسن كامل الصيرفى - القاهرة ١٩٦٥ م .
١٥٠ - ديوان الفرزدق - نشر عبد الله إسماعيل الصاوى - القاهرة ١٩٣٦ م .
١٥١ - ديوان قيس بن الخطيم - تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد - القاهرة ١٩٦٢ م .
١٥٢ - ديوان القطامى - تحقيق بارت - ليدن ١٩٠٢ م .
١٥٣ - ديوان كثير عزة - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧١ م .
١٥٤ - ديوان كعب بن مالك الأنصارى - تحقيق سامى مكى العانى - بغداد ١٩٦٦ م .
١٥٥ - ديوان المثقب العبدى - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٥٦ م .
١٥٦ - ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة (بلا تاريخ) .
١٥٧ - ديوان مزاحم بن الحارث العقيلى - نشر كرنكو - ليدن ١٩٢٠ م .
١٥٨ - ديوان ابن مقبل - تحقيق الدكتور عزة حسن - دمشق ١٩٦٢ م .
١٥٩ - ديوان النابغة الجعدى - تحقيق مارية نللينو - روما ١٩٥٣ م .
١٦٠ - ديوان النابغة الذبيانى (ضمن كتاب العقد الثمين) تحقيق أهلورت - لندن ١٨٧٠ م .
١٦١ - ديوان النمر بن تولب - صنعة الدكتور نورى حمودى القيسى - بغداد ١٩٦٨ م .
١٦٢ - ديوان ابن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة القرشى - تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان دمشق ١٩٦٩ م .
١٦٣ - ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ، للبطليوسى - تحقيق الدكتور حمزة النشرتى - القاهرة ١٩٨٣ م .
١٦٤ - ذيل الأمالى والنوادر ، للقالى - بولاق ١٣٢٤ هـ .

١٦٥ - الرد على النصارى ، لعلى بن ربن الطبرى - نشر خليفة وكوتش بمجلة جامعة القديس يوسف - بيروت ١٩٥٩ م .

١٦٦ - رسالة الغفران ، لأبى العلاء المعرى - تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء - القاهرة ١٩٦٣ م .

١٦٧ - رسالة فى علم الخط ، للسيوطى (ضمن كتاب التحفة البهية والطرفة الشهية) استانبول ١٣٠٢ هـ .

١٦٨ - روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات ، لميرزا محمد باقر الخوانسارى - إيران ١٣٤٧ هـ .

١٦٩ - زجر النابح ، لأبى العلاء المعرى - تحقيق الدكتور أمجد الطرابلسى - دمشق ١٩٦٥ م .

١٧٠ - الزينة فى الكلمات الإسلامية العربية ، لأبى حاتم الرازى - تحقيق حسين الهمذانى - القاهرة ١٩٥٧ م .

١٧١ - زينة الفضلاء فى الفرق بين الضاد والظاء ، لأبى البركات ابن الأنبارى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - بيروت ١٩٧١ م .

١٧٢ - السبعة فى القراءات ، لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقى ضيف - القاهرة ١٩٧٢ .

١٧٣ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٤ م .

١٧٤ - سيرة ابن هشام = السيرة النبوية ، لابن هشام - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٥ م .

١٧٥ - شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلى - القاهرة ١٣٥٠ هـ .

١٧٦ - شرح أشعار الهذليين ، للسكرى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ م .

١٧٧ - شرح حماسة أبى تمام ، للتبريزى - نشر فرايتاج - بون ١٨٢٨ م .

١٧٨ - شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، لشهاب الدين الخفاجى - القسطنطينية ١٢٩٩ هـ .

١٧٩ - شرح ديوان الحماسة ، للمرزوق - تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٥١ - ١٩٥٣ م .

١٨٠ - شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذى ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادى - تحقيق محمد الزفزاف وآخرين - القاهرة ١٣٥٦ هـ .

١٨١ – شرح الشواهد للشنتمرى – على هامش كتاب سيبويه – بولاق ١٣١٦ – ١٣١٧ هـ .

١٨٢ – شرح شواهد ابن عقيل ، للشيخ الجرجاوى والشيخ قطة العدوى – القاهرة ١٣٢٥ هـ .

١٨٣ – شرح شواهد المغنى ، للسيوطى – بتصحيح الشنقيطى – القاهرة ١٣٢٢ هـ .

١٨٤ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٤٥ م .

١٨٥ – شرح العكبرى لديوان أبى الطيب المتنبى – القاهرة ١٣٠٨ هـ .

١٨٦ – شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابن الأنبارى – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٦٣ م .

١٨٧ – شرح مايقع فيه التصحيف ، لأبى أحمد العسكرى – تحقيق عبد العزيز أحمد – القاهرة ١٩٦٣ م .

١٨٨ – شرح المختار من لزوميات أبى العلاء . للبطليوسى – تحقيق الدكتور حامد عبد المجيد القاهرة ١٩٧٠ م .

١٨٩ – شرح مراح الأرواح ، لديكنقوز – القاهرة ١٩٣٧ م .

١٩٠ – شرح المشكل من شعر المتنبى ، لابن سيدة الأندلسى – تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد – القاهرة ١٩٧٦ م .

١٩١ – شرح المعلقات السبع ، للزوزنى – القاهرة ١٣٥٢ هـ .

١٩٢ – شرح المفضليات ، لأبى محمد القاسم بن بشار الأنبارى – تحقيق لايل – بيروت ١٩٢٠ م .

١٩٣ – شرح مقصورة ابن دريد ، للتبريزى – دمشق ١٩٦١ م .

١٩٤ – شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ، لابن حجر العسقلانى – دار الطباعة المحمدية بالأزهر بالقاهرة (بلا تاريخ) .

١٩٥ – شرح ابن يعيش للمفصل – القاهرة (بلا تاريخ) .

١٩٦ – شروح سقط الزند – تحقيق مصطفى السقا وآخرين – القاهرة ١٩٤٥ م .

١٩٧ – الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينورى – تحقيق أحمد محمد شاكر – القاهرة ١٩٦٦ م .

١٩٨ – شعراء النصرانية قبل الإسلام – جمع لويس شيخو – بيروت ١٨٩٠ م .

١٩٩ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان الحميرى - نشر القاضى عبد الله الجرافى - طبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة (بلا تاريخ) .

٢٠٠ - شواذ القرآن = مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه - نشر برجشتراسر - القاهرة ١٩٣٤ م .

٢٠١ - الشوارد فى اللغة ، لرضى الدين الصنعانى - تحقيق عدنان الدورى - بغداد ١٩٨٣ م .

٢٠٢ - صحاح الجوهرى = تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبى نصر الجوهرى - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - القاهرة ١٩٥٦ م .

٢٠٣ - الصداقة والصديق ، لأبى حيان التوحيدى - تحقيق الدكتور إبراهيم كيلانى - دمشق ١٩٦٤ م .

٢٠٤ - الصناعتين ، لأبى هلال العسكرى - تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٢ م .

٢٠٥ - ضرورة الشعر ، لأبى سعيد السيرافى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - بيروت ١٩٨٥ م .

٢٠٦ - طبقات الشافعية الكبرى ، للسبكى - تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحى - القاهرة ١٩٦٣ ومابعدها .

٢٠٧ - طبقات المفسرين ، للداودى - تحقيق على محمد عمر - القاهرة ١٩٧٢ م .

٢٠٨ - طبقات المفسرين ، للسيوطى - ليدن ١٨٣٩ م .

٢٠٩ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٤ م .

٢١٠ - الطرائف الأدبية - جمع وتحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة ١٩٣٧ م .

٢١١ - العباب الزاخر واللباب الفاخر ، للصغانى (حرف الألف) - تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين - بغداد ١٩٧٧ م .

٢١٢ - عبث الوليد ، لأبى العلاء المعرى - القاهرة ١٩٧٠ م .

٢١٣ - العبر فى خبر من غبر ، للذهبى - تحقيق صلاح الدين المنجد وآخرين - الكويت ١٩٦٠ م .

٢١٤ - العربية بين أمسها وحاضرها ، للدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٧٨ م .

٢١٥ - العقد الفريد ، لابن عبد ربه - تحقيق أحمد أمين وآخرين - القاهرة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ م .

٢١٦ – عمدة الأدباء في معرفة مايكتب بالألف والياء ، لأبي البركات بن الأنباري – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب بمجلة دراسات عربية وإسلامية – القاهرة ١٩٨٢ م .

٢١٧ – العمدة في صناعة الشعر ونقده ، لابن رشيق القيرواني – القاهرة ١٩٠٧ م .

٢١٨ – العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي – تحقيق الدكتور عبد الله درويش – بغداد ١٩٦٧ م .

٢١٩ – العيني = شرح الشواهد الكبرى ، للعيني – على هامش خزانة الأدب للبغدادي – بولاق ١٢٩٩ هـ .

٢٢٠ – غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري – تحقيق برجشتراسر وبرتسل – القاهرة ١٩٣٢ – ١٩٣٥ م .

٢٢١ – غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام – حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٤ – ١٩٦٧ م .

٢٢٢ – غريب الحديث ، لابن قتيبة الدينوري – تحقيق عبد الله الجبوري – بغداد ١٩٧٧ م .

٢٢٣ – الغريبين : غريبي الحديث والقرآن ، لأبي عبيد الهروي – تحقيق محمود الطناحي – القاهرة ١٩٧٠ م .

٢٢٤ – الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري – القاهرة ١٩٤٥ – ١٩٤٨ م .

٢٢٥ – فتوح البلدان ، للبلاذري – تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد – القاهرة ١٩٥٦ م .

٢٢٦ – فرحة الأديب ، للأسود الغندجاني – تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني – دمشق ١٩٨٠ م .

٢٢٧ – الفرق ، لابن فارس اللغوي – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٢ م .

٢٢٨ – الفصحى والعامية ، لأحمد عبد الغفور عطار – القاهرة ١٩٥٨ م .

٢٢٩ – فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري – تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس – الخرطوم ١٩٥٨ م .

٢٣٠ – فصول في فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٣ م .

٢٣١ – الفصول والغايات ، لأبي العلاء المعري – نشر محمود حسن زناتي – القاهرة ١٩٣٨ م .

٢٣٢ - فصيح ثعلب والشروح التى عليه - نشر محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٤٩ م .
٢٣٣ - فعلت وأفعلت ، لأبى حاتم السجستانى - تحقيق خليل إبراهيم العطية - بغداد ١٩٧٩ م .
٢٣٤ - فقه اللغة وسر العربية ، للثعالبى - مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بلا تاريخ) .
٢٣٥ - الفهرست ، لابن النديم - القاهرة ١٣٤٨ هـ .
٢٣٦ - فهرسة مارواه عن شيوخه ، لابن خير الإشبيلى - القاهرة ١٩٦٣ م .
٢٣٧ - القاموس المحيط ، للفيروزابادى - القاهرة ١٩١٣ م .
٢٣٨ - القراءات واللهجات ، لعبد الوهاب حمودة - القاهرة ١٩٥٨ م .
٢٣٩ - القرطين ، لابن مطرف الكنانى - القاهرة ١٣٥٥ هـ .
٢٤٠ - القلب والإبدال ، لابن السكيت (ضمن كتاب الكنز اللغوى فى اللسن العربى) تحقيق هفنر - بيروت ١٩٠٣ م .
٢٤١ - قواعد الإملاء ، لعبد السلام هارون - القاهرة ١٩٧٩ م .
٢٤٢ - قواعد تحقيق النصوص ، للدكتور صلاح الدين المنجد - مجلة معهد المخطوطات ٢/١ (نوفمبر ١٩٥٥ م) .
٢٤٣ - قواعد الشعر ، لأبى العباس ثعلب - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٦ م .
٢٤٤ - قواعد الشعر ، لأبى العباس ثعلب - نشر محمد عبد المنعم خفاجى - القاهرة ١٩٤٨ م .
٢٤٥ - القوافى للتنوخى = كتاب القوافى ، للقاضى أبى يعلى التنوخى - تحقيق عمر الأسعد ومحيى الدين رمضان - بيروت ١٩٧٠ م .
٢٤٦ - الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير - دار صادر بيروت ١٩٦٥ - ١٩٦٦ م .
٢٤٧ - الكامل فى اللغة والأدب ، للمبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته - القاهرة ١٩٥٦ م .
٢٤٨ - الكتاب ، لسيبويه - بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧ هـ .
٢٤٩ - كتاب الثلاثة ، لابن فارس اللغوى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٠ م .
٢٥٠ - كتاب الكِتاب ، لابن درستويه - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى والدكتور عبد الحسين الفتلى - الكويت ١٩٧٧ م .
٢٥١ - كتاب المعمرين ، لأبى حاتم السجستانى - تحقيق جولدتسيهر - ليدن ١٨٩٩ م .

٢٥٢ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لحاجى خليفة – استانبول ١٩٤٣ م .
٢٥٣ – لحن العوام ، لأبى بكر الزبيدى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٦٤ م .
٢٥٤ – لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى – بولاق ١٣٠٠ – ١٣٠٧ هـ .
٢٥٥ – لسان العرب ، لابن منظور الإفريقى – بيروت ١٩٥٥ – ١٩٥٦ م .
٢٥٦ – لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط ، للدكتور إبراهيم دردیرى – الرياض ١٩٨١ م .
٢٥٧ – لغتنا والحياة ، للدكتورة بنت الشاطىء – القاهرة ١٩٦٩ م .
٢٥٨ – المؤتلف والمختلف ، للآمدى – تحقيق عبد الستار فراج – القاهرة ١٩٦١ م .
٢٥٩ – المأثور عن أبى العميثل الأعرابى أو ما اتفق لفظه واختلف معناه – تحقيق كرنكو – بيروت ١٩٢٥ م .
٢٦٠ – ماتلحن فيه العامة ، لعلى بن حمزة الكسائى – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة ١٩٨٢ م .
٢٦١ – المثلث ، لابن السيد البطليوسى – تحقيق صلاح الفرطوسى – بغداد ١٩٨١ – ١٩٨٢ م .
٢٦٢ – المثنى ، لأبى الطيب اللغوى – تحقيق عز الدين التنوخى – دمشق ١٩٦٠ م .
٢٦٣ – مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى – تحقيق فؤاد سزگين – القاهرة ١٩٥٤ – ١٩٦٢ م .
٢٦٤ – مجالس ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٦٠ م .
٢٦٥ – مجالس العلماء ، للزجاجى – تحقيق عبد السلام هارون – الكويت ١٩٦٢ م .
٢٦٦ – مجمع الأمثال ، للميدانى – القاهرة ١٣١٠ هـ .
٢٦٧ – مجمل اللغة ، لابن فارس – نشر محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٤٧ م .
٢٦٨ – المحاسن والمساوىء ، للبيهقى – القاهرة ١٩٦٢ م .
٢٦٩ – المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جنى – تحقيق على النجدى ناصف وآخرين – القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٢٧٠ – المحكم فى نقط المصاحف ، لأبى عمرو الدانى – تحقيق الدكتور عزة حسن – دمشق ١٩٦٠ م .

٢٧١ - المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيدة الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م ومابعدها .
٢٧٢ - المحمدون من الشعراء وأشعارهم ، للقفطى - تحقيق حسن معمرى - الرياض ١٩٧٠ م .
٢٧٣ - مختصر المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٢ م .
٢٧٤ - المخصص فى اللغة ، لابن سيدة الأندلسى - بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
٢٧٥ - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ، للدكتور محمود الطناحى - القاهرة ١٩٨٤ م .
٢٧٦ - مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدى المخزومى - القاهرة ١٩٥٨ م .
٢٧٧ - المذكر والمؤنث ، لابن فارس اللغوى - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٦٩ م .
٢٧٨ - المذكر والمؤنث ، لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - القاهرة ١٩٧٥ م .
٢٧٩ - المذكر والمؤنث ، لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء - تحقيق مصطفى الزرقا - بيروت / حلب ١٣٤٥ هـ .
٢٨٠ - المذكر والمؤنث ، لأبى العباس المبرد - تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور صلاح الدين الهادى - القاهرة ١٩٧٠ م .
٢٨١ - مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان ، لسبط ابن الجوزى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٥١ م .
٢٨٢ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
٢٨٣ - المستقصى فى أمثال العرب ، للزمخشرى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٦٢ م .
٢٨٤ - المعاجم العربية ، للدكتور عبد الله درويش - القاهرة ١٩٥٦ م .
٢٨٥ - معانى القرآن ، للفراء - تحقيق الشيخ محمد على النجار - القاهرة ١٩٥٥ - ١٩٧٢ م .
٢٨٦ - المعانى الكبير ، لابن قتيبة الدينورى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٩٤٩ م .

٢٨٧ – معجم الأدباء ، لياقوت الحموى – نشر أحمد فريد رفاعى – القاهرة ١٩٣٦ م .
٢٨٨ – معجم البلدان ، لياقوت الحموى – تحقيق فستنفلد – ليبزج ١٨٦٦ – ١٨٧٠ م .
٢٨٩ – معجم الشعراء ، للمرزبانى – تحقيق عبد الستار فراج – القاهرة ١٩٦٠ م .
٢٩٠ – المعجم العربى نشأته وتطوره ، للدكتور حسين نصار – القاهرة ١٩٥٦ م .
٢٩١ – المعجم اللغوى التاريخى ، لأوجست فيشر – القاهرة ١٩٦٧ م .
٢٩٢ – معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، لأبى عبيد البكرى – تحقيق مصطفى السقا – القاهرة ١٩٤٥ – ١٩٥١ م .
٢٩٣ – المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى – صنع المستشرق فنسنك – ليدن ١٩٣٦ – ١٩٦٩ م .
٢٩٤ – المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم ، للجواليقى – تحقيق أحمد شاكر – القاهرة ١٣٦١ هـ .
٢٩٥ – المعمرون والوصايا ، لأبى حاتم السجستانى – تحقيق عبد المنعم عامر – القاهرة ١٩٦١ م .
٢٩٦ – المعيد فى أدب المفيد والمستفيد ، للعلموى – دمشق ١٣٤٩ هـ .
٢٩٧ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام المصرى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة (بلا تاريخ) .
٢٩٨ – المفضليات ، للمفضل الضبى – تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون – القاهرة ١٩٦٤ م .
٢٩٩ – مقاييس اللغة ، لابن فارس – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة ١٣٦٦ – ١٣٧١ هـ .
٣٠٠ – المقتضب ، لأبى العباس المبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة ١٩٦٣ – ١٩٦٨ م .
٣٠١ – مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، لابن الصلاح الشهرزورى – تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء – القاهرة ١٩٧٦ م .
٣٠٢ – مقدمتان فى علوم القرآن ، وهما مقدمة كتاب المبانى ومقدمة ابن عطية – نشر المستشرق آرثر جفرى – القاهرة ١٩٥٤ م .
٣٠٣ – الممتع فى التصريف ، لابن عصفور الإشبيلى – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة – حلب ١٩٧٠ م .

٣٠٤ - الممدود والمقصور ، لأبى الطيب الوشاء - تحقيق الدكتور رمضان عبد التوب - القاهرة ١٩٧٩ م .

٣٠٥ - منادمة الإطلال ومسامرة الخيال ، لعبد القادر بدران - دمشق ١٩٦٠ م .

٣٠٦ - المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزى - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٧ هـ .

٣٠٧ - المنصف ، لابن جنى ، شرح التصريف للمازنى - تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - القاهرة ١٩٥٤ م .

٣٠٨ - مناهج العلماء المسلمين فى البحث العلمى ، لروزنتال - ترجمة الدكتور أنيس فريحة - بيروت ١٩٦١ م .

٣٠٩ - من سمى عمرا من الشعراء ، لابن الجراح - ملحق بكتاب المكاثرة ، للطيالسى - نشر جابر - فينا / ليبزج ١٩٢٧ م .

٣١٠ - منهج تحقيق النصوص ونشرها ، للدكتور نورى حمودى القيسى والدكتور سامى مكى العانى - بغداد ١٩٧٥ م .

٣١١ - الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزبانى - تحقيق على محمد البجاوى - القاهرة ١٩٦٥ م .

٣١٢ - الموشى ، لأبى الطيب الوشاء - نشر برونو - ليدن ١٨٨٦ م .

٣١٣ - النبات ، لأبى حنيفة الدينورى - نشر لوين - ليدن ١٩٥٣ م .

٣١٤ - النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغريبردى - القاهرة ١٩٣٠ م .

٣١٥ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٧ م .

٣١٦ - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات بن الأنبارى - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائى - بغداد ١٩٥٩ م .

٣١٧ - النشر فى القراءات العشر ، لابن الجزرى - نشر على محمد الضباع - القاهرة (بلا تاريخ) .

٣١٨ - نصرة الثائر على المثل السائر ، للصفدى - تحقيق محمد على سلطانى - دمشق ١٩٧٢ م .

٣١٩ - النقائض = نقائض جرير والفرزدق - تحقيق أنطونى بيفان - ليدن ١٩٠٥ - ١٩٠٧ م .

٣٢٠ - النقد التاريخى ، لبول ماس وآخرين - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوى - القاهرة ١٩٦٢ م .

٣٢١ - نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر - تحقيق بونيباكر - ليدن ١٩٥٦ م .

٣٢٢ – النهاية فى غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير – تحقيق محمود الطناحى – القاهرة ١٩٦٣ – ١٩٦٥ م .
٣٢٣ – النوادر ، لأبى مسحل الأعرابى – تحقيق الدكتور عزة حسن – دمشق ١٩٦١ م .
٣٢٤ – النوادر فى اللغة ، لأبى زيد الأنصارى – نشر سعيد الشرتونى – بيروت ١٨٩٤ م .
٣٢٥ – نور القبس المختصر من المقتبس ، للمرزبانى – اختصار الحافظ اليغمورى – تحقيق المستشرق رودلف زلهايم – فيسبادن ١٩٦٤ م .
٣٢٦ – هدية العارفين فى أسماء المؤلفين والمصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادى – استانبول ١٩٥٥ م .
٣٢٧ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطى – القاهرة ١٣٢٧ هـ .
٣٢٨ – الوجوه والنظائر فى القرآن الكريم ، للدامغانى – تحقيق عبد العزيز سيد الأهل – بيروت ١٩٧٧ م .
٣٢٩ – الوحوش ، لقطرب – نشر جاير فى مجلة **SBWA** (١١٥/٣٨٠ – ٣٩١) فينا ١٨٨٨ م .
٣٣٠ – الوافى بالوفيات ، للصفدى – تحقيق ريتر وآخرين – فيسبادن ١٩٦٢ م ومابعدها .
٣٣١ – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان – تحقيق الدكتور إحسان عباس – بيروت ١٩٦٨ – ١٩٧٢ م .
٣٣٢ – الوساطة بين المتنبى وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى – تحقيق على محمد البجاوى ومحمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ١٩٥١ م .
٣٣٣ – يتيمة الدهر ، للثعالبى – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة ١٩٥٦ م .

* * *

المصادر الإفرنجية

S.A. Bonebakker, Some Early Definitions of the Tawriya, Paris 1966.

C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur, Bd. I. II, Leiden 1943-1949 und Suppl. I-III, Leiden 1937-1942 = GAL (S) .

A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri, Cairo 1952.

Th. Nöldeke, Zur Grammatik des classischen Arabisch, bearbeitet und mit Zusätzen versehen von Anton Spitaler, Darmstadt 1963.

Ch. Rabin, Ancient West Arabian, London 1951.

* * *

فهرس الموضوعات

الفصل الثانى : جهود علماء العربية القدامى فى التحقيق :

المقابلة بين النسخ واختيار النسخة الأم ، والإشارة إلى الزيادة والنقص واختلاف الرواية فى النسخ الأخرى ، وأمثلة ذلك كله – إصلاح الخطأ واختلاف القدماء فيه – التضبيب أو التمريض وعلامته عند القدماء – علاج السقط وعلامات الإحالة أو اللحق – علاج الزيادة وطرقهم المتعددة فى استبعادها من النص – علاج التشابه بين بعض الحروف وضبط الكلمات بالحروف – علامات الإعجام والإهمال – صنع الحواشى – الفرق بين الحاشية والهامش – علامات الترقيم والرموز والاختصارات ومايوجد منها لدى القدماء (٢٨ – ٤٤) .

الفصل الثالث : نماذج من جهود علمائنا القدامى فى التحقيق :

أولا : جهود أبى عبيد البكرى فى اللآلى : تراجم الرجال – نسبة الشعر المجهول – الإشارة إلى خلو الديوان من البيت – التنبيه على أن البيت مصنوع – التنبيه على تغيير الرواية واختلافها – التنبيه على اختلاف نسبة البيت – التنبيه على اختلاف العلماء فى الرواية – شرح الغريب – التنبيه على وهم القالى

ثانيا : جهود عبد القادر البغدادى فى خزانة الأدب : المقابلة بين النسخ – الاجتهاد فى تخريج النص – تراجم العلماء والشعراء – تكميل الأبيات وتخريجها – نسبة الأبيات المجهولة – التنبيه على اختلاف الروايات (٤٥ – ٥٣) .

الباب الثانى : مناهج التحقيق عند المحدثين :

تمهيد : جهود المستشرقين فى نشر التراث العربى – أوائل المحققين المحدثين من العرب – المؤلفات الحديثة فى تحقيق التراث العربى (٥٧ – ٦١) .

الفصل الأول : كيفية تحقيق النص :

جمع النسخ المخطوطة للنص – وسائل معرفة هذه النسخ – عرض كتاب تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان وطريقة الكشف فيه – تاريخ التراث العربى لفؤاد سزكين – فهارس المكتبات العامة والخاصة – سؤال أهل الخبرة بالمخطوطات – دراسة أحوال النسخ قبل الحصول عليها أمر ضرورى – معرفة الطبعات السابقة للكتاب – ترتيب نسخ الكتاب الواحد من حيث الأهمية والفيصل فى ذلك : قدم النسخة وعلم الناسخ وكمال المخطوطة – تشجير النسخ لمعرفة الأصول والفروع – توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه – كتب التراجم والطبقات لم تحصر مؤلفات العلماء – الخطأ فى نسبة الكتاب وأسبابه – التمرس بالخطوط – الخط العربى فى حاجة إلى دراسة لمعرفة خصائص العصور المختلفة فى خطوطها – جهود أبى الأسود الدؤلى والخليل بن أحمد فى إصلاح الخط – معرفة مصطلحات القدماء فى الكتابة – التضبيب والإحالة وعلامات الإهمال والتعقيبة – المران على أسلوب المؤلف ومراجعة كتبه (٦٠ – ٩١) .

الفصل الثانى : وسائل تحقيق النص :

الشك فى النص أو النفس – المحقق المنصف هو الذى

يشك فى نفسه أولا – الأمثلة على تسرع بعض المحققين فى تخطئة النصوص التى أمامهم – نسبة الخطأ إلى المؤلف فى حاجة إلى دليل قاطع – مراجعة مصادر المؤلف – الأمثلة على ضرر التهاون فى هذه المراجعة – مراجعة المؤلفات المماثلة – النصوص البادية الصحة فى حاجة إلى مراجعة تلك المؤلفات كذلك – مراجعة النقول عن الكتاب والحواشى والشروح – تخريج النصوص لتوثيقها – وسائل تخريج النصوص المختلفة ومظان التخريج لكل نوع – الاستقصاء فى التخريج لخدمة الباحثين والمحققين (٩٣ – ١١٧) .

الفصل الثالث : إعداد النص المحقق للنشر :

المقابلة بين النسخ – طريقة المقابلة وإثبات الفروق – عدم الإقدام على تغيير ماأجمعت عليه النسخ إلا بدليل قاطع على فساد مافيها – إصلاح التصحيف والتحريف – تعريف الكلمتين واختلاف العلماء فيه – أسباب نشوء التصحيف والتحريف – أمثلة مصحفة وأخرى محرفة فى كتب الأدب واللغة والنحو – أمثلة أخرى من بعض الكتب التى حققتها أنا – مؤلفات القدامى والمحدثين فى التصحيف والتحريف من الكتب والفصول – تشبيه النص المغلوط بالمريض والمحقق بالطبيب – الزيادة والنقص وأمثلة لانتقال النظر المسبب لذلك – الزيادة الزائفة – ضبط مايشكل من الكلمات – أمثلة للخطأ فى الضبط – الإشارة إلى مصادر التخريج – الاعتماد على المصادر الثانوية خطأ – كيفية ذكر المصادر فى الهواش والبدع التى نحاربها – بدعة ذكر اسم المؤلف أولا – بدعة ذكر بيانات المصدر كاملة عند وروده لأول مرة – بدعة الإشارة إلى المرجع بعبارة : « المصدر السابق » وماشابهها –

ذكر المعلومات وإهمال مصدرها خيانة للعلم - بدعة عدم العطف بالواو ، والاكتفاء بالفصلة بين كل مرجع وآخر ، بدعة الإفراط فى الاختصارات - مثلث الرجز بيت قائم بذاته - بدعة الاكتفاء بذكر المادة فى المعاجم (١١٩ - ١٧٤) .

الفصل الرابع : مكملات التحقيق والنشر :

أولا : المقدمة :

ترجمة حياة صاحب الكتاب وفق منهج معين - قائمة المصادر المائة لتراجم علماء العربية فى فنونها المختلفة - الكلمة الكاشفة للكتاب ومثال لذلك - وصف المخطوطات المعتمدة للتحقيق ورموزها وطرق هذا الوصف - موقف المخطوطات من رسم الهمزة - قرار مجمع اللغة العربية فى تيسير تعليم الهمزة بناء على اقتراح منى فى لجنة الأصول به - مشكلة كتابة الألف اللينة - مشكلة الألف الفارقة - مشكلة تاء التأنيث - قرار وزارة المعارف سنة ١٩٣٠ م بشأن علامات الترقيم ومواضع استخدامها (١٧٥ - ٢١٢) .

ثانيا : الفهارس :

الفيصل عندى فى جودة الفهرس ورداءته - فهرسة الآيات والأحاديث واللغة - فهرسة القوافى والبدع التى نحاربها - بدعة فصل الرجز عن غيره فى الفهرس - بدعة فهرسة البيت الأول فقط من المقطوعة ومخاطر ذلك - فهرس الأعلام والإحالات - فهرس المراجع والبدع فى تقسيمها إلى مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات - المداخل فى هذا الفهرس لأسماء الكتب لا لأسماء المؤلفين (٢١٣ - ٢١٩) .

الباب الثالث : مقالات فى نقد تحقيق التراث :

* * *

هذا الكتاب :

هذا الكتاب خلاصة تجارب مؤلفه فى تحقيق التراث العربى فى ربع القرن الماضى ، ومحاولة منه لربط جهود المحدثين بجهود القدماء من علماء العربية فى فن التحقيق ، للقضاء على ما استقر فى أذهان بعض الدارسين العرب خطأ من أن هذا الفن وافد علينا من الغرب .

وهو يعالج فى فصوله المتعاقبة – بعد التعريف بمصطلحى : التحقيق والتراث – الجهود العربية الأولى لعلماء الحديث فى محاولتهم لضبط النصوص ، وتحريرها من أخطاء الرواة وأوهام النساخ ، بعد أن كثر اعتماد المؤلفين على النقل من الكتب من غير سماع من الشيوخ . كما بين المؤلف جهود القدامى نظريا وعمليا فى تحقيق النصوص .

ثم تناول بعد ذلك منهج المحدثين فى التحقيق ، وأشار إلى أن معرفة هذا المنهج تلزم الباحثين والناشرين للنصوص على السواء ؛ فكل باحث فى الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التى يستخدمها قبل أن يقدم على استنباط أية نتائج منها . كما ذكر بالتفصيل مقومات هذا المنهج وأبرز معالمه .

وفى وسائل تحقيق النص حث المؤلف على ضرورة الشك فى النفس قبل الشك فى النص الغامض ، كما بين أن نسبة الخطأ إلى المؤلف تحتاج إلى دليل قاطع ، وتحدث عن ضرورة مراجعة مصادر المؤلف والمؤلفات المماثلة ، حتى فى النصوص التى تبدو صحيحة ، وضرورة تخريج النصوص لتوثيقها .

وقد تحدث المؤلف فى كيفية إعداد النص المحقق للنشر عن طريقة إعداد الهوامش ، وتبرئة النص من التصحيف والتحريف ، كما عرف بهذين المصطلحين وضرب الأمثلة المتعددة لكل واحد منهما .

وينادى المؤلف فى تخريج النصوص بمنهج الاستقصاء والإكثار من ذكر المصادر لا الإكثار من النقل عنها فى هوامش التحقيق . كما يحارب كثيرا من البدع التى شاعت بين الباحثين والمحققين ، كبدعة ذكر اسم المؤلف فى الهامش قبل ذكر اسم كتابه ، وذكر بيانات المصدر كاملة عند وروده لأول مرة ، وعبارة : « المصدر السابق » ، وإهمال مصادر الهوامش ، وإهمال واو العطف بين المصادر فى الهامش ، والإفراط فى الاختصار لأسماء المراجع ، واحتساب مثلث الرجز شطر بيت ، والاكتفاء بذكر المادة فى المعاجم اللغوية وإهمال ذكر الجزء والصفحة .

وفى مكملات التحقيق ، تحدث المؤلف عن التقديم للنص والترجمة لصاحبه ، ووصف المخطوطات التى اعتمد عليها المحقق . كما عالج موقف المخطوطات القديمة من مشاكل الهمزة وألف المقصور وتاء التأنيث وعلامات الترقيم . وأشار إلى بحثه فى تيسير تعليم قواعد الهمزة الذى وافق عليه مجمع اللغة . كما تحدث عن الفهارس وذكر أن الفيصل فى جودتها عنده هو سهولة الوصول عن طريقها إلى المراد من أقصر سبيل . وهو هنا يحارب كذلك بعض البدع الشائعة كبدعة فصل الرجز عن القصيد فى فهارس الأشعار ، وفهرسة البيت الأول فقط من المقطوعات الشعرية الواردة بالنص ، وتقسيم فهرس المراجع إلى : مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات ، وغير ذلك .

وقد جعل المؤلف فى كتابه قسما للمقالات التى نشرها فى نقد بعض ما ظهر من النصوص فى خلال ربع القرن الماضى ، أو أعدّها وحالت ظروف دون نشرها . وهى فى مجملها تلخيص لمعظم قواعد تحقيق النصوص التى تضمنها الكتاب فى فصوله المتعددة . وبالله التوفيق .

الناشر

هذا الكتاب :

هذا الكتاب خلاصة تجارب مؤلفه فى تحقيق التراث العربى فى ربع القرن الماضى ، ومحاولة منه لربط جهود المحدثين بجهود القدماء من علماء العربية فى فن التحقيق ، للقضاء على ما استقر فى أذهان بعض الدارسين العرب خطأ من أن هذا الفن وافد علينا من الغرب .

وهو يعالج فى فصوله المتعاقبة – بعد التعريف بمصطلحى : التحقيق والتراث – الجهود العربية الأولى لعلماء الحديث فى محاولتهم لضبط النصوص ، وتحريرها من أخطاء الرواة وأوهام النساخ ، بعد أن كثر اعتماد المؤلفين على النقل من الكتب من غير سماع من الشيوخ . كما بين المؤلف جهود القدامى نظريا وعمليا فى تحقيق النصوص .

ثم تناول بعد ذلك منهج المحدثين فى التحقيق ، وأشار إلى أن معرفة هذا المنهج تلزم الباحثين والناشرين للنصوص على السواء ؛ فكل باحث فى الدراسات الإنسانية مطالب بتحقيق النصوص التى يستخدمها قبل أن يقدم على استنباط أية نتائج منها . كما ذكر بالتفصيل مقومات هذا المنهج وأبرز معالمه .

وفى وسائل تحقيق النص حث المؤلف على ضرورة الشك فى النفس قبل الشك فى النص الغامض ، كما بين أن نسبة الخطأ إلى المؤلف تحتاج إلى دليل قاطع ، وتحدث عن ضرورة مراجعة مصادر المؤلف والمؤلفات المماثلة ، حتى فى النصوص التى تبدو صحيحة ، وضرورة تخريج النصوص لتوثيقها .

وقد تحدث المؤلف فى كيفية إعداد النص المحقق للنشر عن طريقة إعداد الهوامش ، وتبرئة النص من التصحيف والتحريف ، كما عرف بهذين المصطلحين وضرب الأمثلة المتعددة لكل واحد منهما .

وينادى المؤلف فى تخريج النصوص بمنهج الاستقصاء والإكثار من ذكر المصادر لا الإكثار من النقل عنها فى هوامش التحقيق . كما يحارب كثيرا من البدع التى شاعت بين الباحثين والمحققين ، كبدعة ذكر اسم المؤلف فى الهامش قبل ذكر اسم كتابه ، وذكر بيانات المصدر كاملة عند وروده لأول مرة ، وعبارة : « المصدر السابق » ، وإهمال مصادر الهوامش ، وإهمال واو العطف بين المصادر فى الهامش ، والإفراط فى الاختصار لأسماء المراجع ، واحتساب مثلث الرجز شطر بيت ، والاكتفاء بذكر المادة فى المعاجم اللغوية وإهمال ذكر الجزء والصفحة .

وفى مكملات التحقيق ، تحدث المؤلف عن التقديم للنص والترجمة لصاحبه ، ووصف المخطوطات التى اعتمد عليها المحقق . كما عالج موقف المخطوطات القديمة من مشاكل الهمزة وألف المقصور وتاء التأنيث وعلامات الترقيم . وأشار إلى بحثه فى تيسير تعليم قواعد الهمزة الذى وافق عليه مجمع اللغة . كما تحدث عن الفهارس وذكر أن الفيصل فى جودتها عنده هو سهولة الوصول عن طريقها إلى المراد من أقصر سبيل . وهو هنا يحارب كذلك بعض البدع الشائعة كبدعة فصل الرجز عن القصيد فى فهارس الأشعار ، وفهرسة البيت الأول فقط من المقطوعات الشعرية الواردة بالنص ، وتقسيم فهرس المراجع إلى : مصادر ومراجع ومعاجم ودوريات ومقالات ، وغير ذلك .

وقد جعل المؤلف فى كتابه قسما للمقالات التى نشرها فى نقد بعض ما ظهر من النصوص فى خلال ربع القرن الماضى ، أو أعدّها وحالت ظروف دون نشرها . وهى فى مجملها تلخيص لمعظم قواعد تحقيق النصوص التى تضمنها الكتاب فى فصوله المتعددة . وبالله التوفيق .

الناشر